بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية الاقتصاد وعلو التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص تخطيط

الموضوع :

الإصلاحات الهيكلية والتنمية في الدول النامية

(دراسة حالة موريتانيا)

إعداد الطالب :

حمودي ولد شيخنا

إشراف الدكتور :

شيخا بالقاسم خليفة

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د .....رئيسا

أ.د شيخا بالقا سم.خليفة مقررا

أ.د .....عضوا

أ.د .....عضوا

أ.د .....عضوا

السنة الجامعية **2016/2015**

إهـــــداء

- إلى كل من يتحلى بالأخلاق ويتميز بالوفاء
- إلى كل مدافع ومتشبث بقيم وثوابت الأمة العربية والإسلامية
- إلى كل الذين ساهموا وساعدوا في إنجاز هذا البحث

أرجو من العلي القدير أن يجعله في ميزان حسنات من استفدنا من بحوثهم وتجاربهم.

شكروتقدير

في الحديث الشريف لا يشكر الله من لا يشكر الناس صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

من هذا المنطلق لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب عن كامل تقديري وشكري وامتناني لأستاذي المشرف الدكتور: شيخا بالقاسم خليفة على ما أسداه لي من نصائح وتوجيهات كانت وراء إنجاز هذا البحث

لهو منا كل التقدير والاحترام .

فهرسة المحتويات

فهرسة المحتويات

الإهداء
كلمة شكر
مقدمة عـــامة 1
الباب الأول: **الإصلاحات الهيكلية والتنمية في الدول النامية الدوافع والمآلات 6**
الفصل الأول: الديون الخارجية وخيارات الجدولة 8
المبحث الأول: المديونية الخارجية الدلالات والأسباب..... 10
المطلب الأول: المديونية الخارجية الماهية والتشخيص 10
المطلب الثاني: الأسباب التي أوقعت البلدان النامية في أزمة المديونية 13
المبحث الثاني: **آثار المديونية على معدلات النمو والتضخم وبعض المتغيرات الأخرى** ..21
المطلب الأول: **اثر المديونية على معدلات النمو والتدفق الصافي ومعدلات التضخم** ...22
المطلب الثاني: أثر المديونية على الإنتاج والاستثمار والتوظيف 26
المبحث الثالث: آثار المديونية على اقتصاديات الدول النامية.....28
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للمديونية 28
المطلب الثاني: **الآثار الاجتماعية للمديونية**.....31
المبحث الرابع: أساليب معالجة أزمة المديونية 33
المطلب الأول: مشروعي بيكر وابرودي 33
المطلب الثاني: مراحل إعادة الجدولة وكيفية التعاطي مع الدين الخارجي ...34

خاتمة الفصل الأول 39
الفصل الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية 42
المبحث الأول: مفهوم وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي 42
المطلب الأول: مفهوم ومبررات وتسلسل برامج الإصلاح الاقتصادي .. 42 33
المطلب الثاني: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي 45
المبحث الثاني: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي 47
المطلب الأول: محتوى برامج صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي ..47
المطلب الثاني: مضمون برامج البنك الدولي للتصحيح الاقتصادي 55
المطلب الثالث: أساليب معالجة الاختلالات من منظور صندوق النقد الدولي 62
المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لبرامج التصحيح الهيكلي 68
المطلب الأول: التكاليف الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي 68
المطلب الثاني: التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي 72
المبحث الرابع: سياسات الإصلاح الاقتصادي وبعض انعكاساتها التنموية في بعض الدول النامية 78
المطلب الأول: التجربة المغربية في الإصلاح الاقتصادي 78
المطلب الثاني: التجربة التونسية في الإصلاح الاقتصادي 81
المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي 82
خاتمة الفصل الثاني: 87

خـــاتـــمـــة الـبـاب الأول 89
الباب الثاني: برامج لإصلاح الاقتصادي والتنمية في موريتانيا 92
الفصل الثالث: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 - 1988) 96
المبحث الأول: تقديم البرنامج في خطوطه العريضة 97
المطلب الأول: الأهداف الكبرى لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي 97
المطلب الثاني: مرتكزات السياسية الكلية خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 98
المطلب الثالث: آليات تمويل برامج التقويم الاقتصادي والمالي 101
المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لتقليل النفقات ورفع أداء القطاع 102
المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية 102
المطلب الثاني: سياسات التنمية القطاعية 104
خاتمة الفصل الثالث 140
الفصل الرابع : برنامج الدعم والدفع 142
المبحث الأول: الأهداف الكلية والبرامج والسياسات خلال برامج الدعم والدفع 142
المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع 143
المطلب الثاني: الإستراتيجية التنموية لبرنامج الدعم والدفع 144
المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع 145

المبحث الثاني: برنامج الاستثمارات العمومية والحاجة من الاستثمارات الخارجية 147
المطلب الأول: برنامج الاستثمارات العمومية 147
المطلب الثاني: الحاجة من المساعدات الخارجية 148
المطلب الثالث: الإجراءات المتوقعة في إطار برنامج الدعم والدفع.....150
المبحث الثالث: السياسات القطاعية 152
المطلب الأول: قطاع التنمية الريفية 152
المطلب الثاني: قطاع الصيد 155
المطلب الثالث: قطاعات الطاقة والمعادن والصناعة السياحية 158
المبحث الرابع: **الإجراءات المتخذة على مستوى التهيئة الإقليمية والمصادر البشرية والقطاع العمومي وشبه العمومي** 162
المطلب الأول: قطاع التهيئة العمومية 162
المطلب الثاني: المصادر البشرية 164
المطلب الثالث: القطاع العمومي وشبه العمومي 169
خاتمة الفصل الرابع.....172
الفصل الخامس: نموذج من الوثائق الأساسية للسياسة الاقتصادية وبرامج الاستثمارات 174
المبحث الأول : الوثيقة الإطارية للسياسة الاقتصادية 92 – 95 174
المطلب الأول : البرامج والسياسات والأهداف الاقتصادية 92 – 95 175
المطلب الثاني : القطاع الخارجي وحاجيات التمويل.....179

المبحث الثاني : برنامج الاستثمارات العمومية 94 –96 180
المطلب الأول : السياق الاقتصادي والآفاق 181
المطلب الثاني : السياسات القطاعية 184
خاتمة الفصل الخامس 202
الفصل السادس : الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ودعم التنمية (الحصيلة والآفاق 2001-2015) 204
المبحث الأول:رؤية الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وأهدافه ومجالاته 207
المطلب الأول:أهداف الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر ومجالاته 207
المطلب الثاني:المحاور الكبرى التي تعتمد عليها محاربة الفقر وسبل ترقية تنمية حقيقي 208
المبحث الثاني : مراحل تنفيذ ومتابعة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.....210
المطلب الأول : المرحلة الأولى 2001 – 2004 210
المطلب الثاني : المرحلة الثانية 2006 – 2010 218
المطلب الثالث : المرحلة الثالثة 2011 – 2015.....223
خاتمة الفصل السادس 226
خاتمة الباب الثاني 228
خاتمة عامة 229
قائمة المراجع 239

قائمة الجداول

قائمة الجداول	
جدول رقم(1):تهريب رأس المال وإجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل في بعض الدول المدينة خلال الفترة (1982 -1979) (بمليارات الدولارات)	15
الجدول رقم: (2) مقارنة تطور معدلات التضخم (البلدان النامية مع البلدان المصنعة)	17
الجدول رقم: (3) تأثير شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية	20
الجدول رقم: (4) متوسط معدل النمو السنوي في البلدان النامية 1985-2003	22
الجدول رقم:(5) تطور العجز في الحساب الجاري للدول النامية خلال الفترة 1970-1995)الوحدة مليار دولار جاري	23
الجدول رقم: (6) التحويل الصافي للموارد إلى البلدان الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988 (الوحدة مليار دولار)	23
الجدول رقم: (7) مقارنة تطور معدلات التضخم بالبلدان المتخلفة مع البلدان المصنعة.	25
الجدول رقم: (8) نسبة الاستثمارات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988	26
جدول رقم: (9) يوضح نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان النامية	27
الجدول رقم: (10) تسلسل سياسات برامج التصحيح الهيكلي	45
الجد الجدول رقم: (11) يبين السياسات الاقتصادية المعمول بها في 94 برنامجا يدعمها الصندوق1980-1984	55
الجدول رقم: (12) ترتيب 26 بلدا إفريقيا مدروسة من طرف البنك العالمي حسب سياستها الاقتصادية الكلية في سنة 90-1991"	70
الجدول رقم: (13) بعض الإجراءات التي يشترطها صندوق النقدي الدولي	73
الجدول رقم:(14)، تطور ميزانية وزارة الصحة العمومية خلال الفترة 1981-2002	79

الجدول رقم: (15) تطور ميزانية التربية الوطنية خلال الفترة 1981-2002 (الوحدة : مليون درهم جاري)	**79**
الجدول رقم: (16) مقارنة بين هيكل الإنتاج وهيكل العمالة سنة 1986 و 1991)	**82**
الجدول رقم: (17) تطور العمالة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي	**82**
الجدول رقم: (18) توزيع استثمارات البرنامج حسب القطاعات	**148**
الجدول رقم: (19) برنامج الاستثمارات القطاع التنمية الريفية (89-1991)	**155**
الجدول رقم: (20) توزيع الاستثمارات على المشاريع الخاصة بقطاع الصيد (89-1991)	**157**
الجدول رقم: (21) توزيع الاستثمارات على قطاع المعادن والصناعة والسياحة (89-1991)	**159**
الجدول رقم: (22) برنامج الاستثمارات في قطاع الطاقة (1989-1991).	**161**
الجدول رقم: (23) برنامج الاستثمارات في قطاع التهيئة الإقليمية (1989-1991)	**164**
الجدول رقم: (24) برنامج الاستثمارات في قطاع المصادر البشرية (89-1991)	**168**
الجدول رقم: (25) برنامج الاستثمارات في القطاع العمومي وشبه العمومي (89-1991)	**170**
الجدول رقم: (26) البرمجة السنوية للاستثمارات العمومية (بملايين الأوقية)	**171**
الجدول رقم: (27) التوزيع القطاعي للاستثمارات (1994-1996)	**185**
الجدول رقم: (28) توزيع الاستثمارات العمومية تبعا لطريقة التمويل (1994-1996)	**186**
الجدول رقم: (29) الأهداف المراجعة لنسب الفقر المختلفة	**211**
الجدول رقم: (30) تلخيص نسبة الأهداف المراجعة للفقر	**214**
الجدول رقم: (31) عتبة الفقر والفقر المدقع	**221**

مـــــقـــــدمـــــة عـــــامـــــــــــة :

ظلت محاولات التعرف على مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، خلال العقود الأربعة الماضية أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلدان وفي هذا السياق جاءت نظريات التنمية الاقتصادية في الخمسينات والستينات بدء بنظرية مراحل النمو للاقتصادي روستو، ونظرية التحولات الهيكلية للاقتصادي ألويس، وكذلك نظرية التبعية للنظام الرأسمالي الجديد التي ظهرت خلال السبعينات، وخلال الثمانينات جاءت برامج الإصلاحات الهيكلية المدفوعة بقوة من طرف البنك وصندوق النقد الدوليين فكان تبني رؤية تلك المؤسسات المنحازة أيديولوجيا وبالتالي إجبار الدول النامية على تطبيق حزمة من الإجراءات في مجال الإصلاح المالي والنقدي سبيلا لتحقيق استقرار اقتصادي وتنمية شاملة، من هنا يكون القول واردا بأن *برامج الإصلاحات الهيكلية كحلول سحرية للمشكلات البنيوية التي تعانيها الاقتصاديات النامية لم تأت من فراغ، وإنما جاءت تجسيدا لرؤية واضحة في ظل وجود أهداف استراتيجيه سعت قوى الاستعمار إلى تحقيقها من خلال أدوات الهيمنة الجديدة ـ البنك وصندوق النقد الدوليين ـ، وإذا ما وضعنا الأمور في سياقها التاريخي واحتكمنا إلى الوقائع الاقتصادية من منطلق دلالتها الحقيقية، فإننا سنكون على وضوح من خلفية التحول في التعامل الذي فرضته معطيات ونتائج تاريخية أبرزها تلك التي حصلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالذات في الجانب المتعلق بوعي الشعوب الذي تبلور في شكل حركات للتحرر من الاستعمار انتهت في الكثير من دول العالم بقمع قوى الإمبريالية والحصول على الاستقلال السياسي الذي لم يكتب له أن بتعزز اقتصاديا بسبب المضاعفات البشعة للعمليات والممارسات الاستعمارية المختلفة كالنهب والاستغلال و الاستنزاف.*

إن واقع التخلف الموروث عن فعل الاستعمار والمتمثل في ضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية وضعف الادخار الوطنية والحاجة الاستثمارية الكبيرة للموارد الأجنبية أربك الكثير من حكومات الدول النامية مما جعلها تلجأ لطلب الإقراض والتمويل من الخارج سبيلا إلى سد الفجوة

الواسعة بين المدخرات واحتياجات تمويل الاستثمارات، لقد رأت حكومات الدول العالم ثالثية في القروض الأجنبية أقصر وأسهل الطرق لتمويل وتحقيق الأهداف المطلوبة، لكن هذه الطرق أوقعت تلك الحكومات في الشرك المنصوب من لدن الهيئات الدولية المعتقد أنها صاحبة النصح والمشورة في اتجاه رفاهية المجتمعات فبدل الطموح والتفاؤل كان الوقوع في فخ أزمة مديونية خانقة تبخر معها أمل تحقيق النمو الاقتصادي وتراجعت قدرة الدول المدينة عن الاستمرار في الوفاء بمستحقات ديونها فتزايد العجز في موازين المدفوعات، و اختلت مستويات الميزانيات العامة وبلغت الأزمة درجة إعلان بعض الدول الامتناع عن تسديد ديونها كما حدث مع المكسيك سنة 1982.

لقد خلقت هذه الوضعية حالة من القلق والذعر وعدم الارتياح لدى الممولين والمانحين الدوليين فقررت كبريات الدول الرأسمالية بموجب ذلك أن تعتمد سياسة جديدة تتقدم بمقتضاها الدول المدينة (النامية) بطلب لإعادة جدولة ديونها الخارجية لتوافق الجهات المانحة بشرط التزام الدول المدينة بمجموعة من القيود أبرزها يتعلق بجوانب نقدية ومالية تضمن تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي اتجاه اقتصاد السوق الحر، وفي هذا السياق وبفعل معانات البلدان النامية الناجمة عن تداخل العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية لجأت معظم حكومات الدول النامية إلى صندوق النقد والبنك الدوليين والقبول بإتباع إرشاداتهما (أملاءاتهما على الأصح) والالتزام بالشروط المرتبطة باتفاقيات القروض وبإعادة توجيه والاقتصاد وإدارة الديون، كل ذلك في إطار برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي المعروفة بسياسات الإصلاح الاقتصادي، وقد لجأت موريتانيا سنة 1984 شأنها في ذلك شأن الدول السائرة في طريق النمو إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمخضت عن الموافقة على تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي تجسدت انطلاقتها في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي سنة 1985 لغاية 1988 مرورا ببرنامج الدعم والدفع 1989 - 1991 وكذلك برنامج التصحيح الهيكلي 1992 - 1995 ووصولا إلى الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر.

وقد اعتقدت حكومة 84 أن هذه البرامج ستشكل عصى سحرية لتذليل الصعاب والتغلب على كبريات المشاكل الاقتصادية والتحديات الاجتماعية التي عانى منها البلد

وعلى الرغم من مرور عقود من الزمن على تبني الدول النامية لسياسات الإصلاحات لاقتصادية المدعومة من طرف أدوات حماية الرأسمالية العالمية (البك وصندوق النقد الدوليين) فإن الجدل حول جدوائية هذه السياسات في تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية ظل قائما إلى يومنا هذا حيث تعقدت المشكلات الداخلية و تنامت الحاجة إلى القروض الخارجية.

ومن منطلق استمرار الجدل الدائر دائما حول مدى فاعلية سياسات الإصلاح الهيكلية ودورها في تنمية الدول النامية ارتأينا أن نقوم بمزيد من البحث والدراسة حول هذا الموضوع على أن نأخذ موريتانيا نموذجا.

ولدراسة الموضوع وتسليط الضوء على مختلف مضامينه وأبعاده نحدد الإشكالية في الصيغ التالية :

ـ بالنظر إلى السياق العام الذي جاءت في خضمه برامج التصحيح الهيكلي واعتبارا للمرتكزات الفكرية والتوجيهات العملية التي أجبرت الدول الدائنة على تبنيها هل يمكن القول بأن هذه السياسات بأدواتها المختلفة وتطبيقاتها المحددة شكلت مخرجا آمنا لاقتصاديات الدول النامية وأنقذتها من واقع المديونية والتخلف إلى مزيد من التقدم الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي ؟ أم أنها كانت مجرد حيلة ذكية لحماية حقوق الدائنين ووسيلة لتعميق التبعية وتكريس التفاوت بين عالم الرفاه والتقدم والازدهار وعالم البؤس والفقر والحرمان ؟

ـ قد ينظر إلى برامج التصحيح الهيكلي على أنها الإطار الجاد والمتماسك الذي ينصح به لإنقاذ اقتصاديات الدول النامية والخروج بها من مستوى التخلف والانهيار إلى طور التقدم والرقي الاقتصاديين لكن المتتبع للنتائج والآثار المختلفة لهذه البرامج يجد نفسه مضطرا إلى التنويه بعمق الدلالة القاضية بأنه ما من دولة تعاملت مع البنك وصندوق النقد الدوليين من خلال هذه البرامج فحققت التنمية واستقلت اقتصاديا وسياسيا وهذه حقيقة تدعونا طبعا إلى الإشكال التالي : هل يمكن لسياسات الإصلاح الهيكلي بأدواتها وتطبيقاتها أن تكون ذات جدوى بالنسبة لدول العالم الثالث مالم تكون هنالك اعتبارات لخصوصيات هذه الدول ومتطلبات تنميتها وفقا لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ؟

من ضمن الإشكاليات السابقة سنختار الإشكالية الأولى بوصفها أكثر تعبيرا وارتباطا بالجوانب التي تتطلبها دراسة الموضوع ، لذلك سنقوم بتحليل الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الفرعية التالية :

ـ هل شكل اللجوء إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي محطة طبيعية ضمن مسار التطور التنموي الذي سعت إليه حكومات الدول النامية بالتعاون مع الدول الكبرى ؟أم أن عوامل الفشل التنموي، و انفجار أزمة المديونية، وإصرار الدول الاستعمارية على تكريس واقع التخلف والتنمية، هي التي كانت وراء للجوء إلى تطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية؟

ـ ما هو الأساس الفكري والإطار النظري للسياسات الإصلاحات الهيكلية ؟

ـ هل تنسجم مضامين ومحتويات برامج التصحيح الهيكلي مع متطلبات التنمية والتحديات الحقيقية التي تعانيه اقتصاديات الدول النامية ؟ أم أنها مجرد طريقة لإخضاع البلدان النامية لوصاية المؤسسات المالية الدولية ؟

ـ هل راعت سياسات الإصلاح الهيكلية الخصوصية المحلية للكل من الدول النامية على نحو يلائم بين اعتبارات التنمية ورفع مستوى المعيشة من جهة وبين تحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول من جهة أخرى ؟

ـ هل حققت الإجراءات المختلفة المتخذة ضمن برامج وسياسة لإصلاحات الهيكلية في موريتانيا الأهداف التنموية المطلوبة منها ؟ أم أن موريتانيا لم تجني إلا مزيدا من التخلف والتبعية ؟

وللإجابة على مختلف التساؤلات السالفة الذكر وغيرها من التساؤلات التي قد تطرح بخصوص الإشكاليات فإننا سنضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : يعتبر اللجوء إلى سياسات الإصلاح الهيكلية ثمرة طبيعية للإختلالات المالية والاختيارات التنموية الفاشلة للحكومات النامية.

الفرضية الثانية : إن برامج الإصلاحات الهيكلية لا تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية في الدول النامية وإنما إلى حماية مصالح المانحين والممولين الدوليين.

الفرضية الثالثة : لا يمكن لسياسات الإصلاحات الهيكلية أن تساعد في تحقيق التنمية ما لم يكن هنالك تفهم وعمل بضرورة إدراج الخصوصيات المحلية للدول النامية وتخصيص الموارد المالية لتعبئة الموارد المحلية وإقامة البني التحية اللازمة لمتطلبات التنمية.

وللإجابة على هذه الإشكاليات في ضوء الفرضيات لمطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى بابين الأول منهما تحت عنوان الإصلاحات الهيكلية والتنمية في الدول النامية الدوافع والمآلات، تضمن هذا الباب فصلين، تعرض الأول منهما للديون الخارجية وخيارات الجدولة، أسباب المديونية والنتائج المترتبة عليها وإلى أي حد ساهمت في فرض الدول النامية إلى الدخول في ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي،أما الفصل الثاني فهو

تحت عنوان برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، مبررات وأهداف هذه البرامج والسياق التاريخي الذي أدى للجوء إلى هذه البرامج، هذا بالإضافة إلى التعرض لمضمون هذه البرامج والنتائج التي ترتبت على تطبيقها وذلك بعد عرض جوانب من تجارب بعض الدول النامية.

أما في الباب الثاني فقد تم التعرض لبرامج لإصلاح الاقتصادي والتنمية في موريتانيا وتضمن أربعة فصول، الأول برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 - 1988) وتم التطرق من خلاله إلى أهداف و مرتكزات السياسة الكلية خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي.

أما الفصل الثاني برنامج الدعم والدفع فتناول الأهداف الكلية والبرامج والسياسات خلال هذا البرنامج. و في الفصل الثالث تم استعراض نموذج من الوثائق الأساسية للسياسة الاقتصادية وبرامج الاستثمارات خلال الفترات (92 – 95) (92 – 95) (94 –96).

وأخير الفصل الرابع تم من خلاله التطرق إلى الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ودعم التنمية أهدافه ومجالاته مراحل تنفيذه ومتابعته.

أما عن أهمية البحث ودوافعه فيمكن حصر أهمها في ما يلي :

شعورنا بأهمية دراسة هذا الموضوع خصوصا وأن الغوص في جوانبه وأبعاده والعمل على توضيح خفايا وأسرار الأمور العالقة به شيء نعتبره مسؤولية إنسانية تقع على عاتق كل باحث ودارس ،إضافة على أن لنا رغبة في أن تكون لنا إسهامات في الدراسات والنقاشات المتصلة بهذا الموضوع الذي تم تناوله بشكل كبير وصدرت فيه كتب وأطروحات وبحوث كثيرة، رغم ذلك يبقى الموضوع ذا أهمية بالغة لكثرت اللبس والتعارض بين مختلف المخرجات التي صدرت بخصوصه، وعن المناهج المعتمدة في البحث فقد استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي خلال عرضنا لمختلف الأفكار التي كانت محل جدل كذلك خلال وصفنا للإطار النظري والفكري لبرامج التصحيح الهيكلية وأثناء تحليلنا للظواهر والمؤشرات الاقتصادية المختلفة ،من جهة أخرى وعن إطار البحث فإنه يهتم بدراسة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة حالة موريتانيا وطبعا ستكون الفترة ممتدة من (1985 - وحتى تاريخ نهاية البحث) إنشاء الله.

الباب الأول:

الإصلاحات الهيكلية والتنمية في الدول النامية الدوافع والمآلات

مقدمة:

على الرغم من التباين في النظرة حول طبيعة برامج الإصلاحات الاقتصادية والسياق الذي جاءت فيه، وما يحوم حول ذلك، فإن البعض ينظر إليها بوصفها ذلك المجهود الإصلاحي الذي يفترض أن يقام به في بلد ما بهدف تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي المشوه وتوجيه السياسات الاقتصادية، بهدف توفير البنى الضرورية وإقامة المشاريع الاستثمارية ـ ذات الجدوائية الاقتصادية ـ التي تساهم وتستهدف تحقيق التوازن التنموي وتوفير الأمن المادي والرخاء الاقتصادي دون كلفة كبيرة للمجتمع والدولة.

و قد اكتسب مفهوم الإصلاح الاقتصادي زخمه الأكبر في مطلع الثمانينات، وعلى ألسنة خبراء صندوق النقد الدولي، على أثر أزمة المديونية العالمية التي انطلقت من المكسيك عام 1982،وبدون شك فإن تفاقم أزمة الديون على المستوى العالمي في الخمسينيات،وانفجارها في عقد الثمانينات ـ وتوقف المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ـ شكل هاجسا لملامح وعي جديد وربما مؤشر لانهيار نظام الائتمان الدولي، وهنا بدأ التفكير في تبني سياسات اقتصادية بلون طارئ تبدي في أهدافها العلنية نوعا من المرونة والاهتمام بعمق الأزمة المتفجرة، وكأنها تأخذ في الاعتبار الواقع الجديد (المستويات المرتفعة للمديونية وضرورة معالجته والحد من تداعياته المختلفة على حكومات الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال)،في حين أن الأهداف الخلفية أو المبطنة لهذه السياسات لن تكون غلا في سياق مواصلة الهيمنة وتعميق واقع التبعية والتخلف.

من هذا المنطلق واستشعار بخطورة الوضع المالي ومستقبل آليات وسائل الدفع العالمي، كان التفكير بضرورة اتخاذ تدابير لحماية وإنقاذ مصالح الدول الكبرى ذات النفوذ الدولي، لكن كما فهمت وأشرت كان ذلك ضمن صيغ ومن خلال أدوات تظهر في عمومها على الأقل الجدية في التعامل مع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، والتي أدت بالبعض منها لإعلان رفض الاستمرار في تسديد ديونها، وكأن الدول الاستعمارية تحاول إنقاذ الاقتصاديات النامية من الوحل والإغراق، في هذا السياق تم الإعلان عن ما عرف أو أطلق عليه برامج الإصلاح لاقتصادي كسياسات جديدة مدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن أولوياتها وعبر أدواتها المالية والنقدية معالجة المشاكل المالية والحد من آثار

المديونية وتسوية الاختلالات الهيكلية وحل المعضلات التنموية التي تعاني منها الدول النامية.

الفصل الأول: الديون الخارجية وخيارات الجدولة.

المبحث الأول: المديونية الخارجية الدلالات والأسباب

المطلب الأول: المديونية الخارجية الماهية والتشخيص.

المطلب الثاني: الأسباب التي أوقعت البلدان النامية في أزمة المديونية.

المبحث الثاني: آثار المديونية على معدلات النمو والتضخم وبعض المتغيرات الأخرى

المطلب الأول: اثر المديونية على كل من معدلات النمو والتدفق الصافي ومعدلات التضخم

المطلب الثاني: أثر المديونية على الإنتاج والاستثمار والتوظيف

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة المديونية في الدول النامية .

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للمديونية

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية

المطلب الثالث: أساليب معالجة أزمة المديونية

المبحث الرابع: أساليب معالجة أزمة المديونية

المطلب الأول: مشروعي بيكر وابرودي.

المطلب الثاني: مراحل إعادة الجدولة وكيفية التعاطي مع الدين الخارجي

خاتمة الفصل الأول

الفصل الأول : المديونية الخارجية وخيارات إعادة الجدولة

لقد حصلت بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية على استقلالها السياسي إلا أن هذا الاستقلال لم يكتب له أن يتعزز اقتصاديا بفعل المآزق والعقبات الكبيرة والاختلالات الواسعة والهشاشة الاقتصادية الشاملة الموروثة عن الدول الاستعمارية التوسعية.

لقد ولدت هذه الدول (ما يسمي بالدول النامية) وهي تعاني من أزمات خانقة أسست لمزيد من التخلف التنموي ومزيد من الضغوط الداخلية والحاجة اللامتناهية للديون الخارجية ، فإشكالية التوفيق بين استيراد الحاجة من المواد الضرورية والسلع الأساسية في ظل مواصلة جهود التنمية مثلت التحدي الأكبر لحكومات الدول النامية، وعلى الرغم من أن مشكلة التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث شغلت بال الحكومات والمفكرين الاقتصاديين وقادة الرأي إلا أن وضعية هذه الدول ازدادت مع الزمن تأزما بفعل السياسات المتبعة والأدوات المعتمدة والفشل المتراكم 1،ففي الوقت الذي اعتقدت فيه الدول النامية أنها تخلصت من الاستعمار فإنها وجدت نفسها في مواجهة الاستعمار الاقتصادي الذي يتجسد في تبعية الاقتصاد وارتهان القرارات السيادية للتمويلات الخارجية التي أغرقت الدول النامية وأدخلتها في مشاكل معقدة أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية، بفعل الظروف وبفعل التأثير المباشر لمجموعة العوامل الضاغطة والفشل المتراكم لمختلف التدابير والسياسات المتبعة من لدن حكومات العالم الثالث، وبفعل التداخل الحاصل وتداعياته لم يبقي أمام متخذي القرار إلا التوجه للقروض الأجنبية كما لو كانت عصى سحرية ستخرجهم من المشاكل المتراكمة إلى بر الأمان لكن تلك القروض أسست فعلا لتخلف هيكلي والدخول في دوامة من الضغوطات الخارجية2

وفي إطار المآلات التي آل إليها حال هذه الدول بداية الثمانينات (انفجار أزمة المديونية واللجوء إلى تطبيق برامج إصلاحية وسياسات اقتصادية) استجابة للضغوط الخارجية، وتحت يافطة الخروج من المآزق البنيوية وتحقيق التنمية في هذا الإطار سنخصص هذا الفصل للحديث عن المديونية الخارجية من منطلق أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي في الأساس نتاج المديونية الخارجية ومن غير المعقول أن نتناول النتيجة ونترك السبب.

1: الصوفي ولد الشيباني : صوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في في موريتانيا، ماجستير، معهد الدراسات بالقاهرة 1998 ص72

2: رمزي زكي محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، القاهرة 1988، ص 38، 39

المبحث الأول : المديونية الخارجية الدلالات والأسباب :
تعود أزمة المديونية الخارجية للدول النامية إلى تداخل العديد من العوامل الداخلية والخارجية حيث ساهم البعض في نشأتها وأدى البعض الآخر إلى تعقيداتها ونظرا لما حملته من مخاطر وتحديات اقتصادية واجتماعية فقد اهتم الكثير من الباحثين والاقتصاديين والخبراء، بمحاولة تفسيرها وتشخيصها.

المطلب الأول :المديونية الخارجية الماهية والتشخيص
ليست المديونية الخارجية ظاهرة جديدة، فهي قديمة قدم الإنسان ، حيث كان إشباع الحاجات وضرورات التبادل تفرضان على الإنسان التعامل مع غيره أحيانا في حدود قدرته المالية وأحيانا أخرى عن طريق التمويل بالدين، كان ذلك في العصور القديمة أيام المقايضة وحتى خلال العصور الوسطى عندما ظهرت النقود كوسيط للتبادل ومدخر للقيمة ومكافئ عام للسلع، أما في العصر الحديث فقد أصبحت المديونية الخارجية إحدى القضايا الراهنة التي نالت اهتمام الباحثين والدارسين في العلاقات الاقتصادية عامة والنقدية منها خاصة،وقد بدأت الديون الخارجية بدافع الحصول على رؤوس الأموال للتنمية وتطوير اقتصاديات الدول أمام عجز مدخراتها المحلية عن تلبية حاجياتها التنموية المتزايدة.
لقد وجدت تلك الدول نفسها بعد استقلالها مباشرة في وضع اقتصادي هش اصطدم بواقع يفتقر للسيولة اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والحد من تداعياتها الاجتماعية وهو وضع دفع بمتخذي القرار في هذه الدول إلى اللجوء إلى الهيئات الدولية الغربية للحصول على التمويلات المطلوبة، خاصة وأن تلك الدول تعرف آنذاك استقرارا اقتصاديا كبيرا ووفرة اقتصادية هائلة، ومع مرور الوقت استمرت البلدان المدينة بالتخبط في الصراعات السياسية ورصد الأموال الطائلة للدفاع وتطبيق خطط غير منسجمة وبالتالي أصبح من غير الممكن إرجاع الديون للدول المقرضة أي انخفاض القدرة الاستيرادية واستحالة استرداد الأقساط والفوائد في مواعيدها المحددة فتكرر تأجيل الديون والاقتراض من جديد لا لدفع عجلة التنمية وإنما لسداد الديون القديمة 3،هكذا اعتقدت الدول النامية أنها ستحقق التنمية عن طريق الاقتراض من الخارج دون أن ترسم لنفسها استيراتيجية تؤديها إلى الاستعداد لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول آجال التسديد .

[3] : محسن فؤاد صيادي، ديون البلدان النامية، ، دار طلاس، دمشق، 1991 ص 116

وعلى الرغم من التداول والنقاش الذي عرفه موضوع المديونية إلا أن الباحثين تباينت آراؤهم حول المقصود منها، فمنهم من اعتبر المديونية هي تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الدائنة مستحقة الأداء في اتجاه البلدان المقترضة (بلدان العالم الثالث)، ويكون الدفع إما من طرف الحكومات أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو الأجهزة المستقلة أو المؤسسات الخاصة عندما تكون الحكومات أو الهيئات الرسمية ضامنة لالتزامات تلك المؤسسات4 ومنهم من اعتبرها مجموع المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد على عام أو أكثر وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها5، ودون الخوض في متاهات التعاريف الكثيرة للمديونية الخارجية فإننا نكتفي بالقول إن المديونية الخارجية تعني تلك الديون الناتجة عن الاتفاقيات المعقودة مباشرة والمعترف بها من طرف السلطات العامة في إحدى الدول اتجاه ما بقي من العالم وهي تنتج عن عمليات قامت بها السلطات في الماضي وتلتزم الوفاء بها في الحاضر والمستقبل. 6

وعلى الرغم من كون إشكالية الدين أو المديونية ظلت تاريخيا محل جدل بين المفكرين الاقتصاديين ـ حيث عارضها أصحاب المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادو بسياسة توازن الميزانية وأيدها آخرون أبرزهم الاقتصادي الانجليزي جون مينار كينز الذي قال بإمكانية التمويل بالعجز، فقد وصلت أزمة المديونية ذروتها في بداية الثمانينات عندما أعلنت بعض الدول المدينة توقفها عن تسديد الديون المستحقة عليها بسبب عدم قدرتها على الوفاء بتلك الديون.

لقد أثار ذلك الموقف حالة من الذعر لدى الأوساط المالية والبنوك التجارية العالمية وهو ما جعل الظاهرة تأخذ أبعادها تحليلا وتشخيصا ورغم ذلك فقد بقيت مجمل التفاسير والنظريات التي تناولت أزمة مديونية الدول النامية مجانبة للعقلانية والجدية في التحليل قصد المعالجة الواقعية وذلك ما تجلى في كون أغلب التفاسير والتشخيصات أهملت العوامل والظروف التي فاقمت الأزمة من جهة والظروف التي نمت واستفحلت فيها من جهة أخرى،وكأن واقع الدول النامية لا يتأثر بالظروف الخارجية كأزمات الكساد التضخمي وأزمات الأسواق المالية وغير ذلك من الأزمات

[4] : رمزي زكي ـ الاقتصاد العربي تحت الحصار ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ دجمبر، 1989 ص18

[5] : ابراهيم كلسني، الديون الاقتصادية وقضايا التخلف الاقتصادي في افريقيا، مركز البحوث والدراسات الافريقي، سبها ، ص 53

[6] : محمد ولد أعمر : الماجستير في الاقتصاد تحت عنوان : ديون موريتانيا الخارجية ـ معهد الدراسات العربية بالقاهرة ـ 1996 ص115

الاقتصادية التي تحل باقتصاديات الدول الرأسمالية، وهنا نشير إلى أن البنك الدولي في تشخيصه لأزمة الديون الخارجية يتجاهل تأثير العوامل الخارجية مثل الكساد العالمي وتراجع الطلب على صادرات الدول النامية وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور معدلات التبادل التجاري وبالتالي فإن المديونية من وجهة نظر البنك الدولي لا تعدو كونها ظاهرة مؤقتة جاءت بسبب إفراط في الطلب بحيث يفوق هذا الطلب المقدرة الفعلية لعرض السلع والخدمات في المجتمع وهو ما تنجم عنه حالة اللاتوازن في الاقتصاد القومي ويزول هذا الخلل بمجرد تبني آلية لسياسات انكماشية تقشفية، وترى وجهات نظر أخرى أن أزمة المديونية الخارجية هي أزمة إفلاس وعدم قدرة الدولة الدائنة على الوفاء بديونها المستحقة حاليا ومستقبلا مهما قدم لها الدائنون من مساعدات وقروض، تشخيص آخر يرى بأن الأزمة ترجع إلى اللاتكافؤ الحاصل في إطار التبادل بين الدول النامية من جهة والدول الرأسمالية الاستعمارية من جهة أخرى وهو ما أسس لأزمة بنيوية عميقة نابعة من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول النامية وخصوصياتها المختلفة[7].

على العموم تعددت المفاهيم وتباينت الرؤى حول المديونية وذلك من منطلق فكري، عقائدي، تحرري، فمنهم من اعتبرها مجرد ظاهرة مؤقتة سيتم تجاوزها بمجرد إتباع آليات محددة ووفق ضوابط خاصة، ولاشك أن دعاة وحملة هذا الفكر أو هذا التوجه هم حماة الفكر التوسعي الاستعماري الذين حاولوا إقناع العالم بضرورة اللجوء إلى برامجهم تحت زيف الإصلاح والتنمية، ومنهم من اعتبرها كارثة حلت بالعالم المتخلف ستزيد من مشاكله وتعمق معاناته وتصعب من تنميته معتبرين أن كل العلاجات مهما كانت لن تكون ذات جدوى ما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار للأسباب الحقيقية التي أدت بهذه البلدان إلى الوقوع في شرك مديونية خانقة أسست لميلاد آليات حكم عالمي يقر التفاوت والتبعية ويكرس الحاجة والولاء للقوى الأجنبية، وهذا ما يجرنا هنا إلى التساؤل عن الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة المديونية بوصفها السبب الرئيسي الذي فرض على الدول السائرة في طريق النمو ـ أو كما يسمونها ـ تلجأ لتطبيق إملاء ووصفات تحت يافطة إصلاحات هي في الواقع لا تمت في غالبها لمتطلبات التنمية في البلدان النامية.

[7] : الصوفي ولد الشيباني : مرجع سابق : ص 31، 32

المطلب الثاني :الأسباب التي أوقعت البلدان النامية في أزمة مديونية خانقة

إن هناك العديد من الأسباب المتشابكة والمتداخلة التي دفعت بالدول النامية بداية إعلانها إلى الاستدانة وعى الرغم من اختلاف اتجاهات تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إليها هل تعود إلى سياسات اقتصادية متعلقة بالدول المدينة أم أنها ترجع إلى عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية،عموما تتمثل أسباب أزمة الديون الخارجية بشكل عام في:

أو ًلا: الأسباب الداخلية :

* هشاشة الوضع الاقتصادي للدول النامية غداة إعلانها الاستقلال السياسي

إن الوضع الاقتصادي الهش الذي ورثته حكومات الاستقلال لا يمكن فهمه إلا في إطار السياق التاريخي لتراكم سياسات الاستنزاف الناجمة عن الاستعمار من جهة والتأثر بالأزمات الرأسمالية وما ينجم عن ذلك بفعل طبيعة العلاقات الاقتصادية واهتزازات الأنظمة النقدية والمالية، فمما لاشك فيه أن الوضع اللامتكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة مكن من استغلال القدرات والموارد المتوفرة لصالح الدول الاستعمارية وعلى حساب الدول الفقيرة، هكذا تكرست عبر الزمن مشاكل الديون وأعبائها وتنامت الاختلالات في موازين المدفوعات وتراجع مستويات النمو، ومما زاد الطين بله أن حكومات الدول النامية اعتقدت أن الأوضاع الهشة هذه يمكن وضع حد لها من خلال المزيد من القروض الخارجية التي تأكد أنها تخدم مصلحة المانح ولا تراعي أبسط حاجيات المتلقي 8.

* العجز في الموازين العامة:

يعتبر العجز الداخلي في الموازنات العامة من أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية،وذلك عائد إلى الاختلالات الهيكلية التي أدت بدورها إلى توسع نقدي وإلى ارتفاع معدلات الأسعار في هذه الدول من جهة وهو ما أدى إلى عجز مستمر في ميزانية هذه الدول.

** فشل نماذج التنمية

لقد اعتمدت حكومات الدول النامية غداة استقلالها على النماذج الغربية في مجال التنمية وهو ما شكل كارثة على هذه الدول فمحاكاة النماذج التنمية الغربية والانغماس في شبكات التكنولوجيا التي لا تتماشى ومستويات التنمية في البلاد والارتماء

[8] : المستقبل العربي : العدد 327، مركز دراسات الوحدة العربية، أيار، مايو 2006 ص 111

في أحضان الشركات العابرة للقارات والمملوكة للغرب الاستعماري جعلت العالم الثالث يقف أمام خيارات تنموية ليست في صالحه والنتيجة كانت إهمال الخيارات التنموية المتواضعة والمتمشية مع متطلبات التنمية وقدراتها المحلية والاعتماد على مشاريع ربحية ضعيفة وتقنيات مستوردة تكلف أموال كثيرة تفوق طاقتها ولا يمكن الحصول عليها إلا من خلال القروض الكبيرة في حين أن مرد وديتها ضعيفة وبالتالي اختيارات تنموية فارغة المحتوى ساهمت في تأزيم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وزادت من تحمل أعباء خدمة الديون وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية .

** -سوء توظيف القروض

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات .وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعوب، فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية9

وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراته ا. أما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيد ة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار

[9] : ديون العالم الثالث، جان كلود بتتيليمي ، منشورات اعويدات ، بيروت ، لبنان 1996 ص86

الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدنها الأنظمة الاقتصادية 10

** سوء التسيير

إن ظاهرة تفشي سوء التسيير في الدول النامية كانت لها تداعيات مختلفة ساهمت في خلق مناخ منافي لمتطلبات الاستقرار الاقتصادي وبالتالي عمليات الاستثمار وما يترتب عليها من ا انتعاش اقتصادي وتنمية شاملة، وقد تسبب سوء التسيير في تشتيت موارد الدول النامية وإلى الكثير من الاستهلاك الترفي نتيجة الثراء الفاحش كما تسبب في إفشال التنمية من خلال الارتهان الرشوات مالية مقابل إقرار سياسات وتنفيذ مشاريع لا تمت بصلة لمصلحة الشعب ولا لصيانة موارده

** - تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

في الوقت الذي كانت فيه الدول النامية تبالغ في سياسة الإقراض لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسسات معظم هذه الدول، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى المراكز المالية الدولية في شكل ودائع مختلفة، وهو ما نجم عنه نقص في الموارد المالية لدى البنوك المحلية وتراكم للموارد في المؤسسات المالية في الدول المتقدمة التي أقدمت بموجب ذلك على إعادة تدوير تلك الفوائض في شكل قروض مقدمة للدول النامية، الشيء الذي فاقم من مشكلة الديون الخارجية وبرهن على فشل التنمية .11.

الجدول رقم(1):تهريب رأس المال وإجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل في بعض الدول المدينة خلال الفترة (1982 -1979) (بمليارات الدولارات)

الدولة	تهريب رأس المال	إجمالي تدفق رأس المال إلى الداخل	تهريب رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي تدفقات رأس المال على الداخل %
فنز ويلا	22	16.1	%136,6
الأرجنتين	19,2	29,5	%56.1
المكسيك	26,5	55,4	%47,8
أوروكواي	0,6	2,2	%27,3
البرازيل	3,5	43,9	%8

المصدر :فطيمة حفيظ ::الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو، 2012 مرجع سابق، ص 44

[10] : ديون العالم الثالث :مرجع سابق ص87

[11] : صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى، دمشق، 1998 ، ص 95

من خلال البيانات التي تم عرضها في الجدول يتأكد أن ظاهرة هروب رأس المال من البلدان المتخلفة على البلدان النامية هي ظاهرة خطيرة تجعل اقتصاديات الدول النامية تعاني مزيدا من الصعوبات المالية والحاجة على التمويلات الأجنبية نوهنا لابد أن نشير على ان هذه الظاهرة يعود منبتها على تشجيع الدول الاستعمارية للفساد في الدول النامية من خلال النخب التابعة لاستعمار المكرسة لثقافته الهادفة دائما على تكريس واقع التبعية والحاجة على الأجنبي.

** النمو الديموغرافية الكبير وانخفاض الدخل القومي

تعتبر زيادة السكان في الدول النامية إحدى العقبات الأساسية في طريق التنمية لأن هذه الزيادة لا تواكبها زيادة في الناتج القومي وذلك بفعل تباطئ معدلات النمو الشيء الذي ترتب عليه عبئ ثقيل على الاقتصاد الوطني وعلى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحسب الإحصائيات الدولية يقدر عدد سكان العالم نهاية 2006 بحوالي ستة مليارات نسمة ويزداد عددهم بحوالي المائة مليون نسمة سنويا، وما يزيد الوضع سوء هو أن حوالي 85% من الزيادة السكانية تقع في البلدان النامية التي يعيش فيها أكثر من80% من سكان العالم اللذين يعانون أصلا من سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية12

** إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي والتهاون بالقطاع الزراعي :

على الرغم من مكانة الزراعة وأهميتها كدعامة أساسية في الاقتصاديات الوطنية فإن حكومات الدول النامية اهتمت في سياساتها القطاعية بالقطاع الصناعي الذي يتطلب كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب هذه الدول وذلك على حساب بالقطاع الزراعي والرعوي وهذا التوجه تسببت توسيع فجوة الأمن الغذائي واللجوء إلى مزيد من الاقتراض الخارجي.

** التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف

لاشك أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات لأنه يتسبب في ارتفاع المستوردات ويؤدي إلى خفض أسعار الصادرات وهو ما من شانه توسيع الهوة الداخلية والخارجية وبالتالي مزيدا من البحث عن الأموال الخارجية لسد العجز الحاصل بين الفجوتين الداخلية والخارجية وهي

[12] : فضيلة جنوحات : دكتوراه بعنوان : إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية في الدول العربية جامعة الجزائر 2006 ص190

السمة التي ميزت اقتصاديات الدول النامية وفرضت عليها اللجوء لوسائل كرست واقع التخلف والتبعية 13

الجدول رقم (2) مقارنة تطور معدلات التضخم (البلدان النامية مع البلدان المصنعة

السنة	80	84	88	91	93	94	95	98	00	02
البلدان المصنعة	-	4,3	3,3	4,6	3,0	3,1	2,5	1,5	2,3	1,5
البلدان النامية	26,1	38,6	70,5	36,2	46,8	50,7	21,7	10,2	8و5	5,4
إفريقيا	16,2	20,4	12,7	24,3	31,2	34,6	33,9	9و0	14,2	9,3
آسيا	13,1	25,3	31,3	7,6	10,3	14,7	11,9	7,7	1,8	1,9
أمريكا الجنوبية	54,8	131,9	177,5	129,1	208,8	210,2	35,9	9,2	6,8	8,7

المصدر :فطيم حفيظ، مرجع سابق ص51

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح أن معدلات التضخم في البلدان الأكثر استدانة مرتفعة، حيث تجاوزت 177% سنة 1988 وذلك في أمريكا اللاتينية، هذا وغن كان معدل التضخم قد اختلف من بلد إلى آخر مثلا في البرازيل وصل سنة 1985 على 220% وبالتأكيد فغن ارتفاع معدلات التضخم له آثار خطيرة على مستويات الإنتاج والعمالة والدخل ومستوى المعيشة .

ثانيا :الأسباب الخارجية للمديونية :

لقد لعبت البيئة الدولية والظروف المحيطة بالدول النامية الدور البارز في زيادة مديونية هذه البلاد مما دفع البعض إلى القول إن المديونية مسؤولية الدول الدائنة أو على الأقل مسؤولية مشتركة نتيجة تداخل الأسباب الداخلية والخارجية14، وإذا كانت الأسباب الداخلية نتيجة تطبيق سياسات داخلية قد يكون لمتخذي القرار فيها دور كبير من حيث التوجيه والإقرار فإنه على العكس من ذلك الأسباب الخارجية التي تنجم عن أسباب خارجة عن السيطرة الداخلية وهي نتاج انعكاس داخلي لسياسات خارجية تطبقها دول أخرى لها الأثر البين على الاقتصاد الداخلي ويمكن أن نلخص أهم الأسباب الخارجية فيما يلي :

[13] : فضيلة جنوحات : إشكالية الديون الخارجية - مرجع سابق ص 192

[14] : محمد ولد أعمر، مرجع سابق، ص 123

** مرحلة رأسمالية الاحتكارات الدولية :
تعتبر هذه المرحلة امتدادا طبيعيا لرأسمالية الدولة الاحتكارية، تلك المرحلة التي عرفها العالم خلال القرن العشرين عندما تناما دور الاحتكارات الدولية المحمية والمدعومة حكوميا على مستوى الاقتصاد العالمي، عندما ظهرت تكتلات ونماذج مختلفة عرفت قبل الحرب العالمية الثانية بالتروستات والكونسرتات، أما بعد الحرب العالية الثانية فقد سميت بالشركات متعددة الجنسيات وهي التي تنتشر في دول العالم الثالث وتستثمر في الصناعات الإستخراجية، ولاشك أن هذه الشركات ـ أدوات الاستعمار ـ تسببت بشكل كبير في الإخلال بمعدلات التبادل التجارية الدولية لصالح الدول الرأسمالية وعلى حساب الدول النامية، وإقرار واقع التقسيم الدولي للعمل، حيث عملت على توسيع الفجوة السعرية بين منتجات هذه الشركات النهائية وأسعار المواد الأولية ، الشيء الذي كرس واقع اللاتوازن واللاتكافؤ.
** آثار أزمة الكساد التضخمي :
تسببت الأزمات الاقتصادية التي واجهتها اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وفقدت الأسعار فعاليتها كآلية لتحقيق التوازن والحد من آثار الأزمات الاقتصادية، فلم تعد هناك علاقة بين ارتفاع الأسعار وتخفيض الطلب أو بين تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات في حين أنه كان من المفروض في وقت الكساد أن تنخفض مستويات الأسعار لكنها عوض ذلك اتجهت نحو الارتفاع بشكل مستمر وأصبحت حركات الأسعار مشكلة هيكلية وليست مالية أو نقدية وفشلت فلسفة إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي وضع أصولها جون مينار كينز وعجزت أدواة السياسة الاقتصادية المبنية عليها في مواجهة أزمة الكساد التضخمي وفي ظل هذه الظروف الصعبة تخلى الفكر الاقتصادي الرأسمالي عنها وراح يتبنى سياسة جديدة تنتسب إلى مدرسة شيكاكو وكان لواءها ملتون افريد من، حيث يدعو هذا التيار إلى العودة بالرأسمالية إلى أصولها الأولى كما كانت عليه في القرن الثامن عشر أي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والسماح بالحرية الاقتصادية وآليات السوق المطلقة. 15،
عموما انعكست آثار الركود التضخمي الذي ساد في معظم الدول الرأسمالية بشكل سلبي على اقتصاديات الدول النامية وذلك بفعل اندماج هذه الدول في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا

[15] : جورج قرم، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة نبيروت، 1980 ص105

وتكنولوجيا فأصبحت تتأثر تلقائيا بكل ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات اقتصادية وغيرها. 16

** انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام :

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية. 17

ـ العجز المتزايد في ميزان المدفوعات :

أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الدول النامية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية. 18

** سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة:

تمكنت سياسات الإقراض الدولية من رفع أسعار الفائدة وزيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية زيادة تكاليف خدمة الدين للبلدان النامية إلى المزيد من الإقراض مما جعل الدول المدينة تدفع للجهات الدائنة أكثر مما تحصل عليه وذلك يعني تحويل ثروات وطنية من البلدان النامية صاحبة الحاجة والندرة إلى الدول المتقدمة صاحبة الوفرة ولقد توسعت سياسات الإقراض في اتجاهات مختلفة بهدف الاستغلال والاستنزاف هكذا أدى الإقراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على الدول النامية، هكذا كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي 19

** تدهور معدلات التبادل التجاري

ظل ضعف شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية هو السمة البارزة في العلاقات التجاري الدولية القائمة وقد برز أكثر بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث إن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية أثرت مباشرة على اقتصاديات هذه الدول ولم يقتصر تأثيرها على

[16] موقع الجزيرة. نت

[17] : موقع الجزيرة. نت

[18] : سعيد سعيد مطران، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السابع عشر، العدد الرابع 1989، ص 79

[19] : سعيد يعيد مطران مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق ، ص 80

انخفاض عوائد صادرات الدول النامية فحسب وإنما تجاوز ذلك التأثير ليشمل معدلات التبادل، ففي سنة 1973 شهدت شروط التبادل الدولي في البلدان النامية تحولا خطيرا تمثل في ارتفاع أسعار واردات الدول النامية بمعدلات تفوق بكثير أسعار واردات هذه الدول، وربط بعض الاقتصاديين ذلك الارتفاع بحالة التضخم التي عرفتها اقتصاديات الدول المتقدمة في تلك الفترة، ولا شك أن هذا الاختلال في معدلات التبادل التجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة كان له بالغ الأثر في تكريس واقع التبعية والتخلف في جميع الدول النامية فتدهور أسعار الصادرات وتعاظم أسعار الواردات لا يعني سوى مزيد استنزاف حصيلة العملات الأجنبية المتحصل عليها من الصادرات وذلك لصالح الدول الصناعية وعلى حساب الدول النامية وهو ما يعمق الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعات الدول النامية وجعلها مجبرة إلى المزيد من الديون الخارجية لسد أبسط الحاجيات المطلوبة منها .

الجدول رقم (3) : تأثير شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات :

الدولة	تأثير شروط التبادل التجاري	تأثير أسعار الفائدة	الإجمالي
جنوب آسيا	12,5-	3,3-	15,8-
إفريقيا الصحراوية	10,1-	4,4-	14,5-
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	6,3	4,0-	10,3-
شرق آسيا	4-و5	4,9-	9,4-

المصدر :الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو مرجع سابق ص31

من خلال البيانات الواردة في الجدول نقرأ بوضوح تأثير شروط التبادل التجاري بين الدول النامية والمتخلفة حيث تتحمل الأخيرة خسائر كبيرة بفعل العلاقات اللامتكافئة بين الأطراف ،وينعكس ذلك سلبا على موازين مدفوعات الدول النامية فتضطر إلى مزيد من طلب التمويلات الأجنبية مما يؤدي إلى تراكم خدمة وأعباء الديون وبالتالي صعوبات الاقتراض الخارجي.

** تدهور أسعار النفط :
أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينات إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية وبالذات مديونية الدول غير المنتجة للنفط، فبفعل النتائج الناجمة عن الأزمات النفطية (73 -74 و79 – 80) وما رافقها من قرارات ارتفعت الأسعار وتنمى العجز في موازين مدفوعات الدول المتخلفة عامة وغير النفطية خاصة، وهو ما ترتب عليه تزايد مستمر في الحاجة لجهات التمويل الأجنبية.
لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط من تعقيد مشكلة المديونية الخارجية للدول المنتجة للنفط وتلك التي لا تنتجه فأما الدول المنتجة للنفط فقد شجعها إنتاجها على الاقتراض أكثر لبناء وتطوير صناعاتها البترولية التي أصبحت تعتبرها الإرادات المستقبلية إلى جانب هذا فإنه كلما زاد حجم الاحتياطي البترولي في بلد ما كلما زادت البنوك الدولية في إقراضه مقتنعة بإمكانية تسديده وسرعان ما انخفضت الأسعار مما أدى إلى نقص المصادر التمويلية لسداد خدمة الدين، وأما الدول غير المنتجة للنفط فقد اجبرها ارتفاع الأسعار إلى الاقتراض لتسديد نفقات الاستيراد المختلفة والملحة.
بعد عرضنا لنماذج من العوامل التي تسببت في نشوء مشكلة الديون الخارجية فمن الوارد هنا أن نتساءل عن مدى انعكاس تلك الديون على بعض المتغيرات الاقتصادية ؟

المبحث الثاني: آثار المديونية على بعض المتغيرات الاقتصاديات في البلدان النامية

باعتبار الاقتراض الخارجي سلاحا ذو حدين فإن آثاره تعتمد على كيفية استخدام هذه القروض، فبفضل الاستخدام الأمثل للقروض الخارجية نجحت بعض الدول في بناء اقتصاديات قوية مثل استراليا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الاستخدام غير العقلاني لهذه القروض جعل الدول المقترضة تعجز عن تسديد هذه القروض بسبب خدمة الدين المرتفعة، كما حدث بالنسبة للعديد من الدول منها المكسيك، الأرجنتين والبرازيل.
وبسب هذه الوضعية التي أصبحت تعيشها الدول المقترضة سارعت المؤسسات النقدية والمالية الدولية والبلدان الرأسمالية لحل الأزمة عن طريق تعبئة قروض جديدة وإعادة جدولة جزء كبير من قروض الدول التي أعلنت عجزها عن تسديد قروضها، شريطة أن تقوم هذه الدول بتطبيق حزمة معينة من الإجراءات والتي سيتم التطرق لها لاحقا.

ومما سبق سيتم التعرف على الآثار التي نجمت عن الاعتماد على الاقتراض الخارجي بشكل مكثف في تمويل التنمية للدول النامية.

المطلب الأول: أثر المديونية على معدلات كل من النمو الاقتصادي والتدفق الصافي ومعدلات التضخم :

أولا : أثر النمو على معدلات التضخم

يؤثر الاقتراض الخارجي سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة لتراجع معدلات الاستثمار والإنتاج، وانخفاض القدرة الذاتية للاستيراد وإهدار جزء كبير من التدفق الصافي للموارد إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي ترتبط فيما بينها وبين أزمة المديونية، على العموم ساهمت كل تلك العوامل بشكل مباشر وغير مباشر في انخفاض معدلات النمو المحققة في الدول النامية.

الجدول رقم (4) متوسط معدل النمو السنوي في البلدان النامية 1985-2003

السنة	85	87	89	91	93	95	97	98	99	01	02	03
معدل النمو الاقتصادي	3.9	3.5	3.5	4.9	6.1	6.1	5.7	3.3	3.8	5.7	3.7	4.6

المصدر: حفيظة ،مرجع سابق ص 35

إن متابعة الأرقام الموجودة في الجدول تؤكد أن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن في مستوى طموحات البرامج التنموية لهذه الدول.

ثانيا : أثر المديونية على الحساب الجاري للدول المدينة

رغم البرامج التنموية التي اتبعتها الدول النامية لتحقيق التنمية الشاملة والتخلص من العجز في حسابات الجارية، وتسديد مديونيتها، إلا أنها لم تتمكن من ذلك فبقيت تدور في نفس الحلقة المفرغة وتتخبط في نفس المشاكل، وزاد العجز في الحساب الجاري مع زيادة الالتزامات الخارجية للدول المدينة،[20] والجدول الوارد أدنا يوضح ذلك .

[20]- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المرجع السابق، ص 377-378

الجدول رقم (5) تطور العجز في الحساب الجاري للدول النامية خلال الفترة 1970-1995
الوحدة (مليار دولار جاري)

السنة	70	80	85	91	92	93	94	95
العجز في الحساب الجاري	- 12.6	- 86.6	- 40.8	- 82.8	- 67.2	- 101.7	- 67.6	- 78.8

المصدر: رمز زكي، التاريخ النقدي للتخلف" ، مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي لسنة 1995.ص137

من خلال الجدول يتضح أن العجز تضاعف في العديد من المرات، فمن 12.6 مليار دولار سنة 1970 إلى 68.6 مليار دولار سنة 1980 أي أنه تضاعف خمس مرات رغم التراجع النسبي فيما بعد، ثم عاود الارتفاع حيث بلغ أكثر من 100 مليار دولار سنة 1993 لينخفض بعد ذلك.

ثالثا: أثر المديونية الخارجية على التدفق الصافي للموارد:

رغم مساهمة خدمة الدين الخارجي في عجز ميزان مدفوعات ا لدول النامية، إلا أنه لا يمكن اعتبار ذلك هو السبب المباشر للعجز الجاري، رغم أن خدمة الدين شكلت ضغطا كبيرا على ميزان المدفوعات بالنسبة لبعض الدول المتخلفة حيث بلغت مستويات حرجة كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (6) التحويل الصافي للموارد إلى البلدان الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988 (الوحدة مليار دولار)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
البلدان النامية	**30.6**	**35.1**	**18.3**	**4.5**	**10.2-**	**22.9-**	**28.7-**	**38.4-**	**50.1-**
البلدان النامية المثقلة بالديون	**8.8**	**18.3**	**3.7**	**14.3-**	**25.1-**	**32.4-**	**32.2-**	**27-**	**39.3-**

المصدر :الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو مرجع سابق ، ص117

لقد أصبحت الالتزامات الخارجية الناتجة عن عملية الاقتراض الخارجي تستحوذ على حصة الأسد من الموارد المالية التي تتحصل عليها الدول المدينة، بدلا من أن تكون المصدر لتوفير رؤوس أموال جديدة، حيث

أصبحت هذه الظاهرة تشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات، بل وأصبحت عنصرا أساسيا مفسرا للعجز بالبلدان النامية.

ثالثا : أثر المديونية الخارجية على التضخم

أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والمستوى العام للأسعار بالبلدان المدينة، وبالتالي فإن تزايد المديونية الخارجية دفع إلى الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار على اعتبار أن هناك عوامل موضوعية أخرى كالاختلالات الهيكلية، والسياسات النقدية والمالية التوسعية التي تعتبر من العوامل المفسرة للتضخم، كما أن العلاقة بين المديونية والمستوى العام للأسعار يمكن تلخيصها في أربع نقاط أساسية: [21]

- تميل الأسعار نحو الارتفاع حينما تبدأ عملية تسديد خدمة الدين الخارجي خاصة إذا ما كانت المشروعات التي تم تمويلها بواسطة هذه القروض الأجنبية لا تعمل بكامل طاقتها، ولا تنسجم في الغالب مع متطلبات التنمية الموضوعية، وهذا ما شاع في الدول النامية وجعل مشاكلها تتعقد أكثر.

- بما أن معظم القروض مشروطة بعمليات توريد سلع نضف مصنعة أو سلع رأسمالية من البلد المقرض، فإن الإحصائيات أكدت أن أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان زادت بأكثر من 100% باعتبار أن المورد يجد نفسه في حالة احتكار[22]، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقرض إلى النصف في الوقت الذي يدفع فيه البلد المقترض سعر فائدة محسوب على أساس القيمة الاسمية للقرض، هذا دون تجاهل الارتفاع الكبير لأسعار الفائدة مع بداية الثمانينيات بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية لأسعار الفائدة بهدف جلب المزيد من رؤوس الأموال، وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف مختلف المشاريع بالبلدان النامية.

إن هذا التكلفة الإضافية بدورها تنعكس سلبا على أسعار السلع المحلية مما يفقدها القدرة على منافسة السلع الأجنبية، وهذا التأثير السلبي للعوامل الخارجية على مستويات الأسعار المحلية يعرف بالتضخم المستورد.

- بسبب ارتفاع خدمة الدين تضعف القدرة الاستيرادية للبلد، مما يؤثر وبشكل كبير على ارتفاع أسعار السلع الضرورية لصيانة وتجديد وسائل الإنتاج حيث سيؤدي إلى انخفاض عرض السلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها المحلية لاحقا.

---

[21]- لمزيد من التفصيل انظر:
رمزي زكي، "الديون والتنمية القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية" دار المستقبل، القاهرة 1985 ص، 146-153

[22]- لمزيد من التفصيل انظر: شوالي صالح "الديون الخارجية والتنمية (التجربة الجزائرية)ن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتة، 1990 ص 9.

-عند لجوء الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها، فإن الصندوق يشترط تخفيض قيمة العملة لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات من جهة، وانخفاض الطلب المحلي على الواردات التي ترتفع قيمتها بالعملة المحلية، مما يسمح بإعادة التوازن للميزان التجاري، غير أن هذا البرنامج شأنه شأن العديد من التدابير والإجراءات التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي لها آثار تضخمية آنية، ولذا فإن ظاهرة التضخم تعتبر متوقعة بالنسبة للبلدان المدينة أو التي اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي.

الجدول رقم (7) مقارنة تطور معدلات التضخم بالبلدان المتخلفة مع البلدان المصنعة:

السنة	70-79	80	84	88	91	93	94	95	98	00	02
البلدان المصنعة	-	-	4.3	3.3	4.6	3.0	3.1	2.5	1.5	2.3	1.5
البلدان النامية	18.1	26.1	38.6	70.5	36.2	46.8	50.7	21.7	10.2	5.8	5.4
إفريقيا	12.7	16.2	20.4	12.7	24.3	31.2	34.6	33.9	9.0	14.2	9.3
آسيا	9.5	13.1	25.3	31.3	7.6	10.3	14.7	11.9	7.7	1.8	1.9
أمريكا الجنوبية	34.8	54.8	131.1	177.5	129.1	208.8	210.2	35.9	9.2	6.8	8.7

-التقرير العربي الموحد لسنة 2003 للفترة 1998-2003 ص 240

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- يلاحظ أن معدل التضخم قد اقتران بالمناطق الجغرافية الأكثر استدانة والمتمثلة في أمريكا اللاتينية والتي تجاوز معدل التضخم بها 177% سنة 1988؛ ورغم انخفاضه النسبي سنة 1991 إلى 129% غلا أنه عاود الارتفاع بقوة سنتي 1994 و1995 ليصل إلى 208.8% و210.2% على التوالي، ليعرف بعد ذلك هذا المعدل انخفاضا محسوسا في الفترة اللاحقة هذه مع الإشارة أن معدل التضخم يختلف من بلد لآخر داخل نفس المنطقة، فمثلا بالنسبة للبرازيل سنة 1985 كان معدل التضخم يقدر ب 220% في الوقت الذي تجاوز 250% في أغشت 1985 في بوليفيا[23]. إن ارتفاع معدل التضخم بهذه البلدان كانت له آثار سلبية على الإنتاج والعمالة وعلى مستوى معيشة السكان.

- من خلال الإحصائيات يلاحظ أنه في الوقت الذي تعرف فيه الدول النامية معدلات تضخم جد مرتفعة، فإن البلدان المصنعة لم يتجاوز فيها معدل التضخم 5% خلال الفترة 1988 -2002.

[23]_

المطلب الثاني : أثر المديونية الخارجية على الإنتاج، الاستثمار والتوظيف
في ظل انخفاض مصادر التمويل الخارجية خاصة بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية في 1982، وارتفاع خدمة الدين الخارجي للبلدان المدينة، فقد اضطرت إلى تقليص وارداتها بشكل ساعدها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فمثلا خلال الفترة 1980-1985 انخفضت واردات البلدان النامية بحوالي 100 مليار دولار، كما أن واردات الدول المثقلة بالديون قد انخفضت بأكثر من الثلث خلال الفترة ما 1981-1983[24]، ومع تراجع الواردات تأثرت المؤشرات الاقتصادية الأساسية بشكل كبير، فالنسبة للاستهلاك فقد شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية ارتفاعا كبيرا، في حين انخفضت الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار بشكل واضح أدى على تراجع الطاقة الإنتاجية في العديد من القطاعات الإنتاجية[25]، وبسبب هذا الوضع تمت إعادة النظر في العديد من المشاريع الاستثمارية، وإلغاء جزء هام منها بسبب عدم مقدرة الدولة على تمويل عمليات الإنتاج والتجهيز لمختلف الوحدات التنموية المبرمجة، كما كان الوضع بالنسبة للجزائر مع نهاية الثمانينيات ولمختلف الدول المدينة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (8) نسبة الاستثمارات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
أ.الإجمالي / ن.ن الإجمالي	26.6	24.4	22.8	18.9	18.1	18.5	18.8	18.8	18.8

- "المديونية الخارجية للجزائر، دراسة تحليلية ومستقبلية" وحدة البحث إفريقيا، العالم العربي، جامعة قسطنية 1995.ص112

تبين الأرقام الواردة في الجدول أن الاستثمار الإجمالي كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي قد عرف تراجعا مستمرا خلال الفترة 1980-1984، ورغم الارتفاع النسبي خلال الفترة اللاحقة لتستقر عند مستوى 18.8% خلال الفترة 1986-1988 إلا أنها بقيت عند مستويات أقر بكثير من مستوى 1980، وهذا ما يدل على العوائق الكبيرة التي واجهت الدول النامية لزيادة عمليات الاستثمار والإنتاج بسبب ضغط المديونية الخارجية

[24]- رمزي زكي، المرجع السابق ص 158
[25]- روابح عبد الباقي، المرجع السابق ص 51

من جهة وانخفاض معدلات الادخار المحلي من جهة ثانية، هذه الأخير التي عرفت تطورا سلبيا خلال الفترة 1980-1993 كما يوضحه الجدول أدناه والخاصة بالدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل.

جدول رقم (9) يوضح نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية خلال الفترة (1980 – 1993)

السنة	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93
الادخار المحلي الإجمالي / الناتج المحلي الإجمالي	23,8	24,4	25,3	24,8	26,1	26,9	27,5	25,5	25,7	24,4	23,7

المصدر : إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية في الدول العربية جامعة الجزائر 2006 ص53

إن تراجع نسبة الادخار المحلي الإجمالي إلى النتاج المحلي الإجمالي بأكثر من 5% خلال الفترة 1980-1983؛ بالرغم من التذبذب الملاحظ خلال هذه الفترة؛ تزامنا مع ارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي، وهو ما انعكس سلبا على معدلات الاستثمارات ومن ثم الإنتاج، إضافة على أنه في هذه الفترة عرفت الدول النامية معدلات نمو ديموغرافي مرتفعة، مما يعني زيادة عرض قوة العمل حيث تم تقدير دخول ما يقارب 28 مليون شخص إلى سوق العمل في هذه البلدان حسب دراسة قدمتها الأمم المتحدة[26]، وبما أن سوق عمل هذه الدول عاجز على امتصاص هذا القدر من طالبي العمل، إذ وصل عددهم إلى ما يزيد على 500 مليون أي بنسبة 27% من قوة العمل[27]، وحسب بعض المختصين أن امتصاص هذا العدد الكبير من العاطلين يتطلب تحقيق معدل نمو اقتصادي لا تقل عن 6% سنويا حتى تتمكن هذه الدول من استيعاب الزيادة التي ستحدث سنويا في قوة العمل، أما إذا كان الهدف هو القضاء كليا على مشكل البطالة فإنه يجب تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 8و9% سنويا ولعقد كامل من الزمن، مما يعني بالضرورة رفع معدل الاستثمار الإجمالي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يتراوح ما بين 32% و36% وهي تقديرات يصعب تحقيقها بسبب الوضعية الصعبة التي تعيشها الدول النامية.

وبما أن أزمة الديون الخارجية أثرت بصفة كبيرة على اقتصاديات الدول النامية التي عرفت تراجعا ملحوظا في معدلات النمو والتنمية، وخاصة

[26]- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة؛ تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" مجلة عالم المعرفة، أكتوبر 1997 الكويت ص 97

[27]- نفس المرجع، ص 98

بعد أغشت من عام 1982، تاريخ انفجار أزمة الديون الخارجية انطلاقا من المكسيك، فقد وجدت تلك الدول نفسها أما خيارات ثلاثة هي:
- التوقف عن الدفع بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة في انتظار اتفاقية دولية؛
- تسديد المديونية مهما كلفها الثمن مع تطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية؛
- إعادة جدولة الديون مصحوبة بسياسة التصحيح الهيكلي.
ولهذا سعت كلا من الدول المدينة والدائنة والهيئات المعنية على وضع حلول تسمح بتجنب انهيار النظام المالي الدولي والخروج من هذه الأزمة المالية العالمية[28]، وكان من بين هذه الحلول المقترحة برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي.

المبحث الثالث : آثارالمديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية
يبدو واضحا من خلال المبحثين السابقين أن البلدان النامية وقعت في فخ المديونية الخارجية وإذا كنا قد تعرضنا لبعض المتغيرات الاقتصادية فيبقى لنا أن نتعرض هنا لمدى التأثر الذي انعكس على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ؟

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للمديونية
لعل من المفارقات أنه في الوقت الذي تكونت فيه العائدات النفطية في المنطقة العربية بكميات كبيرة لا سابق لها (ارتفاع أسعار النفط في السبعينات), شهدت الفترة نفسها تصاعد حجم الدين الخارجي بمعدلات لم يسبق لها مثيل أيضا ولم تقتصر عمليات الاستدانة على الدول العربية غير النفطية فحسب، بل تفاقم حجم مديونية الدول النفطية كذلك، وقد رافق ذلك تصاعد في حجم مدفوعات خدمة الدين الخارجي في جميع الأقطار العربية (غير النفطية خصوصا) وأصبحت تلتهم جانبا كبيرا من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. 29 وشكل هذا قيدا أو حملا ثقيلا على خطط التنمية المستقبلية، نظرا لابتلاع جانب مهم من النقد الأجنبي في خدمة الدين الخارجي.
ويمكن تشخيص آثار المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية من خلال تحليل آثارها على الادخار المحلي والاستثمار والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم.

[28]- ، رمزي زكي الدون الخارجية، مرجع سابق ص 170
فضيلة جنوحات "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربي، حالة بعض الدولة المدينة" رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2006، ص 155-171
[29] : رمزي زكي :الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية ـ الطبعة الأولى، دار المستقبل ، ص 95 - 108

أ ـ على الادخار المحلي
إن العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والادخار المحلي أفرزت أطروحتين: أطروحة التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية وأطروحة الإحلال بين الصنفين.
ـ التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية
فيرى أنصار الفرضية الأولى أن رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما استغلت استغلالا اقتصاديا جيدا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي وارتفاع مستويات الدخل وبالتالي ترتفع معدلات الادخار وذلك نتيجة لسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهو الهدف الذي توخته الدول النامية من وراء اقتراضها.
ـ الإحلال بين الصنفين
في حين يرى أنصار الفرضية الثانية أن هذه الأموال لا تستغل الاستغلال الأمثل لها وغالبا ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصا للسلع المستوردة ونسبة قليلة تتجه إلى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه وهو ما يؤثر سلبا على إمكانات الادخار المحلي.
وإذا نظرنا إلى أثر الأموال الأجنبية بصورة عامة, والديون على وجه الخصوص, على مستويات الادخار في الدول النامية من خلال الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع نجد أن هذا التأثير يختلف من دراسة إلى أخرى تبعا لعينة الدول المدروسة وطرق التقدير المستخدمة بالإضافة إلى اختيار فترة الدراسة.
وتشير أغلب الدراسات في هذا المجال إلى أثر سلبي -مباشر أو غير مباشر- للديون الخارجية على الادخار المحلي في معظم الدول النامية.
ب ـ على الطاقة الاستيرادية
"تستحوذ الديون على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وتشكل إنقاصا للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي"
إذا استطاعت الدولة توفير القدر الكافي من المال اللازم لاستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية للتوسع الاقتصادي, استطاعت تنفيذ مخططاتها الإنمائية دون ضغوط خارجية أ وحدوث اختناقات تعوق طموح وتنفيذ هذه الخطط.
وهناك عدة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في المقدرة الاستيرادية منها: حجم وعائدات الصادرات وتكلفة السلع المستوردة وخدمة الديون الخارجية

والتي تتمثل في مجموع الأقساط والفوائد التي تدفعها الدول المدينة خدمة لديونها وإعادة جدولتها.
وتؤثر هذه الأعباء سلبا على إمكانية تنمية الموارد المالية الذاتية بسبب استنزافها للحظ الأوفر من العملات الصعبة المتاحة للبلد.
ج - على معدلات التضخم
إن ارتفاع اعتماد الدول النامية ومنها الدول العربية على القروض الخارجية أدى إلى تزايد معدلات التضخم في هذه الدول, لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة.
ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية -استجابة لضغوط الأطراف الدائنة- إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج (أحد أهم أسباب ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) خوفا من تآكلها.
وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ومنها الدول العربية قد انعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول.
ويتمثل هذا التأثير السلبي في كون أعباء المديونية الخارجية تستحوذ على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل إنقاصا للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي،كما أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية الذي شهدته الدول النامية في السنوات الأخيرة يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية.
ومن الطبيعي أن يواكب ارتفاع خدمة الديون ضغط على تمويل هذه الواردات مما اضطر بعض هذه الدول إلى تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية المبرمجة ضمن مخططات التنمية وإلى تخفيض معدلات الاستثمار المستهدفة مما يؤدي إلى تسريح العمال وتزايد البطالة وما إلى ذلك من انعكاسات على المجتمع،إلا أنه من الضروري التذكير أن العيب لا يكمن في مسألة استيراد رأس المال الأجنبي وإنما الأهم هو طبيعة واستخدامات هذه الأموال.
لقد لعب رأس المال الأجنبي دورا أساسيا في تطوير الدول المتقدمة نظرا للاستغلال الأمثل لهذا العنصر مما ساعد على خلق فوائض مالية أخذت تصدرها إلى البلدان النامية. أما بالنسبة لمعظم الدول النامية ومن بينها الدول العربية فلم يلعب رأس المال الأجنبي الدور الذي كان يجب أن يلعبه

في تنمية هذه الدول مما أوقعها في مديونية خانقة لها آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية.
وقد أدى تخلف اقتصاديات الدول النامية ومنها الأقطار العربية بصورة عامة وتفاقم حدة الديون الخارجية على وجه الخصوص إلى مزيد التبعية للدول المتقدمة الدائنة, التي أصبحت تتحكم في مسارات التنمية في الدول المدينة. وتأخذ هذه التبعية أشكالا وأنماطا مختلفة منها التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية.30

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية
إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية ومع تنامي ظاهرة العولمة بشكل عام وتفاقم أزمة المديونية بشكل خاص, كان من الطبيعي أن تتأثر الدول العربية بهذا الواقع من خلال آليات مختلفة.
فالدول العربية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل, نجدها تتحول تحولا جذريا, من خلال تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي, متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية. وتستند هذه البرامج إلى إعطاء قوى السوق الدور البارز في الحياة الاقتصادية وتحرير المعاملات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي.
ومن المنطقي أن يكون لمثل هذه التحولات الجذرية أثرها على المجتمع.
وفي تحليلنا للآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية سوف نركز على التأثيرات المترتبة على أسواق العمل والتشغيل في الدول العربية المدينة وذلك استنادا إلى أن الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لمداخيل غالبية الأفراد وأن حرمانها من هذا الحق ينتج عنه استفحال البطالة بأنواعها وتفاقم حدة الفقر وإحداث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل وتعاظم الهوة بين طبقات المجتمع.
أن أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات الدولية الدائنة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن...), عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي.

30: محمد الأمين ولد بابيه، أزمة المديونية في دول العالم الثالث، الحالة الموريتانية نبحث الماجستير، معهد البحوث والدراسات، اكتوبر 2007ص89

وترجع هذه المعدلات إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها, مما يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ويزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل.
يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خصخصة المنشآت العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة, وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة, إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي هذه التي أصبحت شرطا ضروريا لطلب إعادة جدولة الديون أو الحصول على قروض جديدة تفرضه الجهات المانحة.
وعلى الرغم من شح ودقة البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الدول العربية فإن القدر المتوافر منها يشير إلى اتجاه تصاعدي واضح للبطالة. وتراوحت معدلات البطالة في الدول العربية ما بين 15% و20 % خلال التسعينات وهي الحقبة التي شهدت ارتفاع حجم الدين الخارجي.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعدلات المرتفعة للبطالة لا ترجع بالكامل إلى أزمة الدين الخارجي وإنما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات العربية على خلق فرص للعمل تتناسب مع حجم قوة العمل العربية التي تطورت في الأعوام الأخيرة.
ويمكن القول أن المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها, قد أثرت سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول (تقرير البنك الدولي سنة 2000, ص 15).
وقد تبنى البنك الدولي في السنوات الأخيرة سياسة التصدي لمسألة الفقر وأوضح أنه يجب أن يكون من بين مكونات السياسة العامة لأي دولة ترغب في تخفيف عبء ديونها أو الحصول عل قروض جديدة, إجراءات تخفف وطأة الفقر في المجتمع.31
وعموما فإن أزمة الديون الخارجية في الثمانينات عولجت بوصفات تنطوي على العديد من الإجراءات المجحفة بالدول النامية. وكثيرا ما تفرض الأطراف الدائنة والمانحة للقروض إتباع سياسات اقتصادية ترتكز على حزمة من الإجراءات التي تؤثر سلبيا على المجتمع مثل: تخفيض قيمة العملة المحلية -وما ينجر عن ذلك من تسارع لمعدلات التضخم الذي

[31]: محمد الأمين ولد بابيه، أزمة المديونية في العالم الثالث، مرجع سابق ص151

يعتبر العدو الأول للفقراء- وإلغاء الرسوم والضرائب على السلع المستوردة وتخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم عن السلع والخصخصة وكلها سياسات تؤدي إلى زيادة تدخل الدول الدائنة وشركاتها المتعددة الجنسية وتغلغلها في اقتصاديات الدول المدينة والتحكم فيها32.

المبحث الرابع: أساليب معالجة أزمة المديونية

نظرا للآثار السلبية التي تركتها مشكلة المديونية الخارجية على الاقتصاديات النامية، إضافة إلى ما واجهته هذه المشكلة من تهديد على نظام الائتمان الدولي بالانهيار من خلال احتمالات الإفلاس لكبريات البنوك الأجنبية الدائنة، فرض على العالم ضرورة الانتباه إليها ومعالجتها، حيث طرحت عدة مقترحات من قبل مختلف الأطراف المعنية بالمسألة، فقدمت الأطراف الدائنة مقترحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على رأس المال الدولي، وفي نفس الوقت قدمت الدول المدينة مقترحات حاولت من خلالها حل الأزمة، ونحاول التطرق إلى أهم هذه المقترحات أو الحلول.

المطلب الأول :مشروعي بيكر وبرادي

أولا: مشروع بيكر

في محاولته للربط بين احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل في البلدان النامية ومشكلات الدين الخارجي، تقدم وزير الخزانة الأمريكية في أكتوبر 1985 بمبادرة جديدة أعطيت اسمه لحل أزمة الدين الخارجي.

قدر "بيكر" أن الاحتياجات المالية للبلدان النامية شديدة المديونية تقتضي زيادة الاقتراض الجديد من البنك الدولي ومؤسساته الفرعية بنسبة 50% (أي ما يعادل 3 مليار دولار سنويا) بالإضافة إلى 20 مليار أخرى من المصارف الدولية على مدى السنوات الثلاثة التالية من 1986 إلى 1988[33].

وللحصول على القروض الجديدة لا بد للدول المستفيدة من مراعاة برامج للتكيف الهيكلي تحت الإشراف الوثيق لكل من الجهات الدائنة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد وضع "بيكر" ثلاث معايير محددة في هذا الصدد:

[32]: ، **الديون الخارجية وقضايا التخلف الاقتصادي في افريقياالهيئة القومية للبحث العلمي، مركز الدراسات والبحوث الافريقية ص66**

[33]: صالح نصولي، التكييف الهيكلي في إفريقيا جنوب الصحراء، التمويل والتنمية، العدد 3، واشنطن 89 ص 31

1 - تحسين معدلات العمالة والإنتاج من خلال تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد.
2 - تعبئة المدخرات القومية وفتح آفاق الاستثمارات المنتجة من خلال تحرير أسواق المال والصرف من كافة أشكال القيود.
3- العمل على جذب وتشجيع رأس المال الأجنبي للاستثمار بالدخل عن طريق تحرير حركات انتقال الأموال والموارد والتجارة من وإلى الخارج.
وكان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هنا دور هام، فالصندوق يتولى عملية إدارة القروض والإشراف على برامج التكييف في الدول المدينة، والبنك الدولي سوف يكون له دور أكبر بالطبع في المساعدة على تحقيق معدلات أعلى للنمو في البلدان المقترضة أما المصارف التجارية فهي مدعوة طبقا لهذا المشروع إلى تقديم قروض جديدة (في حدود 20 مليار دولار) إلى الدول التي تلتزم بقبول هذه الشروط وتتبع البرامج الموضوعة لها من قبل الصندوق والبنك الدوليين.
ثانيا: مشروع برادي
قد تم اعتبار حذف الديون هدفا للمبادرة الأمريكية التالية، والتي أطلق عليها (خطة برادي) عام 1989 وقد كان ذلك بمثابة أول اعتراف رسمي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بأن يتم إدراج شطب الدين ضمن خطة إصلاح الديون، وذلك لتجنب الفشل في السداد من جانب كبار الدول المدينة وتعتبر المكسيك الحالة الاختيارية في هذا الصدد فقد تم الاتفاق بين حكومة المكسيك وحوالي 500 بنك دائن على أن تقوم البنوك بالاختيار بين مبادلة القروض القديمة مقابل الحصول على سندات جديدة تتضمن إما خصما أو معدلات فائدة أقل وبالمقابل يستطيع البنك تقديم قروض جديدة، وبالرغم من التهليل الكبير المصاحب لهذه الخطة، فقد انتهى تحليل قامت به الولايات المتحد الأمريكية التي ضعف النتائج المحققة بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني : مراحل إعادة الجدولة وكيفية التعاطي مع الدين الخارجي
أولا: إعادة جدولة الديون الخارجية
إعادة جدولة الديون هي عبارة عن إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي والذي يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدائنين لاتفاق معهم على تأجيل السداد وعادة ما يكون معدل خدمة الدين قد وصل إلى مستويات مرتفعة، تتدهور بعدها قدرة الدول على الحفاظ على الحد الأدنى من الموارد الضرورية.

وتستغرق عملية إعادة جدولة الديون، سنوات قبل التوصل إلى اتفاق وقد يصاحبها إملاء بعض الشروط على الدول التي تطلب إعادة الجدولة،إضافة إلى أعباء إضافية قد تزيد من أعباء خدمة الديون في المستقبل، وتهدف هذه العملية إلى إتاحة فرصة زمنية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات المتمثل في نقص العملات الأجنبية، وقد ترمي إلى إتاحة وقت أطول لاتخاذ تدابير معينة وإتباع سياسات مناسبة لتحسين ميزان المدفوعات وتتضمن إعادة جدولة الديون نوعين من الديون: الدين الرسمي والذي يمثل القروض التي تضمنتها الحكومات والوكالات الرسمية ويتم جدولة هذه الديون عن طريق نادي باريس ودين البنوك التجارية التي يعاد التفاوض فيه في إطار مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة التي يطلق عليها نادي لندن[34].

ثانيا: كيفية إعادة الجدولة

بعد أن يقدم البلد المدين طلبا بإعادة جدولة ديونه تتولى سكرتارية نادي باريس جمع المعلومات عن الحالة الاقتصادية لهذا البلد من سلطاته العامة ومن الدول والمؤسسات الدائنة. وتحتوي المعلومات على تحليل دقيق للوضع الاقتصادي والمالي وحجم الديون الخارجية وتقسيماتها حسب مصادرها وتواريخ استحقاقها، كما تتأكد السكرتارية من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، ثم يوجه رئيس النادي (مدير الخزينة الفرنسية) دعوة إلى ممثلي الدول الدائنة وممثل الدولة المدينة لحضور الاجتماعات التي يشارك فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بصفة مراقب. وبعد مفاوضات لا تستغرق أكثر من ثلاثة أيام يتخذ الدائنون قرارهم بتوافق آرائهم أي عدم معارضة أحد على ما تم التوصل إليه بينهم .ويتضمن هذا القرار الذي يعرض على ممثل الدولة المدينة للموافقة عليه تفاصيل إعادة جدولة الديون، لكن هذا الاتفاق هو في الواقع توصية تدعو حكومات الدول الدائنة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع حكومة البلد المدين.

ثالثا :شروط إعادة الجدولة

25: صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى، دمشق 1988 ص83

لا يوافق نادي باريس على إعادة الجدولة إلا إذا استفحل العجز في ميزان مدفوعات الدولة المدينة أو ازدادت متأخرات ديونها، فهو يشترط إذن وجود حالة عسر شديد تعرقل الوفاء بالالتزامات المالية. وتبرم الاتفاقات بعد تطبيق البرنامج الإصلاحي الذي يقترحه صندوق النقد الدولي على الدولة المدينة، ويرمي هذا البرنامج إلى توازن الميزانية العامة والميزان التجاري لأن ضبط العجز المالي يحد من التضخم ومعالجة العجز التجاري تقود إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

رابعا : خطورة إعادة الجدولة

ترتكز برامج صندوق النقد الدولي على تقليص النفقات وزيادة الإيرادات دون أن تعطي أهمية مماثلة لتحسين الصادرات وهي الطريق الطبيعية لخدمة الديون الخارجية، فزيادة الصادرات تتطلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والقروض الخارجية.

ولما كانت مالية الدولة المدينة في حالة عسر شديد فإن المستثمرين والمقرضين يترددون كثيرا بل ويرفضون الاستثمار والإقراض. لا تساعد تلك البرامج إذن على سداد الديون بقدر ما تحاول منع اللجوء إلى الاقتراض مجددا، وهكذا هبطت التدفقات الخارجية المتأتية من القروض فأصبحت التحويلات الصافية سلبية في الأقطار العربية.

خامسا : بعض نتائج برامج إعادة الجدولة

حسب الدراسات لم تقد برامج الصندوق إلى تخفيف حدة المديونية بل أدت إلى العكس تماما، ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج انتقل ثقل مديونيتها الخارجية قياسا بالناتج المحلي الإجمالي من 82% في منتصف الثمانينيات إلى 154% في منتصف التسعينيات. أما في الدول النامية المدينة التي لم تطبق هذه البرامج فقد انتقل ثقل المديونية من 56% إلى 76% فقط في الفترة نفسها.

تقود إعادة الجدولة إلى ارتفاع كلفة الدين، فعندما يؤجل مبلغ معين لمدة محددة، على الدولة أن تدفع فوائد إضافية عند حلول مواعيد استحقاق الديون المؤجلة إذ تسري الفوائد طوال فترة التأجيل. ودون الدخول في التفاصيل الفنية فإن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة تقود إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية هذه المدة، ناهيك عن أن الدولة

المدينة لا تستطيع أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستدفعه فعلا في فترة التأجيل، لأن أسعار الفائدة قد تكون معومة أي غير محددة مقدما لارتباطها بأحوال السوق، فعلى سبيل المثال فإن 35% من القروض الخارجية التونسية عقدت بأسعار معومة. واضطرت الدول المدينة إلى التفاوض بشأن تأجيل ديونها مما أدى إلى تراكمها وارتفاع الفوائد وكذلك إلى إتباع سياسات تقشفية في مختلف الميادين، وبالتالي انقلبت الحلول إلى مشاكل إضافية ودخلت البلدان المدينة في حلقة مفرغة.

لا بد للدول المثقلة بالديون من مراجعة سياساتها بدلا من الاعتماد على الدائنين، ففي أغلب الدول العربية هنالك مجالات واسعة لتنمية الصادرات وتقليص النفقات خاصة المصروفات العسكرية[35].

سادسا : إلغاء الديون الخارجية

الإلغاء يحذف الدين، في حين تقتصر إعادة الجدولة حسب البنود التقليدية على تغيير تواريخ الاستحقاق. وحتى عام 1988 كانت الدول الغربية الدائنة ممثلة بنادي باريس تعارض بشدة هذه الفكرة مكتفية بإعادة الجدولة وفق البنود التقليدية، واتخذ المدافعون عن قضايا العالم الثالث مواقف تتأرجح بين زيادة المساعدات الرسمية للتنمية وإلغاء الديون.

ولما كانت القروض العسكرية تنسجم مع مصالح الدول المانحة، بات من اللازم إلغاء جميع الديون الناجمة عنها بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للدول المدينة. أما الديون المدنية المخصصة للتنمية فيتعين إلغاء نسبة منها تتناسب مع درجة النمو، خاصة إن لم يسهم هذا النوع من القروض في تحسين الصادرات الكفيلة بسداد الدين، وفي الوقت الحاضر يتم الإلغاء على أسس مختلفة تماما تثير المخاوف وتخلق جوا غير مريح.

لاحظنا أن نسبة إلغاء الديون تصل حسب بنود كولونيا إلى أكثر من 90% من حجم الديون الخارجية، ولكن ما هي الدول المستفيدة من هذه البنود ؟

كما ذكرنا فإن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وضعا قائمة بأسماء الدول المؤهلة للاستفادة من بنود كولونيا من بينها أربعة بلدان عربية هي موريتانيا واليمن والسودان والصومال. وعلى الصعيد العملي عقد اتفاق واحد مع موريتانيا عام 2000 تناول ديون بلغ حجمها 99 مليون دولار.

[35] سياسات التسوية الهيكلية، الانتقادات والتحديات، مجلة الطريق العدد 4 بيروت بيروت 1996 ص89

أما الاتفاق المبرم مع اليمن عام 2001 فقد استند إلى بنود نابولي لا إلى بنود كولونيا. ولم يستطع السودان منذ عام 1984 والصومال منذ عام 1987 التفاوض مع نادي باريس وبالتالي لم تتم إعادة جدولة ديونهما رغم تفاقم أزماتهما المالية.

سابعا : الإلغاء على أصل الدين

الإلغاء لا يسري إلا على قيمة الديون قبل إعادة جدولتها لأول مرة، ونأخذ مثالا لذلك السودان، ففي عام 1979 (تاريخ أول اتفاق مع نادي باريس (بلغ الحجم الكلي للديون الخارجية 3802 مليون دولار، في تلك الفترة لم تكن الديون المستحقة لأعضاء نادي باريس تشكل سوى 21% من الحجم الكلي، أي حوالي 800 مليون دولار، أما الديون الأخرى فقد نجمت عن قروض عقدت مع الأقطار العربية وبلدان الكتلة الشرقية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمؤسسات المصرفية[36].

[36]:نفس المرجع

خاتمة الفصل الأول :

يتضح من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل أن المد يونيه الخارجية مثلت كمينا محكما نصبته البلدان الدائنة لإيقاع البلدان النامية في شباكها في إطار استيراتيجية بعيدة المدى استخدمت فيها المديونية كذريعة للضغط على البلدان المتخلفة والتدخل في شؤونها الداخلية وترسيخ تبعيتها وإجبارها على تنفيذ ما يعرف بسياسة الاصطلاحات الهيكلية.

لقد أدى فشل السياسات الداخلية التوسعية إلى تفاقم الاختلالات المالية الحكومية وزيادة ضغوط التضخم، وتدهور موازين المدفوعات وتنامي المديونية الخارجية،هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفوائد الدولية، وتدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية، كل هذه المشاكل عمقت الفقر والتخلف وزادت من الحاجة إلى التمويلات الأجنبية.

لقد نتج عن الاستمرار في عمليات الاستدانة غير الواعية ـ أو المفروضة بفعل الحاجة ـ مزيدا من المشاكل كمشكلة خدمات أعباء الديون وتعاظم التبعية الاقتصادية والمالية والتجارية للدول الدائنة، كما نجم عنها الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالغة التعقيد، وهنا لجأت معظم حكومات الدول النامية إلى الدخول في برامج وسياسات مشروطة، ومحكومة، وموجهة من طرف مؤسسات حماية الرأسمالية العالمية ـ البنك وصندوق النقد الدوليين ـ، وذلك ضمن ما عرف بسياسات الإصلاح الهيكلية. ،وإذا كانت العلاقة السببية واضحة بين المديونية الخارجية وتداعيات اللجوء إلى ما عرف بسياسات الإصلاحات الهيكلية، فإن السؤال محل الجدل يبقى مطروحا بالطبع وهو : ما الجديد الذي جاءت به هذه السياسات ؟ ماذا عن إطارها النظري وأساسها الفكري ؟

لفصل الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

المبحث الأول: مفهوم وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم ومبررات وتسلسل برامج الإصلاح الاقتصادي

المطلب الثاني: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثاني: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي

المطلب الأول: محتوى برامج صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي

المطلب الثاني: مضمون برامج البنك الدولي للتصحيح الاقتصادي

المطلب الثالث:أساليب معالجة الاختلالات من منظور صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لبرامج التصحيح الهيكلي المطلب الأول: التكاليف الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي

المطلب الثاني: التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي

المبحث الرابع: سياسات الإصلاح الاقتصادي وبعض انعكاساتها التنموية في بعض الدول النامية

المطلب الأول: التجربة المغربية في الإصلاح الاقتصادي

المطلب الثاني: التجربة التونسية في الإصلاح الاقتصادي

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي.

خاتمة الفصل الثاني

الفصل الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية :

بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان بعض البلدان (المكسيك 1982) عن عدم مقدرتها على مواصلة تسديد ديونها الخارجية، وأثر الصدمتين البترولية الأولى والثانية في السبعينات والثمانينات وجدت العديد من البلدان النامية خاصة النفطية منها نفسها في وضعية حرجة تمثلت في عجز ميزانياتها العامة وميل موازين مدفوعاتها في غير صالحها.

وإثر هذه الوضعية الخطيرة تسربت المخاوف إلى الدائنين الذين زاد قلقهم بسبب التحاق بعض البلدان النامية النفطية بغيرها من البلدان النامية في المطالبة بالديون الخارجية في الأسواق المالية، بعد أن كانت أحد أهم الأطراف المغذية لهذه الأسواق.

وفي ظل هذه الظروف سارع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إجراء عمليات إنقاذ مالي لهذه الدول النامية، ودون الدخول فيما إذا كانت هذه الإجراءات في صالح البلدان المهددة بخطر الإفلاس أو أن ذلك كان بهدف تخفيف العبء وفك الخناق عن البلدان النامية المدينة أم لا،فإن ما يهمنا هنا هو إبراز موقع السياسة الاقتصادية داخل الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على هذه البلدان من أجل مساعدتها في الخروج من مأزق المديونية الخارجية والطريق الموصدة التي وصلت إليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من هذه البلدان.

المبحث الأول :مفهوم وأهداف برامج الإصلاح الهيكلي

قبل التعرض لمضامين سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي يجب التعرف أولا بأول على مفهوم ومبررات سياسات الإصلاح الهيكلي المدعومة أو المفروضة من طرف البنك وصندوق النقد الدوليين

المطلب الأول : مفهوم ومبررات وتسلسل برنامج الإصلاح الهيكلي

أولا : مفهوم الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي وفق العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية يعني تلك السياسات الاقتصادية والإجراءات المختلفة التي تهدف إلى توجيه الاقتصاد الوطني وفقا لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفا لتخفيف أو تجنب الآثار السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وتهدف هذه الإصلاحات في العلن لرفع الطاقة الإنتاجية ومرونة الاقتصاد وتعزيز مساره في اتجاه القدرة على المنافسة .

وقد حدد البنك الدولي في تقرير نشره عن التنمية في الدول النامية 1988 مفهوم الإصلاح الاقتصادي بوصفه عملية تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عمليات إصلاح القطاع العام والخاص، وأيضا المحليات العامة المملوكة للدولة [1] ويرى البعض أن سياسات الإصلاح الاقتصادي ما هي إلا عمليات تحول في النهج السياسي للدولة بحيث يسمح بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبالتالي فهي عملية متواصلة ومستمرة تمليها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها ظروف الزمان والمكان، وقد تتسع عمليات الإصلاح لتشمل منظومة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تشمل الاقتصاد الكلي والجزئي [2].

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64في المائة من أداء النمو ، بينما يساهم رأس المال المالي والبني التحية بمقدار 16 في المائة، كما تساهم الموارد الطبيعية بما مقداره 20 في المائة، وكأن عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي تتمثل أساسا بالأفراد والمجتمع وليس بمؤشراتهم الاقتصادية الكمية المادية [3]

ثانيا : مبررات الإصلاحات الهيكلية

لقد تضافرت عوامل عديدة ومتداخلة أدت بالبلدان النامية إلى اللجوء إلى تبني سياسات الإصلاح الهيكلي المفروضة من طرف أدوات حماية الرأسمالية العالمية ومن أبرز تلك العوامل والأسباب :

1 ـ الاختلالات الهيكلية التي أرهقت اقتصاديات الدول النامية وأسرتها في أنفاق مظلمة نتيجة ارتفاع مستويات الديون الخارجية وانخفاض الناتج القومي وهبوط معدلات النمو وانتشار البطالة والفقر.

2 ـ تدني قدرة الاقتصاديات النامية وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية

3 ـ ارتفاع معدلات التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي والبطالة

[1]: الدكتور ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي (حالة مصر العربية) دمشق 2001 ص 49

[2] : : مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية الطبعة الثانية بيروت 2005

[3] :

4 ـ قصور الأداء الحكومي في النشاط الاقتصادي لاسيما في مجال الإنتاج والخدمات، عجز الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان المدفوعات.
5 ـ تنامي دور النخب السياسية ومجموعات الضغط في الدول حديثة الاستقلال والتي أجبرت حكوماتها على السير في طريق الإصلاح الاقتصادي.[4]

وقد أدى تفاعل هذه العوامل مجتمعة إلى انحصار الأداء الاقتصادي الشامل وكادت معظم الدول أن تقف عاجزة عن تأدية أبسط ما هو مطلوب منها، لذلك لجأت للدخول في اتفاقيات تمويل جائرة مع مؤسسات التمويل الدولية البنك وصندوق النقد الدوليين

ومن أجل أن نبين أكثر المقصود ببرامج التصحيح الهيكلي فسنعمد هنا إلى إبراز تسلسل هذه السياسات أولا ثم أهداف هذه البرامج دون أن نتعمق كثيرا في هذا الموضوع لأنه موضوع شاسع مترامي الأطراف لا يهمنا هنا إلا بقدر ما نظهر مدى تأثيره على توجهات السياسية الاقتصادية ومن ثم على الواقع الاقتصادي.

ثالثا : تسلسل سياسات برامج التصحيح الهيكلي:

لقد اتخذت سياسات برنامج التصحيح الهيكلي تسميات عديدة قبل أن تتسمى بهذا الاسم ومن هذه التسميات برامج التكييف الاقتصادي وبرامج التقويم الاقتصادي والمالي وبرامج الدعم والدفع، غير أن اختلاف التسميات هذا ليس له مدلول كبير رغم وجود من يفرقون بين مضامينها وذلك على أساس الأهداف، على أن هذا في حد ذاته غير مقنع، فنحن مثلا لا نستطيع أن نتحدث عن تحقيق فائض اقتصادي ولا حتى ثبات اقتصادي في ظل توجه عام متزايد للعجوز، لذلك من المستصوب أن نحاول تثبيت الوضع على ما هو عليه في مرحلة أولية، ولكي نكون واقعيين فيجب أن نسمى هذا البرنامج ببرنامج التثبيت الاقتصادي، على أن نحاول في مرحلة لاحقة القضاء على هذه العجوز ومن ثم تحقيق الفائض الاقتصادي وبذلك تكتمل حلقات برنامج التصحيح الهيكلي، ومهما يكن من أمر فإن الجدول

[4] : **دمدوم زكرياء الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2015 ص28**
مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية الطبعة الثانية بيروت 2005 ص135

التالي يبين الفوارق المعتبرة بين برامج التصحيح الهيكلي وبرامج التثبيت الاقتصادي.

الجدول (10): تسلسل سياسات برامج التصحيح الهيكلي.

	برنامج التثبيت الاقتصادي (اقتصاديات الطلب)	برنامج التصحيح الهيكلي (اقتصاديات العرض)		
		1	2	3
المؤسسات الدولية	صندوق النقد الدولي	البنك الدولي		
الفترة الزمنية	قصيرة المدى	متوسط المدى		طويلة المدى
السياسات الاقتصادية المتبعة	ـ تخفيض أسعار الصرف لتحقيق توازن خارجي. ـ زيادة الضرائب ورفع الدعم عن السلع لتحقيق توازن داخلي. ـ إنفاق حكومي كافي للتنمية.	ـ تحرير أسعار الفائدة. ـ إلغاء القيود البنكية وفرض رسوم جمركية.		معايير لزيادة القدرة على المنافسة في أسواق السلع.
الأهداف المرجوة	تخفيض الاختلالات في الموازين الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات).	رفع كفاءات موارد الإنتاج وتقوية القطاع الخاص، وتقوية ميزان المدفوعات		

المصدر: ، برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، الجمهورية اليمنية،2000بالقاسم عباس، ص 35

المطلب الثاني : أهداف برنامج الإصلاح الهيكلي

اختلف المفكرون والباحثون الاقتصاديون بشأن أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي، فهنالك من يرى أن حزمة الإجراءات التي تتضمنها هذه البرامج كفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يواجهها النظام الاقتصادي العالمي، وحسب أصحاب هذا الرأي (البنك وصندوق النقد الدوليين) تتمثل أهداف هذه البرامج في:

1 ـ تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.

2 ـ تحسين أداء القطاعات المالية والمصرفية والنقدية، والحد من هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات

3 ـ تحفيز الصادرات وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وخصخصة بعض المؤسسات العمومية وتحويلها من الملكية العامة للدولة إلى القطاع الخاص بغية تفعيل الاقتصاد والرفع من أدائه وتوفير فرص جديدة للعمل.[5]

[5] : زهرة بودبوده سياسات التصحيح الهيكلي بين مقاربات اقتصاد ي دول العالم الثالث **وصندوق النقد الدولي، ماجستير ـ جامعة الجزائر 2001 ص 162** : سياسات الاصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي مرجع سابق ص 57، 58

4 ـ العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة والشاملة

5 ـ السيطرة على التضخم، وامتصاص البطالة، وتوفير مقومات الاستقرار المالي والنقدي

6 ـ إصلاح مؤسسات القطاع العام ورفع كفاءتها الاقتصادية على أرضية تكنولوجية متقدمة

7 ـ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين على قاعدة الموازنة بين الدخول والأسعار[6]

أما وجهة النظر الأخرى (باحثو العالم الثالث) فهي وجهة نظر وجيهة دون شك لارتباطها بمنطق الأسباب والوقائع، وتعتبر وجهة النظر هذه أن برامج الإصلاح الهيكلي جاءت لإنقاذ البنوك الغربية التي هددت بالإفلاس خاصة بعد انفجار أزمة المديونية وتعرض النظام المصرفي العالمي للخطر، جاءت كذلك بدافع فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات البلدان الرأسمالية وتكريس واقع التخلف والتبعية من خلال فرض الالتزام بحزمة إجراءات وسياسات تخدم الأيديولوجية الرأسمالية وتقف ضد دور الدولة الاجتماعية،

وعلى العموم يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتشخيص الوضع القائم والخلفية التاريخية لكل بلد على حدة من البلدان النامية، ومعرفة جوهر المشكلة الاقتصادية من وجهة نظرهما والتي تكمن حسب هاتين المؤسستين في وجود اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكي داخل الاقتصاد الوطني، وبشكل أدق فإن الطلب الكلي يزيد على العرض الكلي وهو ما يؤدي إلى التضخم وعجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات وغيرهم من الاختلالات المختلفة داخل هذه الاقتصاديات، بعد هذا التشخيص يقوم الصندوق بمنح البلد المعنى قروضا مشروطة يمكن أن تلخص هذه الشروط في محاور ثلاثة محور خاص بالميزانية العامة للدولة وآخر بالسياسة النقدية وثالث بميزان المدفوعات، وتهدف هذه المحاولات الثلاثة في الأمد القصير إلي تخفيض الاختلالات في الموازين

6

الداخلية(الميزانية العامة) والخارجية(ميزان المدفوعات) وفي الأمد الطويل إلي رفع كفاءة موارد الإنتاج وتقوية القطاع الخاص وتقوية ميزان المدفوعات ويمكن أن يتم ذلك من وجهة نظر الصندوق من خلال التقليص من حجم الطلب الكلي عن طرق حزمة من الإجراءات من أهمها:[7]

القيام بإصلاحات ضريبية شاملة وترشيد النفقات العامة من خلال إلغاء الدعم عن كثير من المواد حسب أهميتها وتخفيف مشتريات الحكومية والتخلي عن بعض مؤسسات القطاع العام لصالح القطاع الخاص ووضع سقوف على حجم الائتمان الكلي الممنوح للحكومة والقطاع العام والخاص ورفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة .

المبحث الثاني : مضمون برامج الإصلاح الهيكلي

يبدأ الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي برامجهما التصحيحية بتشخيص الوضع القائم وخلفيته التاريخية، ومن وجهة نظر الصندوق فإن جوهر المشاكل الاقتصادية للدول النامية تكمن، كما سبق وأن ذكرنا – في وجود اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، أي وجود فائض طلب. فالتضخم، وعجز الميزانية العامة، وعجز الحساب الجاري ليست سوى أعراضا لهذه الاختلال.

وعادة ما يترافق هذا الاختلال مع وجود العديد من التشوهات الشعرية نتيجة لتدخل الحكومات في علمية التسعير، أو تطبيق سياسات تتسم بالجمود خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة وأشعار الصرف التي غالبا ما تكون مقومة بأعلى من أسعارها الحقيقية[8].

وسنتناول هذا المبحث من خلال مطلبين نخصص أولهما، لما يراه الصندوق النقدي الدولي من إجراءات لتصحيح الوضع في اقتصاد البلد المعني وما ينصح به من تدابير، أما الثاني فنخصصه لمحتوى أو مضمون برامج البنك العالمي التي تستهدف مواصلة ماتم من إصلاحات من طرف الصندوق.

المطلب الأول: محتوى برامج صندوق النقدي الدول للتثبيت الاقتصادي :

يرى صندوق النقد الدولي أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات، وما ترتب عليها من مديونية إنما تعكس إفراطا في مستوى الاستهلاك المحلي أو إفراطا في الاستثمار أو الاثنين معا، وهذا يعني أن المشكلة في

[7] - بلقاسم العباس، برنامج الإصلاحات الاقتصادية، في الجمهورية اليمنية، 2003 ص 15

[8]- طه أحمد قبيل، سياسات التثبيت الاقتصادي للصندوق النقدي الدولي، دراسات في الاقتصاد اليمني، 1996، ص: 460

التحليل النهائي ترجع إلى وجود فائض طلب محلي [9]، وأنه إذا استخدم الاقتراض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري، فإن الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المدين لن تتزايد ولن يكون البلد عبر الزمن، قادرا على خدمة أعباء دينه الخارجي، أما إذا كان التمويل الخارجي يستخدم لتمويل الاستثمار، وكانت الإيرادات الحدية الناجمة عن الاستثمار تزيد عن كلفة الاقتراض، فإن الاقتصاد المدين سيكون قادرا على خدمة دينه، "إذا توفرت الشروط الأخرى"، وعموما وحسب هذه الرؤية النقدية، فإنه ولتلافي متاعب الدين، فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون متناسبا مع أنماط الاستهلاك والاستثمار المحلية، والتي يجب أن تنسق مع طاقة البلد على خدمة دينه الخارجي، من هنا فإن الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المجلي، التي تمثل جوهر برامج التثبيت أو الاستقرار هو تحجيم الطلب الكلي المحلي بحيث ينعكس ذلك في تحجيم العجز في الحساب الجاري، وعلى النحو الذي يرفع من قدرة البلد المدين على خدمة ديونه مستقبلا، وأن يصل إلى ذلك الوضع الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية مستمرة تمثل تحويلات طوعية وطويلة المدى للموارد من المقترضين الأجانب.

على أن الصندوق النقدي الدولي، يفرض بحكم الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية التي تحكمه، على أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلي من خلال التأثير الواعي العمدي على مكونات ميزان المدفوعات، عن طريق مجموعة من السياسات التدخلية المباشرة، مثل دعم الصادرات، وتقييد الواردات، والحد من تصدير رؤوس الأموال، والرقابة على الصرف الأجنبي، يصر على قبول آليات السوق، والأبعاد الملموس للدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي.

ولما كان الاقتصاد المدين الذي يواجه متاعب في ميزان مدفوعاته يعاني من وجود فائض طلب محلي يفوق المقدرة المحلية لحجم الموارد المتاحة، فإن هذا الفائض يسبب ضغطا باستمرار على المستوى العام للأسعار فيدفعها دوما لارتفاع، ولهذا فإن الصندوق النقدي الدولي يرى من منهج إدارة الطلب – اخفض هذا الفائض- ضرورة القضاء على التضخم والاتجاه من ثم بالسياسات المقترحة إلى أهم مصادر هذا التضخم، وهو العجز في الميزانية العامة للدولة، وفي نفس الوقت السعي لتنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي في طريق ما يقترحه من خفض في القيمة الخارجية لعملة البلد، أملا في أن يكون للتخفيض فاعليته في زيادة

[9] : محمد ولد محمدو، سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 75

الصادرات والحد من الواردات، مع تحرير التجارة الخارجية، وهنا يكون معيار النجاح هو زيادة حجم الاحتياطات الدولية للبلد[10].

من هذا المنظور يمكن أن نحدد سياسات الصندوق لخفض الطلب الكلي في ضوء ثلاث نقاط

أ ـ فيما يتعلق بالميزانية العامة للدولة

ب ـ محور خاص بميزان المدفوعات

ج ـ محور خاص بالسياسة النقدية

وسنتناول هذه النقاط على النحو التالي :

أولا : السياسات المتعلقة بالميزانية العامة**:**

تعرف الميزانية العامة للدولة بأنها " سرد مفصل للدخل والإنفاق الذي تتوقع الدولة أن تحصل عليه خلال العام التالي[11] وينشأ العجز في الميزانية العامة للدولة عندما تكون حصيلة إيرادات الميزانية الحكومية لا تكفي لتمويل نفقاتها وكمحاولات لسد هذا العجز تلجأ الحكومة إلى عدة وسائل هي :

- الاقتراض من الخارج أو الاقتراض من الداخل أو خلق نقود جديدة،خ وفي الأجل القصير بعد تخفيض الاحتياطات الأجنبية وتراكم المتأخرات المستحقة لدى الدائنين مصدرين إضافيين للتمويل، ولكن لكل من الوسائل الثلاثة الأولى آثارها السلبية، فبإفراط الدولة في الاقتراض من الخارج يمكن أن يؤدي إلى عجز الحساب الجاري، وتزايد أعباء خدمة الدين، أما الإقراض الداخلي المفرط، فيمكن أن يؤدي إلى ضغوط على أسعار الفائدة المحلية فترتفع إلى مستويات تبعد القطاع الخاص، وأما خلق نقود جديدة فيمكن أن يؤدي إلى تفاقم التضخم إذا نما عرض النقود في المجتمع بمعدل أسرع من معدل نمو الطلب على الأصول النقدية.

ونتيجة لهذه الآثار السلبية لوسائل تمويل العجز التقليدية فإن برامج الصندوق النقدي الدولي تركز على ضرورة القضاء على العجز في الميزانية أو الحد منه عن طريق زيادة حصيلة الضرائب وتقليص الاتفاق الحكومي وزيادة أسعار لمنتجات القطاع العام وتقليص الإعانات وغيرها من الإجراءات وباختصار فهي تستهدف زيادة حصيلة إيرادات الميزانية وتقليص نفقات الحكومة.

[10]- رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي، مرجع سابق ص: 166

[11]- عطية عبد الواحد، الميزانية العامة، أعدادها واعتمادها وتمويلها، اقتصادياتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص: 13

أ- زيادة حصيلة الإيرادات العامة: يتمثل جوهر هذه النقطة في السياسات الضريبية "الملائمة ورفع أسعار البيع لمنتجات القطاع العام والخدمات الحكومية.

1- السياسة الضريبية:

تركز برامج الصندوق النقدي الدولي في هذا المجال على ضرورة تقليص الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي الذي يجب أن يرتكز على قواعد بسيطة ومعدلات منخفضة ليؤدي في الأخير إلى معدلات تحصيل مرتفعة ومن ثم ارتفاع إيرادات الميزانية العامة للدولة، كما أن تخفيف الحقوق الجمركية وتبسيطها هي كذلك من البنود التي يطالب بها الصندوق النقدي الدولي، من أجل تسهيل المبادلات التجارية والاندماج في السوق الدولية وحركة التجارة العالمية.

ومن الإجراءات التي يطالب بها الصندوق النقدي الدولي، والتي تسمح للنظام الضريبي أن يتوافق مع التضخم، هو توسيع الوعاء الضريبي يشمل ضرائب أخرى ذات معدلات بسيطة مثل الرسم على القيمة المضافة وضرورة تجنب التعديلات المستمرة للمعدلات المطبقة، وتهدف كل هذه الإجراءات المأخوذة في إطار البرنامج إلى توسيع الوعاء الضريبي وزيادة التحصيل اتجاه الذين يمارسون التهرب الضريبي " كالمهن الحرة، أرباب العمل، غير الأجراء.

كما تهدف هذه الإجراءات إلى زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة تمثل حقوق الرسم على التبغ والكحول، والضرائب الأخرى على المبيعات أو الرسم ع لى الاستيراد[12].

ورغم أن هذا النوع من الضرائب يؤثر أكثر على ذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة من دون أصحاب الدخول الضعيفة، إلا أنه ولتفادي أي أثر مراجعي لهذه الإجراءات، يجب أن تتخذ معها في الوقت نفسه تدابير تعويضية كإعفاء بعض المنتجات، لأن هدف إصلاح النظام الضريبي هو كذلك الوصل إلى تخصيص أمثل للموارد وتحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي على الممولين، ونشير من ناحية أخرى إلى أن إصلاح النظام الضريبي يجب أن يدعم بتقوية الإدارة الضريبية، خاصة لتحسين تكوين المستخدمين، وتحسين شروط العمل للأعوان المكلفين بالتحصيل، وتدعيم نظام العقوبات الضريبية وإجراءات الطعن.

[12]- عبد الله بلوناس أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص: 195

2- زيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام والخدمات الحكومية:
نظرا للظروف التي اكتنفت نشأة القطاع العام في أغلب البلدان النامية وتقديمه لأسعار الصلح بأثمان نقل كثير عن أسعارها الحقيقية وهي أسعار تتلاءم مع المستوى المعيشي لأغلبية المواطنين بسبب انخفاض الدخول، فقد نجم عن هذا تشوه في بنية الأسعار، وعدم توازنها بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومن ناحية أخرى تسببت في تقليص إيرادات الدولة من ممتلكاتها وشركاتها العامة وبالتالي خسارة الكثير من هذه الشركات، ويساعد هذا الوضع في تزايد العجز في الميزانية العامة لمعظم البلدان النامية[13].
وتهدف برامج التثبيت في إطار السياسة المالية إلى رفع أسعار منتجات القطاع العام، والخدمات التي تقدمها الحكومة حتى تكون معبرة فعلا عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها، وفيما يتعلق بزيادة أسعار الخدمات الحكومية ترى برامج الصندوق أنه ينبغي ربط التكاليف ومنافع الخدمات العامة بقدر الإمكان من خلال فرص الرسوم على المستعملين حيث أنه بإمكان فرض هذه الرسوم أن يشجع ارتفاع الكفاءة الاقتصادية من خلال دفع المستهلكين إلى وزن التكلفة الاقتصادية لسلعة أو خدما ما في مقابل منفعتها، وقد يكون هناك نطاق واسع لتحصيل إيرادات عامة إضافية عن طريق زيادة رسوم الاستعمال في البلدان النامية كالعديد من الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والكهرباء والمياه والنقل الحضري كثيرا ما تقدم مجانا أو بأسعار رمزية لكل المستعلمين، والحقيقة أن إبقاء الدعم على هذه الخدمات أمر ضروري، لكن شريطة أن تستفيد منه الفئات الأكثر فقرا في البلد النامي
ودائما وفي مجال رفع أسعار السلع التي تقدمها الحكومة فإن برامج التثبيت وحتى التصحيح الهيكلي تركز على ضرورة رفع أسعار الطاقة،وهي في الغالب تقدم عن طريق الحكومة سواء بالإنتاج محليا أو بالاستيراد وبأسعار مدعومة في أغلب البلدان النامية، وذلك بهدف الترشيد من استخدامها من ناحية، ولا تقاس الكميات المستوردة منها من ناحية أخرى[14].
ب- تقليص النفقات العامة**:**
إن تقليص الطلب الكلي والحد من العجز في الميزانية العامة للدولة يرتبط بتقليص مستوى النفقات الحكومية خاصة وأن الطلب الحكومي يمثل في

[13]- الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الميزانية العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة 1993، ص: 41
[14]- الصوفي ولد الشيباني، مرجع سابق، ص: 42

أغلبية الدول النامية جزءا كبيرا من الطلب الكلي ومن أهم الوسائل في مجال الإصلاح المالي التي تخدم هذا الهدف هي إلغاء الدعم الحكومي للسلع وتقليل المصروفات الحكومية بشقيها الجاري والاستثماري[15].

1- إلغاء الدعم:

إن المبالغ التي تدفعها الحكومة لدعم أسعار بعض المبالغ والخدمات قد زادت من الضغط على المصروفات الحكومية وبالتالي – حدة العجز في الميزانية العامة للدولة، والمستهدف هنا هو أن يساعد إلغاء الدعم على توفير تلك المبالغ التي كانت الحكومة تنفقها في الدعم وترتبط بقضية الدعم مسألة أخرى لا تقل أهمية وتتمثل في ضرورة إلغاء الإيغاثات التي تقدمها الحكومة لبعض وحدات القطاع العام والتي بالإضافة إلى العبء الذي تمثله على مصروفات الحكومة، تشجيع تلك الوحدات على عدم بلوغ الكفاءة في الإنتاج والاعتماد على تلك الإعانة لتعويض أي خسارة قد تواجهها، وبتزايد الخسارة يتزايد حكم المبالغ المطلوبة من الحكومة بتقديمها لتلك الوحدات للاستمرار في الإنتاج.

2- تخفيض المشتريات الحكومية من السلع والخدمات

إن خبراء الصندوق النقدي الدولي يرون في إطار مشورتهم المالية ضرورة تخفيض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بدلا من زيادة الضرائب، إلا أن الصعوبة التي يجد فيها البلد النامي نفسه حين يصبح أمامه ضرورة المفاضلة بين خفض مصروفات حكومته الجارية ومشترياتها من السلع الرأسمالية، وأيهما أكثر فعالية وأقل تكلفة في تحقيق هدف تخفيض العجز في الميزانية العامة، فخفض الإنفاق الاستثماري يترتب عليه خفض الحجم الكلي للاستثمار وبالتالي انخفاض معدل نمو الدخل الوطني ووجود طاقات غير مستغلة وبطالة.

أما تخفيض "الإنفاق الجاري" وخاصة كتلة الأجور والمرتبات التي تمثل عادة الجزء الأكبر من المصروفات الحكومية على السلع والخدمات فتترتب عليه آثار اجتماعية وسياسة غير مرغوب فيها، كما يجب أيضا على الحكومة أن تخفض من مشترياتها العسكرية.

ثانيا : الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية:

وهنا يعطي برنامج الصندوق النقدي الدولي أهمية ارتكازية لضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط حادث في السيولة المحلية، ومن هنا فإن برامج التثبيت تتضمن

[15]- نفس المرجع السابق، ص: 43

سياسات نقدية صارمة تستهدف الوصول إلى توزيع عادل للقرض، ومن الواضح أن سياسة القرض يكون لها دور مكمل لسياسات الميزانية إذا أريد لبرنامج التثبيت أن يأخذ طريقه إلى النجاح.

إن أغلب البلدان النامية تجد صعوبة كبيرة في التوازن بين حاجيات الدولة من الاقتراض البنكي الصافي وحاجيات باقي الاقتصاد، لذا قام العديد منها بالتوسع في القرض للقطاع الخاص، لاستعمال هذه المصادر في تمويل عجز الميزانية المتزايد، ومن سلبياتها هذه السياسة إقصاء بعض المستثمرين الخواص الذين لهم حاجات إقراض ملحة، وتشكل عقبة أمام أنشطة إنتاجية معتبرة، لذا فإن برامج التثبيت لتضع حدودا ليس فطق للاقتراض الداخلي الإجمالي ولكن كذلك بالنسبة للقرض البنكي للدولة، ويكون توزيع أي زيادات في الإقراض بين القطاع العمومي والقطاع الخاص على أساس الاستعمال الفعال لهذه الموارد.

ويشكل وضع سقوف للقرض الداخلي، والقرض البنكي الصافي للدولة واللذان يتحددان عموما على أساس كل ثلاثي، معايير لمدى إنجاز برامج التثبيت أو الاستقرار، فإذا ما تم تجاوز هذا السقف بشكل كبير فإنه يعتبر خروجا على تنفيذ البرنامج، ومن جهة أخرى يعتبر تحديد أسعار الفائدة وتوزيع القروض بشكل إداري، إجراءات لا تنسجم مع التعبئة المثلى للادخار المحلي والتوجيه المناسب للموارد نحو الاستثمارات والأنشطة الأكثر مرد ودية.

ولضمان عائد مناسب للودائع " معدل فائدة دائن" وللقروض" معدل قائدة المدين"، يجب أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية موجبة بل تنافسية في اقتصاد مفتوح[16].

فالرقابة المباشرة للقرض ولأسعار الفائدة أثبتت فشلها في الكثير من الدول إذ أدت إلى عدم الفعالية وسوء تخصيص الموارد وهو ما دفع هذه الدول إلى إصلاح سياستها النقدية واستعمال الوسائل المبنية على قواعد السوق لتحقيق الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي[17].

وإذا كان وضاحا أن الزيادة في أسعار الفائدة على الودائع الادخارية يمكن أن تحفز قطاع العائلات على الادخار، فإن الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة على القروض له آثار سلبية من حيث القدرة على التسديد بالنسبة للمنتجين المحليين، وعلى اختيار الأعوان الاقتصاديين بين الادخار والاستثمار وكذلك على استقرار ميزان المدفوعات وأسعار الصندوق ومن

[16] -HOCINE BENSSAD , OP, CIT ? p 47

[17]- عب الله بلوناس، مرجع سابق، ص: 197

ثم يجب العمل على استقرار أسعار الفائدة، عند مستواه الحقيقي في الأجل المتوسط، كما ينصح خبراء الصندوق النقدي الدولي هذه الدولة المدينة في إطار السياسات النقدية، بتنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها " البورصات".

ثالثا: السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات:

لقد وضحنا فيما سبق*

حملة الإجراءات التي تتخذ من أجل معاجلة الخلل الخاص بميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه.

والقضية المركزية هنا هي تخفيض العملة، وذلك لزيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي ويتحقق ذلك انطلاقا من الفرضية الكلاسيكية التي ترى أن :

تخفيض سعر العملة مقارنة بالعملات الأخرى، يؤدي إلى ارتفاع الطلب على سلع البلد المخفض – زيادة الصادرات -، وتدني طلب المحليين على السلع الأجنبية " تقليل الواردات"، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان الجاري للبلد[18].،إلا أن فعالية سياسة التخفيض في زيادة حصيلة الصادرات تتوقف على توافر الشروط التالية:

أ ـ أن يكون الطلب العالمي على صادرات الدولة، متمتعا بقدر كلف من المرونة،

ب - مدى كما الأسواق التي تباع فيها سلع التصدير

ج - حالة الرواج الاقتصادي في البلدان التي تستورد سلع التصدير،

د - تمتع العرض المحل يعلى سلع للتصدير بدرجة عالية من المرونة، وهذا يتوفر عندما تكون هياكل الإنتاج مرنة،

ه - استقرار الأسعار المحلية لسلع التصدير

و- عدم مقابلة التخفيض بتدابير مماثلة من الدول الأخرى التي تنتج إنتاجا تصديريا مشابها.

أما ناقصان الطلب على الواردات فيتطلب أن يكون:

أ ـ الطلب المحلي على الواردات السلعية الأجنبية مرنا،

ب - الطلب المحلي على الواردات السلعية الأجنبية مرنا،

إن المحاور الثلاثة السابقة التي عرضناها تمثل أهم السياسات التي يتفرع عنها برنامج التثبيت الاقتصادي مع الصندوق النقدي الدولي، وهي تمثل قواسم مشتركة تجميع البرامج التي عقدها الصندوق النقدي الدولي مع

---

[18]- دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقسيم الساعة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997، ص: 136

أغلبية البلدان النامية "أنظر الجدول الآتي" الذي يبين مجموعة السياسات المعمول بها في برامج الاستقرار وإن اختلفت من برنامج لآخر.
ويتضح من خلال الجدول أن تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات بواسطة إصلاح السياسات الضريبية بالإضافة إلى الحد من الإعانات أو إلغائها، وإدارة الدين الخارجي تمثل أهم الإجراءات المتخذة في الأربع والتسعين برنامجا التي دعمها الصندوق خلال فترة أربع سنوات، والجدول التالي يعدد هذه الإجراءات.

الجدول رقم :(11) يبين السياسات الاقتصادية المعمول بها في 94 برنامجا يدعمها الصندوق.

السياسات	عدد البرامج	النسبة المئوية من مجموع البرامج
تحرير وإصلاح نظام سعر الصرف	52	55
الحد من توسع الاعتمادات	92	98
تدابير لتعبئة الادخارات الداخلية	51	54
تدابير تؤثر على الأجور والأسعار	83	88
تدابير التكييف البنيوية	70	74
تحسين أو إصلاح إدارة الضرائب	52	55
إعادة تنظيم ضريبة الدخل الشخصية	43	46
تدابير تؤثر على ضرائب الشركات	32	34
ضرائب داخلية على السلع والخدمات	69	73
رسوم الاستيراد	54	57
رسوم التصدير	33	24
قيود على النفقات الحكومية المركزية الوظيفية	4	4
الحد من إنفاق الحكومات المركزية الجاري	86	81
الحد من الأجور والمعاشات	59	63
الحد من نفقات رؤوس الأموال والقروض	56	60
تحسين إدارة الإنفاق	40	43
الحد من إعانات أو تخفيضه	39	41
اختصار التحويلات الجارية للمؤسسات العامة غير المالية	26	28
سياسات الديون الخارجية	86	91

المصدر : محمد ولد محمدو آثار برامج التصحيح الهيكلي على ميزان المدفوعات مرجع سابق، ص: 34

المطلب الثاني: مضمون برامج البنك للتصحيح الهيكلي

اعتبرخبراء صندوق النقدي والبنك الوليين بأن الاقتصار على سياسات " التثبيت" لن يحقق التشغيل الكامل للموارد المتاحة وأنه لا بد من إحداث تحولات هيكلية ومؤسسية لاقتصاديات الدول النامية بحيث تستهدف هذه

التحولات- مباشرة – زيادة قدرة القطاع الإنتاجي المحلي على عرض سلع وخدمات تكون متاحة للتصدير أو الاستخدام المحلي كبدائل للواردات وفي الوقت نفسه تعويض السياسات الانكماشية لبرامج التثبيت من خلال الإنفاق على تلك المجالات التي تسهم في رفع النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار رأى بعض الإقتصاديين إن التكييف المنتظم وإعادة الثبات الاقتصادي، يمكن أن يؤديا إلى تخفيض النمو على المدى القصير، غير أن التكييف والنمو هما متكاملان ومرتبطان لأن الثبات من وجهة نظرهم يدعم النمو الاقتصادي عن طريق سياسة التكييف على المدى المتوسط.

ويتفق البنك الدولي في برامج التصحيح الهيكلي وتشخيصه للأزمات الاقتصادية، التي تعاني منها البلدان النامية مع صندوق النقد الدولي وبرامجه التثبيتية، فكل منهما يشخص هذه الأزمات على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها هذه البلدان، وإن عمق هذه الأزمات وشدة وطأتها قد نجم عن تأخرها في إجراء عمليات التصحيح اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية فهما إذن لا يعترفان بخطورة العوامل الخارجية " التي ساهمت في إقرار آثار الأزمة المدمرة على تلك البلدان، مثل ارتفاع أسعار النفط " بالنسبة للدول غير المنتجة له، وأسعار الواردات الغذائية الصناعية وارتفاع قيمة الدولار ونزعة الحماية إلخ، فهما ينظران إلى تلك العوامل على أنها متغيرات خارجية قد حدثت واستقرت وأنه يتعين على البلدان النامية المدنية أن تكيف سياستها واقتصادياتها مع هذه المتغيرات "الخارجية، وعلى اعتبار اتفقهما في النظرة فإن ولا تختلف قروضهما لا تختلف من حيث أهدافها، ومضمونها بل إن السياسات قصيرة المدى التي يمليها صندوق النقدي الدولي تتكامل بشكل عضوي مع سياسات التصحيح الهيكلي طويلة المدى التي يدعمها البنك الدولي.[19].

وتتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي ثلاث قضايا أساسية هي :

1- تحديد صريح للأهداف التي يتعين تحقيقها خلال فترة تتراوح بين 3-5 سنوات.

2- تحديد واضح للإجراءات التي لا بد من أن تتخذ في غضون خمس سنوات "تقريبا" من أجل تحقيق هذه الأهداف.[20]

3- مجموعة من الإجراءات المحددة التي يتعين على الحكومات المدينة ضرورة تنفيذها قبل أن يوافق البنك على قروضه أو على الأقل خلال السنة الأولى من سحب قروضه.

[19]- فارس لعبي مرجع سابق، ص: 159

[20] محمد ولد محمدو نفس المرجع ص 61

إن التحديد النهائي لتلك القضايا يتوقف على ظروف كل دولة على حده، ولكن محتوى هذه القضايا كلها هو العمل على دعم ميزان المدفوعات من خلال تكيفه مع الصدمات والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك بالعمل على الحد من تأثيرها على الدخل المحلي في الأجل القصير بواسطة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، أما الإجراءات التي يشملها البرنامج فهي تغطي السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية فضلا عما يسميه البنك العالمي بإجراءات الإصلاح المؤسسي، كما أن المسائل المختلفة التي يحويها البرنامج، وهي شرط مهم في قبوله تمتد من أصغر المسائل كالقضايا التكنولوجية والإدارية والمالية المتعلقة بالمشروعات إلى أكبر المسائل شمولا، مثل قضايا الادخار والاستثمار والميزانية العامة ولأولويات الاستثمار.. إلخ.

وتهدف برامج الإصلاح في الظاهر إلى دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة البلدان النامية على سداد ديونها الخارجية مع تحقيق الإجراءات والسياسات الرامية إلى زيادة متوسط معدل الربح في تلك الدول فوق متوسطة العالمي أمام هذه الاستثمارات.

وتركز برامج التصحيح الهيكل يعلى ثلاثة نقاط أساسية هي :

أولا:: تحرير الأسعار والقضاء على تشوهاتها.

تبعا للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الجديد، الذي قام على أساس المذهب الاقتصادي الحر، تستوجب وتقتضي عقلانية اتخاذ القرارات الفردية معرفة حقيقة للأسعار النسبية أي الأسعار التي تعكس تكاليف المنتجات وإنتاجيه عوامل الإنتاج، إن هذه الأسعار تستوجب ذلك لأن متخذي القرارات يعكسون بصفة عقلانية تكاليفهم في الأسعار، وتبعا لذلك فإذا لم تكن الأسعار، وتبعا لذلك فإذا لم تكن الأسعار مصممة بصفة شفافة ودون تدخل فلا يمكن لسير عملية الإنتاج والاستهلاك أن يؤدي إلى أفضل فعالية في تخصيص الموارد بسبب فقدان مؤشرات تشغيل جهاز العقلانية على أساس اتخاذ القرارات الفردية، وتبين التقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية، أن البلدان النامية تعاني من انحرافات وتشوهات في الأسعار النسبية ترتبط وتعكس التدخل المفرط للدولة الأمر الذي يعكس عدم التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي.[21]

إن التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي بهدف المحافظة على المؤسسات العمومية الخاسرة أو دعم المنتجات التي تقدم على أساس أنها سلع أساسية يقود من وجهة النظرالاكلاسيكية إلى تشوه اقتصادي داخلي

[21] : محمد ولد محمدو ،مرجع سابق ص75

ويتمثل ذلك في كون هذا التدخل لا يعكس النفقة الحقيقية لعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج الخدمة أو السلعة وهوما يترتب عليه عدم توحد الأسعار بين منتجات القطاع الخاص لصالح المنتجات الأولى، وهو ما يؤدي بالمنتجين الخواص إلى التوقف عن الإنتاج لعدم إمكانية البيع بالأسعار التي يبيع بها القطاع العام وحينها يصل التشوه إلى كافة فروع الاقتصاد، وهكذا فإن سياسة مراقبة الأسعار تؤدي أيضا إلى نفس التشوه وذلك بمحافظتها على أسعار إدارية تثبط عزائم المتعاملين الاقتصاديين على الإنتاج نظرا للأسعار الزهيدة في القطاع المعني.[22]

ويرفض البنك الدولي فرض معدل للحد الأدنى للأجور أو أية أعباء ذات طابع اجتماعي على المنشآت، لكونها تخلق تشوها في أسعار عوامل الإنتاج بحيث يصبح العمل نسبيا أكثر تكلفة من رأس المال، وتبدأ المنشأة باستخدام التقنيات الرأسمالية وهو ما يؤدي إلى البطالة، كما أن المحافظة على معدلات فائدة منخفضة لدفع المستثمرين إلى الاستثمار يؤدي تشوه آخر وبالتالي هروب رؤوس الأموال وإضعاف الحافز للاستثمار، وتوجيه الاستثمارات نحو استخدامات غير منتجة بشكل كاف، وتصنيف اعتباطي لتوزيع القروض على العمليات المعتبرة ذات أولوية.

بل أن لهذه السياسات أحيانا انعكاسات خطيرة، عندما تصبح البنوك مشجعة على عدم الإقدام على القيام بعمليات لصالح التنمية، وذلك عندما يكون هامش معدلات فائدة للعرض البنكي على العمليات " ذات أولوية"، كقطاع الزراعة مثلا أقل منه للعمليات التي لا تتمتع بالأولوية كقطاع التجارة على سبيل المثال.

إن التشوه الخارجي في الأسعار التي تؤثر على القطاع الخارجي يظهر في لتعريفات الجمركية العالية التي تضمها الدولة للمحافظة على حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، وإتباعها نظام الحصص، كما يتجسد أيضا بتقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته

إن اختلالات الأسعار هي في الحقيقة مشكل الدول التي ينتشر فيها القطاع العام بشكل عريض وكبير، وتهيمن فيها الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وملكية عوامل الإنتاج في إطار مناخ تنعدم فيه المنافسة الحرة وتحل محلها ميكانيزمات إدارية تضيق من حرية السوق، وعلى هذا الأساس فعملية تحرير الأسعار ومعالجة التشوهات الملحقة بها بل يجب أن ترفقها سياسات تحد من احتكار الدولة في التسيير والملكية وتشجيع

[22]: محمد ولد محمدو نفس المرجع

الأسواق التنافسية وحرية انتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات خاصة رأس المال.

إن الإجراءات العملية اللازمة لتحويل بنية الأسواق ودفعها نحو اقتصاد المنافسة، ترتكز أساسا حول النقاط التالية[23].

1- إلغاء النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاحتكار العمومي

2- تشجيع وتحريض الاستثمارات، خاصة الوطنية في كل مجالات النشاط الاقتصادي، وإزالة الحواجز المعيقة لذلك بما فيها إزالة عملية التمييز بين القطاع العام والخاص في الحصول على الموارد.

3- لامركزية قرارات الإنتاج والاستثمار في المؤسسات العمومية وإخضاعها إلى فاتورة السوق لهدف تعظيم الربح.

ثانيا: التحول من ملكية الدولة لوسائل الانتاج وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص

من بين القضايا الجوهرية التي ترتكز عليها برامج التصحيح الهيكلي للبنك الدولي سياسة الخصصة التي يقصد بها تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، وبالطبع أن ذلك تترتب عليه تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة ، ويقول خبراء الصندوق والنقد الدوليين أن الخوصصة من أصعب مراحل برنامج التصحيح الهيكلي من ناحية الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها لانهم كما يقولون أن نتائجها لا تحصل إلى في الأمدين المتوسط والبعيد ،وقدعرف بعض الاقتصاديين الخوصصة إجمالا بانها تعني :

ـ مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخامس والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية[24].

– ، التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص.[25]

ويمكن أن نحصر الأهداف التي ترمي برامج الخوصصة المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية الوصل إليها في :

1- زيادة المنافسة وتحسين الأداء أو الكفاءة الاقتصادية

2- تنشيط وتطوير أسواق رأس المال

---

[23] : ـــــــ محمد ولد اعمر، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية في موريتانيا رسالة دكتوراه دولة جامعة وهران الجزائر 2003 ص168

[24] : محمد ولد أعمر ، نفس المرجع

[25] : محمد ولد محمدو مرجع سبق ذكره ص98

3- توسيع قاعدة الملكية،
4- خفض العجز المالي للحكومة

وعلى الرغم أن برامج الخوصصة لا تقتصر فقط على البلدان النامية، فإن هناك من يرى أن الدول الغربية كانت وراء تصفية القطاع العام في البلدان وذلك من أجل التمهيد لدخول الشركات متعددة الجنسيات سواء ببيع أصول وطنية مباشرة لها، أو بيع هذه الأصول إلى القطاع الخاص الوطني الذي يتولى دعوة متعددة الجنسيات[26]، التي تشكل من وجهة نظر البعض نوع من الاستعمار الجديد، ويوصي البنك العالمي في برامج الدول بما يلي:

1- قيام الدولة بتصفية المشروعات العامة الخاسرة،
2- بيع المشروعات المملوكة للدولة للقطاع الخاص وإشراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها،
3- إشراك رأس المال الحلي في توفير السلع والخدمات التي تستهلك على نطاق واسع مثل: مياه الشرب، والكهرباء والهاتف، من أجل تخفيض العبء المالي عن كاهل الدولة.
4- إدارة المشروعات المملوكة للدولة طبقا لقواعد الربح والخسارة.[27]

ولا يعتبر البنك الدولي أن القطاع العام في البلدان النامية هو المسئول الاول عن انخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية معتبرا بدلا من ذلك أن القطاع الخاص له المقدرة على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد، وتحسين أداء المؤسسات، فيزيد بذلك معدل النمو الاقتصادي، وله القدرة على تقديم الحوافز، وعلى تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة، وتعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين، ويخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل، هذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع "العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض لها. وتتعرض الخوصصة في البلدان النامية لعقبات منها: [28]

- اتساع وأهمية القطاع العام في هذه الدول وهو ما يتطلب جهدا كبيرا للقضاء على هيمنته على النشاط الاقتصادي وإجراء مسح شامل للشركات العامة، وذلك لتصنيفها وفق خصائص كل منها، ثم يلي ذلك تحديد المشروعات التي يجب خوصصتها، ونظرا لاتساع القطاع العام وكثرة العاملين فيه تطرح عقبة تتمثل في رفض هؤلاء للخوصصة خوفا على مناصب شغلهم.

[2626]- ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997، ص: 28

[27] محمد ولد محمدو :مرجع سابق ص82

[28] : محمد ولد محمدو نفس المرجع

ـ والعقبة الثانية، تتمثل في انتفاء مقومات اقتصاد السوق في معظم الدول النامية لأن الخوصصة لا يمكن أن تقوم إلا إن اقترنت بمنطلقات التحرر الاقتصادي.
ـ عدم ملائمة الإطار التشريعي، وخاصة القوانين التجارية لعمل القطاع الخاص بالإضافة إلى الهيمنة البيروقراطية للاج راءات والقرارات الحكومية.
ـ كما تطرح عقبة أخرى في وجه الخوصصة في البلدان النامية، وهي صعوبة اختبار المشاريع الواجب خوصصتها وتقييمها انطلاقا من الأسعار السائدة في السوق، قمع عدم ثبات القوة الشرائية الوحدة النقد سبب التضخم، تنشأ مشاكل كيفية التوصل إلى التقييم الدقيق للمنشأة.[29]
ـ ومن المصاعب أيضا كيفية تدبير التكاليف اللازمة تنفيذ الخوصصة وبرنامجها، حيث يتطلب التنفيذ في مراحله الأولى، تمويلا من أجل تهيئة المناخ الملائم، ثم التكلفة المصاحبة، لتنفيذ " تكلفة الإدارة، والإشراف، "وتكلفة إعادة الهيكلة المالية، وتكلفة إصلاح وإجلال وصيانة الأصول، وهي تكاليف من ابن البلدان النامية بها[30].

ثالثا : حرية التجارة والتحول نحو التصدير **:**
تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي لا يتهاون فيها البنك العالمي ضمن شروط قروض التكييف الهيكلي فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية تعيق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق الوطنية عن الأسواق الدولية وتسبب تشوه الأسعار "كما ذكرنا".
وليس من العسير علينا أن نفهم لماذا يعطي البنك العالمي لقضية تحرير التجارة والتحول نحو التصدير، أهمية محورية في قروض التصحيح الهيكلي، فمن ناحية سيؤدي فتح أسواق هذه البلاد (بإسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية) إلى زيادة صادرات الدولة الرأسمالية الصناعية الدائنة لهذه البلاد، وهي قضية باتت حيوية بالنسبة لها للتخفيف من مشكلة البطالة والكساد فيها، ومن ناحية أخرى من السهل أن تتصور أن تحويل بنيات الإنتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات تضمن من خلال ما يره من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضها البلد سواء من

[29] : ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرنمرجع سابق ص61
[30] ـ نفس المرجع، اعلاه ن ص: 63

الحكومات أو بنوك الدول الصناعية أو من صندوق النقد" أوالبنك الدوليين " أو من المنظمات الدولية الأخرى، كما أن تنمية موارد النقد الأجنبي من خلال إستراتيجية الإنتاج الموجه نحو التصدير، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد إلى بلده "الأم" وفي هذا الخصوص تتكامل رؤية صندوق النقد الدولي مع رؤية البنك العالمي، بصدد السياسات التي ينصحون البلد بتطبيقها مثل ضرورة الترحيب بالاستثمارات الأجنبية التي تستعمل في قطاع التصدير وحفزها للمنتجين من خلال مظلة المزايا الضريبية والحماية من التأميم أو المصادرة وتوفير الحرية لها في تحويل أرباحها إلى الخارج والسماح لها بملكية المشروعات المحلية مع القطاع العام أو الخاص وبشراء القطاع العام وأن تتاح لها إمكانية الاقتراض من سوق النقد المحلي.[31]

المطلب الثالث : أساليب معالجة الاختلالات من منظور صندوق النقد الدولي :

ترتكز معالجة خبراء الصندوق للإختلالات والمشكلات التي تحصل في موازين المدفوعات على الأسلوب النقدي من جهة وعلى، وعلى التحليل الكينزي المتمثل في أسلوب الاستيعاب من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك سنتعرض لمختلف تلك المعالجات كل من منظوره، واعتماد على ما ورد في أطروحة دمدوم زكرياء،(الإصلاحات الهيكلية في دول الغرب العربي).

أولا : الأسلوب النقدي **:**

ويعكس هذا الأسلوب وجهة نظر المدرسة النقدية التي تنطلق في ومعالجتها للاختلال في ميزان المدفوعات من أن الاختلال في ميزان المدفوعات والتضخم هما ظاهرتان نقديتان ترتبطان بالعلاقة بين العرض النقدي والطلب النقدي، ففي اقتصاد مفتوح يتسم بوجود سعر صرف ثابت، ينطلق الأسلوب النقدي من افتراضيين هما[32]:

[31] : محمد ولد محمدو، مرجع سابق ، ص 76

[32]: دمدوم زكرياء، (الإصلاحات الهيكلية في دول الغرب العربي)مرجع سابق ص30 وما بعدها

الافتراض الأول:

أن دالة الطلب على النقود ثابتة بالنسبة إلى الدخل أي أن الوحدات الاقتصادية ترغب دائما الاحتفاظ بجزء من موجوداتها الإجمالية في صورة أرصدة سائلة.

الافتراض الثاني :

:أن العرض النقدي يخضع لتحكم السلطات النقدية عن طريق التحكم في مقدارا لائتمان في الاقتصاد.

و يبدأ تحليل الأسلوب النقدي من المعادلة1

MS= MD .....(1)

حيث أن MS تمثل العرض النقدي ، وMD تمثل الطلب على النقود . وتعبر المعادلة (1) عن التوازن في سوق النقود، حيث تحصل الوحدات الاقتصادية على المستوى الذي ترغب فيه من النقود.

لدينا المعادلة2)

VMS = VDC + VNFA 1–

تشير المعادلة(2) إلى أن التغير في عرض النقدي VMS يساوي التغير في الائتمان المحلي VDCمضافا إليه التغير الحاصل في صافي احتياطات الجهاز المصرفيVNFA

VNFA = B = CA = KA .....(3)

تشير المعادلة (3) إلى أن التغيير في احتياطات الجهاز المصرفي يكون مساويا لرصيد ميزان

المدفوعات، B والذي يمثل إجمالي كل من رصيد الحساب الجاري CA وحساب رأس المال. KA

بالعودة ثانية إلى معادلة الانطلاق (1) وفي ظل الافتراضين الأول والثاني فان تعويضنا MS من المعادلة (2)في المعادلة (1) ستكون كالآتي:

VMD =VNAF + VDC

VNAF = VMD – VDC

أي أن التغير الحاصل في صافي الاحتياطات والذي يساوي رصيد ميزان المدفوعات يتأثر عكسيا بالتغيرات في الائتمان المحلي فإذا زاد الائتمان

المحلي بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود فان ذلك يؤدي إلى انخفاض صافي احتياجات الجهاز المصرفي أي أن ميزان المدفوعات يكون في حالة عجز، أما ظهور حالة الفائض تحصل عندما تكون الزيادة في الائتمان المحلي أقل من الزيادة في الطلب على النقود وهو ما يمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية[33]

حالة العجز: DC > MD NAF B < 0

حالة الفائض DC < MD NAF = B > 0

من خلال المعادلتين أعلاه يتضح أن عجز ميزان المدفوعات مساويا للفرق بين الطلب على النقود وعرضها،وذلك عائد من وجهة النظر هذه إلى أن هذا العجز جاء نتيجة التوسع في الائتمان المحلي ، أي أن وضع ميزان المدفوعات يتحدد في القطاع النقدي لذلك يوصي خبراء الصندوق بالحد من الائتمان المحلي وخاصة ذلك الموجه للقطاع العام إذ يجب أن يكون ذلك منسجما ومتطلبات الوضع الخاص لميزان المدفوعات ، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي على ضرورة الالتزام بالتدابير و الاجراءات التي ينصح بها ومنها بهذا الخصوص ضرورة العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة باعتبار الانفاق العام هو السبب الرئيسي للتوسع النقدي، (أما بالنسبة للتغير في الاحتياطات الأجنبية فانه مرتبط بعدة متغيرات هي الصادرات وتعتبر مصدر إضافة، والواردات متغير يعبر عن مصدر تسرب والاقتراض الخارجي، فإذا حدثت زيادة في مستوى الصادرات، فان هذه الزيادة سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستوى الدخل بمقدار يتوقف على قيمة المضاعف، كما تحدث زيادة في الواردات وبصورة تدريجية إلى أن تتعادل مع الزيادة الحاصلة في مستوى الصادرات، وكذلك يزداد عرض النقد بما يساوي الزيادة التي تراكمت في الاحتياطات الأجنبية،أما إذا حدث توسع في الائتمان المحلي فهذا سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل القومي النقدي وزيادة في مستوى الواردات وزيادة في عرض النقد ومع ثبات مستوى الصادرات فان ذلك سوف يؤدي إلى تدهور الاحتياطيات الأجنبية بمعدل مقارب لمعدل التوسع في الائتمان

[33] : دمدوم زكرياء، (الإصلاحات الهيكلية في دول الغرب العربي).نفس المرجع السابق

المحلي ،وهذا يعني تدهور وضع ميزان المدفوعات، وتأسيسا على ذلك يبين النموذج خطورة سياسة التوسع على الائتمان المحلي على توازن ميزان المدفوعات، ويبين بولاك أنه على الرغم من أن الصندوق استمر في استخدام نفس النموذج في جوهره كأساس في إعداد مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي بإدراجه ترتيبات الائتمان إلا أن هذه الترتيبات أدخلت عليها تعديلات على مدى السنين فلم يعد ينظر إلى الائتمان المحلي بصورة محايدة وإنما أصبح يقسم إلى ائتمان للقطاع الحكومي وائتمان القطاع الخاص، وأصبح الصندوق يدعو إلى تقليل الأول وتشجيع الثاني)[34]

ثانيا : أسلوب الاستيعاب(الامتصاص)

يؤكد هذا الأسلوب المستمد بالأساس من النظرية الكينزية على أنه من أجل توازن الميزان التجاري يجب تساوي إنتاج البلد مع قدرة اقتصاده على امتصاص السلع والخدمات، أو بعبارة أخرى، أنه يعرف الميزان التجاري بأنه الفارق الموجود بين الإيرادات العامة والنفقات الكلية للمقيمين، أي الفارق بين الدخل الوطني الكلي والنفقات الكلية للاقتصاد الكلي ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلات التالية **:**يستخدم خبراء الصندوق أسلوب الاستيعاب، على اعتباره أسلوب مكملا للأسلوب النقدي في تفسير اختلال ميزات المدفوعات مستخدمين في ذلك مفاهيم تمد صلة بالتحليل الكينزي ويبدأ أسلوب الاستيعاب من معادلة التوازن بين الإنفاق الكلي والناتج الكلي [35]

$$Y = C + I + (X - M) \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

Y :تمثل الناتج القومي المتاح C : تمثل الإنفاق الإجمالي على الاستهلاك وI : تمثل الإنفاق

الإجمالي على الاستثمار، X : تمثل صادرات السلع والخدمات وM : تمثل واردات السلع

[34] : دمدوم زكرياء، (الإصلاحات الهيكلية في دول الغرب العربي) مرجع سابق ص30 وما بعدها

[35] :دمدمو زكريا ، نفس المرجع ونفس الصفحة

والخدمات.

وعند عزل (X – M) في المعادلة (1) وجعله في طرف لوحده وإعادة ترتيب حدود المعادلة

لتصبح على النحو التالي22

(X – M) = Y – (C – I) .....(2)

فإذا وضعنا A=(C+I) حيث أن A: تمثل إجمالي الاستيعاب المحلي) أي ما يستوعبه أو يمتصه

الإنفاق المحلي من الناتج القومي (فتصبح المعادلة (2) على النحو التالي:

(X – M) = Y – A .....(3)

ولما كانت (X – M) تمثل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات (CA) فان المعادلة 3)

تصبح كالآتي:

CA = (X – M) = Y – A ..... (4)

تبين المعادلة (4) أن رصيد الحساب الجاري يمثل الفرق بين الناتج القومي المتاح وبين الاستيعاب)الإنفاق (المحلي، فإذا كان الاستيعاب المحلي يفوق الناتج القومي المتاح فان الحساب الجاري يكون في حالة عجز ويحدث العكس عندما يكون الاستيعاب المحلي أقل من الناتج القومي فتظهر حالة الفائض، كما يتضح ذلك في الصياغة التالية:

حالة العجز. .... CA < 0. ..... CA <

حالة الفائض. ... CA > 0 ..... A < Y

وعلى اعتبار الضعف الذي تعانيه اقتصاديات الدول النامية وميول هياكلها الإنتاجية عدم المرونة وما يتطلبه ذلك من اعتبار البعد الزمني اللازم للتحول أو التوجه نحو التغير إن صح التعبير على هذا الاعتبار رأى خبراء البنك الدولي أن تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات يتطلب التأثير على الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وذلك من خلال حزمة من الإجراءات منها تخفيض قيمة العملة المحلية،

وضغط الإنفاق الحكومي، ويتلاقى كل من الأسلوب النقدي وأسلوب الاستيعاب في تشخيص حالة عدم التوازن الخارجي والداخلي. [36]

ثالثا - مقاربة سعر الصرف**:**

إن التباين الحاصل في البنى الاقتصادية المتوفرة في الدول المتقدمة وتلك الموجودة في الدول النامية جعل تطبيق السياسة الاقتصادية الناتجة عن **التحليل الكينزي اعتمادا على** منحنى(IS-LM)ذا قيمة سلبية بالنسبة للدول النامية ،لأن هذا النموذج مبني على أساس فرضية الاقتصاد المفتوح الذي تتميز أدوات إنتاجه بمرونة تامة تتناظم إيجابا وأي زيادة في الطلب بينما البنية الإنتاجية في الدول النامية غير مرنة وأي زيادة في الطلب بدلا من أن تحرك البنى الإنتاجية والاقتصادية في اتجاه التشغيل الكامل وتوزيع دخول جديدة وخلق انتعاش اقتصادي شامل ،بدلا من ذلك تتجه الأسعار نحو الارتفاع و يتنامي التضخم وبالتالي ينجم عن ذلك مزيدا من صعوبة الوضع الاقتصادي، لذا فان صندوق النقد الدولي عند إعداد اقتراحاته في السياسة الاقتصادية يلجأ إلى عدة أشكال نظرية ذات صلاحية جزئية .ومن ثم كان اعتماد مقاربة الامتصاص والمقاربة النقدية باعتبارهما يتوافقان وطبيعة الاقتصاديات النامية ويتكاملان خاصة في الأجل القصير.

إن هذه المقاربة ترتكز أساسا على نظرية المقارنة بين القدرات الشرائية التي تبرز أن معدل صرف التوازن يتحدد بالعلاقة بين مستويات الأسعار من السلع في اقتصاديين مختلفين، وتعود هذه المقاربة إلى نظرية الاقتصادي "جوستاف كاستيل"، حيث تنطلق هذه الأخيرة من فرضية أساسية وهي أن سعر أية عملية يتحدد وفقا لقوتها في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية الخارجية ومن ثم فإن أية علاقة بين عمليتين مختلفتين تتحدد تبعا لمستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين وللتوضيح أكثر فإن سعر الصرف الحقيقي لأي من العمليتين يساوي النسبة بين القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي والقوة الشرائية للعملة في الأسواق الأجنبية وهي تلك النظرية التي تنص على أن سعر الصرف يتحرك كنتيجة لتغير سلوك مستوى الأسعار في دولتين مختلفتين

[36]: دمدوم زكريا مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

بطريقة تبقي على معدل التبادل ثابتا أو بصيغة أخرى، تحرك سعر الصرف يعكس أولا الاختلاف في معدلات التضخم بين دولتين. [37]

المبحث الثالث : الحصيلة والانتقادات الموجهة لبرامج الإصلاح الهيكلي **:**

لاشك أن الدول التي قامت بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تسعى من خلال ذلك لخلق حركية " ديناميكية" جديدة تؤثر بشكل كبير وبدرجات مختلفة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[38]، فليس هناك من خلاف حول الأهداف التي يود البرامج الوصول إليها وهي تحقيق أعلى درجة ممكنة لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي دون تضخم، وتخفيف عجز ميزان المدفوعات، والقضاء على هذا العجز ويبقى السؤال المطروح هو: هل لهذه البرامج انعكاسات وتأثيرات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ؟
سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : التكاليف الاقتصادية لبرامج الإصلاح الهيكلي
(عرف الاقتصاد العالمي توترا شديدا خلال الثمانينات، وخاصة في البلدان النامية، فقد تباطأ التمويل الأجنبي بشدة بالنسبة لبلدان عديدة في حين انخفضت أسعار السلع الأولية بشكل حاد، ونتيجة لذلك ارتفع الاقتراض من الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي، إلى مستويات غير مسبوقة في أواخر الثمانيات وأوائل التسعينات، بالإضافة إلى أن الظروف في البلدان المقرضة كانت غير عادية بل ومتدهورة، إذ كان اختلال التوازن الخارجي والمالي كبيرا والإنتاج يتناقص في حالات عديدة، والتضخم يتزايد، ولم تكون هذه العيوب في أغلب البلدان عيوبا دورية ولكنها كانت ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة.
وكانت هذه الظروف تفرض تحديات كبيرة على تصميم المشروطية، وكان من اللازم والضروري دفع هذه المشروطية إلى أبعد من الاعتماد التقليدي على تقييد الطلب، وبالنسبة للبلدان التي كانت توجه متأخرات ضخمة من القروض أو تشوهات هيكلية عميقة، وليست عيوبا دورية في موازين مدفوعاتها، كان الاعتماد على تقييد الطلب وحده لإجراءات التصحيح المطلوب سيحتاج إلى ضغط كبير وغير مقبول على الطلب

[37] : فطيمة حفيظ : الإصلاحات الاقتصادية وإشكالات النمو، مرجع سابق ص 120
[38] : فطيمة حفيظ : الإصلاحات الاقتصادية وإشكالات النمو، مرجع سابق ص 120

المحلي وهكذا أصبح تطبيق السياسات المتعلقة بجانب العرض"، والتي تهدف إلى تدعيم التنمية مثل تقليل دور الحكومة وفتح الاقتصاد أمام المنافسة الخارجية – جزءا هاما من المشروطية أيضا، وبدأ التركيز على إمكانيات استمرار السياسات على المدى المتوسط والبعيد.

ويرى بعض الاقتصادين أن هذه المسائل قد عرضت ونوقشت في دراسة للصندوق النقدي الدولي سنة 1995، وذلك في 45 من اتفاقات الصندوق في الفترة "1988-1991" مع "36" بلدا متوسط الدخل، وانتهت الدراسة إلى أن المدخل الفكري لتصميم برامج التصحيح كان سليما وأن أغلب البلدان التزمت بشكل حاد ببرامجها، وأن أغلب جوانب الأداء الاقتصادي قد تحسنت وكانت أبرز المكاسب في الحسابات الخارجية، أما التقدم في الأهداف الداخلية الأساسية وهي التضخم والاستثمار والتنمية فكان أقل وضحا[39].

ويذهب اقتصادي إفريقي إلى ما ذهب إليه بعض خبراء صندوق النقدي الدولي من أن البرامج لم تحقق نتيجة تذكر فيما يتعلق بالتنمية والنمو، وخفض معدل التضخم، وحسب دراسة الاقتصادي جرنت منشورة سنة 1991،يرى أن برامج التصحيح الهيكلي قد طبقت بصرامة إذا أخذنا معيار السحب في كل برنامج، إذ تم تطبيق 75% من هذه البرامج حتى سنة 1986 في الوقت الذي لم تتحقق فيه هذه البرامج النتائج المتوقعة منها فيما يتعلق بالنمو وميزان المدفوعات، وخفض التضخم، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها التقرير المشترك للبنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" سنة 1986

وتؤكد دراسة أخرى أجرتها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين لصالح البنك العالمي على "28" دولة إفريقية الفشل الذريع لهذه البرامج على أرض الواقع "انظر الجدول 02/04، فهناك دولة وحيدة هي " غانا" التي أعطيت ميزة جيد من الستة والعشرين بلدا المدروسة، في حين أن نسبة 50% من هذه الدول حصلت على مقبول، أما بقية التلاميذ والبالغة نسبتها 46.3% فقد كانت نتائجها سيئ أو سيء جدا[40]

هذا فيما يتعلق بالنتائج الواقعية للبرامج، أما إذا رجعنا إلى المدخل الفكري للبرامج والذي تمتدحه المؤسسات المالية التي صممته فيمكن أن تسجيل الانتقادات التالية:

[39]- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 02 نوفمبر 1996، ص: 14وما بعدها

[40] : مجلة التمويل والتنمية، نفس المرجع السابق

أ ـ التصحيح والتضخم:

هناك تناقض واضح في البرامج التصحيحية المالية يتعلق بمعالجة التضخم، ففي حين يتم التأكيد من طرف المؤسسات المالية على ضرورة وضع حد للتضخم حيث نجد أن النظريات التي تستند عليها تدخلات الصندوق تنسب أسبابا مشتركة للتضخم وإلى عجز ميزان المدفوعات، وأن الأثر المباشر لعدد كبير من الإجراءات التي يقترحها تقترن بالضبط بالمساهمة في رفع الأسعار، ويظهر هذا الارتفاع على أنه كلفة سياسات التصحيح فإلغاء الدعم عن المنتجات الأساسية أو ذات الضرورة الأولية، وزيادة السعار لدى المنشآت العامة، يضيفان أثرهما على الآثار المترتبة على تخفيض سعر الصرف على أسعار المستوردات.

الجدول رقم (12) ترتيب 26 بلدا إفريقيا مدروسة من طرف البنك العالمي حسب سياستها الاقتصادية الكلية في سنة 90-1991"

الترتيب	الدولة	العلامة
جيد 1	**غنا**	****
متوسط		
2	**بورندي**	***
3	**غامبيا**	***
4	**مدغشقر**	***
5	**ملاوني**	***
6	**بركينافاصو**	***
7	**كينيا**	***
8	**الغابون**	***
9	**موريتانيا**	***
10	**نيجيريا**	***
11	**سنيغال**	***
12	**التوغو**	***
13	**مالي**	***
14	**أوغندا**	***
دون المتوسط		
15	**إفريقيا الوسطى**	**
16	**النيجر**	**
17	**بينين**	**
18	**روندا**	**
19	**تانزانيا**	**
20	**زامبيا**	**
سيء جدا		
21	**ساحل العاج**	*
22	**الكارون**	*

23	**الكونغو**	*
24	**الموزمبيق**	*
25	**سيراليون**	*
26	**زمبيا**	*

المصدر : محمد ولد محمدو ،آثار برامج التصحيح الهيكلي مرجع سابق، ص 54

إن هذه الآثار التضخمية في غالب الاقتصاديات المتخلفة أهم من مساهمة الآثار العائدة لإجراءات الأسعار المحدد إداريا عن طريق الدعم وأسعار المنشآت العامة، ومساهمة المنتجات المستورة في تشكيل عبء ثقيل على تكاليف الإنتاج والاستهلاك الوطني.

ب - التصحيح والركود الاقتصادي ولإنقاذ الثاني وهو الأكثر تداولا لا يتعلق بكلفة برامج الصندوق في مجال خسارة الدخل الإجمالي من خلال حالة الركود التي تفرضها هذه البرامج على النشاط الاقتصادي في البلد المعني بغاية تحسين ميزان مدفوعاته حتى لو كانت هناك بعض البرامج الخاصة التي غالبا ما شهدنها في نهاية الثمانينات والتي تهيأ للمحافظة على اتجاهات التنمية المدعومة.[41]

ويرجع هذا الركود الاقتصادي إلى النموذج النظري المتبني في سياسات التصحيح، وذلك لأن إعادة التوازن الداخلي والخارجي، من وجهة النظر هذه يتم أساسا بسياسة الميزانية العامة أو السياسة المالية والسياسة النقدية الانكماشية وسياسة تخفيض معدل صرف العملة الوطنية، إن كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في ظاهرة انكماش الفعالية الاقتصادية، أي انخفاض الطلب العام، وتقييد الائتمان، وغلاء الأسعار بسبب التخفيض المشار إليه، وبالتالي هبوط القوة الشرائية لدى المواطنين، ويظهر من ذلك عمليا أن ظاهرة الركود الاقتصادي هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تحسين الحسابات الخارجية فيما لو تم استعاد إمكانية اللجوء إلى مراقبة الاستيراد وحسب الاتجاهات الناقدة لسياسات التصحيح، فإن السياسات تعتبر مسؤولية عن دورات الركود الاقتصادي المفرط في هدم ركائز البنية الأساسية وذلك حسب تعبير سدني ديل وذلك أساسا بسبب رفض قبول إتباع سياسة تقييدية انتقائية للواردات.

ويدافع الصندوق عن وجهة نظره، بالقول أن تخفيض الامتصاص لا يجب اعتباره تكلفة للبرامج لأن الامتصاص إنما يتوقف على الموارد المتاحة، وهبوط معدل النمو جزء ضروري من التكييف للقضاء على اختلالات التوازن الكامنة في الاقتصاد، إذ يرمي التكييف إلى توجيه

[41] : محمد ولد أعمر ،دكتوراه اقتصاد نجامعة وهران مرجع سبق ذكره ص127

الاقتصاد نحو مسار نمو أكثر ثبات وقدرة على الاستمرار بدلا من مسار أعلى لكنه غير قادر على الاستمرار[42].
ومن الانتقادات الموجهة في هذا الإطار للبرامج التصحيحية كونها تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما يخدم أهداف ومصالح الدول المتقدمة، من حيث استمرار تدفق سلعها في أسواق الدول النامية، ومن ثم تحويل صافي للأصول عن طريق تقنية الأسعار وتدهور شروط التبادل واستمرار دفع التكاليف المرتفعة للديون عن طريق تقنية أسعار الفائدة وما ينجر عن ذلك أيضا من تحويل صاف للأموال نحو الدول الرأسمالية المتقدمة.
إن تحرير التجارة الخارجية الذي يعتبر أحد المحاور في برامج التثبيت والتصحيح يصب في نفس الخندق ألا وهو إحكام القبضة على اقتصاديات البلدان النامية، وذلك أن تحرير التجارة الذي يراد منه، حسب البنك والصندوق " توفير العملة الصعبة وتنشيط الاقتصاد الوطني، اتضح أنه لا يعود أبدا برفع طاقة الاقتصاد الوطني بسبب أن هذه الدول لا تمتلك جهازا إنتاجيا قويا يمكنها من أن تنافس السلع الأجنبية ذات التقنية المرتفعة بل يحطم المؤسسات الإنتاجية المحلية التي لا تتوفر لها وفرات حجم ملائمة.
كما أن المنظمة العالمية للتجارة " التي تحث بدورها على حرية انسياب السلع والخدمات بين دول الشمال والجنوب وبالتالي تحرير التجارة الخارجية هي في ذلك تنحوا منحنى الصندوق والبنك، مشكليين الثلاثة، الركائز الثلاث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي لم تجد فيه البلدان النامية سوى مقعد التابع والسوق، للمهيمن القوى، الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: التكاليف الاجتماعية للإصلاح الهيكلي**:**
إن الآثار الأكثر انتشارا والأكثر انتقادا هي بالتأكيد تلك المتعلقة بتوزيع الدخل، فمعظم سياسات التصحيح التي صممت لخفض مستوى الطلب الكلي تمخضت عن إعادة توزيع واضحة للدخل والثروة الوطنيين لصالح أصحاب رؤوس الأموال وضد كاسبي الأجور والمرتبات.
فارتفاع أسعار الفائدة وخفض الضرائب على الدخول العليا والثروات والإعفاءات الضريبية تقررت للاستثمار الخاص، وإعادة النظر في العلاقات التجارية بين صاحب الأرض والعقار وبين المستأجر وبين مؤسسات القطاع العام للأفراد وغيرها من السياسات، أدت بشكل مباشر إلى زيادة نصيب أصحاب حقوق التملك من الدخل والثروة الوطنيين، وفي

[42]: محمد ولد محمد ومرجع سابق

المقابل انبثقت عن سياسات الاستقرار والتصحيح التي استهدفت خفض نصيب عنصر العمل من الدخل مثل، تجميد الأجور، وزيادة الأسعار، وإلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام ورسومات الخدمات العامة "التعليم الصحة المرافق العامة، وزيادة الضرائب غير المباشرة فضلا عن تجميد التوظيف، والتعيينات في الحكومة ومشروعات القطاع العام، وتسريح العمالة. .إلخ، كل هذه لإجراءات التي تتضمنها البرامج ألحقت ضرار شديدا بكاسبي الأجور والمرتبات وخفضت من نصيبهم النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.
ويمكن أن نرص بعض النتائج الفعلية على المستوى الاجتماعي لسياسات التثبيت الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (13) بعض الإجراءات التي يشترطها صندوق النقدي الدولي:

الإجراءات	النتائج النظرية من وجهة نظر الصندوق"	النتائج الفعلية
تخفيض العملة	ذالبيع بسر أقل للخارج ومنه تصدير أكثر	الشراء بسعر مرتفع جدا ومنه تدعيم في البداية عجز الميزان التجاري
تجميد الأجور	تقييد تكاليف الانتاج للتصدير أكثر	تقييد السوق الداخلي ومنع أي تنمية ذاتية
تقييد الكتلة النقدية	تقييد التضخم	ارتفاع أسعار الفائدة وركود الاقتصاد
تقييد الإعانات والمساعدات الاجتماعية من أجل تخفيض عجز الميزانية	تقييد تضخم	ركود الاقتصاد ومشاكل اجتماعية مظاهرات مسيرات، الجوع
تقييد الواردات	موازنة ميزان المدفوعات	ركو د الاقتصاد وفائض وهمي لميزان المدفوعات

المصدر : أزمة الديون الخارجية وخيار إعادة الجدولة إعادة الجدولة،مرجع سابق ص 203

فمن الجدول يتضح أن تقييد الإعانات والمساعدات الاجتماعية من أجل التخفيض عجز الميزانية لا ينجم عنه سوى سوء أوضاع الفئات الأكثر

فقرا في المجتمع، وبالتالي رفضها لهذه البرامج من خلال المسيرات والمظاهرات المعروفة" بمسيرات الجوع".
وتركز هنا على أن الفقراء ومحدودي الدخل يتحملون العبء الأساسي الناجم عن تطبيق هذه البرامج، ونقصد بالفقراء، أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية الذين يعيشون على خط الفر أو تحته أو فوقه بمسافة قريبة وهم تحديدا، فقراء الريف الذين لا يملكون أرضا ويعملون في أراضي الغير بشكل دائم أو موسمي، وصغار الملاك الذين يزرعون حيازاتهم الصغيرة من أجل تمويل استهلاكهم العائلي، وعمال الحكومة والقطاع العام ذوي الأجور المنخفضة والمحدودة[43].
تضاف للفئات السابقة من الفقراء الذي تتسع قاعدتهم مع برامج التثبيت والتصحيح مجموعات العاطلين عن العمل، والمهمشون في المدن الذين يعملون في أنشطة تافهة في القطاع الهامشي لحساب أنفسهم ومن يعملون بشكل موسمي وغير منتظم، فضلا عن المسنين والعجزة والمرضى والفقراء وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية لمحدودة،؛ وهؤلاء يمثلون في الحقيقة الشطر الأكبر من سكان الدول العربية غير النفطية وسائر الدول النامية الأخرى، ولا يمكن من ثم تصور حدوث أي تنمية بشرية "اقتصادية، دون الارتفاع المحسوس معيشتهم استهلاكا وصحة وإسكانا وتعليما وتثقيفا، وأي حديث عن التنمية البشرية يهمل هذه الكتلة الأساسية يعتبر حديثا أجوفا وزائفا، ومن المؤكد أن هؤلاء جميعا تأثروا أيما تأثر بسياسات برامج التثبيت والصحيح الهيكلي من خلال إلغاء الدعم أو تخفيضه الذي كان مخصصا للمواد الغذائية التموينية وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام، وأسعار الطاقة، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وخفض الإنفاق العام، وخاصة النفقات الاجتماعية كالعلاجات السياسية والتعليم والتموين بالماء "سائل الحياة" وذهبت بعض الحكومات إلى أبعد من ذلك كتحميل المواطن بعض أعباء التعليم والصحة[44].
كما أسهمت برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، هذه بدرجة كبيرة في تزايد معدلات البطالة وإهدار قوة العمل البشري وقد تجسد ذلك في تخلي الدولة نهائية " تقريبا عن الالتزام بتوظيف الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي، حتى يتم التحكم في بنود الأجور والمرتبات في الميزانية العامة " وهناك تفكير مطروح بشأن التخلص من العمالة الزائدة في الإدارات الحكومية إلا أن التخوف من الآثار الاجتماعية والسياسية تمنع تنفيذ هذا الإجراء، كما

[43]- رمزي، زكي، التضخم والتصحيح الهيكلي، مرجع سابق، ص: 182
[44]-

كان للسياسات النقدية الانكماشية دورها في زيادة معدلات البطالة،؛ فوضع سقوف للائتمان من شأنه أن يحد من قدرة القطاعات المختلفة في تمويل المصروفات الجارية وبالتالي تخفيض الإنتاج، ومن ثم التأثير سلبا على طلب العمالة كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى التحول عن الاستثمار وبالتالي خفض الطلب على العمالة، هذا دون أن ننسى دور الخوصصة السلبي على العمل والمتمثل في الزج بمئات وآلاف العمال في المشاريع مما يزيد معدلات البطالة نموا، على أن خطورة تفاقم مشكلة البطالة التي تنجم عن برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي لا تتمثل في جانبها الاجتماعي والإنساني فحسب – نظرا لضعف الضمانات الاجتماعية وغياب نظم إعانات البطالة وضعف الدور الذي تلعبه نقابات العمال في الدول العربية والنامية بشكل عام في الدفاع عن حقوق العمال على نحو ما هو معروف في بلاد الغرب الرأسمالي – وإنما فيما تنطوي عليه هذه المشكلة من هدر لقيمة قوة العمل الإنساني، خاصة أن الشطر الأكبر من العاطلين في سن الشباب ولذلك تخسر بلادهم حجم العطاء الإنتاجي الذي كان من الممكن أن يقدموه لولا تعطلهم، ولا يجوز أن ننسى أيضا أن البطالة التي باءت تفترس الآن ملايين البشر من المؤهلين والفنيين والعمال المهرة ونصف المهرة الذين تحملت الحكومات في سبيل تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم حجما ضخما من الموارد، وتعطلهم يعني في التحليل النهائي هدرا مباشرا لهذه الموارد ومن ثم تصبح إنتاجية التعليم في حالة هؤلاء العاطلين مساوية "للصفر".

وفي ضوء الطابع الانكماشي الصارم الذي تتسم به برامج التثبيت والتصحيح والهيكلي فإنها تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وخفض للأجور الحقيقة ومن إعادة توزيع جذرية للدخل تترتب عليها تفاوت رهيب وخطير اجتماعيا بين الفقراء والأغنياء وتردي درجة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من المواطنين وذلك نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض الإنفاق الاجتماعي.[45]

جدول يوضح بعض الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي من حيث تأثيرها على الطبقات أو الشرائح الاجتماعية

[45]-

الطبقات الاجتماعية	عناصر السياسة المفيدة لمصالحهم	عناصر السياسة الضارة لمصالحهم	الأثر الصافي	ردود فعل الطبقة
البرجوازية الصناعية	الإعفاءات الضريبية، إلغاء الرقابة على الأسعار، الخصخصة، تعديل قوانين العمل والأجور،خفض الضرائب على رؤوس الأموال	زيادة أسعار الفائدة، ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، زيادة كافة الواردات الوسطية، ضرائب المبيعات، السقوف الائتمانية، تحرير التجارة الخارجية	ساء	إفلاس وغلق بعض المشروعات، التحول إلى أنظمة أخرى، خفض الاستثمار الخاص الصناعي
تجار المنتجات المحلية	إلغاء التسعير الجبري، إلغاء الرقابة على الأسعار، إلغاء التسوق الحكومي،خفض الضرائب على رؤوس الأموال	تجميد الأجور،انكماش الطلب، تحسن الاستهلاك، ضرائب المبيعات، نسبيا زيادة سعر الفائدة وأسعار الطاقة والنقل	تحسن نسبيا	زيادة أنشطة المضاربات والسوق السوداء، استثمار الأرباح في أنشطة أخرى
تجار الاستيراد	إلغاء الحظر على الواردات، تحرير التعامل في سوق الصرف، إلغاء الرقابة على الأسعار، والتسويق الحكومي، خفض الضرائب على رؤوس الأموال	تخفيض قيمة العملة، زيادة سعر الفائدة، السقوف الائتمانية، زيادة ضرائب الاستهلاك	تحسن	تمثيل الشركات الأجنبية، عمليات المضاربة والتهريب، استثمار الأرباح في أنشطة أخرى
تجار التصدير	تخفيض سعر الصرف، إلغاء الرقابة على الصرف، إلغاء التسويق الحكومي	زيادة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية زيادة أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة، زيادة أسعار الطاقة والنقل	ساء	التوجه للسوق المحلي، تغير طبيعة النشاط الاقتصادي
البرجوازية العقارية	تعديل العلاقات الإيجارية، خفض الإنفاق الحكومي على الإسكان الشعبي، خفض الضرائب على رؤوس الأموال (التركات) إلغاء الرقابة على الأسعار	زيادة سعر الفائدة، السقوف الائتمانية، ارتفاع أسعار المواد الخام، ضريبة المبيعات	تحسن	المضاربة على الأراضي، بناء المنازل الفاخرة، الاستثمار في أنشطة أخرى
	الترحيب بالاستثمار الأجنبي وفتح	إلغاء الدعم وارتفاع الإنفاق الحكومي،		مزاولة عمل إضافي، الإنتقال

الطبقة العاملة	المناطق الحرة وما يخلقه ذلك من فرص محدودة للأشغال بها	على الخدمات الاجتماعية، تعديل قوانين العمل، تسريح العمالة، الخصخصة، ارتفاع أسعار الطاقة والنقل، ضريبة المبيعات، تحديد الأجور، خفض التوظيف الحكومي	ساء جدا	للعمل بالقطاع الهامشي، السعي للهجرة للدول المجاورة، الإضرابات
الطبقات الاجتماعية	**عناصر السياسة المفيدة لمصالحهم**	**عناصر السياسة الضارة لمصالحهم**	**الأثر الصافي**	**ردود فعل الطبقة**
الشريحة لعليا	الترحيب بالاستثمار الأجنبي وما خلفه من فض للعمل،وزيادة أسعارالفائدة، زيادة الإستيراد في الخصخصة	زيادة الأسعار، زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية	تحسن	استثمار المدخرات في أنشطة مختلفة، زيادة أسعار المهنة، الإشتراك في ملكية القطاع العام
الشريحة المتوسطة		إلغاء الدعم وزيادة أسعار الطعام وتجميد المرتبات، بيع القطاع العام،تسريح العمالة، خفض العمالة والإنفاق الحكومي على لخدمات الاجتماعية، تعديل العلاقات الإيجارية، الخصخصة	**ساء**	فك المدخرات وتسييرها، العمل الإضافي، السعي للهجرة، تفشي الرشوة والفساد الإداري
الشريحة العليا		إلغاء الدعم وزيادة أسعار الطعام وتجميد المرتبات، بيع القطاع العام، تسريح العمالة، ضريبة المبيعات، خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات، الخصخصة، تعديل العلاقات التجارية	**ساء جدا**	العمل الإضافي، الدخول إلى القطاع الهامشي، السعي للهجرة للخارج، الرشوة، التطرف
فقراء الفلاحين		إلغاء الدعم وارتفاع أسعار الطعام، خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، ضريبة المبيعات	ساء جدا	زيادة الهجرة للمدن والعمل بالقطاع الهامشي، السعي للهجرة

صغار الملاك والحائزين	إلغاء التسعير الحكومي والتوريد الاجباري ومؤسسات التسويق العامة، إطلاق آليات الأسعار	إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والائتمان الميسر، زيادة أسعار الطاقة والنقل، تعديل العلاقة الإيجارية للحائزية	ساء	زراعة محاصيل أقل تكلفة، زيادة إنتاج المواد الغذائية
كبار ملاك الأراضي	تعديل العلاقة الإيجارية، إلغاء التسعير الحكومي والتوريد الاجباري ومؤسسات التسويق العامة، خفض الضرائب على رؤوس الأموال(ضريبة التركات)	زيادة سعر الفائدة والطاقة ومستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة	تحسن	الميكنة، شراء المزيد من الأراضي، الدخول في أنشطة أخرى
المهمشون	-	إلغاء الدعم، زيادة أسعار الطعام، وخفض الإنفاق العام على الخدمات الإجتماعية، زيادة أسعار الطاقة والنقل وزيادة الضرائب	ساء جدا	التسول، العودة إلى الريف، الجريمة، التطرف

المبحث الرابع : سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها التنموية في بعض دول المغرب العربي

تأثرا بالتأزم العام الذي عربته دول العالم الثالث وفي سياق التعامل السائد مع الواقع والمناخ الدوليين، اعتمدت كل من المغرب سنة 1982، تونس سنة 1986 والجزائر سنة 1994، برامج التصحيح الهيكلي بمساعدة كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك أملا في بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وإعادة التوازن المفقود ربما بفعل السياسات التي كانت متبعة قبل تبني برامج التصحيح الاقتصادي.

المطلب الأول : التجربة المغربية في الإصلاح الاقتصادي

في إطار التوجه العام للدول النامية بعد انفجار أزمة المديونية اعتمد المغرب برنامجا للإصلاح الاقتصادي سنة 1983 وذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي

عرفها الاقتصاد المغربي آنذاك، فالمغرب إذن من البلدان العربية التي باشرت مبكرا عمليات الإصلاح الاقتصادي، وبطبيعة الحال فإن التعرض لبعض بعض المؤشرات سيعطي صورة واضحة عن الاتجاهات التنموية والمزايا أو الخسائر الاقتصادية التي حلت بالمغرب بعد تبني هذه البرامج.

أولا :عرض بعض المؤشرات الاقتصادية المغربية
من خلال الجدول أدنا نقرأ بوضوح توجهات السياسة الصحية المعتمدة في ظل تبني هذه السياسات
الجدول رقم(14)، تطور ميزانية وزارة الصحة العمومية خلال الفترة 1981-2002 (الوحدة: مليون درهم جاري)

السنة	1981	1983	1985	1987	1989	1991	1995	1997	1999	2001	2002
نفقات وزارة التربية(1)	851	1001	1163	1386	1640	2220	3002	3387	4458	4954	5183
ميزانية الاستثمار %(2)	13.9	7.2	11.1	9.2	11.5	14.3	20.5	16.9	13.1	19.00	-
ميزانية التسيير %(3)	86.1	92.8	88.9	90.8	88.5	85.7	79.5	83.1	86.9	81.0	-
(1)/الناتج المحلي الإجمالي	1.1	1.0	0.9	0.9	0.8	0.9	1.1	1.00	1.3	1.3	1.3
(1)/النفقات العامة للدولة	2.9	3.3	3.1	3.3	3.0	3.5	3.7	3.8	4.6	4.5	-
(2)/نفقات الاستثمار للدولة	1.2	0.9	1.1	1.1	1.5	2.7	3.9	3.9	2.6	4.3	-
(3)نفقات التسيير للدولة	4.6	5.0	5.0	5.3	5.0	5.5	5.1	5.0	7.1	5.3	-

المصدر : الإصلاحات الاقتصادية وإشكالات النمو، مرجع سابق، 121

أما فيما يتعلق بميزانية التربية والتعليم فقراءة دلالات المؤشرات التالية توضح التوجه الحاصل بناء على المعطيات الواردة أدناه :

دول رقم (15) تطور ميزانية التربية الوطنية خلال الفترة 1981-2002 (الوحدة : مليون درهم جاري)

السنة	1981	1983	1985	1987	1989	1991	1995	1997	1999	2001	2002
نفقات وزارة التربية(1)	5708	6081	6682	746	10834	12030	15542	17936	14963	23776	25894
ميزانية الاستثمار %(2)	17.3	11.2	11.4	10.6	9.6	8.3	9.3	5.0	4.3	6.2	6.4
ميزانية التسيير %(3)	82.7	88.8	88.6	89.4	90.4	91.7	90.5	94.5	93.3	91.6	-
(1)/الناتج المحلي الإجمالي	6.1	6.1	5.2	4.8	5.6	5.0	5.5	5.0	5.8	6.2	6.4
(1)/النفقات العامة للدولة	18.1	20.1	18.00	17.9	19.6	19.1	18.9	18.5	21.3	21.7	
(2)/م. الاستثمار للدولة	7.9	8.9	6.5	6.6	8.4	8.5	9.3	6.1	8.3	9.3	10.2
(3)م. التسيير للدولة	27.2	29.1	28.4	28.2	33.4	31.7	30.0	29.2	31.3	29.1	31.6

المصدر:فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالات النمو في دول المغرب العربي،مرجع سابق 135ص

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن ميزانية الاستثمار وميزانية وزارة التربية المغربية قد تضاعفت تقريبا بأربعة مرات خلال الفترة 1983 – 1987
،إلا أن تلك الميزانيات وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت خلال الفترة 1982 – 2002 وهي الفترة التي دخلت فيها المغرب في اتفاقيات برامج الإصلاح الاقتصادي .

ثانيا : أثر برنامج التصحيح الهيكلي على التشغيل والبطالة**:**
بالنسبة للتشغيل فقد عرفت معدلاته؛ تباطؤ واضحا بسبب الإصلاح، ففي سنة 1982كانت النسبة 13.2%، لكن هذه النسبة تجاوزت سنة 1995 نسبة 22.9% وذلك حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي،التي نصت كذلك على أن تراجعا حصل2002،كما أن حدة الفقر والتفاوت الاجتماعي كادت أن تبلغ مداها، فكشف نفس المصدر لسنة
1990-1991 أن عدد الفقراء بالمغرب قدر بـ 3.9 مليون شخص وان مستويات الأمية ارتفعت حتى بلغت نسبة 56%، والتفاوت الطبقي أيضا كان واضحا بحيث أن ميسوري الحال الذين تتكرس في أيديهم الثروة يتراوحون مابين 10% على 14%

المطلب الثاني : التجربة التونسية في الإصلاح الاقتصادي **:**

لم تخرج تونس عن النسق العام والتوجه الذي اجتاح الدول النامية عموما ودول المغرب العربي خصوصا فانضمت على إلى ركب الدول السائر في تطبيق برامج الإصلاح المدعومة والموجهة من طرف مؤسسات ابريتن ووودز، ويمكن تصنيف الأهداف التي تم تبنيها في مجال الإصلاح بالنسبة للدولة التونسية إلى مستويين الأول على الأمد القصير والثاني على المستويين المتوسط والبعيد :

أولا : الأهداف والتدابير على المدى القصير

من أهم التدابير التي تم الأخذ بها أولا بأول توفير إمكانية الحصول على القروض بشكل سريع وسهل، تمثل ذلك في تبني شروط ميسرة مكنت الجمهورية التونسية من الحصول في أول برنامج على [46]: 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك العالمي و85.تم توجيه هذه القروض لخدمة الأهداف التي يرى البنك وصندوق النقد الدوليين أنها ستساعد الاقتصاد التونسي في الخروج من مأزق الاختلالات والتخلف والتبعية التي يعانيهما، غير أن عدم الأخذ بسياسات منسجمة وطبيعة الاختلالات ومتطلبات تجاوز المشكلات البنيوية وفق الأولويات، جعلت هذه الأموال لا تمثل سوى زيادة في الأعباء وتراكما لخدمة الديون ومنهج جديد لإغراق الاقتصاد والدفع به في أوحال المديونية .

ثانيا : الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى

أما الأهداف بعيدة ومتوسطة المدى فتتمثل في تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض الطلب بما يتناسب ومستواه الحقيقي، أي المستوى المكافئ للعرض وذلك بالضغط على الاستثمار والاستهلاك من خلال حزمة من الإجراءات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- تطبيق سياسة الاستهلاك الواسع والتخفيض من حجم أجور مرنة؛
- رفع الدعم
- التحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق معدلات فائدة حقيقية.

وبالرغم من اتخاذ هذه الإجراءات وما رافقها من تدابير تتماشى والخلفية التي تسعى سياسات الإصلاح إلى التوصل إليها فقد كان لتطبيق هذه البرامج في تونس آثار مختلفة سنقرأ بعضه جوانبها الاجتماعية والاقتصادية من خلال المضامين التي تفهم من المعطيات الواردة في الجدول التالي :

[46]- وزارة التخطيط التونسية، فطيمة حفيظ الاصلاحات الاقتصادية ص وما بعد.

الجدول رقم: (16) مقارنة بين هيكل الإنتاج وهيكل العمالة سنة 1986 و1991)

القطاع	الزراعة		الصناعة المعملية		الصناعة غ المعملية		الخدمات		الخدمات الإدارية	
السنوات	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991
هيكل الإنتاج	17	20	19	19	18	15	26	27	16	15
هيكل العمالة	29	26	23	24	12	10	22	25	14	15

المصدر : فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية مرجع سابق ص132

يتضح من البيانات أعلاه أن:

- هيكل الإنتاج لم يتغير كثيرا وإن كانت أهمية القطاع الزراعي تناقصت بنسبة قليلة

بالمقارنة مع الصناعات المعملية بقت ثابتة ومستوى الإنتاج الذي ارتفع بنسبة قليلة قد تعود إلى ظروف استثنائية عابرة.

وعن مستوى العمالة ودعم مستويات المعيشة خلال الإصلاح الاقتصادي فسنعرض مجموعة من المعطيات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (17) تطور العمالة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

القطاع	رجال		نساء		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صناعات معملية	67.4	18	64.7	75.2	132.1	28.6
ب.أ عمومية	137.2	36.6	0.8	0.9	138	29.9
تجارة ونقل	122.8	32.7	5.1	6.0	131.9	27.7
مصالح أخرى	46.5	12.3	14.6	17.0	61.1	13.2
غير مصرح	1.8	0.5	0.8	0.9	2.6	0.6
المجموع	375.7	100	86	100	461.7	100

المصدر : الإصلاحات الاقتصادية وإشكاليات النمو مرجع سابق ص142

المطلب الثالث : التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي:

لجأت الجزائر غلى التعامل مع صندوق النقد الدولي شأنها شان أغلب الدول النامية وذلك نتيجة تفاقم المديونية وما ترتب عليها من آثار على السياسة العامة للتنمية (انخفاض النمو وتباطأ في الإنتاج وزيادة بسب

البطالة. ..) وفي سنة 1992 بدأت تظهر مجموعة من الاختلالات الهيكلية جعلت الجزائر تدخل من جديد في اتفاقيات مع صندوق النقد على أن تشمل الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري كلا من :
إصلاح المنظومة المالية كإعادة التوازن النسبي للأسعار،و توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة
وكذلك إصلاح المنظومة النقدية وتحرير الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية، على العموم اتخذت الجزائر الكثير من التدابير المكونة لوصفة المقدمة من طرف البنك وصندوق النقد الدوليين لمعالجة الاختلالات التي تعانيها اقتصاديات الدول النامية
وحتى يتسنى لنا من الناحية العلمية تقييم صورة واقعية عن التجربة الجزائرية مع الإصلاح لابد من الإشارة إلى الأهداف العامة المتوقعة أصلا والمعلنة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي:
1- رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف استيعاب أكثر للقوة العاملة وتخفيض معدلات البطالة
المرتفعة.
2- تخفيض معدلات التضخم إلى المستويات السائدة في البلدان المتطورة.
3- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة في جانبها الاجتماعي.
4- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من الاحتياطات الدولية.
ولتحقيق هذه الأهداف حددت الجزائر إستراتيجية متوسطة الأجل تتركز ثلاثة محاور :
- تعديل الأسعار النسبية وإزالة القيود على التجارة والمدفوعات.
- إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك من خلال التفكير في سياسة
الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية.
- إنشاء الآليات المؤسساتية والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال إلى لاقتصاد السوق.
ولمعرفة مدى نجاعة سياسات الإصلاح في الجمهورية الجزائرية سنتطرق لبعض المؤشرات في جوانبها الكمية لنتعرض بعد ذلك إلى تجلياتها الاجتماعية.

أولا : عرض بعض المؤشرات :

ـ بالنسبة للنمو الاقتصادي : إذا كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة فإن الاقتصاد الجزائري وبعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان وقد تمخض عن سياسات إعادة الجدولة عموما تحسن في معدلات خدمة الدين بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي حيث تشير البيانات المتاحة في هذا المجال أن الجزائر استفادت بأكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية وقروض ثنائية لإنجاح البرنامج[47].

ـ بالنسبة للميزانية العامة : سجلت الميزانية تحسنا ملحوظا حيث انخفض العجز من 8.7٪ سنة 1993 إلى 4.4٪ سنة 1994 لتسجل الميزانية فائضا بلغ 3.0٪، 2.4٪ و2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي 96،97،98على التوالي. إن هذا الفائض يرجع برأينا إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة، حيث تبرز البيانات الإحصائية أن الإيرادات ارتفعت من 27.6٪ إلى 33٪ ثم 34٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال سنوات 96،93،97 على الترتيب في حين أن النفقات العامة شهدت في المقابل انخفاضا واضحا رغم الارتفاع الطفيف لسنة 1997 حيث بلغت على التوالي 33.6٪، 29٪، 31 ٪ لسنوات 96،95 و97. أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد سجلت تراجعا هاما ومستمر مع نهاية فترة البرنامج كما يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم 01 حيث انخفض المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29٪ سنة 1994 إلى 18.7٪" سنة 96 ثم 5.7٪ ف 5٪ خلال سنتي 97 و98 على التوالي ثم 3.5٪ سنة 99 وذلك كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة [48].

ـ بالنسبة لميزان المدفوعات :

سجل هو الآخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية حيث تؤكد بعض البيانات الخاصة بالاقتصاد

[47]: روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة) رسالة دكتوراه، باتنه 2001 ص125

[48] : روابح عبد الباقي، ص125 وما بعدها مرجع سابق

الجزائري أن الحساب الجاري حقق فائضا سنتي 96، 97 قدر ب 1.25 مليار دولار على التوالي وذلك رغم العجز المسجل خلال السنة الموالية والمقدر ب 0.81 مليار دولار وذلك نظرا لانخفاض أسعار المحروقات من جهة والزيادة النسبية في خدمة الدين الخارجي من جهة ثانية كما هو مبين أدناه.
بعد أن تعرضنا لبعض المؤشرات في جوانبها الكمية سنتعرض الآن على تجلياتها الاجتماعية.

ثانيا - عرض بعض الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادية في الجزائر
سنتناول في هذا الجانب مشكلة البطالة كظاهرة اجتماعية واقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وتبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة وذلك في ظل الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري كما يسمح لنا هذا المؤشر بالتطرق إلى بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة كتدني مستويات المعيشة وظهور بعض الأمراض التي لها علاقة وثيقة بهذا الوضع إذ تعرف بأمراض الفقراء كالسل والأنيميا
لقد عرفت ظاهرة البطالة تزايد مستمرا خلال برامج الإصلاح الاقتصادي بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة وفي هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات المتعلقة بانعكاسات سياسات الإصلاح المدعومة من طرف البنك وصندوق النقد الدوليين أن عمليات التسريح الكبيرة للعمال من المؤسسات المختلفة نتيجة للخوصصة وإعادة الهيكلة تعتبر العامل الثاني المفسر لظاهرة البطالة التي انتقلت من 23٪ سنة 1993 إلى أكثر من 29 ٪ سنة 1997 ثم 29.2 ٪ سنة 1999 ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما:
1- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8٪ سنويا وهذا ما أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.
2- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية 1112و تقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة حيث

تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94-97 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة.[49]

لقد ترتب على تبني الجزائر لهذه البرامج الكثير من المشاكل والعقبات ذات الآثار الاجتماعية المعقدة

فميزانية التربية قد انخفضت من 4.73 ٪ سنة 1994 إلى 4.02 ٪ سنة 1999 أي من 21.5 ٪ إلى 15.66 ٪ من ميزانية الدولة ولنفس الفترة، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح قطاعات أخرى، أما ميزانية التجهيز لنفس القطاع فقد انخفضت هي الأخرى وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.70٪ سنة 1994، إلى 0.55٪ سنة 1999.وهذا ما كان له بالغ الأثر حسب المجتمع الجزائري لدرجة أن بعض الأسر في الريف الجزائري وحسب تحقيق للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط أصبح يفضل عدم تعليم أبنائهم نظرا لارتفاع تكاليف التمدرس.

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية فلم تكن هي الأخرى بأحسن من القطاع الأول حيث تبرز البيانات الإحصائية أنه ورغم تضاعف المبالغ المخصصة بالأسعار الجارية تقريبا خلال الفترة

993 – 2000 لميزانية التجهيز إلا أنها كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة قد انخفضت من 5.5٪إلى 3.51٪ (18)، أي من 1.34٪ إلى 0.99٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري الذي يتعلق بحياة ووجود الشخص ذاته،

وعلى العموم ينظر الاقتصاديون الجزائريون إلى تجربة الإصلاح في الجمهورية الجزائرية من منظورين يقول الأول منهما بتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، في حين يرى الثاني أن التحسن الحاصل في بعض المؤشرات راجع إلى تأثير عوامل خارجية لا ترتبط واقعيا بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلبها واقع الاقتصاد الجزائري المنهك، ولعل التدهور الكبير في مستويات المعيشة والارتفاع المذهل في معدلات البطالة والتراجع غير المسبوق على المستوى التعليمي والصحي كلها تدل على فشل هذه السياسات وارتفاع كلفتها الاقتصادية والاجتماعية.

[49] ::الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ،مداني شهرة ، دار الحامد للنشر والتوزيع سنة 2009 ص 110 وما بعدها

خاتمة الفصل الثاني :

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى مختلف التدبير والإجراءات التي تم اتخاذها (سياسات مالية، وسياسات نقدية وخصخصة المؤسسات العمومية وغير ذلك من الإجراءات الموصى بها من طرف مؤسسات حماية الرأسمالية العالمي) وقد اتضح أن مختلف تلك السياسات والبرامج المدفوعة بقوة إلى البلدان النامية جاءت تحمل اشتراطات لإعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية، ليس بدافع تنميتها بشكل سليم ومفيد، وإنما وفق الرؤية التي تخدم مصالح المؤسسات المالية الكبرى تحت دعوى التحرر الاقتصادي وتخصيص الموارد الاقتصادية

وهو لاشك توجه ينسجم والملامح العامة التي عرفتها الحياة الاقتصادية عند نهايات القرن العشرين، فإخفاقات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث والتي طفت ملامحها على السطح مثل (الديون، تراجع أداء الاقتصاديات المحلية، الفقر، البطالة) كلها مظاهر وفرت الفرصة لإجبار البلدان النامية للأخذ بسياسات جديدة جرى تسميتها تارة بالإصلاح الاقتصادي وتارة أخرى بالتصحيح الاقتصادي وأخرى بالتغيير الهيكلي وجميعاً لم تكن ذات مضمون وتوجه وطني يتناغم مع متطلبات وحاجات الاقتصاد النامي.

عموما استعرضنا في هذا الفصل مختلف السياسات التي يوصي بها البنك وصندوق النقد الدوليين كمؤسستين أوكل إليهما بتنفيذ سياسات التثبيت وسياسات التكييف كأهم مقاربتين اقتصاديتين يمكن من خلالهما استعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وأبرز ما تم التعرض له في ما يعني سياسات التثبيت الاقتصادي حزمة من التدابير على المستوى المالي مثلا :

- تخفيض العجز في الموازنة الحكومية

تخفيض النفقات الحكومية

- الضغط على النفقات في ما يتعلق بالسلع الجماعية

وبخصوص التدابير النقدية فقد تعرضنا كذلك لبعض الأهداف نذكر منها :

- خفض الطلب الكلي

تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة

أيضا تناولنا السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات كتخفيض قيمة العملة وتداعياته السلبية على الاقتصاديات النامية، أما في ما يتعلق بسياسات التكييف فقد تم التطرق إلى بعض الإجراءات التي يعتقد البعض أنها قد تحقق الاستقرار في ميزان المدفوعات وتقلل من العجز الذي يعانيه، وتزيد عموما من العرض الكلي في اتجاه يعزز مسار التنمية ويحد من

الاختلالات الداخلية والخارجية ويحقق النمو الاقتصادي، لكن الواقع أن عرضنا لبرامج الإصلاح الهيكلي مفهوما وأهدافا ومضمونا وعرضنا لبعض جوانب تجارب بعض الدول النامية في التعامل مع هذه الإصلاحات، وبالاحتكام لواقع التخلف الهيكلي بكل أبعاده، والتبعية الاقتصادية بكل تجلياتها يبقى التساؤل الذي طرحه الدكتور ناصر عبيد النصر محل تقدير حيث يقول: من هي الجهة المستفيدة من ثمار الإصلاح الاقتصادي هل هي القطط السمان التي أنجبها الانفتاح الاقتصادي؟ أم التماسيح التي ورثها الإصلاح الاقتصادي؟ أم السواد الأعظم من الشعب الذي عليه أن ينتظر ماذا سيجلب له المدى المنظور أو ربما غير المنظور؟

خاتمة البــاب الأول :

ظلت محاولات التعرف على مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، خلال العقود الأربعة الماضية أبرزالتحديات التي تواجه حكومات هذه البلدان وفي هذا السياق تناول الباحثون والدارسون مختلف النظريات والأطروحات التي اهتمت بمعالجة مختلف المعضلات التنموية، غير أن المتتبع لمسارات المعالجات وطبيعة التحديات يدرك جليا أن مشكلة المد يونيه الخارجية استخدمت كذريعة للضغط على البلدان المتخلفة والتدخل في شؤونها الداخلية وترسيخ تبعيتها وإجبارها على تنفيذ ما يعرف بسياسة الاصطلاحات الهيكلية.

لقد نتج عن الاستمرار في عمليات الاستدانة غير الواعية ـ أو المفروضة بفعل الحاجة ـ مزيدا من المشاكل كمشكلة خدمات أعباء الديون وتعاظم التبعية الاقتصادية والمالية والتجارية للدول الدائنة، فكان الفشل التنموي سمة عامة تلقي بظلالها على كل المشاريع التنموية فتفاقمت الاختلالات المالية الحكومية وازدادت ضغوط التضخم، وتدهورت موازين المدفوعات وارتفعت أسعار الفوائد الدولية، هذا في ظل تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية، *الغربية والانغماس في شبكات التكنولوجيا التي لا تتماشى ومستويات التنمية في البلاد والارتماء في أحضان الشركات العابرة للقارات والمملوكة للغرب الاستعماري*، وكنتيجة لتراكمات الفشل التنموي وعدم أخذ حكومات الدول النامية بضرورة اعتماد نماذج التنمية المنسجمة ومتطلبات التطور الاقتصادي فقد ترتب على ذلك مزيد من الفقر والتخلف ومزيدا من الحاجة إلى التمويلات الأجنبية وتنامي خدمات أعباء الديون وتعاظم التبعية الاقتصادية والمالية والتجارية

إن سوء توظيف القروض وتفشي ظاهرة سوء التسيير في الدول النامية كانت لها تداعيات مختلفة ساهمت في خلق مناخ منافي لمتطلبات الاستقرار الاقتصادي والتنمية الواعدة في الدول النامية، وهذا الواقع بمختلف جوانبه هو ما كان له بالغ الأثر على مستويات الإنتاج والاستثمار والادخار والتوظيف

وبموجبه عانت الدول النامية من أزمة بنيوية عميقة وشاملة، ظهرت تجلياتها في شكل اختلالات واضحة وعميقة بين جانب الطلب الكلي والعرض الكلي واختلال في التوازن الخارجي، وبدون شك أن سبب هذه الأزمة يعود كما أشرنا إلى تراكم المديونية الخارجية أو إلى الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة.

لقد عزز هذا الواقع قبضة مؤسسات حماية الرأسمالية العالمية، فكان تبني رؤية البنك وصندوق النقد الدوليين تلك الرؤية المنحازة أيديولوجيا والتي أجبرت الدول النامية بموجبها على تبني وتطبيق حزمة من الإجراءات في مجال الإصلاح المالي والنقدي سبيلا لتحقيق استقرار اقتصادي وتنمية شاملة.

على أساس هذه الخلفية وفي خضم تلك التحولات وذلك الواقع جاءت *برامج الإصلاحات الهيكلية التي اعتقد البعض أنها بمثابة عصى سحرية للمشكلات البنيوية التي تعانيها الاقتصاديات النامية،وقد كانت لهذه البرامج أهداف جوهرية ظاهرية منها :*

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويرمي ذلك إلى إعادة التوازن الداخلي والخارجي.
- الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي.
- علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد (تشوهات أسعار الفائدة، أسعار الصرف)، وتقليل عجز الموازنة العامة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- الكفاءة في استخدام موارد الصندوق، وحسن الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.

أما فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات المعتمدة فقد ركزت على ثلاث جوانب :

1- إدارة الطلب الكلي:

وكما هو معروف فإن نظرية صندوق النقد الدولي تفسر العجز في ميزان المدفوعات بوجود فائض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وارتفاع العجز في الموازنة العامة، وتوجيه الموارد الاقتصادية لاستخدامات تضعف من القدرة الإنتاجية،

وتزيد من حجم الاقتراض الخارجي، وهو ما يتطلب حسب هذه النظرية اتخاذ إجراءات منها زيادة الضرائب على السلع والخدمات، ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للحد من عجز الموازنة، تقليل الإنفاق الحكومي عن طريق إلغاء الدعم عن السلع الضرورية، والحد من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والحكومة.

2- زيادة العرض الكلي:

وتعني تلك الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإنتاج المحلي، ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للاستخدامات المنتجة، ومن أهم هذه الإجراءات :

أ - إزالة التشوهات في الأسعار المحلية لتتحدد وفقا لقوانين العرض والطلب.

ب- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية،

3- تحويل هيكل الإنتاج إلى التصدير:

يركز الصندوق على تنمية قطاع الصادرات، وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والخارجية ضمن هذا الاتجاه دون النظر إلى احتياجات السوق المحلية.

وكما لهذه البرامج أهداف محدد فإن مضامينها ركزت على كلما من شأنه أن يعمق ويرسخ نظام السوق الحر وذلك من خلال سياسة التقشف وتخفيض العجز في الموازنة العامة، وتغير سياسة الدولة تجاه سياسة التوظيف وتطبيق برنامج الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية في ضوء شروط للتبادل غير متكافئة.

وعلى الرغم من، عرضنا لبرامج الإصلاح الهيكلي مفهوما وأهدافا ومضمونا فإن تجارب بعض الدول النامية في التعامل مع هذه الإصلاحات، تؤكد حصول مجموعة من الآثار المختلفة السلبية كالإضرار بفئات واسعة من الشعب ورفع الدعم عن القطاعات الاجتماعية والفشل الكبير في دعم المؤشرات الكلية للعملية التنموية.

الباب الثاني
برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية
حالة موريتانيا

مقدمة

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية على ساحل المحيط الأطلسي بطور 600 كلم وتبلغ مساحتها 1.030.000 كلم2 تغطي الصحراء ثلثيها، وهي بموقعها تشكل حلقة تواصل بين الوطن العربي وإفريقيا السوداء، واشتهر الموريتانيون بنشر الثقافة العربية والإسلام في إفريقيا وشكلوا إشعاعا حضاريا لا يستهان به في المنطقة ولفترة من الزمن حصلت موريتانيا على استقلالها من فرنسا سنة 1960، وكان عدد السكان حينها لا يتجاوز 942000 نسمة منهم حوالي 78% من البدو الرحل وحوالي 15% من سكان القرى و7% يمثلون سكان الحضر، أما سكان العاصمة نواكشوط فقد كانوا يقدرون بحوالي 3000 نسمة، وفيما يتعلق بالقوى العاملة فإنها كانت تقدر بحوالي 299.000 نسمة منها 91% يشتغلون في التنمية الحيوانية والزراعية و3% في الصناعة، و6% في الخدمات.

والجهاز الصحي حينها كان يتكون من 12 طبيبا وصيدليان أي على التوالي 78500 ساكن لكل طبيب و471.000 ألف ساكن لكل صيدلاني و116 ممرضا وقابلة، إضافة إلى حوالي 263 ممرضا مساعد وطبيبا واحد للأسنان.

أما المستشفيات فقد كانت معدومة ويتم نقل المرضى إلى الخارج وكل ما هناك هو بعض المستوصفات التي تنقصها التجهيزات والتي كانت توجد في بعض المدن الرئيسية.

أما بالنسبة لقطاع التعليم فلم يكن أحسن من قطاع الصحة، فقد كان عدد التلاميذ في السنة الدراسية 1960-1961 يقدرون بحوالي 9643 تلميذ أي حوالي 4,7% من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي أما التلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية فقد كانوا يقدرون بحوالي 520 تلميذ أي نسبة 1% منهم في سن هذه المرحلة وقد كان المدرسون في هذه المرحلة يقدرون ب 400 مدرس، في حين يقتصر التعليم العالي على 15 طالبا يدرسون في الخارج و5 إطارات عليا.

وبخصوص الدخل الوطني فكان يقدر بحوالي 3850 مليون أوقية سنة 1960 منها حوالي 55% من التنمية الحيوانية والزراعية وحوالي 19% من البناء والتشييد حوالي 6% من النقل والمواصلات وحوالي 12% من

التجارة والخدمات، في حين أن الدخل الفردي كان في حدود 400 أوقية أي 85 دولار.1
أما الصادرات فكانت تقدر بـ 700 مليون أوقية سنة 1960 80 % منها من الحيوانات الحية والواردات تقدر بـ 1900 مليون أوقية تتم تغطية أغلبيتها من الخارج 52% من الخزينة الفرنسية و6% من التمويلات الخارجية" وهو نفس الحال بالنسبة للإيرادات الميزانية التي كانت تغطي الخزينة الفرنسية 57% منها، ولم تكن هناك هياكل أساسية، فالطرقات المسفلة معدومة والمطارات غير متوفرة ولا يوجد كلم واحد من السكك الحديدية، وكل ما هنالك من الطرقات هو حوالي 500 كلم من الطرقات الترابية التي تقطع في فصل الخريف عند تهاطل الأمطار ووسائل النقل تتمثل في حوالي 20 شاحنة كبيرة تمتلكها إحدى الشركات الفرنسية التي كانت تحتكر عمليات النقل في البلاد. 2
لقد انصبت جهود الحكومة عند الاستقلال على تكريس الاستقلال السياسي ودعمه من الداخل بتبعيئة الأهالي، وكذلك دعم هذا الاستقلال في الخارج بالسعي للحصول على اعتراف المنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منظمة الأمم المتحدة التي انضمت إليها موريتانيا سنة 1962.
ونظرا للجهود التي تتطلبها عملية التنمية خاصة من دولة حديثة العهد بالاستقلال وتكاد تكون بادئة من الصفر في كل شيء ونظرا إلى توجه السلطات الفرنسية إلى الإسراع في التخلي عن كافة الالتزامات المالية نحو موريتانيا وهو ما تبين من تناقص نسبة مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية التي انخفضت من 57% عام 1960 إلى 39% عام 1961 وإلى 36% سنة 1962 و11% سنة 1963 إلى سنة 1985.
جاءت الخطة الأولى رباعية وغطت الفترة "1963-1966" ولو أنها قد سبقت بمشروع لخطة ثلاثية "1960-1962" لم يكن تصوره كاملا ثم جاءت الخطة الثانية رباعية كذلك وشملت السنوات |"1970-1973" ثم تبعتها الخطة الثالثة وهي خماسية "1976-1980" والرابعة جاءت خماسية على غرار سابقتها "1981-1985".
ومن الملاحظ عدم توحيد المجال الزمني لهذه الخطط "رباعية وخماسية" وكذا الانقطاعات بين الخطة ولاحقتها، كما أن الخطط الثلاثة الأولى أعدت في ظروف لم تشهد البلاد فيها أي تعداد للسكان، وقد كان أول تعداد عام

[1]-محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية الناتج والآفاق، دار القافلة للطباعة والنشر، انواكشوط 1992 ص 25
[2]-محمد ولد أحمد سالم نفس المرجع السابق، ص 26

تم في سنة 1977، وبذلك ظلت البيانات والمؤشرات الاقتصادية ناقصة بشكل مخل مما انعكس بطبيعة الحال على تقديرات الاستثمارات وجدوى المشاريع ومن المهم هنا الإشارة إلى أن أغلب الاستثمارات المقترحة في هذه الخطط إنما كان يعول فيها على تمويلات خارجية في المقام الأول نظرا لعجز الموارد الداخلية عن تغطية هذه الاستثمارات وهو ما ينعكس سلبا على مستويين:

- الأول منهما: الارتفاع المستمر للمديونية الخارجية
- الثاني: عدم التحكم في مصير المشاريع وتوجيهها، وقد اتضح ذلك من خلال المشاريع المنقولة من خطة لأخرى وتلك التي لم تنفذ أصلا، أو تلك التي زاد فيها الواقع التمويلي عن المتوقع.3

ومع نهاية الخطة الرابعة كان معدل الناتج المحلي للفرد يهبط سنويا 0.6% وبلغ معدل الاستثمارات في نفس الفترة 32% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى ظهور عجز كبير في الميزانية العامة وميزان المدفوعات سنة 1984 بلغا على التوالي 3,6% مليار أوقية أي ما يعادل 7,9 من الناتج المحلي الإجمالي "و12 مليار أوقية" وهو ما يعادل 29% من الناتج المحلي الإجمالي "كل هذا في الوقت الذي بلغ فيه مستوى المديونية ضعف الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى عوامل شتى من بينها الجفاف الذي ضرب البلاد ولفترات متلاحقة والأزمة الاقتصادية العالمية وآثار حرب الصحراء، هذا بالإضافة إلى التخطيط السيئ للاستثمارات والتسيير اللاعقلاني لمختلف فروع الاقتصاد الوطني فضلا عن تدني أسعار المنتجات الأولوية الحديد الذي يعتمد عليه البلاد في الأسواق العالمية.[4]

وفي هذه الأثناء ومع سخط شعبي واضح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حدث انقلاب عسكري أطاح بالنظام السابق، وليدخل الإنقلابيون الجدد مع مؤسسات "بريتون وودز" في مفاوضات انتهت بوضع برنامج اقتصادي واجتماعي للتقويم وهو ما عرف برنامج التقويم الاقتصادي والاجتماعي "PREF 1988-85"، وتبعه برنامج ثان هو برنامج الدعم والدفع "PCR 1991-89" وثالث سمي برنامج التصحيح الهيكلي "PAS 1995-92" "

وعلى العموم أدت مختلف البرامج والإستراتيجيات إلى ضخامة لاعتماد على التمويلات الخارجية وقد انعكس ذلك بشكل جلي في نمو المديونية

[3]-سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثانائي الحرج، المطبعة الجديدة انواكشوط 1996، ص 217

[4] : ختار ولد الشيباني، المديونية الخارجية الموريتانية، أطروحة دكتوراه، 2014 جامعة تلمسان، الجزائر ص84

الموريتانية الخارجية بأرقام مذهلة فرضت على موريتانيا الدخول فيما يسمى برامج الإصلاح الاقتصادي ظنا منها بكون ذلك سيساهم في تنمية البلد ، فماذا عن هذه البرامج وهل ساهمت فعلا في الحد من التخلف وواقع الهشاشة في الاقتصاد الموريتاني ؟

لفصل الثالث: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 - 1988)

المبحث الأول: تقديم البرنامج في خطوطه العريضة.

المطلب الأول: الأهداف الكبرى لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي

المطلب الثاني: مرتكزات السياسية الكلية خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي

المطلب الثالث: آليات تمويل برامج التقويم الاقتصادي والمالي

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لتقليل النفقات ورفع أداء القطاع

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية

المطلب الثاني: سياسات التنمية القطاعية

خاتمة الفصل الثالث

الفـصــل الثــالـــث: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988)

يشكل هذا البرنامج الحلقة الأولى من سلسلة برامج الإصلاح الهيكلي حيث اقتطع السنة الأخيرة من الفترة التي كان متوقعا أن تغطيها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (1981-1985)، ولو أنه قدم مع نهايتها (نوفمبر 1985).
وقد قسم البرنامج إلى جزأين بالإضافة إلى مقدمة وملاحق إحصائية[1]

المبحث الأول : تقديم البرنامج في خطوطه العريضة
لقد وصف البرنامج في بداية تقديمه لحالة البلاد آنذاك الوضع الاقتصادي والمالي بالتردي والتعقيد نظرا لتراجع الناتج المحلي الإجمالي لفرد بمعدل وصل (0.6%) سنويا فيما (1980-1984) [2] رغم المعدل العالي للاستثمارات الذي بلغ في المتوسط (32%) من الناتج المحلي الإجمالي، ورافق ذلك عجز على مستوى الميزانية وميزانية المدفوعات وارتفاع لمستويات المديونية الخارجية التي زادت عن ضعف الناتج المحلي الإجمالي حينها.

المطلب الأول : الأهداف الكبرى لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي
الأهداف الكبرى لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي:
تتمثل الأهداف الكبرى لهذا البرنامج في النقط التالية: [3]
أ-المحافظة على معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي السنوي يفوق معدل النمو الديموغرافي الذي صل آنذاك إلى 2.7%، حيث يتوقع أن يصل المعدل إلى 4% سنويا أثناء الفترة (1985-1988).
ب-تحسن إنتاجية الاستثمارات.
ج-الوصول إلى التوازن في ميزانية الدولة والتكوين المتدرج للادخار في القطاع العمومي – ابتداء من 1986 – حيث يتوقع أن يصل على الأقل 15% من الاستثمارات العمومية سنة1988.

[1]- يقع البرنامج في 143 صفحة ولا يحمل اسم وزارة أو إدارة، وقد أعد للمجموعة الاستشارية لموريتانيا (باريس 26-27 نوفمبر 1985).،حسب الدكتور سيدب عبد الله ولد المحبوب في كتابه المسار التنموي في موريتانيا

[2] -RIM, Programme de Redressement Economique et Financier (P.R.E.F) 1985 -1988, P.2.

[3] -P.R.E., Op. Cit , P.3

د-تقليل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة صادرات القطاع الحديث وتقليل استيراد البضائع حتى يصل العجز الجاري إلى أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1988.
كمرحلة أولى تبنت الحكومة برنامجا قصير المدى في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول خدمات الديون الخارجية ومتأخراتها (من ابريل 1985 حتى مارس 1986).
وعلى العموم كانت هنالك أهداف كمية كمؤشرات خلال الفترة (1985-1988) وهي: [4]

- نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4% سنويا، انطلاقا من افتراض سيادة ظروف مطرية أفضل من السابق واستغلال لمناجم النحاس مع نهاية 1987.
- تقليل العز على الموارد الخارجية إلى أ قل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988 (نمو للواردات يصل إلى 12% مقابل معدل للصادرات تجاوز 19% سنويا).
- ضرورة تحديد سقف لمستوى الاستثمارات العمومية يقل عن 12.5 مليون أوقية في المتوسط على مدى فترة البرنامج (150 مليون دولار)، مع توفير ادخار في القطاع العمومي يصل إلى 15% من الاستثمارات العمومية سنة 1988.[5]

تقليص المديونية الخارجية بشكل ملحوظ، مع إمكانية إكمال العجز في التمويل الخارجي بواسطة جدولة خدمات الديون المستحقة مع نهاية 1984.

المطلب الثاني :مرتكزات السياسية الكلية خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي لتحقيق الأهداف الكبرى لهذا البرنامج تمحور التقويم الاقتصادي والمالي حول السياسات الاقتصادية الكلية التالية: [6]

- سياسة مرنة لمعدلات الصرف بعد انخفاض قيمة الأوقية (1985) تسعى إلى تقليل الاستيراد ودعم الصادرات وتوازن المدفوعات الخارجية.
- سياسة مثمرة في مال النقد والقروض موجهة في المقام الأول نحو القطاعات المنتجة الخصوصية (الصيد والزراعة والمشاريع المتوسطة والصغيرة).

[4] -P.R.E.F.OP.CT.P.29
[5]: محمد ولد أعمر، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية في موريتانيا، دكتوراه، جامعة وهران، 2006 ص 192
[6] -Ibid, P.4.

- سياسة تقشفية في مجال المالية العامة تعتمد على تقليل النفقات وتحسين الجباية الضريبية.
- سياسة للحرية المتدرجة للأسعار والتسويق.
- سياسة في مجال التشغيل ترتكز على المواءمة بين التكوين والشغل، وخلق فرص للعمل في القطاع الخصوصي (الصيد والمشايع المتوسطة والصغيرة).
- إعادة تأهيل القطاع شبه العمومي وتخلي الدولة عن بعض المؤسسات العمومية وإيقاف المعونات المالية عن المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري.[7]
- تبني استراتيجيات قطاعية وبرامج للاستمارات تمنح الأولوية للقطاعات المنتجة.
- خلق إطار مؤسسي لتطويل الاستثمار الخصوصي وتعبئة السكان لتغطية حاجاتهم الأساسية الخاصة في مجال مياه الشرب والخدمات الصحية لضرورية.
- وقد سمحت أولويات البرنامج بالتركيز على ثلاثة أنماط من المشاريع أولها تلك المتعلقة بإعادة التأهيل لإنفاذ المتوفر ودعمه وهو أمر واضح ضمن الاستراتيجيات القطاعية (البنى الأساسية للنقل على وجه الخصوص)، أما النوع الثاني فيتعلق بالمشاريع المنتجة وذلك لتنويع المصادر وبلوغ مستوى من النمو الاقتصادي المعقول على المدى المتوسط، وأخيرا تلك المشاريع المصاحبة خاصة في القطاعات الاجتماعية التي اقتصرت على ما يمكن السكان من مواجهة حاجاتهم الأكثر إلحاحا والتي تقتضي مشاركة هؤلاء السكان[8].
- وقد قدر حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة التي يغطيها البرنامج بـ 55.1مليار أوقية، وضمن هذا الغلاف المالي تدرج (193) مشروعا جديدا بنفقات تصل إلى 21.4 مليار أوقية خلال فترة البرنامج وبكلفة إجمالية تبلغ (40.3 مليون دولار) تتوزع أثناء الفترة كما يلي[9]:
- القطاع الريفي 42.1 (منها 5.5% للمياه الريفية)
- الصناعة والحرف التقليدية 2%
- المعادن 1.2%

[7] : المسار التنموي في موريتانيا : الدكتور سيدي عبد الله ولد المحبوبي، ص 72
[8] :محمد ولد محمدو، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا المجلة الموريتانية للاقتصاد، مرجع سابق ص26
[9] - P.R.E.F. OP.CT, P.5

- الصيد 8.2%
- الطاقة 1.6%
- المياه الحضرية 17.2%
- البنى الأساسية 10%
- الإعلام والمواصلات 1.3%
- الإسكان والتحضر 1.9%
- التعليم 4.8%
- الصحة 3.2%
- أخرى 6%

تتضح من التوزيع الأولوية الممنوحة لتنمية الإنتاج الزراعي (36.6%) والمياه الريفية والحضرية (22.7%) من الاستثمارات والخطة الرابعة التي منحت النصيب الأوفر لقطاع المعادن (31%) والبنى الأساسية (29%).

إن تنفيذ هذا البرنامج والإجراءات الاقتصادية الكلية والقطاعية ومشاريع الاستثمارات تقتضي تعزيز وكالات التنفيذ والتنسيق قصد تبني إجراءات فاعلة للمتابعة ورفع العراقيل التي حالت فيما سبق دون تنفيذ المشاريع بصورة جيدة وتنسيق العمليات بين مختلف القطاعات المعنية.

وفي هذا الصدد أعلن البرنامج أنه في مرحلة أولى سيعهد إلى لجنة وزارية بمتابعة التنفيذ، تضم وزارات المالية والتخطيط والبنك المركزي والأمانة العامة للحكومة وستعد هذه اللجنة اعتبارا من بداية 1986 جملة من المعايير يتم قياسها كل ستة أشهر على الأقل وتعرض على الحكومة.

وهكذا قررت الحكومة ثلاثة مجالات للعمل ذات الأولوية بالنسبة لسنة 1986 وهي[10]:

- تكوين ميزانية مدعومة للدولة تشكل إطارا لتنفيذ إجراءات تقشفية على مستوى الميزانية وتنسيق قرارات الاستثمار والقرض.
- إصلاح القطاع المصرفي.
- تحديد إستراتيجية ذات مدى طويل لقطاع الصيد ورسم برنامج عمل مضبوط بالاتفاق مع الممولين المهتمين بهذا النشاط.

وبالموازاة مع هذه المجالات التي تشكل أولوية مطلقة للسلطات العمومية ستتم متابعة العمليات المتعلقة بإعادة تأهيل القطاع شبه العمومي وكذلك الاستخدام الأمثل المعونات الغذائية بالإضافة إلى المياه والزراعة المروية.

[10] -P.R.E.F , OP.CT. P.6.

المطلب الثالث :آليات تمويل برامج التقويم الاقتصادي والمالي

وعلى مستوى الحاجة إلى المعونات الخارجية لتمويل هذا البرنامج اتخذت آليات وكانت على الشكل التالي :[11]

- المستندات العمومية المباشرة (العون الغذائي والمساعدة الفنية وغيرها) والتي تقدر بـ (170) مليون دولار أي ما يعادل (14.3) مليار أوقية سيتأثر العون الغذائي منها بـ(100 مليون دولار) موجهة في الأساس لتمويل مشاريع ريفية.
- تمويل برنامج للمشاريع العمومية الجديدة بكلفة إجمالية تصل إلى (470 مليون دولار).
- إعادة جدولة الديون، حيث قدرت المبالغ التي تلزم جدولتها من خدمات الدين مع نهاية 1984 (ديسمبر) بـ(150 مليون دولار) لسنة 1986 و(125 مليون دولار) لسنة 1987 و(122 مليون دولار) لسنة 1988.

ومن جهة أخرى نبه البرنامج في هذا التقديم على الآثار الصعبة التي سيخلفها تطبيق تلك الإجراءات الصارمة وخاصة في المجال الاجتماعي، وما يترتب على المديونية الخارجية الثقيلة من أعباء.

"ولتخفيف عبء الديون يصبح من المفيد تحويل بعض القروض المسجلة سابقا إلى مساعدات، ومن هذا المنطلق طلبت موريتانيا أن تصبح عضوا في مجموعة الدول الأقل تقدما للاستفادة من نظامها في هذا المضمار[12]

أما بالنسبة لمصفوفة الإجراءات المتوقعة في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تتعلق بالمجالات التالية:

- المالية العامة
- النقد والقروض
- القطاع الخارجي
- القطاع الريفي (بما في ذلك المياه)
- الصيد
- المعادن
- الصناعة والحرف التقليدية
- الطاقة
- التنمية الحضرية (بما في ذلك المياه)
- البنى الأساسية

[11] -P.R.E.F, OP.CT.P.7

[12] : المسار التنموي في موريتانيا، مرجع سابق ص 89

- التعليم والتكوين
- الصحة والشؤون الاجتماعية
- القطاع المصرفي
- القطاع شبه العمومي

وتنطلق هذه الإجراءات من وصف لوضعية القطاع ومعوقاته والإجراءات التي اتخذت بالماضي منذ 1985، وتلك التي ينبغي أن تتخذ وتاريخ التنفيذ المتوقع لها، وهي عموما إجراءات تسعى إلى تقليل النفقات ومحاولة رفع أداء القطاعات المنتجة.

المبحث الثاني : الإجراءات المتخذة لتقليل النفقات ورفع أداء القطاع

لاشك أن مجموعة من الإجراءات يلزم اتخاذها لخلق مستويات من التوازن والحد من الاختلالات الكبيرة وذلك سبيلا لإنقاذ الاقتصاد المنهك وفي هذا الإطار اتخذت إجراءات ومعالجات رسمت في شكل سياسة اقتصادية كلية وقطاعية تهدف إلى أن تحدث انعكاسات عميقة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية

المطلب الأول : السياسات الاقتصادية الكلية

ترتكز هذه السياسات على ستة محاور تتعلق بالمالية العامة والنقد والقروض والقطاع الخارجي وتعزيز الإدارة وقدرات التخطيط والتسيير الاقتصادي والمالي وسياسة الأسعار والتسويق وترقية الشغل.

ويهدف البرنامج من خلال معالجته للمالية العامة إلى الوصول بها إلى مستوى من التوازن بحلول سنة 1986 مع توفير ادخار من هذه الميزانية يعادل 20% من ا لمداخيل الكلية سنة 1988 عن طريق تنفيذ برنامج عملي على مستوى كل من ا لمداخيل والنفقات.

وستمكن إجراءات تحصيل الضرائب المختلفة (تقوية وسائل جمع الضرائب وتوسعة القاعدة الضريبية وإعادة النظر في نظام الإعفاء من الضرائب والحقوق الجمركية..) من زيادة سنوية تصل في المتوسط إلى 12.5% لمداخيل الدولة خلال الفترة من (86-1988) [13].

أم بالنسبة للنفقات فإن الهدف يتمثل في تقليل معدل زيادة النفقات العمومية انطلاقا من جملة إجراءات تحقق تقليص الكتلة العامة للأجور وتثبيت الأعداد العاملة في الوظيفة العمومية عند مستواها سنة 1985 إضافة إلى

[13] - P.R.E.F. OP.CIT.P.39

تحسين نظام متابعة الديون الداخلية والخارجية ومراقبة النفقات المدنية والعسكرية.[14]

أما بالنسبة للسياسات المتعلقة بالنقد والقروض فإن البرنامج يركز على تحديد وانتقاء القروض مع إعطاء أولوية للقطاعات المنتجة السابقة ذكرها (الصيد والزراعة المروية والمشاريع المتوسطة والصغيرة) وكذلك إتباع سياسة نقدية تحارب التضخم وتساعد على تطوير الادخار الخاص، كما سيرتبط التوسع في القروض بالتطور الاقتصادي، وإصلاح النظام المصرفي، ومن شأن هذه الإجراءات أن تشكل القاعدة القوية لإصلاح القطاع الخارجي الذي يعتمد على تقليل الحاجة إلى الاستيراد ورفع قيمة الصادرات وكميتها وتطبيق نظام للتبادل يدعم منافسه الاقتصاد الوطني.

وقد ألح البرنامج على مشكلات الإدارة من حيث التأهيل والتكيف مع مقتضيات التنمية وضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية (التخطيط والمالية والبنك المركزي) وبين القطاعات الفنية (التنمية الريفية والتجهيز والتعليم والصحة..) تمما إثر على التسيير الاقتصادي واختيار المشاريع وتنفيذها.

وفي هذا الصدد تبنى البرنامج هدفين أحدهما قصير المدى يضمن حدا أدنى من التنسيق من أجل التخطيط والتنفيذ والمتابعة لبرنامج الإصلاح، أما الهدف الثاني فسيكون على المدى المتوسط ويتمثل في دراسة عمليات إعادة التنظيم وإصلاح الإدارة العمومية، وضمن هذا التوجه سيتم في المستقبل تحديد الحاجات الدقيقة لكل قطاع وزاري تبعا لتخصصه، ترافقه مواءمة بين التكوين والتشغيل في الوظيفة العمومية.

"ومن هذا المنظور ستوضع نهاية للاكتتاب التلقائي لحملة شهادات بعض المدارس في إطار الوظيفة العمومية اعتبارا من 1986[15].

أما بالنسبة للسياسات المتعلقة بالأسعار والتسويق فإن أهم ما يطبعها هو حرية الأسعار التي أصبحت سارية المفعول منذ منتصف 1985، كما أن دعم المحاصيل الزراعية والمنتجات الاستهلاكية سيتوقف ابتداء من 1986 وستنجم عن هذه الإجراءات زيادة في الأسعار على مستوى المنتج والمستهلك خاصة بالنسبة للحبوب.

وأخيرا تعرض البرنامج للسياسات المتعلقة بترقية قطاع الشغل موضحا أن إجراءات التقشف التي تنوي الحكومة إتباعها على مستوى الميزانية وإعادة تأهيل المؤسسات العمومية لن تسمح على المدى القصير بتحسين

[14] : محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات مرجع سابق، ص 96

[15] -P.R.E.F. OP CIT, P.44

حالة الشغل. والمواجهة تلك الوضعية سيركز البرنامج العملي على خلق الفرص في القطاع الخاص (الزراعة المروية والصيد والمشاريع المتوسطة والصغيرة). وتتمثل أهم تلك الإجراءات فيما يلي:

- إعادة توجيه الاستثمارات العمومية نحو القطاعات المنتجة التي تخلق فرصا للعمل (الزراعة)
- إنشاء صندوق للدمج الحياة النشطة اعتبارا من 1985 لصالح المتقاعدين والعمال المهاجرين العائدين، وحملة الشهادات، لتمويل مشاريع ذات فائدة على سوق العمل.
- تنشيط القطاع غير المصنف بواسطة الحصول على القروض وتحسين عمليات التسويق والتمويل وتنظيم مختلف أنماط الحرف ضمن تعاونيات للإنتاج.
- الشروع في برنامج للأشغال ذات الطاقة العالية من اليد العاملة تدعمها مشاريع "الغذاء مقابل العمل" التي تمول في جزء منها بالعون الغذائي وتتحمل المجموعات السكانية الجزء الآخر.
- تشجيع خلق فرص للعمل بالنسبة للمؤسسات الراغبة في الاعتماد ضمن نظام الاستثمارات.
- إقامة خطة لاستبدال المساعدة الفنية بالكفاءات الوطنية في المجالات التي تتوفر لها تلك الكفاءات.

وعلى اعتبار أن هذه العمليات ستنفذ فإن البرنامج يقترح بعض الإجراءات المصاحبة تتعلق بالتكوين المهني والتقني حتى تتوفر عمالة مؤهلة تستجيب لحاجات الاقتصاد، وفي الوقت نفسه تحسين سير هياكل التدخل في ميدان الشغل.

وبصورة مختصرة فإن السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج تنطلق من مبدأ التقشف والوصول بالنفقات إلى أدنى مستوياتها الممكنة وإعطاء القطاع الخاص دورا بارزا في الاستثمار وحرية الأسعار والتبادل.

المطلب الثاني : سياسات التنمية القطاعية

إن المنهية التي اتبعها البرنامج في هذا المحور تنطلق من تشخيص حالة القطاع يومها ومعوقاته ثم الأهداف والإستراتيجية المقترحة وبرنامج الاستثمار الجديد.

أ ـ قطاع التنمية الريفية والمياه:

إن حالة القطاع آنذاك كما قدمها البرنامج تخضع للكثير من الاختلال رغم اعتماد السكان في دخولهم على هذا القطاع، فلقد ساعدت ظروف الجفاف

على مضاعفة أعداد السكان الحضريين واشتد الضغط على المناطق القابلة للري، وهبطت مساهمة الزراعة والرعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 24.9% سنة 1981 إلى 20.4% سنة 1984.
وأثناء الفترة السابقة للبرنامج (810-1984) ثم استثمار 13 مليار أوقية في هذا القطاع وهو رقم بمثل نسبة (22%) من جملة الاستثمارات، وكانت كلها تمويلات خارجية، في حين أن الميزانية الفعلية المخصصة لوزارة التنمية الريفية لم تتجاوز سنويا 1.980 مليون أوقية في المتوسط، ومع ذلك فإن تلك الاستثمارات لم تعط أكلها نظرا لأنها لا تستجيب لبرنامج متناسق وإنما تخضع لقرارات آنية عند ما تتوفر التمويلات.
وضمن هذا التقدير قدر البرنامج أن الأراضي القابلة للري تمثل 135.000 هكتار من بينها 8.200 هكتار فقط تم استصلاحها، كما أن هناك إمكانات لتوسعة الزراعات الفيضية حتى تصل إلى 70.000 هكتار، منها (45.000 هكتار) تعتمد على النهر و(25.000) في كركل الأسود.
أما زراعة السدود فيقدر أنها ستغطي مساحة تصل على (20.000هكتار) مع نهاية فترة البرنامج، وفي الوقت نفسه فإن الزراعة المطرية التي كانت تؤمن 60% من إنتاج الحبوب في موريتانيا قبل الجفاف تصل إمكاناتها إلى (200.000 هكتار)، غير أن الوضعية المناخية السائدة تجعل من الصعوبة بمكان تجاوز تلك المساحة (50.000 هـ) مستغلة[16]. وانطلاقا من هذه الإمكانات ومقارنتها بالاحتياجات في مجال الحبوب التي قدرت بـ(325.000طن) لسنتي 88-1989، فإن موريتانيا حينها لن تنتج أزيد من (114.000طن) من تلك الحاجات يعتمد في سده على العون الغذائي ولواردات التجارية.
أما بالنسبة للمياه القروية والرعوية فتكفي الإشارة إلى أن 15% فقط من السكان الريفيين تتوفر لهم المياه، كما أن 30% من القرى لا تتوفر على آبار مجهزة وإنما تتزود بالمياه من المستنقعات والآبار الملوثة، إضافة إلى أن العديد من المنشآت الخاصة بالمياه تعرضت للتلف نتيجة نقص الصيانة والمتابعة[17].
وعلى مستوى الرعي شهدت أصناف القطاعات خسائر كبيرة خاصة الأبقار ثم الأغنام والماعز وكانت الإبل أقلها تأثرا بسبب تحملها لظروف الجفاف، أما المراعي فتراجعت بنسبة 50% وكذلك المنتجات الحيوانية

[16] -P.R.E.F, OP ;CIT. P.47

[17] :محمد ولد أعمر مرجع سابق ص165

(الألبان واللحوم والجلود)، فقد قدر أن إنتاج الألبان (60.000 طن) لا يعطي أزيد من 40% من حاجات البلاد، أما إنتاج اللحوم (60.000طن) فيمكن أن يفي بالحاجات الداخلية.

ومن جهة أخرى فإن تقدم التصحر الذي قدر بـ 6 كلم سنويا تسبب في النزوح الريفي الواسع ومهاجمة الرمال للمنشآت والتجهيزات الحيوية، كما ساعد استغلال الغايات المفرط على القضاء على قدرتها التعويضية الطبيعية فقد "قدر الاستهلاك من حطب الوقود بـ 800.000 م3. سنويا"[18].

وانطلاقا من الحالة العامة للقطاع الريفي لتي تطبعها مجموعة من الصعاب الطبيعية، والبشرية حدد البرنامج جملة من الأهداف لهذا القطاع تتلخص فيما يلي:

إن الأهداف البعيدة للقطاع الريفي هي الاستعاضة عن الاستيراد بالإنتاج المحلي وتثبيت السكان في أماكنهم الأصلية، وعليه فإن المحاور الكبرى للسياسة القطاعية الريفية تتمثل فيما يلي :

زيادة الإنتاج الزراعي حتى يغطي 40% من الحاجات إلى الحبوب في 1988 وكذلك 20% من الحاجات في مجال الخضراوات و50% تمن استهلاك الألبان مع الاحتفاظ بالاكتفاء الذاتي من اللحوم.

- استخدام العون الغذائي لخلق موارد بشرية ومالية.
- توفير المراعي ونقط المياه بطريقة معقلنة من أجل الوصول إلى توزيع أكثر توازنا للثروة الحيوانية على هذه الموارد.
- تأمين توفير المياه الصالحة لما لا يقل عن 30% من السكان الريفيين مع نهاية البرنامج (1988) ومشاركة السكان في تكاليف تنفيذ وصيانة نقط المياه.
- محاولة إيقاف تدهور البيئة النباتية والحيوانية المحلية.
- حث القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في الاستثمار والإنتاج الريفي.

هكذا إذا تمحورت أهداف البرنامج في القطاع الريفي حول النقط الست السابقة التي كانت في بعض الحالات كمية وفي بعضها الآخر وصفية، من أجل بلوغ الأهداف السابقة تبني البرنامج العمليات التالية[19].

- إعداد 2.600 هكتار من المساحات الصغيرة المروية.

[18] -P. R.E.F. OP.CIT.P48

[19] -P.R.E.F, OP CIT, P51

- تهيئة 2.000 هكتار سنويا من بينها 1.000 هكتار من المساحات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين إنتاجية الحيوان
- تحديد توزيع المهام المسؤوليات بين الإدارة والسكان فيما يتعلق بتنفيذ وصيانة نقط المياه.
- تكثيف برامج التوعية الخاصة بحماية البيئة النباتية والحيوانية وتنمية الطاقات البديلة عن استخدام حطب الوقود.
- الحصر السنوي للمراعي المتوفرة وخلق الظروف الملائمة لاستغلالها بصورة جذرية.
- توجيه الصحة المجانية من العون الغذائي والتي لمن تتجاوز 35% من تلك المعونات إلى برامج "الغذاء مقابل العمل: FOOD FORWORK "

ومن الطبيعي حسب البرنامج أن لا تصبح لهذه السياسات آثار إيجابية ما دامت تلم توضع في إطار مؤسسي متناسق، وعليه فإن الإجراءات المصاحبة تبدو مهمة في هذا الخصوص، وتتمثل أساسا في إنشاء قرض زراعي لا مركزي يعهد بتسييره إلى الصندوق الوطني للتنمية اعتبارا من يناير 1986 وتفتح له ممثليات في أغلب المدن، بالإضافة إلى التنسيق بين برامج الإرشاد الزراعي وتنشيط خلية التخطيط على مستوى وزارة التنمية الريفية وإعادة هيكلة الشركة الوطنية للتنمية الريفية، حتى يأخذ القطاع الخاص دوره في هذا المجال، وفي الوقت نفسه ستزداد مخصصات ميزانية وزارة التنمية الريفية بشكل متنام ابتداء من ميزانية 1986، كما سيتم العمل على تشجيع الاستثمارات الخصوصية في القطاع الريفي.

أما برنامج الاستثمارات الجديد ذات الأولوية في هذا القطاع فيتلخص فيما يلي:

لقد بلغت الكلفة الإجمالية لمشاريع الاستثمار خلال فترة البرنامج (85-88) ما يعادل (17.015 مليون أوقية) موزعة على النحو الآتي:

- (10.040) مليون للزراعة (ربما فيها 410 مليون للدراسات).
- (1.173) مليون للهندسة الريفية (من بينها 23 مليونا للدراسات)
- (2.164) مليون لمياه الرعوية والقروية (من بينها 28 مليونا للدراسات)
- (1.230) مليون للرعي.
- (2.084) مليون لحماية الطبيعة.

- (324) مليون للبحث والتكوين والمساعدة الفنية (منها 10 ملايين للدراسة)

إن أهم ما يميز هذه الاستثمارات هو حضور البنود المخصصة للدراسات في أغلب القطاعات الفرعية، خاصة الزراعة التي كانت النسبة فيها عالية، وتتعلق تلك الدراسات بالتهيئة الزراعية في حوض النهر وتوابعه (بحيرة الركيز وكور كول) وولايات (العصابه) و(تكانت) و(الحوضين)، كما تتناول دمج الزراعة والرعي واستخدام تقنيات بديلة ودراسات السلالات، واستخدام المياه الجوفية في الأغراض الزراعية ودراسات عن السدود في ولايتي (آدرار) و(إينشيري) و(تكانت : المرحلةII)، ودراسات حول المياه القروية وبرنامج المياه في ولاية (كيدي ماغه) وبرنامج المياه التابع للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (المرحلةII)، وأخيرا دراسات حول التكوين في مجال الزراعة وتكوين العاملين بالشركة الوطنية للتنمية الريفية.

أما الاستثمارات فإنها تنصب في الجانب الزراعي على منطقة النهر مع التنمية المندمجة لمنطقة (اشرم جوك- تكانت) في المرحلة الثانية والثالثة، وتهيئة سهل (انبيكه) وتنمية الواحات وزراعات السدود والزراعات المطرية في الحوضين وتطوير التعاونيات وتعزيز الخدمات الزراعية.

وتحتل أربعة بنود الصدارة في هذه الاستثمارات حيث تأتي تنمية الواحات في المقام الأول (1.529 مليون أوقية)، تليها تهيئة واستصلاح (كوندي III) باستثماار يصل إلى (1.480 مليون أوقية) ثم تهيئة سهل مقامه (1.370مليون) ثم دمج الزراعة والرعي في ولايتي (العصابه وتكانت) بمبلغ (1.010 مليون) أما بقية المكونات الأخرى فإن أهمها توسعة سهل بوكى (المرحلة II) بمبلغ (550مليون) [20].

وعلى مستوى الهندسة الريفية تناولت الاستثمارات السدود في الحوضين والبراكنه وكوركول والعصابة وتكانت، وتتفاوت تلك السدود من حيث الكلفة والأهمية.

أما بالنسبة للمياه الرعوية والقروية فإن الاستثمارات فيها موجهة إلى إعادة تأهيل تلك الشبكة وتجهيز واستغلال 40 بئرا حديثة وبرنامج المياه المستغلة بواسطة الطاقات المتجددة، بالإضافة على برامج للمياه في وادي النهر وجنوب البلاد الشرقي وولاية كيدي ماغه.

[20] -P.R.E.F. OP CIT P. 54

ومن جهة أخرى تناولت الاستثمارات الرعي، وكانت أهم حصة خصصت للمشروع الثاني البيطرة (1.141مليون أوقية)[21]. كما تعرضت لحماية الطبيعة من خلال مكافحة التصحر وإعادة أشجار الصمغ العربي إلى مسرح الغطاء النباتي وتقليل استخدام حطب الوقود وتعبئة السكان على التشجير ومكافحة الجفاف في منطقة (كركل) الأسود ومحاور أخرى.
وأخيرا تناولت الاستثمارات المتعلقة بالبحث والتكوين والمساعدة الفنية إنشاء وحدة للبحث الزراعي والبيطري وتعزيز مركز التكوين التعاوني في بوكى (المرحلة III).

ـ قطاع الصيد:

إن وضع هذا القطاع كما رسمه البرنامج آنذاك يوحى بكثير من الأهمية والمشكلات في الوقت نفسه، حيث يقدر الإنتاج السنوي من الأسماك بمختلف أنواعها بما يقارب (600.000 طن)، ولكن خطر الاستغلال المفرط قائم.
وقد تنامت أهمية هذا القطاع حتى أصبح يمثل 50% من القيمة الإجمالية لصادرات البلاد خلال الفترة من 1981 إلى 1984 وكذلك مساهمته في ميزانية الدولة (1.5 مليار أوقية 1984) أي ما يمثل (13.1%) تمن المداخيل الإجمالية[22].
إن تواضع هذه المساهمة عائد في الأساس إلى كون هذا القطاع موجها بالدرجة الأولى الخارج من حيث التشغيل والتمويل وصيانة البواخر، ويتجلى ذلك من خلال مقارنة أعداد العاملين بالصيد الصناعي (354) عند إعداد هذا البرنامج بنظرائهم في الصيد التقليدي (2000).
وقد أعدت الحكومة الموريتانية منذ 1979 سياسة جديدة للصيد تعتمد على استغلال هذا المورد في إطار شركات خاضعة للقانون الموريتاني أو ضمن اتفاقات ثنائية مع دول أو مؤسسات أجنبية، بدل سياسة بيع رخص الصيد إلى شركاء أجانب كما كان متبعا في السابق، ويهدف هذا الإجراء إلى مزيد من الرقابة على المصائد ولزوم تفريغ الكميات المصطادة في ميناء نواذيبو قبل تصديرها، وقد تعزز هذا التوجه بإنشاء الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية.
وبفضل هذه السياسة سجلت كمية بلغت (535.100 طن) من مختلف الأسماك سنة 1983 تم صيدها بواسطة (252) سفينة من ضمنها (123) لصيد الأعماق و(53) للصيد السطحي و(76) للأنواع المختلفة

[21] : المسار التنموي مرجع سابق ن ص 135

[22] -P.R.E.F, OP.CET P56

المتخصصة. أما الأسطول التقليدي فيضم آنذاك (325) زورقا بلغ إنتاجها السنوي (12.000 طن) منها (6.000 طن) تستهلك في الأسواق المحلية والباقي يوجه إلى المصانع من أجل التصدير[23].

أما الصعوبات التي تعترض هذا القطاع حينها فيمكن إجمالها في عدم المعرفة الدقيقة للطاقة التي يمكن استغلالها دون أن يتعرض المورد للاستنزاف بالإضافة إلى عدم تأهيل اليد العاملة المحلية وضعف الرقابة ووسائلها وانعدام الكثير من خدمات السفن وإصلاحها، مما يجعل كلفة هذه الخدمات والإصلاحات عالية.

ولكن ما هي الأهداف التي رسمها البرنامج لقطاع الصيد ينطلقان من الأهمية المعلقة عليه في سد العجز الغذائي وتحسين حالة ميزان المدفوعات ويتمثل هذان الهدفان فيما يلي:

- تنمية أنشطة مندمجة ذات مرد ودية بالنسبة لعمليات الصيد والتفريغ والمعالجة وتسويق الأسماك، من أجل ضمان أكبر قيمة مضافة لهذا المورد.
- تطوير أنشطة الصيد التقليدي سعيا إلى زيادة الاستهلاك المحلي للأسماك والمساهمة في تموين الصناعات تمن أجل التصدير.

ولتحقيق هذه الأهداف تبني البرامج الاستراتيجيات التالية[24]:

- تعزيز وسائل الرقابة.
- إعداد برنامج ملائم للتكوين وإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالعمل.
- تحديث أسطول السفن المبردة خلال 10 سنوات.
- إنشاء أسطول من سفن الجر المثلجة لتموين الصناعات.
- تنويع الشركاء الأجانب في ميدان الصيد السطحي.
- تعزيز خدمات الموانئ.
- مراجعة نظام التشجيع القائم آنذاك.
- تنويع منتجات الصيد وأسواقه وتطوير الاستهلاك المحلي للأسماك.
- إعداد دراسة حول الشروط اللازمة للحصول على أكبر عائدات من التصدير.

أما برنامج الاستثمارات الجديدة ذات الأولوية أثناء الفترة (85-1988) فتصل كلفتها الإجمالية إلى 3.520 مليون أوقية يخصص ثمنها مبلغ

[23] محمد ولد أحمد سالم المرجع السابق،

[24] -P.R.E.F. OP CIT PP.5859

165 مليون للدراسات، بينما تتوزع الاستثمارات الباقية على النحوي التالي[25]

- برنامج دعم الصيد التقليدي 500 مليون أوقية
- تهيئة خليج الراحة (في نواذيبو) 300
- تموين قرى إيمراكن 046
- حوض لإصلاح السفن 1.700
- إقامة قواعد ثابتة للمراقبة البحرية 110
- البحث العلمي والتكوين 480
- مركز تكوين الصيد التقليدي 172
- صندوق تشجيع الصيد التقليدي 047

إن هذه الاستثمارات الجديدة تعكس الأهمية الممنوحة لفرع الصيد التقليدي من هذا القطاع اعتماد على مكوناته المختلفة (برنامج الدعم، ومركز التكوين، وصندوق التشجيع، وتموين قرى إيمراكن) مع أن الرقم المطلق من حيث الأهمية استأثر به حوض إصلاح السفن.

وإذا كان هذا هو برنامج الاستثمارات الجديدة بالنسبة لقطاع الصيد فما هو حظ القطاع المنجمي الذي اعتبر الثالث في الترتيب من حيث الأهمية بعد القطاعين السابقين؟

ب ـ القطاع المنجمي:

لقد مثل القطاع المنجمي مصدرا للتوسع الاقتصادي منذ 196.3 وهي السنة التي بدأ فيها استغلال مناجم الحديد، وقد بلغ الإنتاج أوجه في الفترة السابقة للبرنامج عند ما سجل 11.9 مليون طن سنة 1974، تلك السنة التي أممت فيها مناج حديد الشمال ليتحول استغلالها إلى الشركة الوطنية الصناعية والمناجم والتي ما فتئ إنتاجها يعاني من التذبذب وهزات الأسعار على المستوى العالمي، وهكذا فإن مساهمة الصناعة المنجمية في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من 30% مع نهاية الستينيات إلى 20% مع مطلع السبعينيات لتصل إلى 14.1% سنة 1984[26] تلك السنة التي كانت نهايتها بداية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمائي.

وقد جاء مشروع القلابة" كخطوة من الشكرة الوطنية للصناعة والمناجم تسعى إلى دعم الإنتاج والتخفيف من المشكلات التي ورثتها والتي كان من ضمنها عبء عمالي يصل على حوالي 6.000 عامل لا يبرر الإنتاج بقاءهم على كاهل الشركة.

[25] : المسار التنموي، مرجع سابق ص213

[26] -P.R.E.F. OP CIT. P60

أم بالنسبة للموارد المنجمية الأخرى فإن استغلالها التجاري محدود لدرجة كبيرة وذلك عائد في الأساس إلى السوق الخارجية والعوامل التقنية، ويتعلق الأمر هنا بالنحاس والجبس والفوسفات، فقد توقف إنتاج النحاس المركز في منطقة إينشري سنة 1978، أما استغلال الجبس شمانا نواكشوط فقد عرف خطوة مهمة عند ما أنشئ مصنع الجبس سنة 1984.
أما بالنسبة للفوسفات فإن الكميات التي تم كشفها في منطقة "بوفال" يصل احتياطها إلى 140 مليون طن)، إلا أن الاستغلال يتطلب وجود سوق لتصريف الانتاج وحل مشكلة النقل وهو أمر يقف أمام تنفيذ المشروع.
وعلى مستوى البحث عن البترول فقد تم التعاقد مع ثلاث شركات آمريكية (MOBIL+OXOCO+ARCO) ولكن الاختبارات الأولية لم تعط نتائج تشجع على الاستغلال.
وإذا كانت هذه هي أوضاع القطاع المنجمي عند بداية الإعداد لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي فإن عراقيل جمة تقف أمام تطويره، وتتجلى تلك العراقيل أساس في المشكلات المالية والتقنية والعملية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم التي يعترضها تدهور السوق بسبب الأزمة العالمية لصناعة واستخراج المعادن والكلفة العالية للإنتاج وانخفاض نسبة المعدن في الخام وتزايد خدمة الدين.
ومن أجل تخطي هذه العراقيل حدد البرنامج هدفا متوسط المدى يتمثل في المحافظة على مستوى مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني بالنسبة لمستواه القائم آنذاك اعتماد على تطوير الإنتاجية، في حين يصبح الهدف البعيد هو تأمين وضمان إنتاج خام الحديد واكتشاف موارد معدنية أخرى والسعي إلى إدماج هذا القطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية، ويتطلب الأمر تكثيفا للكشف المنجمي والبترولي.
أما الاستراتيجيات المقترحة لبلوغ الهداف السابقة فتمحور حول ثلاث:[27]

- إعداد برنامج لتقويم الشركة الوطنية للصناعة والمناجم قبل حلول 1988 يهدف أساس إلى تقليل كلفة الإنتاج بواسطة عقلنة العمليات وتحسين التسيير ورفع مستوى الإنتاج المسوق ليصل إلى ما بين 9-10 ملايين طن سنويا.
- تكثيف البحث المنجمي وتنويع الأسواق.
- تنشيط عمليات البحث عن طريق توفير الوسائل التقنية والمالية والبشرية الضرورية للمكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي.

[27] -P.R.E.F. OP CIT, P.62

- وعلى ضوء هذه الأهداف والاستراتجيات تبنى البرنامج الاستثمارات الجديدة ذات الأولوية على مستوى القطاع المنجمي (85-88).
- وقد بلغت الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج (4.810 مليون أوقية) خصص منها مبلغ (4.350 مليون) للتقويم المالي للشركة الوطنية للصناعة والمناجم مقابل (200مليون) للدراسات و(200 مليون) لتطوير الكشف عن البترول (المرحلةII) و(60 مليونا) لمختبر تحليل المعادن.
- إن هذه الاستثمارات تعكس بجلاء الاهتمام الموجة نحو إصلاح وتقويم الحالة الملاية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم مما يجعل كثيرا من الطموح الخاص بالبحث عن المناجم يعيش فترة سبات خلال مدة البرنامج.

ج ـ قطاع الصناعة والحرف التقليدية والسياحة:

إن النظرة التي بنى على أساسها برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تنطلق من مبدأ تخلي الدولة عن التدخل في الصناعة والاكتفاء بخلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وذلك على نقيض ما كان قائما في الخطط السابقة التي ظهرت فيها عدة مشاريع صناعية تحملت الدولة تكاليفها الباهظة أحيانا.

وهكذا لوحظ أن ما مجموعه (24) وحدة صناعية عاملة قد تخلق أزيد من (800) فرصة عمل. كما أن ما حققته من استثمارات لم يتجاوز (1.4 مليان أوقية) مع أن 18 منها استفادت من ميزات نظام الاستثمارات المحددة في المرسوم (79.646)، وتتركز هذه الوحدات – باستثناء اثنتين – في نواكشوط مما يعين أن توزيعها المجالي لا يخدم نظام اللامركزية التنموي. وعليه فإن الأولوية ستمنح ضمن البرنامج لتطوير الاستثمارات الخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساعد على خلق فرص عمل أكثر[28].

ولعل أهم مستوعب في هذا الميدان هو البناء والأشغال العمومية التي توفر فرص عمل لحوالي (10.000) شخص، كما أن القطاع غير المصنف للحرف التقليدية يعمل به ما يقارب بـ(50.000) شخص ولو أن أهمية العدد الأخير لا تعكس أهمية الاستثمارات.

[28]- محمد ولد أحمد سالم نفس المرجع السابق، ص92

أما بالنسبة للسياحة فإن البلاد تتوفر على بعض الإمكانات الطبيعية ولكنها لا تمتلك بنى الاستقبال اللازمة. فطاقات الفنادق لا تتعدى (400) غرفة عند إعداد هذا البرنامج تتركز منها (300) في نواكشوط.
وعموما فإن مساهمة الصناعات الحديثة والتقليدية في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 4.8% سنة 1984 بينما بلغت مساهمة الصناعة المتصلة بالبناء 6.3%.
وإذا كانت هذه هي حالة قطاع الصناعة والحرف التقليدية والسياحة غداة إعداد برنامج التقويم الاقتصادي والمالي فإن هذا القطاع تعترضه يومها عدة عراقيل تتمثل أساسا في المعوقات القانونية والمؤسسية وضعف الإنتاجية والمردود، كما أن ضيق السوق الداخلية يشكل عقبة كبرى أمام المؤسسات الصناعية مما يجعل العديد منها يعمل دون كامل طاقته، في الوقت نفسه فإن دخولها إلى الأسواق الخارجية المجاورة لا تساعد عليه نوعية الإنتاج ولا نظام الأفضلية المتبع في تلك البلدان، ويضاف إلى هذه الصعاب نقص اليد العاملة المؤهلة ومحدودية المؤسسات التي تعودت على العمليات التجارية البسيطة في ممارساتها، وكذلك ارتفاع كلفة الماء والكهرباء ونقص البنى الأساسية ومشكلات التمويل.
وقد رسم البرنامج في هذا السياق أهدافا تتعلق بتشجيع المبادرة الخاصة كضمان لنمو القطاع الصناعي واقتصار دور الدولة على إقامة الإطار المؤسسي والبنى السياسية وتبنى سياسة للقروض تلائم تنمية الصناعة، إضافة إلى إعادة تأهيل المؤسسات العمومية العاملة في الميدان الصناعي وفق برنامج محدد.
أما الإستراتيجية الخاصة بهذا القطاع فتعتمد على تنظيم الإطار المؤسسي والقانوني وما يرافق ذلك من إجراءات تتصل بتقييم المشروعات وتقصير آماد الاعتماد في نظام تحديد الأسعار ورقابة الواردات ونظم الاستثمارات حتى يصبح القطاع أكثر جذبا للاستثمار الخاص. وسيحظى كل من المجالين السابقين ضمن هذه الإستراتيجية بدراسة تتبنى الحكومة على أساس توصياتها برنامج عمل مع بداية 1988.
وفي انتظار صدور ذلك البرنامج فإن جملة من الإجراءات المتصلة بإصلاح نظام التشجيع تم الشروع فيها مثل تخفيض قيمة الأوقية ورفع معدلات الفائدة والأسعار على إنتاج السلع الأساسية وإلغاء (10 ملايين أوقية) من عتبة الدخول إلى نظام الاستثمارات وتخفيف رقابة الأسعار.
وضمن هذا الوجه كذلك فإن السلطات العمومية ستتجه إلى إزالة بعض العراقيل الطبيعة المتصلة بالبنى السياسية للنقل والتموين بالمياه والكهرباء

وخدمات الهاتف وتكوين اليد العامل بالإضافة إلى إقامة منطقتين صناعيتين في نواكشوط ونواذيبو يقتصر فيهما تدخل الدولة على تحديد النطاق الجغرافي وتسهيل خدمات الماء والكهرباء، في حين يتم تقسيم تلك النطاقات إلى قطع تبيعها الحكومة المتعهدين خواص.
وقد جاءت الاستثمارات الجديدة ذات الأولوية في البرنامج بكلفة إجمالية بلغت (714 مليون أوقية) خصصت منها 85 مليونا) للدراسات بينما وزع الباقي على مكونات هذا القطاع كماي لي[29].

د ـ الصناعة :

- المنطقة الصناعية في نواكشوط (المرحلة I) 130 مليون أوقية
- المنطقة الثنائية في نواذيبو 150 مليون أوقية
- اعتماد لصالح الصندوق الوطني للتنمية (المرحلةII) 200 مليون أوقية

ه ـ الحرف التقليدية**:**

- توسعة مركز استقبال الاصطياد في نواذيبو (25) مليون أوقية.
- وانطلاقا من هذا التوزيع يظهر الغبن الملاحظ على مدى الخطط السابقة بالنسبة للصناعة على حساب المكونين الآخرين (الحرف التقليدية والسياحة) وهو أمر لا يجد مبررا كافيا من وجهة نظر التنمية المتوازنة، كما أن حجم الاستثمارات المتواضع يعكس بدوره تخلي الدولة عن التدخل في هذا القطاع لصالح التدخل الخاص وهو أمر سيؤثر لا محالة على حجم العمالة ونوعية المشاريع وتوزيعها المجالي.

و ـ قطاع الطاقة**:**

إن مصادر الطاقة التي تملكها البلاد محدودة وهي أساس تعتمد على غطاء غابي هش وإمكانات من طاقات الرياح والشمس غير مستغلة، مما جعل البلاد تواجه مشكلة مزدوجة الأبعاد تتمثل في التدمير المستمر للغابات من جهة وزيادة استيراد الوقود من جهة أخرى.
فقد أصبحت الغابات القليلة مهددة بالانقراض أمام تزايد الاستهلاك لمختلف الأغراض، حيث يقدر مستوى الاستغلال آنذاك بحوالي (45.000 هكتار) من الغابات المدمرة سنويا، مما يجعل المخزون الكلي عرضة للزوال في أقر من 15 سنة، نظرا لأن معدل الاستهلاك من

[29] --P.R.E.F, OP CIT , P.66

الخشاب آنذاك يصل إلى (3.800.000) سنويا وهو ما يزيد 8 مرات عن النمو الطبيعي للغابات المهددة.[30].
ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا وضع في الاعتبار البعد الخاص بأهمية استهلاك الحطب الذي يقارب نصف الاستهلاك العام من الطاقة ويصبح أكثر أهمية بالنسبة للحاجات المنزلية (90%).
وبالموازاة مع هذه الصورة فإن الطاقة البترولية أخذت نصيبا متزايدا في الواردات باعتبارها مصدر الطاقة الأولى بالنسبة للقطاع الاقتصادي الحديث حيث انتقلت قيمة تلك الواردات من (21 مليون دولار أمريكي) سنة 1975 إلى (43 مليون دولار) سنة 1984 أي ما يعادل 12.5% من مداخيل الصادرات و6% من الناتج المحلي الإجمالي.
وعلى مستوى استهلاك الكهرباء فإن المتدخل الرئيس في الميدان هو الشركة الوطنية للمياه والكهرباء التي عرفت عدة صعاب في تلك الفترة.
ولكن استخدام هذا المرد يعتبر محدودا على مستوى السكان إذ لا تزيد النسبة عن الثلث في النطاق الحضري وأقل من 10% من مجموع السكان سنة 1985.
وقد أظهر توزيع إنتاج الكهرباء بين مختلف المستخدمين أن (63%) من نصيب الصناعات المعدنية والتحويلية مقابل (27%) للاستهلاكات السكنية و(10%) للاستخدامات التجارية والإدارة العمومية[31]
وتطبع هذه القطاع عدة عراقيل تتمثل في ضآلة الموارد المستخدمة مما ينجر عنه استيراد مهم للوقود، ويؤازر هذا الواقع نقص في الوسائل التقنية والبشرية والمالية والاختيارات غير المناسبة للمشاريع وذلك بالنسبة للطاقات المتجددة التي اعتبرت الحل الأمثل أمام تدهور الغطاء النباتي والاستغلال المفرط للغابات والكلفة العالية لعمليات التشجير.
وعلى مستوى الكهرباء فإن قطاعها الفرعي عانى صعابا جسيمة متصلة بأوضاع الشركة الموريتانية للمياه والكهرباء التي سجلت خسارة سنوية شبه مستمرة ابتداء من سنة 1977 واكبها عجز في الصيانة وتأخر في تنفيذ المشاريع.
أما بالنسبة للمنتجات البترولية فقد انعكست عليها حالة المؤسستين العاملتين في هذا المجال وهما الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات البترولية ومصفاة نواذيبو اللتين عرفتا أزمات خانقة في ميدان التسيير والتسويق.

[30] -P,R,E,F, op cit M p< 67

[31] : المسار التنموي، مرجع سابق ص80

وإذا كان هذا هو واقع القطاع وعراقيله فإن البرنامج حدد له جملة من الأهداف تعتمد على ترشيد الطاقة والمحفظة على الغطاء النباتي وتجديده عن طريق خطة للتشجير وتوعية السكان، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المؤسسات العمومية في القطاع وتعزيز قدراتها في ميدان التسيير وأتباع سياسة لتقويم أسعار منتجات الطاقة تسمح بعقلنة الطلب على هذا المورد.
لتحقيق هذه الأهداف تركز الإستراتيجية المقترحة على حماية الغطاء النباتي القائم والبحث عن الفصائل سريعة النمو والتكيف مع البيئة القاسية، مع تشجيع استخدام الطاقات البديلة في مختلف الأغراض.
أما بالنسبة للكهرباء فإن الإستراتيجية تنطلق من إعادة تأهيل الشركة الوطنية للمياه والكهرباء التي ستمكن من تجديد شبكات التوزيع على مستوى نواكشوط ونواذيبو بالإضافة إلى إصلاح محطة (القصر) المتوقع أن تنتهي في 1985.
وعلى مستوى المنتجات البترولية فإن تسويقها سيشهد تحسنا بفضل إمكانات التخزين الجديدة العائدة على توسعة مستودعات المحروقات في نواكشوط، كما أن إقامة مركز لتعبئة غاز البوتان يتم تموينه من (داكار) سيسمح بتنظيم عرض هذه المادة وتنمية استهلاكها في الأوساط الريفية.
أما بالنسبة لمصفاة النفط في نواذيبو فإن الحكومة الجزائرية ستتولى استغلالها تبعا للاتفاق المبرم بين الدولتين في هذا الخصوص حيث يغطي الاتفاق فترة خمس سنوات قابلة للتمديد تبدأ على أساسها إعادة فتح المصفاة مع نهاية 1985 على أن تشتري الحكومة الموريتانية من الشركة الجزائرية التي عهد إليها باستغلال المصفاة الكميات الكافية للحاجات المحلية وفقا للأسعار العالمية.
وقد وضع البرنامج في نهاية الحديث عن هذا القطاع جملة من الاستثمارات الجديدة ذات الأولوية بلغت كلفتها بالعامة 640 مليون أوقية) خصصت منها 59 مليون للدراسات (كهربة وادي النهر – مركز تعبئة الغاز في انواكشوط – مستودع المحروقات في نواكشوط – إعادة تأهيل المراكز الثانوية)، بينما وزعت الاستثمارات الأخرى على النحو التالية[32].

- كهربة المراكز الثانوية 80 مليون أوقية
- الضخ بواسطة الطاقة الشمسية (الترارزة والبراكنة)84 مليون أوقية
- مركز تعبئة الغاز في نواكشوط 82 مليون أوقية

[32] -P.R.E.F.OP.CIT.P.71

- توسعة مستودعات المحروقات في نواكشوط 335 مليون أوقية

إن إلقاء نظرة أولية على هذه الاستثمارات تظهر مدى التركيز على منطقة نواكشوط الأمر الذي تنجر عنه اختلالات كبيرة في مجال توزيع الخدمات المتصلة بالطاقة، كما أن المبالغ المستثمرة عموما لا تصل إلى الحد الذي يسمح بإعادة تأهيل قطاع يشكو العديد من التعقيدات المالية والبيئية التي يعززها سلوك غير مسئول في أغلب الأحيان للسكان اتجاه محيطهم الطبيعي، وما يتوفر من مصادر بترولية يتم استيرادها بكلفة غالية.

وإذا كان هذا العد حادا على مستوى النطاقات الحضرية فما ذا أعد البرنامج بصدد التنمية الحضرية ومعالجة مشكلاتها؟

د ـ قطاع التنمية والمياه الحضريين:

تطرق البرنامج في بداية تشخيصه لحالة هذا القطاع السائدة آنذاك إلى مشكلة النزوح الريفي وتسارع عمليات التحضر مبرزا التطور الملحوظ الذي عرفه سكان المدن خلال ربع قرن (1960 -1985) حيث انتقلت نسبتهم من 3.5% سنة 1960 إلى 23% سنة 1977 وذلك بالنسبة للمراكز التي يزيد عدد سكانها على 5.000 نسمة، وقدر البرنامج أن النسبة تزيد عن 40% سنة 1985.

وفي هذا السياق كانت نسبة النمو السنوي لسكان الحضر تزيد عن 10% فيما بين 1960-1980، واتضح النمو الحضري جليا على مستوى مدينة نواكشوط التي تحول عدد سكانها من (5.000 ساكن) سنة 1960 إلى ما يقارب (500.000 نسمة) سنة 1985[33]. حسب تقديرات البرنامج التي توقعت أن تصل نسبة سكان الحضر إلى 60 مع نهاية القرن.

وقد تضافرت عدة أسباب على هذه الظاهرة من بينها العامل الديمغرافي والتحول السريع في البنى التقليدية للمجتمع وتركز الجهود في قطاع الاقتصاد العصري والآثار السيئة للجفاف المستمر الذي قضى على مقومات المصادر التقليدية فيالريف حيث أ ًبحت المراكز الحضرية الملجأ الأول لهؤلاء السكان.

وفي هذا الإطار فإن المدن تفتقر إلى مخططات أساسية إذ لا يتوفر سوى المخطط الأساسي لمدينة نواكشوط عند إعداد برنامج التقويم الاقتصادي والمالي وهو مخطط لم يدخل خير التنفيذ حينها.

[33]- لقد بين تعداد 1988 خطأ هذه التقديرات إذ لم يتجاوز العدد سنة 1988 (395.000 نسمة)

أما بالنسبة للسكن فإن تجربة شركة البناء والتسيير العقاري غير جاسمة سواء بالنسبة لمساكن ذوي الدخل المحدود أو المساكن الراقية، وقد رافق هذه المشكلات نقص حاد في مجال شبكة النقل الحضري.
وعلى مستوى قطاع المياه الحضرية تسجل عدة صعاب ناجمة عن محدودية المياه الجوفية وجهل طاقاتها ومعوقات التوزيع حيث أن 13% فقط من سكان المدن يحصلون على الماء من شبكات التوزيع في حين أن 80% من هؤلاء يشترون الماء بأسعار مكلفة و7% يجلبون الماء من مصادر ملوثة (آبار تقليدية ومستنقعات ومياه النهر) [34].
أما العراقيل التي يعانيها القطاع الحضري فتتصل بضيق البنى التحتية عن استيعاب النمو الفوضوي للمراكز الحضرية وصعوبات تزويد الأحياء بالمياه كما وكيفا وقضيا النقل الحضري ونقص التجهيزات عن الطلب إضافة إلى مشكلات الصيانة والتسيير.
"ففي كل المناطق الحضرية سريعة النمو لم تكن بالإمكان تلبية الحاجات الدنيا للمهاجرين من داخل البلد فيما يتعلق بالخدمات التعليمية والصحية والدمج في سوق العمل[35]
ولكن ما هي الأهداف التي رسمها برنامج التقويم الاقتصادي والمالي للقطاع الحضري؟
إن هدف التنمية الحضرية على المدى المتوسط والبعيد يتمثل في توجيه النمو الحضري وتنظيمه بصورة تضمن له أن يلعب دورا رائد في المسار التنموي حتى تحافظ المناطق ذات الإمكانات الإنتاجية على سكانها ويخلق توازن للتوزيع السكاني في البلاد، كما أن إعداد سياسة حقيقية للسكن تعتبر من بين أهداف هذا القطاع وهي تقتضي تعهدا أكثر أهمية على مستوى القطاع الخاص وتقليصا لدور القطاع العمومي حتى يقتصر على تهيئة القطاع والبنى الأساسية.
وأما على مستوى النقل الحضري فينبغي اتباع صيغ أكثر مردودية، في حين تصبح الأولوية بالنسبة للمياه الحضرية هي تقوية الإنتاج والتوزيع في كل من نواكشوط ونواذيبو.
ولتحقيق هذه الأهداف تبنى البرنامج استراتيجيات تعتمد على خلق مراكز للتبادل والخدمات الاقتصادية والاجتماعية سعيا إلى تشجيع التنمية الزراعية عبر هذا المسار في حين تقتصر الإستراتيجية في المدى الغريب

[34] -P.R.E.F. OP CIT; PP; 72.73

[35] : المسار التنموي، مرجع سابق ص250

على إرساء القواعد التي تمكن من دفع عمليات الاستثمار والصرامة فيها مما يقتضي القيام بالدراسات والبرمجة الواقعية.
وفي هذا السياق تتبنى الإستراتيجية تنمية المدن الثانوية وتوفير التجهيزات الاجتماعية الصحية للتجمعات القروية عبر التنمية المندمجة والمشاركة البشرية والمالية للسكان وتغطية حاجاتهم السياسية.
أما على مستوى النقل الحضري فينبغي إتباع صيغ أكثر مرد ودية، في حين تصبح الأولوية بالنسبة للمياه الحضرية هي تقوية الإنتاج والتوزيع في كل من نواكشوط ونواذيبو.
ولتحقيق هذه الأهداف تبنى البرنامج استراتيجيات تعتمد على خلق مراكز التبادل والخدمات الاقتصادية والاجتماعية سعيا إلى تشجيع التنمية الزراعية عبر هذا المسار في حين تقتصر الإستراتيجية في المدى الغريب على إرساء القواعد التي تمكن من دفع عمليات الاستثمار والصرامة فيها مما يقتضي القيام بالدراسات والبرمجة الواقعية.
وفي هذا السياق تتبنى الإستراتيجية تنمية المدن الثانوية وتوفير التجهيزات الاجتماعية الصحية للتجمعات القروية عبر التنمية المندمجة والمشاركة البشرية والمالية للسكان وتغطية حاجاتهم الأساسية.
أما بالنسبة للسن فإن دور القطاع الخاص سيمثل حجرا لزاوية، وستعرف شركة البناء والتسيير العقاري تصحيحا لأوضاعها العامة تسييرها وذلك ضمن مشروع إعادة تأهيل المؤسسات العمومية وحسب نتائج الدراسة المتوقعة حول سياسة السكن، كما ستمنح الأولوية على مستوى النقل لشركة النقل العمومي صيانة وتسييرا بالإضافة إلى تجديد حافلاتها، وفتح الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعلية في تحسين حالة النقل.
وعلى مستوى المياه الحضرية فإن الأولوية ستوجه لإعداد مخطط أساس للمياه والصرف الصحي في نواكشوط ونواذيبو وكذلك إصلاح تجهيزات الإنتاج والتوزيع القائمة انطلاقا من نواكشوط ونواذيبو، و'ادة تأهيل الشركة الوطنية للمياه والكهرباء. وستسمح هذه المرحلة بالشروع في توسعة هذا النظام بدء بتقوية الإنتاج وتحسين شبكات التوزيع وانتهاء بانطلاقة أعمال معالجة المياه المستخدمة.
أما بالنسبة لبرنامج الاستثمارات الجديدة ذات الأولوية (1985-1988) على مستوى هذا القطاع فقد بلغت كلفتها الإجمالية (7.713 مليون أوقية)، منها (781 مليون أوقية) موجهة لقضايا التحضر والسكن والنقل خصص منها مبلغ (66 مليونا) للدراسات، أما المياه الحضرية فنالت الجزء الأكبر (6.932 مليون أوقية) ومن ضمن هذا المبلغ (140مليون) للدراسات،

وعلى هذا يكون النصيب المخصص للدراسات عموما قد وصل (206 مليون أوقية).
وتتوزع هذه الاستثمارات بغض النظر عن الدراسات على القطاعات الفرعية التالية:

- التحضر والسكن 345 مليون أوقية
- النقل العمومي 370 مليون أوقية
- المياه الحضرية 6.792 مليون أوقية[36].

وتشمل الاستثمارات الخاصة بالتحضر والسكن ودعم مصالح المساحة في كل من نواكشوط ونواذيبو وإعداد مخطط أساس لتهيئة المدن الثانوية وإنشاء وحدة تقنية بإدارة الإسكان والتحضر وإقامة بنى للصرف الصحي، في حين تركزت الجهود في مجال النقل العمومي على الشركة الوطنية للنقل العمومي وذلك بالنسبة لتوسعة وحدة الصيانة التابعة لها وتجهيز الشركة.
أما بالنسبة للمياه التي شكلت النصيب الأوفر من الاستثمارات فتنصب مجالاتها على توسعة وتقوية جلب المياه إلى مدينتي نواكشوط ونواذيبو (5.700 مليون أوقية) ومدينتي العيون وسيلبابي بالماء (92 مليون أوقية) إضافة إلى أربع مدن جهوية أخرى (1.000 مليون أوقية).
ولعل الصلة ستكون وثيقة بين هذا القطاع وقطاع البنى الأساسية للنقل نظرا للعلاقة القائمة بين تلك البنى والمشكلات المتصلة بالتحضر عموما.

ه ـ قطاع البنى الأساسية للنقل:

إن شساعة المساحة والظروف الطبيعية الصعبة جعلت الموصلات في موريتانيا بالغة التعقيد، وقد كان المحور الحي الذي ربط شرق البلاد بغربها نقطة تحول في هذا السياق، حيث تم بناء هذا الطريق (الأمل) في الفترة ما بين (1975-1983).
ويساهم النقل الجوي الداخلي بحل مشكلات العزلة عن بعض المناطق الداخلية حيث تحصل شركة الخطوط الجوية الموريتانية على الامتياز في هذا القطاع، أما الارتباط بالعالم الخارجي فيؤمنه مطاري نواكشوط ونواذيبو.
وعلى مستوى آخر يساهم كل من الميناء المعدني وميناء الصيد في نواذيبو بقسط مهم في النقل البحري يعززهما مرفأ نواكشوط، وفي الوقت نفسه يتم

[36] -P.R.E.R, OP CIT. 75-76

بناء ميناء في المياه العميقة بنواكشوط إبان الفترة التي أعد فيها هذا البرنامج.
وفي سنة 1984 كانت شبكة الطرق في موريتانيا تمتد على مسافة 7.534 كلم (من بينها 1686كلم) من الطرق المعبدة و(710كلم) من الطرق الممهدة و(5.188كلم) من المسالك العادية.
وتربط الطرق المعبدة نواكشوط بكل من (النعمة، روصو، اكجوجت وبوكى) وهي المحاور التي تشهد حركة مهمة في مجال نقل الركاب والبضائع، حيث قدر عدد الركاب عبرها يوميا بـ(2400) وحمولة البضائع بـ(140.000 طن) حسب بيانات 1982، منها (50.000 طن) على محور نواكشوط – روصو و(70.000طن) على المحور الشرقي (الأمل)، كما أن تلك الإحصاءات تقدر العدد الإجمالي للسيارات بـ (16000) ومن بين هذا العدد نسبة (60%) من السيارات الثقيلة[37].
وعلى مستوى النقل اجوي فإن البلاد تتوفر على 25 مطارا من بينها مطاران دوليان نواكشوط ونواذيبو) كما أن 10 مطارات داخلية تؤمن رحلات منتظمة، وفي الوقت نفسه تمت توسعة وتحديث ثلاثة مطارات إذ ذاك (كيهيدي والنعمة وأطار)، أما بقية المطارات الأخرى فهي عبارة عن مهابط ممهدة.
وكانت حركة العبور الجوي خلال سنة 1984 قد سجلت (248.900 راكب) من بينهم (164.000) على مستوى مطار نواكشوط و(85.000) على مستوى نواذيبو، ومن ضمن العدد الإجمالي للمسافرين بلغت النسبة في الرحلات الدولية 35% و45% بالنسبة لهذين المطارين على التوالي[38].
أما بالنسبة لحركة النقل البحري فإن مرفأ نواكشوط سجل (389.000 طن) سنة 1983 في حين سجل ميناء نواذيبو (385.000 طن) ومقابل ذلك تم شحن (9.526 طن) من خامات الحديد من الميناء المعدي في نواذيبو سنة 1984.
ومن جهة أخرى توجد محطتان نهريتان مجهزتان في كل من (روصو) و(كوراي) إلا أن المعدية الموجودة بروصو هي وحدها التي تسمح آنذاك بالاتصال مع الضفة اليسرى لنهر السنغال.

[37] -P.R.E.F. OP CIT, P.77
[38] -P.R.E.F, OP CIT P. 78

كما أن السكة الحديدية الوحيدة بالبلاد والبالغ طولها 670كلم) مخصصة لنقل خامات الحديد حيث تربط مدينة (الزويرات) بالميناء المنجمي في نواذيبو.
وإذا كان هذا التشخيص يعبر عن حالة قطاع البنى الأساسية للنقل إبان إعداد البرنامج فإن جملة من العراقيل تعترض سبيله كنتيجة منطقية للنقص الملاحظ آنذاك، وتضاف إلى هذا مشكلة صيانة الطرق بمختلف أصنافها والتي نجم عنها تدهور سريع لتلك المحاور عززته ظروف طبيعية غير مواتية كان من نتائجها زحف متواصل للرمال على تلك المنشآت، كما أن ضعف المخصصات المالية للصيانة لم يمكن المصالح الفنية من تجاوز نسبة 15% من الأعمال الضرورية لإزاحة الرمال عن الطرق وصيانتها بشكل يضمن استخدامها بصورة دائمة، مما حدا بالسلطات العمومية إلى منح (100 مليون أوقية) إضافة لصيانة الطرق سنة 1985.
وعلى مستوى آخر فإن مشكلة الصيانة السابقة تطرح بشكل حاد على مستوى المطارات الداخلية التي أصبح البعض منها متدهورا ومتعطلا في بعض الأحيان، كما أن النقل الجوي الداخلي يتأثر سلبا بارتفاع كلفة الوقود.
أما بالنسبة لمرفأ نواكشوط فإن حالته في تلك الفترة تعتبر سيئة نتيجة التأخر الكبير في تفريغ البضائع والمشكلات التقنية والإدارية، في حين يشكو ميناء نواذيبو من نقص بعض المعدات ولو أن ظروفه الطبيعية أكثر ملاءمة. أما معدية (كواري) فتعتبر خارج الخدمة بسبب تأخر التهيئة اللازم تنفيذها في الضفة السنغالية.
ومن أجل تخطي هذه العراقيل رسم البرنامج عدة أهداف شاملة ومحددة تمثل أولها في تأمين استمرار الانتقال الحيوي للبضائع والأشخاص كهدف شامل على المدى الطويل بالنسبة لقطاع الطرق، يتحدد من خلال الأهداف التالية:

- تأمين الاتصال بالمناطق ذات الإمكانات أو الأنشطة الاقتصادية.
- فك العزلة عن المناطق المعزولة
- تأمين ربط يد مع الدول المجاورة.
- وينطبق الهدف الشامل في مجال الطرق على قطاع النقل الجوي في المدى البعيد وستمنح الأولوية في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي لدعم المنشآت والخدمات القائمة في حين تصبح إقامة بنى جديدة محدودة إلى

أقصى درجة بسبب معوقات الميزانية التي لا تسمح بتمويل الأعباء الإضافية المترتبة على تلك المنشآت.

– أما على مستوى الموانئ فإن الهدف هو تأمين استيراد المواد الأساسية للاقتصاد الوطني، وهو أمر يتطلب الفعلية في عمل الموانئ خاصة أن نسبة (70%)[39] من الواردات تمثلها منتجات غذائية مما يجعل هذا البعد جديرا بالاعتبار في إطار الإستراتيجية الغذائية.

ومع هذا فإن البرنامج لم يلوح في هذا السياق إلى المكون الثاني للعملية (الصادرات) وهو أمر قد يفسر من جهة بضالتها النسبية إلا أنه أكثر من ذلك بعكس انشغال المخطط حينها بالمواد المستوردة كحل يفرض نفسه على الاقتصاد الموريتاني.

ونتيجة للعراقيل المالية التي ترافق فترة تنفيذ برنامج التقويم الاقتصادي والمالي فإن الهدف بعيد المدى على مستوى الطرق تعترضه عدة صعاب، ومن هذا تبنى البرنامج استراتيجية على المدى المتوسط تعتمد على أربعة عناصر:

– إعادة تأهيل البنى الأساسية القائمة والطرق الرئيسية وحمايتها من زحف الرمال.
– تحديد سياسة للصيانة الدائمة والدورية
– الحد من إقامة بنى أساسية جديدة خارج نطاق تلك المقررة في إطار التنمية والتهيئة الجهوية.
– مساهمة كبر للمولين في تكاليف صيانة الطرق كدعم لمجهود الميزانية الوطنية.

أما الإستراتيجية المتبعة في النقل الجوي فمشابهة لسابقتها حيث تنصب على تحسين البنى القائمة وإعادة تأهيلها وإقامة نظام فاعل للصيانة وزيادة أمن الملاحة الجوية ضمن برنامج سنوي مدد تنفذه وكالة أمن الملاحة الجوية.

وأخيرا فإن الإستراتيجية المتعلق بالموانئ والمحطات النهرية تنطلق من دعم العناصر الثلاثة التالية:

– تأمين إكمال وتجهيزات ميناء (الصداقة) في انواكشوط
– تحسين طاقة التفريغ بمرفأ نواكشوط وإعادة تنظيم ميناءي نواكشوط ونواذيبو.
– تأمين عمليات عبور النهر وتحسين ظروفها.

[39] -P.R.E.F. OP CIT , PP. 75-79

ولتحقيق هذه الاستراتيجيات وظف برنامج للاستثمارات الجدية ذات الأولوية على مدى الفترة (1985-1988) بلغت كلفته الإجمالية (4.006 مليون أوقية)، من ضمنها (3.244 مليون) للبنى الطرقية بما فيها من دراسات (75 مليون أوقية)، في حين خصصت للبنى الأساسية للموانئ (310مليون أوقية) منها (15 مليونا) للدراسات، أما البنى الأساسية للمطارات فنالت (452 مليونا) من ضمنها (35 مليونا) للدراسات[40].

وتشمل الدراسات السابقة إعادة الدراسة المتعلقة بطريق روصو – بوكى (10 ملايين) حتى تلائم المعطيات الراهنة آنذاك بالإضافة إلى دراسة وصلة الطريق الرابطة بين صنكرافة – والمجرية – وتجكجة (30 مليونا)، وطريق (دياما- روصو) الذي يدخل في إطار مشاريع منظمة استثمار نهر السنغال التي تساهم فيها موريتانيا بنسبة 16.69% وهو ما يعادل (5 ملايين أوقية) بالنسبة لهذه الدراسة، ثم دراسة طريق بوكى – كيهيدي (30 مليون)

أما بالنسبة للموانئ فإن هناك دراسة لتجهيز ميناء نواكشوط البحري (15 مليونا) في حين ستتم دراسة توسعة وإصلاح مدرج مطار نواكشوط ونواذيبو وإدخال تحسينات عليها 35 مليونا)

أما الاستمارات فجاءت على النحو التالي[41]:

البنى االطرقية:

- إصلاح طريق نواكشوط – اكجوجت 400 مليون أوقية
- إصلاح طريق نواكشوط – روصو (تكملة) 200 مليون أوقية
- صيانة وتعزيز محاور الطريق وإزاحة الرمال عنها 1.207 مليون أوقية
- بناء حاجز على الضفة اليمنى للنهر 112 مليون أوقية
- بناء طريق (دياما- روصو) 250 مليون أوقية
- بناء طريق (بوكى – كيهيدي) 1000 مليون أوقية

الموانئ البحرية:

- تجهيز ميناء نواكشوط 250 مليون أوقية
- اقتناء معدية جديدة في روصو 045 مليون أوقية

البنى الأساسية الجوية:

- توسعة مطار نواكشوط 100 مليون أوقية

[40] - P.R.E.F. OP. CIT. P. 80

[41] : محمد ولد أحمد سالم نفس المرجع السابق ص125،

- إصلاح مدرج نواذيبو 150 مليون أوقية
- الإشارات المضيئة للمطارات الثانوية 022 مليون أوقية
- توسعة واستغلال مطار نواكشوط 060 مليون أوقية
- مركز الإعلام أثناء الطيران في نواكشوط 020 مليون أوقية
- وحدة لإزاحة الرمال عن مطار نواكشوط 015 مليون أوقية
- صيانة المطارات الثانوية 050 مليون أوقية

إن أغلب الاستثمارات السابقة كما هو واضح استحوذت عليها مدنتا انواكشوط ونواذيبو، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل إلا أنه قابل للطعن انطلاقا من رؤية تعتمد أسلوب التنمية اللامركزية، خاصة بالنسبة لمحاور الاتصال البرية التي استبعدت منها فكرة إنشاء سكة حديد قد تكون نتائجها على المدى المتوسط والبعيد أكثر أهمية من بعض الطرق القائمة آنذاك وتلك التي يزمع إنشاؤها.

و ـ قطاع الإعلام والبريد والمواصلات:

تتمثل حالة القطاع الراهنة آنذاك على مستوى الإعلام وجود ثلاث مؤسسات ذات صبغة صناعية وتجارية هي الوكالة الموريتانية للصحافة التي أنشئت سنة 1975 والشركة الموريتانية للصحافة والنشر التي أنشئت سنة 1978 وهيئة الإذاعة والتلفزة الموريتانية التي أصبحت تمتلك قناة للبث التلفزيوني تغطي منطقة نواكشوط اعتبارا من سنة 1983.

أما بالنسبة للبريد والمواصلات فإن هيئة البريد والمواصلات تعد وحدها المسؤولة عن تلك الخدمات، حيث تتوفر على (60) مكتبا للخدمات البريدية في عموم البلاد إضافة على مركز للصكوك البريدية وصندوق للتوفير تابع للخدمات المالية بهذه الهيئة و(15) قطاعا لخدمات المواصلات في عموم البلاد.

وتعترض هذا القطاع مجموعة من العراقيل تتجلى من خلال ضعف الوسائل وتراكم المتأخرات على مستوى الوكالة الموريتانية للصحافة كما تظهر في الإشكالات المالية والعمالة غير المؤهلة والاستخدام المحدود لطاقة تجهيزات النشر المتطورة التي تمتلكها الشركة الموريتانية للصحافة والنشر، إذ أصبحت الجريدة الوحيدة "الشعب" التي تصدر عن هذه الهيئة محدودة الانتشار حيث يطبع منها يوميا ما بين (500 و700) نسخة فقط.

كما أن تهيئة الإذاعة والتلفزة الموريتانية تعاني بدورها في تلك الفترة من مشكلات نقص الخبرة وسوء التسيير رغم ما تمتلكه التلفزة من معدات متطورة. ومن جهة أخرى عرفت الخدمات البريدية عجزا كبيرا قد

يعزى إلى تشتت نشاط هذه الهيئة على رقعة البلاد، ومقابل ذلك فإن خدمات المواصلات حققت أرباحا مهمة إلا أن مشاركتها في برنامج المواصلات عبر الأقمار الصناعية سيلزمها تنفيذ خطة مكلفة في مجال الصيانة وتكوين الأشخاص، مما يقتضي تسيير محكما وحيويا.
وانطلاقا من واقع هذا القطاع وعراقيله تبني البرنامج جملة من الأهداف وتعتمد على الوصول إلى تغطية متدرجة لكافة المعلومات التي تهم البلاد وذلك على مستوى الوكالة الموريتانية للصحافة. أما بالنسبة للشركة الموريتانية للصحافة والنشر فإن الهدف هو ضغط الكلفة الباهظة للإنتاج، في حين كان الهدف على مستوى هيئة الإذاعة والتلفزة هو تغيير سياسة البث ليصبح أكثر استجابة لحاجات الجماهير الريفية بدل التركيز على السكان الحضريين.
وعلى مستوى البريد فإن الحد من تنامي العجز وتحسين نوعية الخدمات وفاعليتها يشكل الهدف الأساسي، كما أن المحافظة على أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي والمرد ودية في الاستثمارات القائمة والجديدة تعتبر منطلق الأهداف المتعلقة بالمواصلات.
وأخيرا فإن الهدف الشامل الهيئة البريد والمواصلات عموما هو تحسين التسيير والتنظيم من أجل التصدي للمشكلات الجديدة في هذا القطاع.
ولتحقيق هذه الأهداف رسم البرنامج استراتيجيات تنطلق من تعزيز مقر الوكالة الموريتانية للصحافة في نواكشوط والاستخدام الأمثل للعاملين بها حتى تتمكن من تنمية شبكة مراسليها في الداخل سعيا إلى تغطية شاملة للبلاد إضافة إلى تعزيز تعاونها مع الوكالات الدولية.
أما الإستراتيجية على مستوى الشركة الموريتانية للصحافة والنشر فتهدف إلى تحسين توزيع الجريدة وحل مشكلات العجز التي يطرحها قطاع المطبعة وذلك قبل حلول 1988، في حين كانت الإستراتيجية بالنسبة لهيئة الإذاعة والتلفزة هي تعزيز البنى الأساسية القائمة وذلك بإجراء الصيانة الضرورية وتأمين تغطية جيدة لعموم المناطق وتغيير البرامج.
وعلى مستوى البريد تكمن الإستراتيجية في القيام ببعض الاستثمارات الدقيقة في مجالات الفرز والتوزيع في كل من انواكشوط وانوذيبو إضفاة إلى تنمية خطة للإرسال خدمة للمناطق الداخلية، وإعداد برنامج عمل للتكوين والتسيير من أجل تحسين نوعية الخدمات على مستوى المستخدم.
أما بالنسبة للمواصلات فتتبنى الإستراتيجية في أولوياتها إعداد دراسة حول مراجعة تعرفه خدمات البريد والمواصلات وأخرى حول مديونية المواصلات، كما تهدف الإستراتيجية من جهة أخرى إلى استبدال مراكز

الهاتف والتلكس في كل من نواكشوط ونواذيبو وإنشاء محطات شاطئية بين المدينتين وهو أمر سينعكس إيجابا على تنمية قطاع الصيد خاصة عندما تكتمل المحطات الأرضية ومراكز العبور المحلية والدولية في نواكشوط ونواذيبو.

وضد وضع البرنامج حصيلة لجملة الاستثمارات الجديدة ذات الأولوية على مستوى قطاع الإعلام والبريد والمواصلات بلغت كلفتها الإجمالية 789 مليون أوقية خصصت منها (12 مليونا) للدراسات حيث ستتم دراسة التغطية كامل مناطق الوطن بالبث الإذاعي والتلفزة (5 ملايين) مع دراسة لقناة ثانية للإذاعة الريفية (مليونان) ودراسة للمحطة الشاطئية لمساعدة الملاحة.

أما الاستثمارات فكانت على النحو التالية[42]:

- تحسين التغطية التلفزية في كل من نواذيبو وروص 6 ملايين أوقية
- تجيهز مركز التنصت في نواكشوط 3 ملايين أوقية
- إقامة مركز إرسال للوكالة الموريتانية للصحافة 31 مليون أوقية
- تحديث وتوسعة الشركة الموريتانية للصحافة والنشر 21 مليون أوقية

المواصلات:

- محطة هاتفية جديدة في نواكشوط 200 مليون أوقية
- محطة جديد للتلكس في نواكشوط 120 مليون أوقية
- محطة شاطئية لمساعدة الملاحة 070 مليون أوقية
- تزويد 17 محطة للمواصلات بالطاقات المتجددة 026مليون أوقية

إن هذه الاستثمارات رغم تواضعها النسبي تعكس لاتجاه العام لتركز كثير من الخدمات الإعلامية وخدما البريد والمواصلات في مدينتين فقط من مدن البلاد (انواكشوط ونواذيبو) رغم ما طرحته الإستراتيجية من آفاق لإيصال تلك الخدمات إلى كافة المناطق.

وإذا كانت هذه هي الحالة الإجمالية لقطاع الإعلام والبريد والمواصلات فما ذا أعد البرنامج في مجال التعليم والتكوين؟ إن إلقاء نظرة على الماضي القريب تظهر أن معدل الالتحاق بالمدارس كان متواضعا إذ لم يتجاوز (5%) سنة 1960، ففي تلك الفترة كان العدد الإجمالي لتلاميذ المرحلة الابتدائية (11.000 تلميذ) يتولى تدريسهم (500 معلم) في

[42] -P.R.E.F.OP CIT P84

(210 مدرسة) في حين لا يتعدى الرقم في المرحلة الثانوية (500 تلميذ) يتوزعون بين ثانوية وثلاث إعداديات.
ومع مرور الوقت ارتفع هذا المعدل بشكل سريع حيث وصل إلى (12.2%) سنة 1970 ثم (30.6%) سنة 1984 وهي السنة التي بلغ فيها عند تلاميذ المرحلة الابتدائية (18.000 تلميذ) مقابل (28.000) في المرحلة الثانوية و(5.000 طالب) في التعليم الجامعي من بينهم (1.400) يتابعون دراستهم في الخارج.
كما أن توزيع المدارس غير متكافئ بالنسبة للمناطق والمراكز إذ لا تزال المناطق الريفية مغبونة في هذا المنحى مقارنة بالمراكز الحضرية، كما أن توزيع هذا التعليم بين الجنسين غير متوازن (38% فقط إناث) عند إعداد البرنامج.
وعلى مستوى آخر فإن نسبة (27%) من تلاميذ المرحلة الثانوية كانت تحصل على منح سنة 1984 في حين كانت هذه النسبة تصل إلى (93%) سنة 1979.
وبصورة عامة فإن المرد ودية تعتبر ضعيفة نظرا للطابع العام للتعليم الابتدائي والثانوي، إذ لم تتجاوز نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والمهني آنذاك (1.4% من هؤلاء التلاميذ، مقابل (35%) للمرحلة الثانوية[43].
ومن الطبيعي أن ترافق هذه الأوضاع التي يصفها البرنامج في تلك المرحلة يتدنى المرد ودية، جملة من العراقيل تتمثل أولاها في الصعوبات المتصلة بالميزانية (32% من ميزانية الدولة أو ما يعادل 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، فعلى الرغم من أهميتها النسبية إلا أنها مع ذلك تظل محدودة أمام تزايد الأعداد والتعويضات المختلفة وضعف التسيير الإداري.
أما العرقلة الثانية فتتمثل في النقص الملاحظ في الالتحاق بالتعليم الأساسي في حين تتمثل الصعوبة الثالثة في عدم التكيف بين هذا التعليم والحاجات في ميدان اليد العاملة، وأخيرا تطرح نوعية التعليم عرقلة رابعة، حيث تضعف المرد ودية الداخلية في مختلف مستويات التعليم النظامي وهو أمر يعود من أساسه إلى ضعف البنى التحتية والظروف غير المواتية للتعليم وتأثير الإصلاحات المتتالية التي لم يتم إعدادها بما فيه الكفاية.
وعلى أساس هذا التشخيص والعراقيل حدد البرنامج أهداف هذا القطاع وهي

[43] -P.R.E.F. OP CIT, P.85

- الإسراع بتنمية التعليم الابتدائي
- تحسين المرد ودية الداخلية للتعليم.
- تحسين المردودية الخارجية لنظام التعليم (البحث عن مواءمة أفضل مع حاجات السوق).
- تحسين حالة التسيير والإدارة في قطاع التعليم سعيا إلى تحسين مردوده.

أما الاستراتيجية المحددة لتحقيق هذه الأهداف فتنطلق من معطى أساسي هو العرقلة المتصلة بالميزانية ذلك أنها تمثل أعلى حد ممكن ضمن الميزانية العامة للدولة وهو ما يقتضي توزيعا محكما لبنودها بين مختلف مراحل التعليم.

ومن أجل ذلك فإن الاستراتيجية تمنح الأولوية للأهداف التالية[44]:

- توسعة قاعة التعليم الابتدائي العام مقارنة ببقية المراحل حتى تصل نسبة اللتحاق به إلى (44%) بحلول سنة 1988، تبعا لما تسمح به مقتضيات الميزانية.
- تحسين نوعية التعليم تمشيا مع حاجات البلاد من اليد العاملة الفنية والمهنية من جهة وحسبما تسمح به أولويات الميزانية من جهلة أخرى.
- تحسين حالة التعليم العلمي
- دعم قدرات التخطيط والإدارة والرقابة لتقليل الكلفة حيث ستتم دراسة الإجراءات الكفيلة بتحمل السكان والسلطات المحلية قسطا من الكلفة أو كلها، وستتم كذلك إعادة النظر في نفقات التحويل والمنح ومختلف التعويضات ومستوى اكتتاب المعلمين الابتدائيين وتكوينهم.
- منح الأولوية لإقامة بنى أساسية للتعليم التقني العالي تلبية لحاجات البلاد من الأطر المتوسطة، أما بقية أنواع التكوين الأخرى ذات الأولوية فستؤمنها المنح الخارجية.
- إقرار مشاريع جديدة كالبنى الأساسية مبررة بدراسات تفصيلية ويتحمل النفقات الإضافية.
- تطوير التعليم الخاص مع مراقبة نوعيته.

إن هذه الأهداف والاستراتيجيات منحت لها الاستثمارات جديدة ذات أولوية بلغت كلفتها خلال فترة البرنامج (1.923 مليون أوقية) خصص منها مبلغ (76 مليونا) للدراسات التي تشكل في الوقت نفسه مجاور الاستثمارات في الخطة.

[44] الدكتور، سيدي عبد الله ولد المحبوبي، المسار التنموي في موريتانيا، مرجع سابق، ص231

أما الاستثمارات فتتوزع كما يلي[45]:

- إنشاء مراكز للتعليم والتكوين المهني 800 مليون أوقية
- برنامج للمباني المدرسية 315 مليون أوقية
- بناء معهد للتقنيات المتعددة في انواكشوط 240 مليون أوقية
- بناء مدرسة لتكوين المعلمين في شرقي البلاد 160 مليون أوقية
- تحسين مستوى التعليم العلمي في المرحلة الثانوية 120 مليون أوقية
- المساعدة والدعم بالمعدات للإصلاح التربوي 055 مليون أوقية
- التخطيط والدعم ومراقة الكلفة 160 مليون أوقية

إن قراءة سريعة لهذه الاستثمارات تبين الأهمية الممنوحة للتكوين المهني وهي البعد الذي ظل غائبا إلى حد ما في المراحل التي سبقت برنامج التقويم الاقتصادي والمالي حسبما تم عرضه من حالة القطاع التربوي آنذاك مع أن هذا التوجه كان مائلا في أغلب الخطط السابقة.

قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية:

لقد كانت الأوضاع الصحية في البلاد غداة إعادة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي سيئة، حيث بينت الأرقام الصادرة سنة 1983 التقهقر الملحوظ للخدمات الصحية بموريتانيا مقارنة بجاراتها ويتضح ذلك من خلال أمد الحياة (43سنة) ووفيات الرضع أثناء السنة الأولى من حياتهم (159 في الألف) خاصة في الأشهر الأوائل التي تسجل فيها نصف حالات الوفاة كما أن الأمراض المعدية عرفت زيادة مقلقة في تسبها لتصل أحيانا إلى (100%) بالنسبة للبعض منها وذلك فيما بين (1982 و1983) [46].

وحتى عهد قريب ظلت السياسة المتبعة في قطاع الصحة العمومية تطبعها ممارسة طب فردي علاجي يتركز أساس في بعض المستشفيات المحدودة والوحدات المتواجدة في المراكز الحضرية.

لقد كانت البلاد سنة 1984 تتوفر على (259) منشآة طبية تعاني من التباين الكبير على مستوى النوعية والتوزيع، ذلك أن نواكشوط بمفرها تستحوذ على 46% من الأسرة |(أي ما يعادل 540 من أصل 1.183 سرير) وهو أ مر جعل السكان الريفيين أقل حظا في مجال هذه الخدمات مما أثر على معدل التغطية الصحية الذي تراوح ما بين (20-25%).

[45] -P.R.E.F, OP CIT, P88

[46] - P.R.E.F. OP. CIT. P89

ومن جهة أخرى فإن مخصصات الميزانية للنفقات الصحية التي تقل عن (5%) يخصص ثلثاها لنفقات الأشخاص، في حين أن معايير منظمة الصحة العالمية تطالب برفع هذه النسبة لتتراوح ما بين (8-12%).
وقد أدت هذه الأوضاع في مرحلة سابقة إلى إعادة توجيه السياسة الصحية خلال الخطة الرابعة(1981-1985) نحو الطب الوقائي ولكن هذه الإرادة لم تتجاوز مرحلة البداية لسبب العراقيل المالية وضعف الهيآت المكلفة تسيير القطاع.
أما لعراقيل الرئيسية فتنطلق في نشأتها من ضعف مخصصات الميزانية لهذا القطاع التي لا تتناسب مع أبسط حاجاته خاصة أن أغلبها يوجه لنفقات الأشخاص مما جعل النسبة المخصصة للتسيير وتوفير الأدوية تهبط من (25%) إلى (16%) خلال السنوات الخمس السابقة للبرنامج.
ويعزز هذا الوضع استخدام سيئ لليني القائمة في حالتها وتدن في مستوى العلاجات المقدمة وتركز الأخصائيين في نواكشوط وانعدام التربية الصحية والتوعية بالنسبة للأمراض المرتبطة بالمياه وأمراض الإسهال، ويزداد الوضع تعقيدا بالنسبة للسكان الريفيين الذي يعانون تأثيرا مزدوجا للجفاف وسوء التغذية تساعده أحيانا كثيرة ظروف العزلة وبعد الشقة.
وأخيرا يشكل غياب تخطيط واضح على المدى المتوسط والبعيد عرقلة مؤسسية ضمن هذا القطاع.
ولمعالجة هذه الصورة تبنى البرنامج أهدافا تصب في الاتجاه الذي حددته منظمة الصحة العالمية الداعي إلى توفير الصحة للجميع بحلول سنة (2000). ومن أجل بلوغ هذا الهدف الطموح وانطلاقا من الوسائل البشرية والمادية المتواضعة فإن الأولوية ستمنح للطب الوقائي الذي تستفيد منه كافة طبقات السكان الحضريين والريفيين إضافة إلى توسعة برنامج العلاجات طبقات السكان الحضريين والريفيين إضافة إلى توسعة برنامج العلاجات الأولية التي تتطلب مشاركة من السكان ولا تحتاج إلى إقامة بنى مكلفة.
وما دامت نوعية المياه ترتبط بمستوى الصحة فإن الأولية ستمنح توفير المياه الفنية وما يرافق ذلك من إجراءات (الوقاية والتربية الصحية).
وسيصبح تحسين قدرات التسيير والتخطيط شرطا لنجاح هذه الأهداف أمام نقص الوسائل المتوفرة.
أما بالنسبة للإستراتيجية المقترحة في البرنامج فتنطلق من حقيقة مهمة وهي أن الإنجازات الطموحة والباهظة ستختفي أثناء فترة البرنامج رغم حاجات القطاع وضعف معدل التغطية الصحية في البلد.

وستمنح الأولوية مقابل ذلك لإعادة تأهيل المنشآت القائمة وأسلوب اللامركزية في التدخل سعيا إلى إيصال الخدمات الصحية لسكان المناطق الهامشية للمدن والمناطق الريفية.
وستتركز العمليات ضمن هذه الإستراتيجية في المحاور التالية[47].
- زيادة الحصة المخصصة من ميزانية الدولة لقطاع الحصة اعتبارا من 1986 حتى تقرب من الشروط المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية (10%) وزيادة مخصصات الأدوية والتسيير بدل نفقات الأشخاص.
- منح الأولوية لتطوير وتنمية برامج العلاجات الصحية الأولية التي تركز على التغذية والتلقيح وصحة الأم والطفل والوقاية والنظافة وهو البرنامج الذي بدأ في عدة مناطق من الوطن منذ 1983.
- تعزيز مراكز التغذية الموجهة لصالح الأطفال.
- الوصول إلى مرد ودية أمثل لمنشآت الصحية القائمة كأولوية، مما يقتضي تزويدها بالتجهيزات والعاملين حتى يرتفع معدل استغلال الأسرة الموجودة عما كان عليه سنة 1983 (30%) فطق من مجموع بلغ (1183 سرير) في تلك السنة.
- تحديد إجراءات للمشاركة الفعلية للسكان في النفقات الصحية وفقا للتجارب الجارية.
- منح أولوية للتكوين وإعادة توزيع العاملين في ميدان العلاجات الصحية الجماعية وهي أمور لا تتطلب سوى تمويلات بسيطة ولا تنجر عنها أعباء إضافية ذات شأن.
- تشجيع توسع الطب الخاص والصيدليات لتخفيف الحمل عن الخدمات العمومية في هذا المجال نظرا للكلفة المتنامية لقطاع الصحة وسعيا إلى توفير العلاجات بشكل أفضل.
- تعزيز طاقات التسيير والتخطيط المكلفة بقطاع الصحة ضمانا لنجاح الإستراتيجية.
- وبما أن محددات الميزانية التي يفرضها برنامج التقويم تجعل من الصعوبة بمكان تحمل مختلف الأعباء فإن الحكومة طلبت من الممولين المشاركة في تحمل جزء من النفقات الإضافية للمشاريع التي يساهمون في تمويلها في هذا القطاع.

[47] -P.R.E.F.OP CIT, PP 90-91

– ولتنفيذ الأهداف السابقة والاستراتيجيات وضع البرنامج قائمة بالاستثمارات الجديد ذات الأولوية (1985-1988) بلغت كلفتها الإجمالية (1.246 مليون أوقية) خصص منها مبلغ (106 مليون) للدراسات التي اقتصرت على دراستين تتعلق أولاهما بقطاع الصحة عموما (86 مليونا) بينما تعني الثانية بالجوانب الربانية (20 مليونا).

– مكافحة أمراض الإسهال 025 مليون أوقية
– مكافحة الأمراض المرتبطة بالمياه 402 مليون أوقية
– الرقابة على المياه 022 مليون أوقية
– توسيع شبكة العلاجات الصحية الأولية 205 مليون أوقية
– تجهيز مستشفى مدينة العيون وعصرنة 048 مليون أوقية
– إعادة تأهيل مستشفى نواكشوط 100 مليون أوقية
– تعزيز صيدلية التموين 050 مليون أوقية
– إعادة تنظيم المدرسة الوطنية للمرضين والقابلات 050مليون أوقية
– تحسين الحالة الصحية في منطقة الحوضين 238 مليون أوقية

إن السمة الواضحة من هذه الاستثمارات هي الاتجاه نحو الطب الوقائي بدل التركيز على الطب العلاجي كما كان متبعا، غير أن التخلي شبه الصريح للدولة عن كثير من التكاليف سيجعل أوضاع السكان الصحية مدعاة الكثير من الاختلال وفي الوقت نفسه فإن دخول القطاع الخاص إلى الحلية قد لا يحل كثيرا من المشكلات.

ك ـ القطاع المصرفي:

إن حالة هذا القطاع إبان إعداد برنامج التقويم تمثلت في وجود خمسة مصارف (البنك الدولي لموريتانيا – البنك الموريتاني للتنمية والتجارة – الشركة الموريتانية للبنك – البنك العربي الليبي الموريتاني – والبنك الموريتاني العربي الإفريقي). تخضع للمتابعة والرقابة من لدن البنك المركزي الموريتاني، ويكمل هذه الشبكة الصندوق الوطني للتنمية الذي تتولى الدولة الإشراف عليه كليا، وبذلك فإن نصيب القطاع الخاص ظل محدودا في هذا المجال.

وعلى مستوى آخر فقد وزعت هذه البنوك الولية ما يقارب (15 مليار أوقية) من القروض حتى نهاية 1984، مقابل تحصيل بلغ (7 مليارات أوقية) من الودائع وتوظيف (800) عامل. أما معدلات الفائدة فكانت ثابتة تقريبا منذ 1973 حيث تتراوح ما بين (5-9%) بالنسبة للودائع حسب المدة والمبلغ، وما بين 6.5-14) بالنسبة للقروض مع وجود معدلات تفضيلية تمنح للمؤسسات الزراعية والصناعية وتلك المستفيد من نظام

الاستثمارات. ولكن هذه المعدلات عرفت زيادة قدرها (2%) ابتداء من 1980[48].

وبشكل عام فإن السمة المميزة لأوضاع المصارف في تلك الفترة هي غياب الصرامة في منح القروض وتحصيل متواضع وهي القضايا التي وقفت حائلا أمام السير الجيد لتلك المصارف وعرضتها لصعوبات جمة.

وقد جاءت هذه الصورة مترجمة للعديد من العراقيل التي عاشها القطاع المصرفي والتي كان من أهمها انخفاض في المرد ودية رغم التوسع المنتظم للقروض وعسر في السيولة، مما جعل هذه البنوك تلجأ في كثير من الحالات إلى البنك المركزي أو إلى تمويلات خارجية بفوائد مرتفعة، خاصة أن أغلب القروض كان قصير المدى (87% سنة 1980 و77% سنة 1984) ونسبة مهمة منها ميئوس منها.

وانطلاقا من هذا التشخيص حدد البرنامج أهدافه بالنسبة للقطاع المصرفي معتمدة على إكمال إصلاح النظام المصرفي الذي بدأ على مستوى البنك العربي الليبي الموريتاني والبنك الدولة لموريتانيا مما يقتضي متابعة ورقابة أكثر جدية من لدن البنك المركزي لتلك البنوك الوسيطة، بالإضافة إلى تعزيز البنى المؤسسة للحصول على القروض التنمية ذات المدى المتوسط والطويل.

وأخيرا فإن السلطات العمومية مطالبة بتسيير أكثر صرامة للمصارف التي تتولى الإشراف عليها.

أما الإستراتيجية المعتمدة لهذا القطاع فتتبنى تنفيذ خطط تقويمية لكل مصرف بعد دراسة حالته، وفي الوقت نفسه فإن رؤوس أموال البنوك يلزم أن تنفتح على مساهمين آخرين. وعوضا عن ذلك ستتخلى الدولة والبنك المركزي تدريجيا عن سيطرتهما، حتى يصبح دور البنك المركزي مجرد تنسيق ورقابة.

وستمكن الدراسة الجارية آنذاك من إصدار توصيات ستناقش مع مطلق سنة 1986 مع صندوق النقد الدولية لتدمج ضمن برنامج شامل لتلك السنة يسعى إلى تقويم و"ادة تأهيل المؤسسات المصرفية للبلاد، كما أن المجلس الوطين للقرض مطالب بالقيام بدوره كاملا حسبما تمليه النصوص المحددة لصلاحياته.

[48] - P.R.E.F. OP CIT, P 92

ولم تتشعب الاستثمارات كثيرا في هذا القطاع حيث اقتصرت على مشروعين لإعادة تمويل الصندوق الوطني للتنمية والبنك الموريتاني للتنمية والتجارة بمبلغ (533 مليون أوقية) [49].

إن الحقيقة التي يمكن استخلاصها من هذا السرد هي الاتجاه نحو إعطاء الدور للقطاع الخاص في المجال المصرفي وهي مسألة أ ًبحت واقعا فيما بعد.

ل ـ القطاع شبه العمومي:

يشمل هذا القطاع كافة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية أو الإدارية والمهنية وكذلك الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وقد أنشئت أغلب هذه المؤسسات لسد النقص الحاصل على مستوى القطاع الخاص الوطني ولتستجيب لضرورة ترقية الأنشطة ذات الفائدة العمومية.

وقد بلغ عدد هذه المؤسسات إبان إعداد البرنامج حوالي مائة تغطي أغلبية القطاع العصري وتساهم بأزيد من ربع الناتج المحلي الإجمالي وتؤمن أكثر من ثلث العمل المأجور في البلاد (11.800 شخص).

إن هذه المؤسسات يتبع أغلبها للدولة خاصة تلك المعنية باستغلال الثروات الطبيعية أو المختصة بالخدمات العمومية إجمالا كالشركة الموريتانية للمياه والكهرباء وهيئة البريد والمواصلات والخطوط الجوية الموريتانية والمؤسسة البحرية في نواكشوط.

غير أن بعض هذه المؤسسات التي تقدم خدمات عمومية أساسية سجلت خسارة مهمة مما تطلب دعما لميزانياتها من الدولة حفاظا على سيرها واستثمارها، ومع ذلك فلا تزال الغالبية من المؤسسات العمومية تعاني نقصا على مستوى التسيير مما يجعل الحاجة ماسة إلى التعجيل بإعادة تنظيمها.

وقد شرع في برنامج لإعادة تأهيل قطاع المؤسسات العمومية بصورة تدريجية منذ 1983 سعيا إلى تحسين فاعلية تلك المؤسسات والاستفادة من الاستثمارات التي وجهت إليها بصورة أفضل.

وقد كانت الشركة الموريتانية للمياه والكهرباء والمؤسسة البحرية في نواكشوط وهيئة البريد والمواصلات في مقدمة المسار الإصلاحي للمؤسسات العمومية حينها.

أما عن العراقيل التي تعترض سبيل هذا القطاع في تلك الفترة فتمحورت حول صعوبتين عميقتين على المستوى المالي ومستوى التسيير، ذلك أن

[49] - P.R.E.F. OP. CIT. P93

عجزا ماليا مهما ومتراكما جعل تلك المؤسسات لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وادي بالتالي إلى أن تعيش على معونات ميزانية الدولة التي أصبحت مثقلة نتيجة ذلك.
كما أن العجز في مجال التسيير يتجلى من خلال الوظائف الحيوية للمؤسسات العمومية (عدم تحديد المسؤوليات وانعدام الصيانة وضعف مستوى التأهيل لدى العمال وعدم المواءمة بين الأسعار والكلفة وانعدام نظام دقيق للمحاسبة).
ومن أجل نخطي هذه الصعاب تبنى البرنامج الأهداف الثلاثة الأساسية لإصلاح حالة القطاع شبه العمومي وهي[50].
– إصلاح المحيط المؤسسي للقطع شبه العمومي وتحسينه، وابتعاد الدولة عن التدخل في الأنشطة التي ستطيع القطاع الخاص أن يقوم فيها بدور مشابه، وتقليل حجم القطاع شبه العمومي القائم آنذاك.
– السعي الملموس لتحسين سير بعض المؤسسات حتى تطابق المواصفات المطلوبة وذلك بالاعتماد على تقنيات تسيير محكمة واختيار جذري للاستثمارات.
– إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية لبعض المؤسسات العمومية التي تعتبر حيوية بالنسبة للاقتصاد كضمان لاستمرار دورها على المدى البعيد.
– أما الإستراتيجية الخاصة بالقطاع العمومي فتعتمد سلسلة من الإجراءات التي تبنتها الحكومة، يشمل بعضها كافة القطاع بينما يوجه البعض الآخر لمؤسسات معينة.
وتشمل الإجراءات العامة المحاور التالية:
يتبع ببرنامج تعهد على المدى المتوسط بينها وبين الدولة يسمح للمؤسسة بنوع من الاستقلالية وتحديد الأهداف الواضحة والحقيقية ف يميدان التسيير الجاري.
وفي هذا السياق عرفت كل من الشركة الوطنية للمياه والكهرباء وهيئة البريد والمواصلات والمؤسسة البحرية في نواكشوط خطط عمل تختلف مستوياتها تهدف إلى إيقاف تدهور أوضاعها المالية وتأمين الحد الضروري من خدماتها العمومية.
وقد استفادت هذه المؤسسات الثلاث من مشروع بقيمة (29 مليون) دولار أمريكي[51] ممول من عدة جهات أجنبية، يسعى إلى إعادة تأهيل أدوات

[50] -P.R.E.F. OP CIT, P95
[51] -P.R.E.F, OP CIT, P 96

الإنتاج وإصلاح مسار التسيير الاقتصادي والمالي بواسطة الدعم التقني الخارجي وتطبيق إجراءات صارمة (زيادة التعرفة وتقليل الكلفة).
إن هذه الخطوة تمثل اختبارا ستعمم نتائجه على المؤسسات الأخرى، وهكذا فإن المشروع السابق يعتبر بمثابة مرحلة أولى تتبعها دراسة وتحليل لأوضاع الجيل الثاني من هذه المؤسسات الذي سيتم اختياره على أساس أهميته في الاقتصاد وسوء مواصفاته في الماضي والحاضر.
وضمن هذا التوجه تم اختيار الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات البترولية، ومفوضية المن الغذائي وشركة البناء والتسيير العقاري وشركة النقل العمومي بنواكشوط والشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لتصبح المستهدف الثاني، وستبدأ الإجراءات المتعلقة بها ضمن المرحلة الثانية التي ستنطلق سنة 1988.
وقد كانت مؤسسات أخرى موضعا لبرامج خاصة كما هي الحال بالنسبة للشركة الوطنية للتنمية الريفية التي عرفت إعادة هيكلة تسعى إلى تطوير طاقاتها في ميدان التصور والتنفيذ والإشراف على الاستثمارات في القطاع الزراعي. كما عرفت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم بدورها برنامجا خاص لإعادة التأهيل بغية المحافظة على أهدافها في مجال التصدير، وهو البرنامج الذي سيمكنها من دعم وضعها المالي حتى تصبح أكثر قدرة على دخول المرحلة الثانية من مشروع "القلابة".
أما برنامج الاستثمارات الجديدة ذات الأولوية للقطاع شبه العمومي فجاء مكونا من بند واحد هو : إعادة تأهيل المؤسسات العمومية (المرحلة II) بمبلغ يصل (2000 مليون أوقية).
إن إعادة النظر لما تم تقديمه في هذا القطاع توضح التوجه نحو التخلي عن العديد من المؤسسات العمومية لصالح القطاع الخاص، كما أنها تظهر في الوقت نفسه مدى التردي الذي سيطر على كثير منها على مستوى التسيير والمالية والمديونية، وتصب الاستثمارات بدون شك في هذا الاتجاه.

- برنامج الاستثمارات العمومية:

مر إعداد برنامج الاستثمارات العمومية بمراحل عدة بدأت بلقاءات المجموعات الفنية في مختلف الوزارات والتي هيأت اللائحة الأولى للمشاريع الجديدة ذات الأولوية بالنسبة لكل قطاع تمشيا مع معايير الاختيار المتفق عليها وهي أساسا: إعادة تأهيل القدرات الإنتاجية والبنى الأساسية القائمة.

أما المرحلة الأخيرة فجاءت متوجة ببرنامج الاستثمار الذي تم تبنيه والذي عكس ا لتوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية الكلية للحكومة حيث منح الأولوية في المقام الأول لقطاع الزراعة والصيد، ثم جاء إنتاج المياه وتوزيعها في المقام الثاني.
وفي جميع تلك المراحل تظل المساعدة الفنية والمالية الخارجية ضرورية خاصة على مستوى القطاعات المعقدة مثل الري والصيد والمياه والطرق والتعليم والصحة.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال المعلومات والأرقام التي تم تناولها في هذا الفصل يتضح أن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي مثل بداية تحول في اتجاهات الاقتصاد الموريتاني وذلك من خلال مختلف السياسات القطاعية التي كادت تمس جميع المجالات في الزراعة في الصناعة في النقل في المواصلات في التعليم في الصحة والملاحظ لعدد المشاريع خلال هذا البرنامج يلاحظ ذلك وإن كانت القراءات قد تختلف، وهنا لابد أن نشير إلى مجموع المشاريع خلال فترة البرنامج، حيث بلغت (193) مشروعا منها (81) لقطاع التنمية الريفية بكل مكوناته السابقة و(34) مشروعا للتنمية الصناعية و(53) للبنى الأساسية بمختلف مركباتها و(13) للتربية والتعليم و(11) للصحة والشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى مشروع واحد في القطاع شبه العمومي، وقد بلغت الكلفة الإجمالية لتلك المشاريع (39.864 مليون أوقية).

أما مجموع المشاريع الجارية والجديدة إبان فترة البرنامج فقد وصلت إلى (392 مشروعا) لقطاع التنمية الريفية بكامل روافده مقابل (28) للتنمية الصناعية و(29) للبنى الأساسية و(55) لقطاعات متفرقة تضم التعليم والصحة والثقافة والشباب والعدل والقطاع شبه العمومي.

عموما قد يفهم من هذه الأرقام والبرامج أن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي قد يشكل بداية تحول ومرحلة تأسيس لتطوير الاقتصاد الموريتاني، ذلك ما سيتم التعرف عليه أكثر من خلال البرامج الموالية.

الفصل الرابع : برنامج الدعم والدفع

المبحث الأول: الأهداف الكلية والبرامج والسياسات خلال برامج الدعم والدفع المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع

المطلب الثاني: الإستراتيجية التنموية لبرنامج الدعم والدفع

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع

المبحث الثاني: برنامج الاستثمارات العمومية والحاجة من الاستثمارات الخارجية

المطلب الأول: برنامج الاستثمارات العمومية

المطلب الثاني: الحاجة من المساعدات الخارجية

المطلب الثالث: الإجراءات المتوقعة في إطار برنامج الدعم والدفع

المبحث الثالث: السياسات القطاعية

المطلب الأول: قطاع التنمية الريفية

المطلب الثاني: قطاع الصيد

المطلب الثالث: قطاعات الطاقة والمعادن والصناعة السياحية

المبحث الرابع: الإجراءات المتخذة على مستوى التهيئة الإقليمية والمصادر البشرية والقطاع العمومي وشبه

المطلب الأول: قطاع التهيئة العمومية

المطلب الثاني: المصادر البشرية

المطلب الثالث: القطاع العمومي وشبه العمومي

خاتمة الفصل الرابع

الفصل الرابع :برنامج الدعم والدفع (1989-1991) :

يعتبر هذا البرنامج الثاني من نوعه ضمن برامج التصحيح الهيكلي حيث يغطي فترة ثلاث سنوات (1989-1991)، وهو في خطوطه العريضة لا يختلف كثيرا عن سابقه (برنامج التقويم الاقتصادي والمالي).

وهذا البرنامج ـ برنامج الدعم والدفع ــ يعتبر امتدادا ومتابعة لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي إذ ينص في مقدمته على أن البلاد "ستتابع وتعزز الجهود التي بذلت إبان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي: 85-1988 والتي كان هدفها هو تصحيح الاختلال الاقتصادي والمالي العميق المتراكم على مدى الفترات السابقة، والشروع في مجموعة إصلاحات هيكلة في مختلف القطاعات الاقتصادية"[1].

وقد نبه البرنامج كذلك في مقدمته إلى أن تنفيذه لن يتم إلا بدعم من المجموعة الدولية التي ينبغي أن تستمر في تقديم العون متعدد الأشكال إلى موريتانيا (القروض الميسرة للمشاريع والهبات وإلغاء الديون)، وهي أمور ضرورية لمواجهة الصعوبات الحادة في التمويل خلال الفترة التي يغطيها البرنامج (89-1991).

إن المرتكزات الأساسية لبرنامج الدعم والدفع تبنى على إصلاح عميق لجهاز الإنتاج حتى تتنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وكذلك تعزيز الحالة المالية للبلد عن طريق تطبيق سياسة صارمة في مجال النفقات وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين تحصيل الضرائب، والاستخدام المثل للمصادر البشرية والتوزيع العادل للدخول وذلك بإتباع سياسة متناسقة في هذا المجال، إضافة إلى تخفيض المديونية وحرية نظام التبادل والتجارة.

المبحث الأول : الأهداف الكلية والبرامج والسياسات خلال برامج الدعم والدفع

رغم إبداء البرنامج مستوى كبيرا من الرضا عن سابقة (برنامج التقويم الاقتصادي والمالي) حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط 3,6% سنويا أثناء السنوات الأربعة التي غطاها البرنامج، كما أن الوضع المالي للدولة تحسن وسجلت عمليات الخزينة زيادة وصلت إلى 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1987، كما تحول العجز في الحساب الجاري من 14,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1985 إلى 11,8 سنة 1987 رغم ذلك فقد حددت أهداف كبرى [2]. انطلاقا من

[1] -Programme de Consolidation et de Relance (P. C.R) Op cit p.2

[2] -P.C.R. OP. CIT P.2

القناعة بضرورة المتابعة بحزم لمسار التصحيح الاقتصادي الذي بدأ منذ السنوات الأربع السابقة للبرنامج والتي تشكل فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي.
وتتمثل هذه الهداف في: [3]

المطلب الأول : الأهداف الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع

- بلوغ معدل نمو سنوي يصل إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (89-91).
- توفير نسبة ادخار من الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال فترة البرنامج.
- تحسين إنتاجية الاستثمارات والحفاظ على مستوى استثمار عمومي في حدود 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليص عجز الحساب الجاري حتى يصل مستوى أقل من 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية فترة البرنامج.
- الوصول إلى نسبة من خدمة الدين متناسقة مع إمكانات التسديد (20-25% من مداخيل الصادرات لسنة 1991).
- وقد أوضح البرنامج أن تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية يتمحور حول نقطتين تتمثل أولاهما في تبني استراتيجيات تنموية (إجراءات ذات نمط مؤسسي وقطاعي) وتتمثل الثانية في إتباع سياسة اقتصادية كلية (المالية العامة والنقد والقروض والأسعار والشغل...) ضمن برنامج استثمار صارم وإستراتيجية متماسكة في مجال الاستدانة من الخارج.
-

المطلب الثاني : الإستراتيجية التنموية لبرنامج الدعم والدفع

إن الإستراتيجية التنموية لبرنامج الدعم والدفع تتركز حول أربعة محاور كبرى للسياسات الاقتصادية وهي: [4]

-الاستغلال الأمثل لإمكانات النمو
-البرمجة المحكمة لإجراءات السياسة الاقتصادية.
-تنمية المصادر البشرية.
-البحث عن تمويلات جديدة بشروط ميسرة.

فعلى مستوى الاستغلال الأمثل لإمكانات النمو أوضح البرنامج أن القطاع الأول (الرعي والزراعة والصيد) لا يزال هو السائد في الاقتصاد، وعلى

[3] - P.C.R. OP. CIT P.4
[4] - P.C.R. OP. CIT P.5

هذا يلزم أن تتجه السياسات في مجال الزراعة إلى زيادة الإنتاج حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب وكذلك الحال بالنسبة للرعي التقليدي الذي يحتاج إلى إدخال إصلاحات ملائمة في مجال تسيير القطعان والإنتاج الحيواني والترابط المثل بين النشاط الزراعي والغابي والرعوي.
وستسمح سياسة الحكومة المتبعة في مجال الحبوب بتقليل التبعية الغذائية عن طريق تغطية الحاجات من مادة الأرز قبل نهاية سنوات التسعينيات، كما ستعزز السياسة اللامركزية للقرض الزراعي وتشجيع القطاع الخاص فرص نجاح سياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي.
ومن جهة أخرى فإن سياسة الصيد التي تبنتها الحكومة منذ ابريل 1987 من شأنها أن تحل العديد من المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك بإتباع إستراتيجية تعتمد على الاستغلال المعقلن للمصادر السمكية، وزيادة القيمة المضافة لهذا القطاع إلى أعلى مستوى ممكن لها.
أما بالنسبة للبرمجة المحكمة لإجراءات السياسة الاقتصادية فتتمثل في ثلاثة مستويات، أولها متابعة مسار الإصلاحات الهيكلية التي بدأها برنامج التقويم الاقتصادي والمالي وذلك عن طريق إكمال إصلاح النظام المصرفي وتشجيع المبادرة الخاصة.
أما المستوى الثاني فيتعلق بإصلاح القطاع شبه العمومي وتنقيته من حيث إعادة تأهيل بعض المؤسسات والاستغناء عن البعض الآخر والتنازل عن عدد منها لصالح القطاع الخاص، وما يرافق ذلك من تصفيات لديون تلك المؤسسات.
أما المستوى الثالث فهو تعزيز الإجراءات الذرية في مجال المالية العامة وهو ما يقضي إتباع سياسة صارمة بالنسبة لنفقات الميزانية وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين نظام الجباية...
وعلى مستوى تنمية المصادر البشرية فإنه يمكن القول بأن توجيهات البرنامج السابق انصبت على تثبيت الأعداد وتقليص حاد للاستثمارات العمومية مما كان له الاثر السلبي على التشغيل ومستوى حياة الأسر، ولذا فإن برنامج الدعم والدفع الذي استفاد من تحقيق تلك المكاسب الاقتصادية خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي سيعمل على حل كثير من المشكلات الاجتماعية التي يعاني السكان في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل نظرا لما لقطاع المصادر البشرية من أهمية في عمليات التنمية.
وفي هذا السياق فإن الحصة المخصصة لخدمات الصحة في النفقات العادية ستتحول من 7,67% سنة 1988 إلى 10% بحلول 1991، كما سيتم التركيز على التعليم الأساسي لبلوغ معدل تمدرس سنوي يصل إلى

9% وستدخل تنظيمات على التكوين الفني والمهني حتى يتنوع ويستجيب لحاجات القطاعات الاقتصادية[5].
وأخيرا فإن البحث عن تمويلات جديدة بشروط ميسرة يمليه مستوى المديونية الخارجية وثقلها وتعقيدات الاستدانة وهي أمور قد تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة لبرنامج النمو.
لقد كانت المديونية الخارجية لموريتانيا مع نهاية 1988 جد مرتفعة (187%) من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما جعل هذه الأعباء تشغل بال الحكومة عند إعداد البرامج الثاني متوخية المزيد من العون وجدولة الديون والقروض الميسرة وإلغاء الديون لتشجيع التنمية.

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع
إن بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية كما حددت سابقا يقتضي حسب البرنامج اتخاذ جملة من الإجراءات ضمن سياسة اقتصادية كلية تتمحور حول خمس نقط هي:
-سياسة تتعلق بالمالية العامة.
-سياسة تعني بالنقد والقروض.
-سياسة للسعار.
-سياسة للأسعار.
-سياسة للتشغيل.
-السياسة الاجتماعية لبرنامج الدعم والدفع.
أما الإجراءات فتتمثل في تسيير حذر للطلب العام (وضع سياسة للميزانية والجباية والنقد والصرف) وتسيير ملائم للعرض العام (سياسة للأسعار والتشغيل وتسيير القطاع العمومي)، ثم تطبيق سياسة قطاعية متناسقة.
فعلى مستوى النقطة الأولى (_المالية العامة) سيعتمد البرنامج على تسحين المداخيل وتقليل النفقات خاصة منها تلك الجارية الموجهة للأشخاص، وهو ما سيسمح بتوفير إجمالي عادي في حدود 5,4 مليارات أوقية سنويا في المتوسط، أي ما يكافئ نسبة 6% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج.[6]
أما النقطة الثانية (سياسة النقد والقروض) فترتكز على ثلاثة جوانب، أولها الرقابة الصارمة لزيادة القروض وانتقاء القطاعات المساهمة في النحو

[5] - P.C.R. OP. CIT P.8
[6] -P.C.R. OP CIT, P11

لتوجه إليها تلك القروض، وثانيها الاستمرار في سياسة لمعدلات فائدة حقيقية موجبة لصالح التوفير، وأخيرا متابعة إصلاح النظام المصرفي.
أما بالنسبة للنقطة ا لثالثة (سياسة ا لأسعار) فإنها تعتمد على الليبرالية التدريجية والرقابة وبالتالي فإن تطبيق مبدأ الأسعار الحرة سيستمر، كما أن دعم المنتجات الاستهلاكية تم إلغاؤه، وعليه فإن حرية الأسعار تمس كافة المنتجات.
وبخصوص النقطة الرابعة (التشغيل) فإن الإشكالات التي يطرحها عدم التلاؤم بين العرض والطلب تعتبر حادة، نظرا لأن النظام التعليمي لا يستجيب لحاجات السوق، وبذلك فإن الأعداد الوافدة من الخريجين لا تتوفر لها فرص العمل.
فقد أدت الصعوبات في مجال المالية ا لعامة وضرورات تصحيح القطاع شبه العمومي إلى محدودية الاكتتاب بشكل كبير وطرد العمال من بعض المؤسسات العمومية التي خضعت لإجراءات التصحيح.
ومن هنا كانت جهود برنامج الدعم والدفع منصبة على ثلاثة مجالات.
- تشجيع التشغيل في القطاع الريفي بواسطة مشاريع تنموية جديدة للزراعة والرعي وبرامج "الغذاء مقابل العمل".
- تشجيع التشغيل في القطاع العصري، خارج نطاق الوظيفة العمومية، عن طريق ا لعون الخاص لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والبحث عن أفضل طريق للتأهيل الملائم لليد العامة الموريتانية.
- وأخيرا تشجيع المؤسسات الخاصة الصغيرة.

وبالإضافة إلى فرص التشغيل التي ستوفرها الاستثمارات فإن البرنامج أشار إلى بعض الإجراءات التي اعتبرها مساعدة على تخفيف حدة البطالة، وهي في الأساس تتصل بتقوية نظام الإعلام والتخطيط والتحليل العميق لسير سوق العمل وتوجيه القرارات الخصوصية عن طريق الحث على توفير فرص للتشغيل والشروع في تجارب جديدة فيما يتعلق بالتكوين وتعبئة الشباب حول الآفاق الاجتماعية الاقتصادية الجديدة لسوق العمل.
أما النقطة الخامسة والأخيرة (السياسة الاجتماعية) فإنها تتمحور حول محاولة التخفيف من الآثار السلبية لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي ضم أبعادها الاجتماعية خاصة بالنسبة للشرائح السكانية المحرومة، وكذلك التحسن في اتجاهات المؤشرات الاجتماعية الرئيسة على المدى البعيد (الأمية، وفيات أطفال، التوازن الغذائي).

ومع ما ستوفره سياسة تشجيع التشغيل من مكاسب اجتماعية فإن العناصر الأساسية البرنامج الاجتماعي للدعم والدفع تركز حول ثلاثة جوانب[7].

- سياسة العون الغذائي.
- إتباع طريقة أفضل في مخصصات الميزانية لفائدة القطاعات الاجتماعية.
- جمع المعلومات والدراسات حول الوضعية الاجتماعية للبلد.

وقد اعتبر البرنامج أنه سيكون استمرار التوجيهات سابقة (برنامج التقويم الاقتصادي والمالي) بالنسبة لقطاع الصحة والتعليم وهي قطاعات اجتماعية حيوية، وتنص تلك التوجهات على زيادة ميزانية الصحة وإعطاء الأولوية للتعليم الأساسي للرفع من معدلات التمدرس مع تشجيع التعليم الحر وتكثيف ا لتكوين المهني ومشاركة السكان في بناء الفصول، وتثبيت نفقات المنح في التعليم الثانوي والعالي.

وسيبذل جهد خاص أثناء فترة البرنامج لإعداد خطة عمل حول الجوانب الاجتماعية للتصحيح، ويتعلق الأمر أساسا بتوفير المعطيات الإحصائية الخاصة بتوزيع الدخل ومستويات حياة الأسر والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل الآثار الاجتماعية للتصحيح الهيكلي والوضعية الاجتماعية للبلد وتنفيذ مجموعة من العمليات ذات الأولوية تتمحور حلو توسعة القطاع غير المصنف وتنمية تدخل صندوق الأولوية تتمحور حول توسعة القطاع غير المصنف وتنمية تدخل صندوق الدمج وإعادة الدمج في الحياة النشيطة وتعزيز الدور الاقتصادي للبلديات والتدخلات العاجلة في قطاع الصحة.

وإذا كانت هذه البنود تمثل السياسات الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع فما هي برامج الاستثمارات العمومية التي يتبناها؟

المبحث الثاني : برنامج الاستثمارات العمومية والحاجة **من الاستثمارات الخارجية**

لاشك أن عملية الاستثمار هي القوة المحركة للعملية التنمية وبالتالي فان وضع السياسات والاستراتيجيات يتطلب برامج استثمارات تضمن تناسق العملية واستمراريتها

المطلب الأول : برنامج الاستثمارات العمومية

إن برنامج الاستثمارات العمومية يعتمد على اختيار صارم للمشاريع التي يلزوم أن تدعم النمو الاقتصادي، ودون أن يخل بإقامة التوازنات الأساسية للمالية العامة وتسديد الديون الخارجية والسيطرة على التضخم.

[7]- P.C. OP.CIT, P12

ويبلغ حجم الاستثمارات في هذا البرنامج (45.317.7 مليون أوقية) أي ما يعادل (604 مليون دولار أمريكي)، ويتناسب هذا مع معدل استثمار سنوي يصل إلى حوالي 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي[8]. أما توزيعه حسب القطاعات فهو كما يلي:

الجدول (18) توزيع استثمارات البرنامج حسب القطاعات.

التنمية الريفية	15.546.9 مليون أوقية	%34.3
التنمية الصناعية	5.969.2 مليون أوقية	%13.2
التهيئة الإقليمية	11.365.5 مليون أوقية	%25.1
المصادر البشرية	4.563.5 مليون أوقية	%10.1
القطاع العمومي وشبه العمومي	1.424.8 مليون أوقية	%3.1
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	6.448.0 مليون أوقية	%14.2
المجموع	45.317.7 مليون أوقية	%100

المصدر : P.C.R. OP.CIT. P16

ومن أجل أن تحترم الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج ونتيجة صعوبات الاستدانة بالنسبة للبلاد فإن البرنامج ينبغي أن يتم تمويله بالطرق التالية[9]:

- 38.8% على شكل قروض.
- 32.6% على شكل هبات
- 22.2% على شكل شبه هبات
- 6.4% على شكل مصادر محلية
-

المطلب الثاني : الحاجة من المساعدات الخارجية

إن الحاجة إلى المساعدة الخارجية تمليها عدة اعتبارات من أهمها تمويل برنامج الاستثمارات العمومية وتخفيف المديونية الخارجية وتمويل العجز الخارجي.

وقد بنى التصور الخاص بتمويل برنامج الاستثمارات العمومية على أنها تنصب على نمطين من المشاريع: مشاريع شرع في تنفيذها قبل 1989، ومشاريع جديدة يمكن أن تستمر إلى ما بعد فترة برنامج الدعم

[8] -P.C.R, OP. CIT, P.16

[9] : الدكتور سيدي عبد الله ولد المحبوبي، المسار التنموي، مرجع سابق 325

والدفع، وتستأثر المشاريع التي بدأت قبل 89 بأكثر من (17 مليار أوقية)، في حين يلزم البحث عن تمويل في حدود (15.3 مليار أوقية) خلال تفرة البرنامج. مع أن ضمان تنفيذ جيد لكافة برنامج الاستثمارات فيما بعد 1991 يتطلب توفير مبلغ إجمالي يصل (40.5 مليار أوقية) أي ما يعادل (450 مليون دولار).

وبالنظر إلى صعوبات المديونية وسعيا إلى بلوغ هدف الموازنة الخارجية فإن طريقة تمويل برنامج الاستثمارات جاء كما يلي[10]:

وبالنظر إلى صعوبات المديونية وسعيا إلى بلوغ هدف الموازنة الخارجية فإن طريقة تمويل برنامج الاستثمارات جاء كما يلي[11]:

ـ المشاريع قيد التنفيذ:

القروض 8.560 مليون أوقية = 114.13 مليون دولار آمريكي

الهبات 4.819 مليون أوقية = 64.25 مليون دولار آمريكي

شبه الهبات 2.460 مليون أوقية = 32.80 مليون دولار آمريكي

التمويل الوطني 1.456 مليون أوقية = 19.41 مليون دولار آمريكي

المجموع الجزئي 17.295 مليون أوقية = 230.59 مليون دولار آمريكي

المشاريع الجديدة:

القروض 9.038 مليون أوقية = 20.51 مليون دولار أمريكي

الهبات 9.968 مليون أوقية = 132.91 مليون دولار أمريكي

شبه الهبات 7.591 مليون أوقية = 101.21 مليون دولار أمريكي

التمويل ا لوطني 1.425 مليون أوقية = 19.00 مليون دولار أمريكي

المجموع الجزئي 28.022 مليون أوقية=373.63 مليون دولار أمريكي

المجموع العام 45.312 مليون أوقية=6604.22 مليون دولار

أما على مستوى المديونية الخارجية فإن الإجراءات التي ستتبع لتخفيفها تنصب على إعادة التمويل وجدولة الديون لفترات ملائمة وإلغائها إن أمكن خاصة أن البلاد تصنف ضمن مجموعة الدول الأقل تقدما وهو ما يجعل إلغاء جزء من هذه المديونية دعما عموميا للتنمية.

ولقد بلغ عبء المديونية في (1988/12/31) حوالي (1.8 مليار دولار) أي ضعف الناتج المحلي الإجمالي، ويتبنى البرنامج أن يخفف بمبلغ (26

[10] - IBID P.14

[11] - P.C.R. OP. CIT P.17

مليار أوقية أو ماي عادل 360 مليون دولار) خلال السنوات الثلاث (1989-1991) [12]ويلح البرنامج على ضرورة إعادة جدولة خدمة الدين الخارجي لغاية 1991.

المطلب الثالث : الإجراءات المتوقعة في إطار برنامج الدعم والدفع

إن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة في إطار هذا البرنامج تقتضي بالضرورة إتباع بعض الإجراءات انطلاقا من المشكلات الرئيسة ا لمطروحة وما تم اتخاذه في السابق وما يلزم أن يتخذ مستقبلا.

ويمكن حصر المجالات موضع الإجراءات فيما يلي[13]:

- السياسة الزراعية وسياسات قطاعية أخرى.
- المؤسسات العمومية.
- النظام المصرفي.
- سياسة الأسعار.
- تسيير القطاع العمومي.
- المالية العامة.
- السياسة النقدية وسياسة القروض.
- القطاع الخارجي.
- المصادر البشرية.

فعلى مستوى السياسة الزراعية تنصب الإجراءات على الأسعار والتسويق (تشجيع إنتاج الحبوب المحلية وتوسعة دور القطاع الخاص في تسويق الحبوب) وعلى تسيير مفوضية الأمن الغذائي (حصر دورها في مهامها الأساسية: التوزيع في حالة الكوارث ومساعدة الفلاحين في المناطق المعزولة على تصريف إنتاجهم)، واستخدام المساعدة الغذائية (إنشاء صندوق مكلف بتنسيق مبيعات المساعدة الغذائية، ودعم برامج "الغذاء مقابل العمل"، وتقليص التوزيع المجاني)، إضافة إلى القرض الزراعي وزيادة المساحات المروية والأراضي القابلة للزراعة.

أما بالنسبة للسياسات القطاعية الأخرى فتشمل الصناعة (تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي الخاص في الصناعة) والصيد (تنمية الصيد التقليدي وزيادة القيمة المضافة للقطاع وتعزيز الرقابة والتكوين) والطاقة والاستخدام المعقلن للطاقة وتشجيع الاستثمار الخاص)

وبخصوص المؤسسات العمومية فإن الإجراءات تتمثل في زيادة فاعلية هذا القطاع وتحسين المحيط الاقتصادي الكلي لتلك المؤسسات وتحديد

[12] :محمد ولد أحمد سالم نفس المرجع السابق، ص136

[13] - P.C.R. OP.CIT, P.20

إطارها القانوني والمؤسس والرفع من مستوى التوافق بينها وبين السوق ومختلف أوساط الأعمال، وتحليل أنماط المشكلات التي تطرح عليها، وهي إجراءات تقتضي أحيانا تصفية بعضها وإسناد البعض الآخر للقطاع الخاص وإعادة هيكلة مجموعة ثانية[14].

أما بالنسبة للنظام المصرفي فإن الإجراءات تنصب على تنقية القطاع المصرفي والمالي (دمج بعض المصارف، وتعزيز رقابة البنك المركزي، وإقامة خطة محاسبية جديدة، ونظام لتحصيل الديون التي لم تسدد، وفتح المجال لمساهمة الوطنيين الخواص في رأس مال المصارف)

وعلى مستوى سياسة الأسعار تصبح مرونة نظام تحديد الأسعار ضرورية بشكل يضمن توزيعا أكثر جذرية للمصادر، كما أن أسعار الشركة الوطنية للإيراد والتصدير ينبغي أن تتكيف مع مقتضيات السوق، مما يجعل حرية الأسعار تأخذ مسارها الصحيح وتقل بالمقابل لائحة المواد المدعومة.

وبخصوص تسيير القطاع العمومي فإن الأمر يتعلق بتحسين حالة التخطيط والبرمجة وإعداد الميزانية والمتابعة في مجال الاستثمارات العمومية لضمان توزيع جذري للمصادر إضافة إلى تقوية الوسائل الكفيلة بتقييم هذه الاستثمارات، وفي الوقت نفسه يصبح إصلاح الوظيفة العمومية أمرا ملحا لتحسين فاعليتها وتعزيز الرقابة على نفقات الأشخاص.

أما بالنسبة للمالية العامة فإن الإجراءات تتمثل في راقبة النفقات حيث سيجمد الاكتتاب وتحد زيادة كتلة الرواتب حسب المعدل المتوقع للتضخم، وتثبت عمليات التحويل والإعانات المالية، وبالمقابل تلزم زيادة مداخيل الميزانية وتنويع القاعدة الضريبية وإصدار تعريفة جمركية جديدة، وبالتالي تطويق العجز في ميزانية الدولة.

وعلى مستوى ا لنقد والقروض فإن الإجراءات ينبغي أن تنطلق من تحديد سياسة لدعم القطاعات المنتجة وسياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم وتوظيف الادخار والمحافظة على معدلات الفائدة الحقيقية في مستوى إيجابي

أما في القطاع الخارجي فإن السياسة التي تبني عليها الإجراءات تعتمد على ضمان وضع موات لميزان المدفوعات عند نهاية البرنامج (1991) أي عدم اللجوء إلى عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية، وتقليص العجز الجاري إلى 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي لغاية 1991، بالإضافة إلى إتباع سياسة مرنة في مجال المبادلات وتخفيف عبء خدمة الدين

[14] -P.C.R. OP CIT P.24

وتحسين بنية المديونية الخارجية العمومية وتسييرها لتفادي التأخر في الدفع لاحقا وتسهيل عمليات القطاع الخارجي وتشجيع المبادرات في مجال التجارة الدولية وإلغاء بطاقة المورد والمصدر وكذلك رخصة الاستيراد مما سيدعم حرية التبادل[15].

وأخيرا فإن المصادر البشرية ينبغي أن تعتمد فيها الإجراءات على مجموعة من السياسات تتصل بالجانب الديموغرافي (دمج القضايا الديموغرافية في الاستراتيجيات الاقتصادية الشاملة والقطاعية وإعداد برنامج وطني للسكان) والصحة العمومية (تعزيز تخطيط وتنظيم الخدمات الصحية ومساهمة المجموعات في تمويل الخدمات الصحية) والتربية (مساهمة المجموعات في تمويل مجهودات التعليم، وإصلاح النظام التربوي) والبرامج الاجتماعية (تقليل الفقر وزيادة مشاركة المرأة في برامج التنمية وتشجيع خلق فرص للعمل وتوزيع للدخل أكثر عدالة).

المبحث الثالث : السياسات القطاعية

تعتبر السياسات القطاعية بمثابة الإطار الموجه للعملية التنموية، فمن خلال التشخيص الواقعي والأهداف المرسومة والوسائل المرصودة بالإضافة إلى عناصر الرقابة والمتابعة يمكن للقطاعات الاقتصادية أن تنمو وتساهم بشكل متداخل ومتكامل في العملية التنموية

المطلب الأول : قطاع التنمية الريفية

يعتبر هذا القطاع حينها من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يعيش عليه (65%) من السكان. ورغم هذه الأهمية فإن وزنه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ظل ثابتا نسبيا خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (85-1988) مقارنة بالفترة ا لسابقة.

ومع أن الاستثمارات التي وجهت للقطاع الريفي في ا لبرنامج السابق (85-1988) كانت مهمة (8.8 مليارات أوقية أي ما يعادل 24% من الاستثمارات العامة) فإن الخصائص والعقبات الأساسية لهذا القطاع ظلت كما كانت (ضعف مستوى الإنتاج مقارنة بالحاجات والأهمية الحاسمة للعوامل المناخية على الإنتاج الريفي وتدهور المحيط الطبيعي نتيجة ظاهرة التصحر) [16].

لقد بلغ إنتاج الحبوب أثناء الحملة الزراعية (87-88) حوالي 122.000طن. ومن ضمن هذا الرقم 86.000طن) تمثل إنتاج الحبوب

[15] - P.C.R. OP CIT? PP 32-33

[16] - IBID P.14

التقليدية التي عرفت موسما جيدا تلك السنة بفعل تحسن معدل الأمطار، مقال (36.000 طن) من الأرز الصافي المستخلص من الزراعات المروية، وبذلك يحقق الإنتاج الوطني الهدف المرسوم لبرنامج التقويم الاقتصادي والمال يوهو الوصل إلى نسبة (40% من احتياجات البلاد من الحبوب.

ومن جهة أخرى فإن الإمكانات المتوفرة على مستوى الأراضي القابلة للري بمياه النهر (135.000 هكتار) لم يستغل منها عند نهاية البرنامج السابق (1988) سوى (15.000هـ) وفي الوقت نفسه تراجعت المساحات المستغلة إثر الفيضان (70.000هـ) تحت تأثير سد (مانانتالي) وبالمقابل زادت الزراعات خلف السدود بـ (4.700هـ) أثناء فترة البرنامج السابق كما ازدادت الزراعات المطرية للتحول مساحتها من (60.000هـ) سنة 1985 إلى 165.000هـ سنة 1988 بفضل الظروف المناسبة للأمطار[17].

وعلى مستوى المياه القروية والرعوية فإن تحسنا ملحوظا قد ظهر رتم تجاوز الأهداف المرسومة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي بحوالي 10% ورغم ذلك لا تزال وضعية القطاع بحاجة ماسة إلى مواصلة الجهود خاصة أن مشكلات الصيانة تطرح بشكل ملح.

أما بالنسبة للرعي فقد لوحظ تطور مهم لإعادة بناء القطيع وذلك بفضل ما تم إنجازه في مجال الصحة الحيوانية والتوعية وتنظيم الرعاة.

وهكذا قدرت أعداد الأبقار مع نهاية برنامج التقويم الاقتصادي والمالي بـ (1.3 مليون رأس) في حين تجاوزت الغنام والماعز (7 ملايين رأس) أما الإبل التي كانت أكثر تحملا لدورة الجفاف فإن عددها قدر بـ (850.000 رأس)[18].

ورغم هذه الإمكانات المهمة للثروة الحيوانية فإن قطاع الرعي يعاني من عدم وجود سياسة محددة تهدف إلى معرفة حقيقية لنظام الرعي ونمطه الواسع.

أما بالنسبة لمشكلات البيئة فإن تدهور المحيط الطبيعي وزحف الرمال يهددان المساحات الزراعية والمنشآت والتجهيزات الاجتماعية- الاقتصادية مما يستدعي تدخلا واسعا في مجال مكافحة التصحر وزحف الرمال للحفاظ على حيوية الأنشطة الاقتصادية للبلد.

[17] -P.C.R. OP.CIT. P36

[18] - IBID P.37

وبصورة عامة فإن قطاع التنمية الريفية تعترضه عدة صعاب من بينها ضعف كميات الأمطار وتذبذبها وسوء توزيعها مكانا وزمانا مما يحد من إمكانات الزراعة خاصة أن المجرى الوحيد الدائم هو النهر الذي شكل الحدود الجنوبية للبلاد. تضاف إلى هذا هشاشة التربة وحساسية الأنظمة البيئة الزراعية والغابية والرعوية العمليات التصحر، والمشكلات الفنية ونقص البيانات الإحصائية الموثوق بها، وكذلك المشكلات المؤسسية والمالية والتأخر والتباطؤ الإداري.

أهداف القطاع: إن الأهداف الخاصة بقطاع التنمية الريفية على المدى البعيد لم تتغير عما كان محددا في البرنامج السابق وهي : تعزيز الأمن الغذائي وتجديد المحيط الطبيعي، وإيقاف النزوح الريفي وتثبيت السكان في أماكنهم الأصلية.

أما الأهداف المتوسطة المدى (1989-1991) فتتمثل فيما يلي[19]:

- زيادة الإنتاج الزراعي ليغطي 55% من الطلب على الحبوب لسنة 1991
- إعادة بناء القطيع
- تغطية الحاجات تمن المياه الصالحة للشرب لنسبة لا تقل عن 60% من السكان الريفيين.
- حماية المنشآت والتجهيزات من زحف الرمال وإعادة الغطاء النباتي والحيواني إلى سابق عهده.
- تحسين نوعية الخدمات الداعمة للإنتاج.
- تحسين قابلية استمرار نظم الاستغلال
- مكافحة التصحر.

إستراتيجية القطاع: إن تحقيق الهداف السابقة يعتمد على ثلاثة محاور هي زيادة المتوفر، وتعزيزه وتقوية دعم القطاع، والاستغلال الأمل.

وتشمل هذه المحاور مجموعة من الاستراتيجيات تشمل المساحات الزراعية والمياه والمساهمة الفاعلة للسكان في تحمل الكلفات الإضافية للمشاريع وتبني سياسة ناجعة للفرض الزراعي ومواصلة سياسة حرية الأسعار والتسويق، وتشجيع الاستثمار الخاص[20].

أما برنامج الاستثمارات لقطاع التنمية الريفية خلال الفترة (89-1991) والذي قدرت كلفته بـ (15.546.9 مليون أوقية) فيوضحه الجدول التالي:

[19] - IBID P.38

[20] - P.C.R. OP CIT. P. 39

الجدول (19): برنامج الاستثمارات القطاع التنمية الريفية (89-1991)

قطاع التنمية الريفية	مشاريع قيد التنفيذ				مشاريع جديدة			
بملايين الأوقية	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني
المجموع	1.888	2.711	1.472	322	11.00	6899	922	235
الزراعة	392	225	267	53	1010	277	922	139
النهدسة الريفية	0	1213	0	10	-	1120	0	24
المياه القروية	1496	652	190	94	90	615	0	10
الرعي	0	3	912	82	0	102	0	0
المحيط الطبيعي	0	446	0	46	0	1375	0	14
البحث والتكوين	0	173	103	36	0	410	0	49

المصدر : P.C.R. OP CIT P.40

يبدو من القراءة الأولى للجدول السابق أن الاستثمارات عموما في قطاع التنمية الريفية تعتمد بالأساس على الهبات وشبه الهبات وبالمقابل فإن حصة التمويل الوطني ظلت متواضعة بالنسبة لإجمالي الاستثمارات وكذلك الحال على مستوى القطاعات الفرعية، ومن جهة أخرى فقد تركزت القروض أساسا في محورين (الزراعة والمياه القروية) وذلك بالنسبة للمشاريع قيد التنفيذ وتلك الجديدة، واختفت بالموازاة في قطاع الرعي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تدخل في تركيبة التنمية الريفية.

المطلب الثاني : قطاع الصيد

إن وضعية هذا القطاع إبان إعداد برنامج الدعم والدفع تعكس الأهمية التي يساهم بها الصيد في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الكمية المصطادة التي يمكن أن تصل على 600.000 طن سنويا دون إجحاف بالمصائد.

فقد بلغ إجمالي الإنتاج سنة 1986 رقما مهما 591.000 طن، وساهم بنسبة 67% من عائدات التصدير سنة 1987، وتحولت قيمة صادرات هذا القطاع من 17 مليار أوقية سنة 1985 إلى (20.4) مليار أوقية سنة 1986 لتتراجع قليلا سنة 1987 إلى (19.9)مليار أوقية، وفي السياق نفسه وفر قطاع الصيد 24% من مداخيل الميزانية وساهم بحوالي (10%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1987، وعرفت حصة مساهمته في ميزانية الدول تطورا ملحوظا فيما بين (85-87) حيث تحولت من (2.8)مليار أوقية إلى 3.9) مليار أوقية، كما وفر الصيد التقليدي (1000) فرصة عمل جديدة خلال سنتين (85-87) حيث أصبح

عدد العاملين في هذا القطاع (3000)سنة 1987 وبالمقابل لم يعرف الصيد الصناعي تقدما يذكر في مجال التشغيل[21].
وإذا كانت هذه بعض سمات القطاع فإنه بدون شك تعترضه عدة عقبات تحول دون السيطرة المطلوبة عليه ودمجه في الاقتصاد الوطني، وتتلخص أهمها قيما يلي: [22].

- نقص الوسائل ا لبشرية والمالية في مجال الرقابة والتقييم والمتابعة للموارد السمكية.
- غياب اليد العاملة الماهرة بالنسبة للصيد في البحر وعمليات التحويل.
- ضعف طاقات التسيير على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة في القطاع.
- عدم التلاؤم في مخططات التمويل على المدى القصير والمتوسط.
- نقص البنى الأساسية وخدمات الموانى.

إن هذه العقبات الكبيرة تضم في ثناياها العديد من الصعاب الفرعية التي تحتاج إلى رسم أهداف واستراتيجيات واضحة ومحددة بغية التغلب عليها.
الأهداف: تعتمد هذه الأهداف كمرتكز على أن النمو في قطاع الصيد لا يتم إلا عن طريق تحسين الإنتاجية والدمج الأمثل للقطاع في الاقتصاد الوطني وانطلاقا من هذه الرؤية تبنت الحكومة الإعلام الخاص بسياسة تنمية قطاع الصيد الذي يعتمد على الاستغلال المعقلن للموارد السمكية ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة بموريتانيا وزيادة المردود والمحافظة على التوازن الحيوي للمخزون ونظامه البيئي البحري.
وقد حدد إعلان سياسة تنمية قطاع الصيد الأهداف الرئيسية التالية[23]:

- تنمية الأنشطة المندمجة والمجدية على مستوى الكميات المصطادة والمفرغة والمعالجة والمسوقة للوصل بالقيمة المضافة إلى أعلى مستوياتها في هذا القطاع.
- ترقية أنشطة الصيد التقليدي لزيادة الاستهلاك المحلي للأسماك وتزويد الصناعات الموجهة للتصدير.
- أما الإستراتيجية العامة لقطاع الصيد فتركز على تحديد هذا القطاع للوصل إلى مستوى من النمو الملائم وزيادة في القيمة المضافة، وقد حددت لذلك سبع أولويات هي[24]:

[21] - P.C.R. OP CIT P.40
[22] - IBID P.41
[23] - P.C.R, OP. CIT, P.42

- البحث : (إعداد خطة تنموية للقطاع تغطي الفترة 88-1992).
- التسيير المحكم للموارد السمكية (إنشاء هيئة استشارية مكلفة بالبرمجة السنوية لرخص الصيد).
- المراقبة
- الصيد التقليدي والأنشطة المندمجة (إنجاز المنشآت والبنى القاعدية الضرورية والتكوين)
- الصيد الصناعي (تطوير الأسطول الوطني وتحسين طرق المعالجة على الأرض)
- التكوين والشغل (إعداد خطة للتكوين وتعزيز مركز التكوين المهين البحري)
- المؤسسات والمحيط الاقتصادي (مراجعة اتفاقيات الصيد، ودعم وزارة الصيد والاقتصاد البحري)

وقد وضع برنامج استثمارات لقطاع الصيد يغطي الفترة (89-1991)، وهو البرنامج الذي قدرت استثماراته بـ (3.453 مليون أوقية) موزعة كما في الجدول التالي:

الجدول (20) توزيع الاستثمارات على المشاريع الخاصة بقطاع الصيد (89-1991)

قطاع التنمية الريفية	مشاريع قيد التنفيذ				مشاريع جديدة			
بملايين الأوقية	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني
	749	2.0	88	222	300	731	1070	223

المصدر : **P.C.R. OP CIT. P.43**

إن الحجم العام للاستثمارات في قطاع الصيد إبان فترة البرنامج لا يعكس كثيرا الأهمية التي رسمتها الأهداف والإستراتيجية لهذا القطاع خاصة عندما توضع في الاعتبار الكلفة العالية لتجهيزات السفن والموانئ والتكوين المستمر وعمليات المعالجة والحفظ وغيرها من الإشكالات المنوطة بالصيد.

[24] - IBID IDEM

المطلب الثالث : قطاعات الطاقة والمعادن والصناعة السياحية

بدأ البرنامج بإعطاء الصورة الراهنة آنذاك لقطاع المعادن كمكون أساس لهذا القطاع حيث لخص تلك الصورة فيما يلي[25]:

إن حجم الصادرات ظل في المستوى نفسه أثناء فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي في يحين هبطت قيمة تلك الصادرات لتتحول من (11 مليار أوقية) سنة 1985 على (9.8 مليار أوقية) سنة 1987 وهي السمة التي انعكست على مساهمته في تركبة الناتج المحلي الإجمالي حيث هبطت من (20.5%) سنة 1985 إلى (16.6%) سنة 1987، مترجمة الأزمة العالمية في مجال الحديد والصلب.

وقد تأثرت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم بتلك الظروف التي اضطرتها أحيانا إلى الاستدانة لإنجاز المشاريع المرسومة لها، ومكنتها نشاطات البحث فيما بين 1985-1987 من اكتشاف مناجم جديدة من الحديد على مستى (الكدية) و(وامهاودات) أما بقية الأنشطة المنجمية فلم تعرف نموا يذكر خلال فترة البرنامج السابق نظرا لنقص الوسائل.

أما الصعاب التي عرفها قطاع المعادن فتتلخص حسب برنامج الدعم والدفع في النقط التالية[26]:

- الهبوط المستمر للأسعار العالمية للحديد أثناء السنوات (85-1988)
- الصعاب التقنية التي اعترضت مصنع (القلابة) منذ انطلاقته
- المستوى العالي لخدمة الدين.
- عدم رغبة الممولين في تمويل البحث الجيولوجي وضعف الموارد المحلية.

وعلى مستوى القطاع الفرعي (الصناعة والسياحة) فإن وضعيته إبان نهاية برنامج التقويم الاقتصادي والمالي أظهرت انتعاشا ملحوظا للصناعات بفضل الاعتمادات والميزات التي منحتها الدولة ضمن نظام الاستثمارات، حيث تم إحصاء (35) وحدة صناعية في مجال المنتجات الكيميائية البلاستيكية والأغذية والمشروبات ومواد البناء والمنتجات المعدنية، وتوظف هذه الوحدات (2000 عامل).

أما السياحة والصناعة التقليدية فعلى الرغم من كونها تمثل إمكانات حقيقية إلا أنها لا تزال مهمشة.

[25] - P.C.R, OP. CIT, P.43

[26] - P.C.R, OP. CIT, P.42

وتعترض قطاع الصناعة والسياحة عدة عقبات ورئيسة أهمها ضعف مستوى التأهيل لدى اليد العاملة المحلية وضيق السوق الداخلية وبطء الإجراءات الإدارية ونقص البنى القاعدية الأساسية.
وإذا كانت هذه هي حالة قطاع المعادن والصناعة والسياحة وأهم الصعاب التي تعترضه غداة إعداد برنامج الدعم والدفع فما هي الأهداف التي رسمها هذا البرنامج؟
لقد رسم البرنامج (1989-1991) إستراتيجية تتمحور حول ثلاثة أهداف عامة وهي [27].

- متابعة الجهود المبذولة لإعادة التأهيل للشركة الوطنية للصناعة والمناجم حتى تحافظ على مستوى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- ترقية وتطوير المواد الأولية المحلية.
- تشجيع تنمية القطاع الخاص (خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ولأجل بلوغ هذه الأهداف تبنى البرنامج الاستراتيجيات التالية[28]:
فعلى مستوى المعادن ينبغي تكثيف البحث عن معادن أخرى ذات قيمة تجارية عالية، وتعزيز جهود البحث عن استكشاف البترول وإضفاء قيمة على الموارد المعدنية الوطنية عن طريق تحويلها محليا، ومتابعة إجراءات إعادة التأهيل للشركة الوطنية للصناعة والمناجم.
وعلى مستوى الصناعة ينبغي التركيز على إعادة توجيه التنمية الصناعية نحو تطوير الموارد الوطنية وعدم مركزية الوحدات الصناعية وتشجيع إنشاء مؤسسات صناعية مصدرة وتبسيط الإجراءات الإدارية.
أما بالنسبة للسياحة والصناعة التقليدية فإن الإستراتيجية تتمثل في تنظيم ا لمهنيين في هذا القطاع وتكثيف التكوين.
وقد تمثل برنامج الاستثمارات الخاص بهذا القطاع خلال الفترة (89-1991) في (1.095) مليون أوقية تتوزع ضمن الجدول التالي:

الجدول (21) : توزيع الاستثمارات على قطاع المعادن والصناعة والسياحة (89-1991)

بملايين الأوقية	المشاريع الجارية			المشاريع الجديدة			
	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني
المعادن (باستثناء الشركة الوطنية للصناعة والمعادن)	0	41	0	30	0	33	356	13
الصناعة	126	0	206	0	260	2	0	0
الصناعة التقليدية	0	26	0	3	0	0	0	0

المصدر : P.C.R. OP CIT P.45

[27] - IBID, P.44
[28] - P.C.R, OP. CIT, P.45

من الواضح أن الصناعة التقليدية لم تنل حظا على مستوى المشاريع الجديدة كما أن حظها بالنسبة للمشاريع الجارية متواضع، مما يظهر أن التهميش الذي عانت منه سابقا سيستمر، وفي الوقت نفسه لم تسجل مشاريع على مستوى السياحة، كما أن التمويل الوطني ضعيف عموما.

- قطاع الطاقة:

إن مصادر الطاقة في موريتانيا محدودة التوفر إذا استثنينا الرياح والطاقة الشمسية وهما مصدران لا يزال استغلالهما قليلا، كما أن المخزون الغابي للبلاد عرف تدهورا سريعا في فترة الجفاف.

وقد ارتفع استهلاك أخشاب الوقود من (800.000 م3) سنة 1984 إلى (مليون م3) عند إعداد برنامج الدعم والدفع، وزاد الاعتماد على البترول الذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة في القطاع العصري حيث تنامت وارداته بشكل مثقل لمداخيل البلد.

إن استهلاك الأخشاب والفحم النباتي يزيد عشر مرات عن الانتاج الطبيعي، كما أن وتيرة إزالة الغابات تصل ما بين (40.000 – 45.000 هكتار سنويا) [29].

وعلى مستوى آخر لا يزال البحث جاريا عن البترول، وقد ظهرت مؤشرات لمنجم الليتيت في منطقة (كرمسين) مما قد يكون له أثر إيجابي على مستقبل مصارد الطاقة، كما تحسنت أوضاع الشركة الوطنية للمياه والكهرباء المعنية بانتاج الكهرباء وتوزيعها في الأوساط الحضرية، بفضل البرنامج الإصلاحي خلال الفترة (85-1988)، حيث ارتفع رأسمالها ليصل (2,7) مليار أوقية، ومع ذلك لا تزال تعاني من العديد المشكلات (ضعف التسيير والتسويق والمستوى التكنولوجي).

وقد ظهرت في الأفق شركة لتسويق غاز الميثان هي "الشركة الموريتانية للغاز" التي تساهم الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات البترولية ب 34% من رأسمالها إضافة إلى (نافتال) الجزائرية (33%) وخواص موريتانيين (33%)، وتتوفر الشركة الموريتانية للغاز على مركز لتعبئة الغاز بطاقة تصل إلى 5000 طن سنويا، ويمكن أن تتسع تلك الطاقة لتصل إلى 7500 طن سنويا، وقد بدأ المركز بصورة عملية منذ سبتمبر 1987.

أما بنسبة للصعاب التي تعترض قطاع الطاقة فتتلخص في نقطتين بارزتين هما[30]:

[29] - P.C.R, OP. CIT, P.46

-تدهور الغطاء النباتي بفعل الجفاف والاستغلال المفرط.
وتضاف إلى هذه الصعاب العامة المشتركة صعاب خاصة بالهيئات المختلفة العاملة بالقطاع (مشكلات التنظيم والتمويل) ومن أجل تخطي هذه الصعاب فقد تبنى البرنامج أهدافا ثلاثة واعتمدت الحكومة إعلانا لسياسة الطاقة منذ 1987.
وتتمثل تلك الأهداف في[31]:
-تطبيق سياسة صارمة في مجال الأسعار بالنسبة لمنتجات الطاقة.
-منح الأولوية على المدى القصير لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية في القطاع.
-تحديد وتنفيذ عمليات على المدى المتوسط تهدف إلى إعادة الغطاء النباتي ومكافحة التصحر.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف العامة فقد رسم البرنامج استرايتجية شاملة للقطاع تعتمد على المحاور التالية: [32]
ففي مجال الكهرباء: ينبغي استخدام طاقات أقل كلفة وإقامة التوازن المالي للشركة الوطنية للمياه والكهرباء وتحسين تسيير زبائنها، وإعداد وتطبيق النصوص الأساسية لها.
أما بالنسبة للطاقات البديلة: فينبغي أن تكون معاييرها معتمدة على الميزة والكلفة بالإضافة إلى مد الخلية الوطنية للطاقات البديلة بالأطر الكفيلة بتنفيذ برامجها دون انقطاع.
وإذا كانت هذه هي أهم محاور الإستراتيجية العامة لقطاع الطاقة فإن برنامجه الاستثماري الذي قدر بـ(1.422 مليون أوقية) يوضحه الجدول التالية:

الجدول (22) برنامج الاستثمارات في قطاع الطاقة (1989-1991).

الطاقة	مشاريع قيد الإنجاز				مشاريع جديدة			
بملايين الأوقية	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني
	0	0	0	1	700	406	295	20

المصدر: P.C.R. OP CIT P.45

[30] - IBID, P.47
[31] - P.C.R, OP. CIT, P.47
[32] - P.C.R, OP. CIT, P.42

إن الملاحظة البارزة هي انعدام الاستثمارات في المشاريع قيد الإنجاز والضعف الواضح في التمويل الوطني، ولو أن السمة الأخيرة غالبة على مستوى كافة القطاعات.

المبحث الرابع : الإجراءات المتخذة على مستوى التهيئة الإقليمية

لقد اتخذت حزمة من الإجراءات على مستويات مختلفة كالتهيئة الإقليمية والمصادر البشرية، كذلك على مستويات القطاع العمومي وشبه العمومي الكل سبيلا لتهيئة المجال لإنجاح البرنامج والوصول إلى أهدافه المختلفة.

المطلب الأول : قطاع التهيئة العمومية

لقد عرفت البلاد تحضرا فوضويا سريعا تحولت معه نسبة السكان في المراكز التي تزيد عن 5000 نسمة من 3% سنة 1960 إلى حوالي 40% سنة 1985 وكانت حصة الأسد في هذا النمو لمدينة نواكشوط، ويمل هذا الواقع نتاجا لتضافر عدة عوامل ديمغرافية وبيئية واقتصادية يعززها نقص حاد في بنى الاستقبال الأساسية.

ويكفي التنبيه إلى أنه أثناء إعداد برنامج الدعم والدفع لا تتوفر من مدن البلاد على مخططات رئيسة للتهيئة العمرانية سوى أربع (نوانكشوط، نواذيبو، روصو، كيهيدي)، في حين تفتقر أغلب المدن إلى الوثائق الكارتوغرافية ومخططات المساحة.

وعلى مستوى الإسكان فإن عدم ملاءمة العرض للطلب جعلت هذه المشكلة حادة نظرا للعز شركة البناء والتسيير عن توفير المساكن المطلوبة.

وعلى مستوى النقل فإن مدينة انواكشوط تعاني صعوبات في هذا المجال رغم تدخل القطاع الخاص الي أصبح يؤمن حوالي 50% من التنقلات داخل المدينة، في حين تؤمن شركة النقل العمومي بنواكشوط الباقي.

أما بالنسبة للمياه الحضرية فإن تقديرات الحاجيات تصبح صعبة نظرا للوضعية العامة للقطاع الحضري، وينصب التوجه في هذا الخصوص على إعداد مخططات رئيسة لتزويد مدينتي نواكشوط وانواذيبو بالمياه الشريبة.

ومن جهة أخرى فإن تزويد التجمعات الحضرية بالكهرباء لا يزال ناقصا بشكل كبير نظرا لأن الشركة الموريتانية للمياه والكهرباء تقتصر في تدخلها –إبان إعداد هذا البرنامج- على تسع مدن (انواكشوط-نواذيبو-روصو-كيهيدي-أكجوجت، بوتلميت، ألاك، المذرذرة، وأطار) [33].

[33] - P.C.R, OP. CIT, P.49

أما بالنسبة للطرق فإن اتساع مساحة البلاد وزحف الرمال جعلا واقعها صعبا، وهكذا فإن تهديد الرمال المستمر لجزاء عديدة من هذه الطرق والانجراف أحيانا بفعل الأمطار يجعل موضوع الصيانة بالغ الأهمية والكلفة.

وقد بلغت أطوال الطرق المعيدة عند بداية هذا البرنامج 1689كلم" مقابل (710 كلم) من الطرق الممهدة و"5.135كلم" من المسالك العادية.[34]

وعلى مستوى الموانئ الجوية والبحرية فإن أهم ما يذكر مطار انواكشوط وانواذيبو وموانئها البحرية، مع وجود عشرة مطارات داخلية تؤمن الاتصال بها رحلات جوية منتظمة من بينها ثلاثة مطارات تمت توسعتها (أطار-النعمة-كيهيدي) وبالمقابل فإن الملاحة النهرية تكاد تنعدم.

ومن جهة أخرى فإن هيئة البريد والمواصلات لا تزال عاجزة عن تلبية الطلب في مجال الهاتف والتلكس والشبكة البريدية داخل البلاد.

وتعزى المعوقات الرئيسية للتهيئة الإقليمية حسب برنامج الدعم والدفع إلى غياب سياسة متناسقة للتهيئة الإقليمية والتنمية الحضرية مقابل اتساع المساحة العامة للبلاد واستمرار الجفاف والتصحر، ونقص التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والعجز في مجال الأطر المؤهلة وغياب التنسيق بين مختلف المصالح المعينة بمشكلات التهيئة الإقليمية والتنمية الحضرية.

ولكن ما هي الأهداف والاستراتيجيات التي رسمها البرنامج لهذا القطاع؟

يتمل الهدف الرئيسي لهذا القطاع في الوصول إلى مخطط وطني لتهيئة الإقليمية.

فعلى مستوى الإسكان والتنمية الحضرية ينصب الاهتمام على توجيه مسار التحضر وتنظيمه وتأطيره بطريقة تشجع التنمية المتوازنة للبلاد، وفي هذا السياق يصبح من بين الأهداف تثبيت السكان في مناطقهم الداخلية وكبح نمو مدينة انواكشوط السريع وتأمين الحاجات في مجال السكن والنقل والمواصلات والمياه الحضرية.

وعلى مستوى الطرق والاتصال فإن أهداف البرنامج تنصب على تأمين الربط بين المناطق ذات الميزات الاقتصادية وفك العزلة عن المناطق المعزولة وتأمين انتقال السلع والأفراد بأقل كلفة.

ولتحقيق مختلف هذه الأهداف فإن البرنامج تبنى استراتيجيات تعتمد على انتهاج سياسة للتهيئة الإقليمية والتنمية الحضرية وذلك من خلال إكمال المخططات الحضرية القائمة وتطوير التجهيزات والخدمات الحضرية في انواكشوط، وتوجيه نشاط شركة البناء والتسيير العقاري نحو إعداد

[34] I.B.I.D, P.50

وتهيئة القطع الأرضية بدل تشييد المباني وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في مال النقل الحضري، وتجديد شبكة توزيع المياه الحضرية وتعزيز وسائل الإنتاج والتوزيع في هذا الصدد، وحماية البنى الأساسية من زحف الرمال وتحسين أوضاع وخدمات الموانئ الجوية والبحرية القائمة، ومتابعة تصحيح الحالة المالية والتأهيلية لهيئة البريد والمواصلات.
وقد قدرت كلفة برنامج الاستثمارات لهذا القطا ب(11.366 مليون أوقية) تتوزع على النحو التالي:
الجدول (23) برنامج الاستثمارات في قطاع التهيئة الإقليمية (1989-1991)

التهيئة الإقليمية	مشاريع قيد الإنجاز				مشاريع جديدة			
بملايين الأوقية	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني
المجموع	1150	1477	194	647	4678	578	1950	701
الاسكان والتحضر والنقل	0	479	22	6	0	70	95	544
المياه الحضرية	0	0	0	0	336	223	549	132
البنى الطرقية	1150	988	172	642	2230	60	720	3
البنى الساسية للموانئ	0	0	0	0	0	0	445	1
البنى الأساسية للمطارات	0	0	0	0	571	192	24	3
الإعلام	0	0	0	0	0	0	57	14
المواصلات	0	0	0	0	1241	25	60	4

المصدر : P.C.R. OP.CIT P.56

يبدو من الجدول أن أهم استثمار متوقع سيوجه إلى البنى الأساسية للطرق سواء على مستوى المشاريع قيد التنفيذ أو تلك الجديدة.

المطلب الثاني : المصادر البشرية
لقد قررت الحكومة أن تجعل من قطاع المصادر البشرية قطاعا ذا أولوية بالنسبة لبرنامج الدعم والدفع وأن تتبنى إستراتيجية متناسقة في هذا المجال تضع في الاعتبار العلاقات الضيقة بين كل من السكان والصحة والتعلم والتكوين والشغل والدخل، حيث تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحسين مستوى حيلة السكان الأكثر فقرا، والحد من التباينات في الحصول على الخدمات الاجتماعية وتوفير الوسائل المناسبة للشغل خاصة لدى الطبقات الفقيرة (القروض للقطاع غير المصنف والبرامج التي توظف يدا عاملة كثيفة)، وتوسيع قاعدة التعليم الأساسي والعلاجات الصحية الأولية وتنمية

التكوين المهني، ومحاولة تقليل الآثار السلبية للأبعاد الاجتماعية للتصحيح الهيكلي.

فعلى مستوى الصحة والشؤون الاجتماعية: تبدو الحالة الصحية للبلاد عند إعداد البرنامج مقلقة حيث يصل معدل الوفيات إلى (21 في الألف ويقارب 130 في الألف) بالنسبة لمن تقل أعمارهم عن خمس سنوات وفي الوقت نفسه يظل أمل الحياة متواضعا (ما بين 43-46 سنة)، وهي وضعية يترجمها سوء التغذية والأمراض الطفيلية والتعقيدات المصاحبة لعمليات الولادة واللاحقة لها[35]

وتعزز الصعوبات في مجال الصحة والشؤون الاجتماعية بفعل ضعف الميزانية المخصصة لهذا القطاع رغم التطور الإيجابي للقروض المخصصة له أثناء الفترة (1985-1988)، فلا تزال البنى الأساسية الصحية في تدهور يرافقه نقص في التجهيزات والأشخاص المؤهلين والتموين وغياب التخطيط وضعف طاقات التسيير والرقابة.

وقد رسم البرنامج لتغيير هذه الحالة عدة أهداف تنطلق من هدف شامل هو "الحصة للجميع بحلول سنة 2000" وهذه الأهداف هي[36]:

- توسعة التغطية الصحية حتى تصل إلى معدل 50% سنة 1991 بدل 30% سنة 1987.
- الرفع من مستوى حياة السكان الأكثر فقرا.
- تحسين طاقات التخطيط والتسيير والمراقبة على مستوى وزارة الحصة والشؤون الاجتماعية.

ولتحقيق هذه الأهداف السابقة يتبنى البرنامج إستراتيجية تعتمد على منح الأولوية للعلاجات الصحية الأولية والاستخدام الأمثل للوسائل المتاحة وتحسين نظام التخطيط والتسيير.

وفي هذا السياق سيحظى البرنامج الموسع للتلقيح بعناية خاصة حتى يشمل 70% سنة 1991 مع زيادة الحصة المخصصة لقطاع الصحة في ميزانية لدولة حتى تصل إلى 10% سنة 1991 وإعادة تأهيل البنى الأساسية الصحية القائمة بنسبة 50% إضافة إلى التكوين المستمر والتدريب.

وفي هذا السياق فإن الإستراتيجية ترى أن المشاركة الفعلية للسكان ضرورية بالنسبة للخدمات الصحية خاصة ما يتعلق بتحمل تكاليف بناء المراكز الصحية من الدرجة (ب) و(ج)[37].

[35] - P.C.R, OP. CIT, P.57

[36] - P.C.R, OP. CIT, P.58

وعلى مستوى التعليم، فإن الأعداد الإجمالية للتلاميذ في المرحلة الابتدائية بلغت 155.319 سنة 1988 أي بمعدل التحاق بالمدارس يصل إلى (54.7%) بالنسبة للفئات العمرية من (6-11 سنة)، ومن بين هذه النسبة (43.7%) للبنات، كما بلغت أعداد التلاميذ في التعليم الثانوي (36.218)، مقابل 1.213 تلميذ) في التعليم الفني، كما تحول عدد الطلاب في التعليم العالي من (4388) سنة 1985 إلى (7.141) [38] سنة 1987.

ومن هنا فإن قطاع التعليم تعترضه عدة صعاب رغم النتائج الإيجابية التي حققت، ويظهر ذلك من خلال الضعف النسبي للالتحاق بالتعليم الأساسي والتباين في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق ومحدودية التعليم المهني والفني، وضعف الفاعلية الداخلية للنظام التعليمي بصورة عامة وغياب الغايات الواضحة من هذا التعليم إضافة على الظروف التربوية الصعبة ومشكلات الميزانية المخصصة لهذا القطاع.

ومن أجل تخطي هذه الصعاب رسم البرنامج مجموعة من الأهداف العامة تتمثل فيما يلي:

- الإسراع بالزيادة الكمية للتعليم الأساسي.
- تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي
- تشجيع التعليم الخاص والأصلي.
- تعزيز طاقات التخطيط والتسيير في قطاع التعليم
- المواءمة بين التعليم وحاجات التنمية.

إن هذه الأهداف يعتمد تحقيقها على إستراتيجية تنطلق مما يلي[39].

- الزيادة الكمية للتعليم الأساسي حتى يبلغ معدل التمدرس 70% سنة 1991
- زيادة الميزانية السنوية للتعليم الأساسي بـ 9%
- إتباع إجراءات تشجيعية للتعليم الحر.
- ضبط الأعداد التي تدخل المراحل الثانوية والتعليم العالي.
- زيادة الميزانية المخصصة للتعليم العالي بحوالي 3% سنويا.
- تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- تعزيز وتنويع التعليم العلمي.
- الاستغلال الأمثل للموارد عن طريق الرقابة والتسيير والتخطيط.

[37] -IBID, P.59
[38] - IBID, P.60
[39] - P.C.R, OP. CIT, PP.61-62

وهكذا تتقاطع المحاور العامة لهذه الإستراتيجية مع الأهداف السابقة.
وعلى مستوى الأمية: فإن نتائج 1977 أظهرت أن حوالي 80% من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق أميون، ومع هذا فإن البرنامج الذي وضعته كتابة الدولة لمحاربة الأمية يتوقع القضاء على هذه الظاهرة في آفاق سنة 2000.
وتشمل الأهداف في هذا السياق أهدافا ذات صبغة اقتصادية وثقافية واجتماعية وتعليمية.
ولتحقيق تلك الأهداف تعتمد الإستراتيجية في مجال محو الأمية على تنمية التعليم التقليدي وإدخال المواد العلمية فيه وإنشاء مراكز للتكوين الفني والمهني لخريجي هذا النظام، وتنمية مراكز تعليم الكبار ومتابعة حملات التوعية لمحاربة الأمية.
وعلى مستوى التشغيل والتكوين: يظهر أن السياسات السابقة ركزت على القطاع العمومي وشبه العمومي دون الأخذ في الاعتبار لإمكاناتهما الفعلية، ومن هنا فإن هذا القطاع الفرعي تعترضه عدة عقبات تتصل بالتحولات التي أثرت على الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة والتي انجر عنها نزوح كبير وتراجع في النشاط الاقتصادي وتنام قوي للقطاع غير المصنف.
وقد واكب هذا الوضع وفود أعداد من العاطلين، منهم من لفظه النظام الإنتاجي التقليدي دون أي مؤهلات في حين تشكل مجموعة من تخرجوا من التعليم الثانوي العام شريحة أخرى من هؤلاء العاطلين الذين لم يسمح تكوينهم العام بأي تخصص يتكيف وحاجات السوق، وأخيرا انضمت شريحة ثالثة إلى هؤلاء العاطلين يمثلها حملة الشهادات المتخرجين من التعليم العالي والذين لا تستوعبهم الوظيفة العمومية.
ويمكن القول بأن غياب سياسة متناسقة في مجال المصادر البرية ونقص التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بهذه السياسة (التخطيط والعمل والتعليم) وغياب إطار مؤسسي يدمج القطاع الخاص في هذا السياق، أدت إلى الاختلال القائم بين العرض وطلب التشغيل.
وتنحصر أهداف البرنامج المتوخاة في هذا الصدد ضمن ثلاثة[40]:

- تقليل نسبة البطالة وتحسين ظروف العمل
- الرفع من مستوى تأهيل العاطلين
- تطوير نظام التخطيط والإعلام حول التشغيل

[40] - P.C.R, OP. CIT, PP.64-65

- أما الإستراتيجية التي بناها البرنامج أثناء فترته (89-1991) فتتمحور حلو ثلاث عمليات تتعلق أولاها بالإجراءات المؤسسية وتتعلق الثانية ببرامج للتشغيل وأخيرا تطوير التكوين المهين عن طريق المراكز والورش وتحسين خبرات العاملين في القطاع غير المصنف.
- وعلى مستوى الشباب والرياضة: فإن هذا القطاع الفرعي بطبعه عجز في الوسائل المادية والبشرية، حيث شهدت بعض البنى الأساسية تدهورا خاصة المباني والتجهيزات، يضاف إليه نقص في المؤطرين المؤهلين وتباين بين مختلف المناطق.
- وتتمثل أهداف البرنامج في هذا القطاع في ترقية الأنشطة الرياضية وتنمية الأنشطة الثقافية في جميع البلديات. ولتحقيق ذلك فإن الإستراتيجية تمنح أولوية لتأهيل وتجهيز البنى المتوفرة وتكوين المكونين.
- أما برنامج الاستثمار الموجه للقطاع المصادر البشرية خلال الفترة (89-1991) فتبلغ كلفته 4563 مليون أوقية) تتوزع حسب الجدول التالي:

الجدول (24) برنامج الاستثمارات في قطاع المصادر البشرية (89-1991)

المصادر البشرية	مشاريع قيد الإنجاز				مشاريع جديدة			
بملايين الأوقية	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني
المجموع	330	480	68	30	0	1301	2279	76
الثقافة والشباب والرياضة	0	0	0	0	0	0	0	2
العدل	0	0	0	0	0	0	0	0
التعليم	70	13	0	7	0	82	1374	50
الصحة والشؤون الاجتماعية	260	467	68	23	0	883	682	13
الأمية	0	0	0	0	0	336	0	0
الشغل	0	0	0	0	0	0	223	11

المصدر : P.C.R. OP CIT. P.66

إن مشكلة الشغل رغم أهميتها لم تحظ بالشيء الكثير على مستوى الاستثمارات المتوقعة والشيء نفسه بالنسبة للثقافة والشباب والرياضة والعدل ومحو الأمية.

المطلب الثالث : القطاع العمومي وشبه العمومي

لقد ظل القطاع العمومي المصدر الأساسي للتوظيف مما انجر عنه تضخم في الأعداد التي هي في الغالب غير مؤهلة بما فيه الكفاية، وهذا ما انعكس على الإدارة حيث أصبحت مركزية وغير منظمة وذات كلفة عالية لا تستطيع التكيف مع مستلزمات التسيير والتخطيط.

وبالنظر إلى كون برنامج الدعم والدفع يمثل تعزيزا لمكتسبات سابقة (برنامج التقويم الاقتصادي والمالي) فقد رسم ثلاثة أهداف أساسية للقطاع العمومي بغية التغلب على الصعاب التي يعاني منها وهذه الأهداف هي:

- تعزيز القطاعات الإستراتيجية للإدارة.
- البحث عن أفضل قيمة للمصادر البشرية
- التنمية البلدية

وترتكز الإستراتيجية في المدى القصير والمتوسط بالنسبة للقطاع العمومي على لمحاور الرئيسة التالية:

- تعزيز التسيير الاقتصادي
- تعزيز المصالح المختصة (إدارة التشريع – لجنة الصفقات...)
- إصلاح سياسات تسيير عمال الدولة
- التنمية البلدية

وعلى مستوى القطاع شبه العمومي الذي يضم كافة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمهني والصناعي والتجاري والشركات ذات الاقتصاد المختلط فإن حالتها المالية لا تبعث على الارتياح نظرا لظروف العجز والمديونية التي تطبع العديد منها.

وقد بلغ عدد المؤسسات العمومية عند إعداد البرنامج (74) تغطي الغالبية العظمى للقطاع العصري وتوظف أكثر من (12.000) عامل وتساهم بأزيد من 27% من الناتج المحلي الإجمالي، كما حظي القطاع شبه العمومي بقروض من لدن البنوك المحلية تجاوزت 17% من القروض الموجهة للاقتصاد، ومنحت الدولة أزيد من مليار أوقية سنة 1988 كإعانات مالية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ولمهني[41].

إن أهم ما يعترض القطاع شبه العمومي من عقبات يتمثل حسب البرنامج في أربع نقط هي[42]:

- العلاقة غير المحددة بين المؤسسات والدولة

[41] - P.C.R, OP. CIT, P.67

[42] - IBID, P. 68

- التغيير المستمر للمستولين عن هذه المؤسسات ونقص الاستمرارية في التسيير.
- العداد الزائدة
- حالة الامتياز (التي تمنع عقلنة النشاط والصرامة في التسيير)

ومن هنا تبني البرنامج بعض الأهداف لإصلاح الوضع في القطاع شبه العمومي تعتمد على تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي وعقلنة تدخل الدولة في الأنشطة التي يمارس القطاع الخاص نظائرها، وتعزيز الإنجازات التي تم تنفيذها في المرحلة السابقة، إضافة إلى تحسين نظام التسيير في هذه المؤسسات وعقلنة برامجها الاستثمارية.

وقد اتبعت سلسلة من الإجراءات الرامية إلى إصلاح وضع القطاع شبه العمومي في مجمله وإجراءات أخرى موجهة لمؤسسات محددة، وهو ما يعني في النهاية التخلي عن بعض المؤسسات لصالح القطاع الخاص وحل البعض الآخر وتغيير نظام مجموعة أخرى.

وعليه فإن الإستراتيجية المتبناة في البرنامج تنطلق من تقسيم المؤسسات العمومية إلى ثلاثة مستويات[43].

- مؤسسات ستتم تصفيتها (غير قابلة للاستمرار)
- مؤسسات ينبغي التخلي عنها لصالح القطاع الخاص
- مؤسسات باقية ضمن القطاع العمومي ولكنها بحاجة إلى إعادة تأهيل.

وقد بلغت الكلفة الإجمالية لبرنامج الاستثمار في هذا القطاع (7.873) مليون أوقية خلال الفترة (89-1991) تحظى منها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم بـ (6.448 مليون أوقية) وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول (25) برنامج الاستثمارات في القطاع العمومي وشبه العمومي (89-1991)

القطاع العمومي وشبه العمومي	مشاريع قيد الإنجاز				مشاريع جديدة			
بملايين الأوقية	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني	قروض	هبات	شبه هبات	تمويل وطني
شبه العمومي	24	884	432	49	0	28	720	88
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	4295	0	0	153	2000	0	0	0

المصدر : P.C.R. OP. CIT. P. 70

[43] - IBID, P.69

إن الحصة المخصصة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم تمثل النصيب الأوفر من الاستثمارات الموجهة للقطاع شبه العمومي ولكنها جميعا ضمن بند القروض، في حين تمثل شبه الهبات أهم البنود ضمن استثمار بقية القطاع شبه العمومي وتتضاءل بالمقابل نسبة القروض.
وسيوضح الجدول اللاحق المحصلة النهائية لبرنامج الاستثمار السنوي على مدى السنوات الثلاث التي يغطيها برنامج الدعم والدفع وكذلك جملة الاستثمارات على مدى الفترة بكاملها.
الجدول (26) البرمجة السنوية للاستثمارات العمومية (بملايين الأوقية):

القطاع	1989	1990	1991	المجموع
التنمية الريفية	4.564.9	5.737.7	5.244.3	15.546.9
التنمية الصناعية	1.196.8	2.703.0	2.069.3	5.969.2
الصيد	645.0	1.727.0	1.081.0	3.453.0
الصناعة والسياحة والطاقة والمعادن باستثناء (سنيم)	5518	9776.0	988.3	2.516.7
االتهيئة الإقليمية	2.451.1	3.947.3	4.967.0	11.365.5
المصادر البشرية	1.757.9	1.585.7	1.219.7	4.563.4
الطقاع شبه العمومي	484.4	474.5	466.0	1.424.8
المجموع (باستثناء سنيم)	10.455.1	14.448.2	13.966.4	38.869.7
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)	2.712.0	1.683.0	2.053.0	6.448.0
المجموع الكلي	13.167.1	16.131.2	16.019.4	45.317.7

المصدر : P.C.R. ANNEXE TABLEAUX I.A

إن القسط الأوفر من الاستثمارات خلال السنوات الثلاث للبرنامج موجه لقطاع التنمية الريفية والتهيئة الإقليمية، وهما قطاعان متكاملان تليهما الشركة الوطنية للصناعة والمناجم تم التنمية الصناعية والمصادر البشرية.
وستمكن الحصيلة النهائية لما تم تنفيذه من هذا البرنامج من الحكم على مدى مطابقة ما كان متوقعا للواقع من عدمها، حيث أن الآثار الاجتماعية لبرامج التصحيح قد تحول دون بلوغ العديد من الأهداف المرسومة لها.

خاتمة الفصل الرابع

- ركز برنامج الدعم والدفع على ضرورة إصلاح عميق لجهاز الإنتاج حتى تتوسع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية وتتعزز الحالة المالية للبلد وبناء على هذه الخلفية تم تحديد مجموعة من الأهداف تمثلت أساسا في :
- بلوغ معدل نمو سنوي يصل إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (89-91).
- توفير نسبة ادخار من الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال فترة البرنامج.
- تحسين إنتاجية الاستثمارات والحفاظ على مستوى استثمار عمومي في حدود 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليص عجز الحساب الجاري حتى يصل مستوى أقل من 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية فترة البرنامج.

الوصول إلى نسبة من خدمة الدين متناسقة مع إمكانات التسديد (20-25% من مداخيل الصادرات لسنة 1991).

وقد تبنى البرنامج في سبيل تحقيق هذه الأهداف استراتيجيات تنموية تمحورت حول أربعة محاورة وهي :

-الاستغلال الأمثل لإمكانات النمو

-البرمجة المحكمة لإجراءات السياسة الاقتصادية.

-تنمية المصادر البشرية.

-البحث عن تمويلات جديدة بشروط ميسرة.

وفي مجال الاستثمارات العمومية تم اختيار مجموعة من المشاريع اعتبر أنها كفيلة بدعم النمو والسيطرة على التضخم.

عموما مثل برامج الدعم والدفع امتدادا لسياسات البنك وصندوق النقد الدوليين في موريتانيا ورغم تزايد حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة من جهة وفي ظل تدهور مستويات المعيشة وتنامي ظاهرة البطالة واستفحال مشكلة الفقر من جهة أخرى فإن الجري في هذه السياسات ظل متواصلا .

الفصل الخامس: نموذج من الوثائق الأساسية للسياسة الاقتصادية وبرامج الاستثمارات

المبحث الأول : الوثيقة الإطارية للسياسة الاقتصادية 92 ـ 95.
المطلب الأول : البرامج والسياسات والأهداف الاقتصادية 92 ـ 95
المطلب الثاني : القطاع الخارجي وحاجيات التمويل
المبحث الثاني : برنامج الاستثمارات العمومية 94 ـ96
المطلب الأول : السياق الاقتصادي والآفاق
المطلب الثاني : السياسات القطاعية
خاتمة الفصل الخامس

الفصل الخامس: نموذج من الوثائق الأساسية للسياسة الاقتصادية وبرامج الاستثمارات:

تعتبر الوثيقة التي تم اختيارها هي الرابعة من نوعها التي تعدها الحكومة الموريتانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول السياسية الاقتصادية ذات الأمد المتوسط ضمن الإصلاحات المالية والهيكلية التي شرع فيها عمليا منذ 1986.

وتغطي هذه الوثيقة الفترة الواقعة بين (فاتح أكتوبر 1992 وحتى 30 سبتمبر 1995) وقد تم اللجوء إليها نتيجة وجود فراغ لا يغطيه برنامج (1994/1992).

أما برنامج الاستثمار العمومية الذي اختير فيبدأ من 1994 إلى غاية 1996.

المبحث الأول : الوثيقة الإطارية للسياسة الاقتصادية 92 ـ 95

لا تشكل هذه الوثيقة سوى التزامات محددة وصريحة أمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يتصل بالإصلاحات الهيكلية وتقيل الإنفاق أكثر من أي شيء آخر.[1]

وقد قسم محتوى الوثيقة إلى ستة محاور (25صحفة) إضافة إلى ملاحق لإجراءات العملية المتوقعة في برنامج الحكومة (29 صفحة)

المطلب الأول : البرامج والسياسات والأهداف الاقتصادية 92 ـ 95

يظهر من الوثيقة أن أهم محور هو المحور الرابع الذي استأثر بالنصيب الأوفر وتناول العديد من النقط: (السياسة المالية، وتسيير الموارد والنفقات العمومية، وإصلاح الوظيفة العمومية والزراعة والصناعة، والصيد والمؤسسات العمومية، والإطار التشريعي، وتحسين الموارد البشرية، وسياسة البيئة).

وقد اقتصر التقدير على التذكير بالأهداف والاستراتيجيات التي رسمتها الحكومة في البرنامج السابق (1989-1991) كنقطة اعتماد ومقارنة لما سيتم تنفيذه أثناء الفترة الجديدة (1992-1995).

أما المحور الثاني فكان عبارة عن تقييم لما تم إنجازه خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي والسنة الأولى لبرنامج الدعم والدفع (1986-1989)، ثم المقتضيات الجديدة للاقتصاد خلال سنتي 1990-1991.

[1]-لم توصف والوثيقة بعبارة خطة أو برنامج كما أنها لا تحمل اسم وزارة أو إدارة

ومن هذا التقييم ظهر أن النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الفعلي بلغ في المتوسط 3,5% فيما بين 1986 و1989 مقابل 0,2% خلال الفترة 1984-1989.[2]

وفيما بين 1990-1991 تعرض الاقتصاد الموريتاني لسلسلة صدمات خارجية لم تستطع الإجراءات الاقتصادية الكلية تعويض آثارها على المستوى الاقتصادي والمالي فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ثباتا بسبب الظروف المناخية والمؤسسية غير الملائمة للزراعة، كما سجلت نتائج متواضعة بالنسبة لقطاع مناجم الحديد والصيد، وفي الوقت نفسه تفاقمت الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

وقد نجم عن هذه الأوضاع ارتفاع في عجز ميزان المدفوعات الكلي الذي بلغ "87 مليون من وحدات حقوق السحب الخاص سنة 1991 بدل 45 مليون من تلك الوحدات سنة 1989"[3].

وعلى مستوى آخر فإن متأخرات الدفع على الديون العمومية الخارجية قدرت بمبلغ 111 مليون من وحدات حقوق السحب الخاص.[4]

واستمرت الحالة المالية ضعيفة في النصف الأول من سنة 1992 سواء على مستوى على الخزينة العمومية أو المؤسسات المصرفية.

وبشكل عام فغن الحكومة حققت جملة من الإصلاحات الهيكلية أثناء الفترة الممتدة من 1986 إلى 1991 خاصة ما يتعلق بحرية الأسعار وتقويم المؤسسات العمومية وإحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في مجال تهيئة الأراضي والإنتاج الزراعي وأنشطة التسويق، وهكذا ألغيت رخص الاستيراد وفتح مجال النقل الحضري وتسويق المنتجات البترولية وأغلقت سبع مؤسسات عمومية ذات وضعية حرجة وأعيد تنظيم أخرى كما ألغى الامتياز الخاص بتوريد مادة الأرز عن الشركة الوطنية للإيراد والتصدير، وعرف القطاع المالي عدة إجراءات تشريعية ومؤسسية تناولت تسيير البنوك والقروض وغيرها من القضايا والتغيرات المالية.

أما الأهداف الاقتصادية والمالية أثناء الفترة المتوسطة (1992-1995) والتي شكلت المحور الثالث فقد انطلقت من واقع يطبعه ضعف الاقتصاد الوطني رغم ما سبق من محاولات تصحيحية، وضرورة تقوية ذلك الاقتصاد وتتركز هذه الأهداف حول ثلاث قضايا أساسية هي[5]:

---

[2] -Fond Monétaire international Mauritanie. Document – cadre de politique (D.C.P.E) P.2

[3] -IBID, P.3

[4] -IBID, P.4

[5] -D.C.P.E. OP.CIT. P.7

-الوصول إلى معدل للنمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي الفعلي في حدود 3,5% سنويا حتى 1995.
-الوصول بمعدل التضخم إلى 3,6%
-تقليل العجز في الحساب الجاري الخارجي من 14,4% من الناتج المحلي سنة 1991 إلى 7,6% سنة 1995.
ولبلوغ هذه الأهداف فإن الحكومة قررت تعزيز تسيير الاقتصاد الكلي وتعميق الإصلاحات الهيكلية التي تتمحور حول تنقية القطاع المصرفي وعقلنة النفقات العمومية ودعم نشاط القطاع الخاص ومتابعة تقويم المؤسسات العمومية ومنح عناية للتنمية المؤسسية على المستوى القطاع وتطوير تنمية الموارد البشرية.
وقد تناول المحور الرابع السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية حيث تطرق إلى السياسة المالية التي تعتمد على تعزيز وضعية ميزانية الدولة بطريقة تسمح بتخصيص موارد كافية للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية ونفقات الاستثمارات كما أن السياسة النقدية تهدف إلى توفير القروض الملائمة للقطاعات الخاص' وفي الوقت نفسه فإن الإجراءات الهيكلية التي تضمنتها الوثيقة تسعى إلى "تثبيت مداخيل الميزانية في حدود 22% تمن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-1995 وتقليل نفقات الميزانية ب3% من الناتج المحلي الإجمالي"[6]، وإكمال تقويم القطاع المصرفي الذي شرع فيه منذ 1989، حيث قررت الحكومة التخلي عن حصتها للقطاع الخاص في كل من البنك الوطني الموريتاني (46%) وبنك البركة الموريتاني الإسلامي (10%) والبنك الموريتاني للتجارة الدولية، والتدرج نحو إقامة سوق حرة للعملات الأجنبية.
وعلى مستوى تسيير الموارد العمومية فإن البنية الضريبية ستتم مراجعتها وتبسطها من أجل زيادة مرونة النظام الضريبي وتشجيع القطاع الخاص.
أما بالنسبة لتسيير النفقات العمومية، فإن المجالات ذات الأولوية لتدخل الدولة تتمثل في التعليم الأساسي والصحة وصيانة البنى الأساسية التي ستمنح لها مخصصات ميزانية ملائمة، إضافة إلى تحسين فاعلية الاستثمارات العمومية عن طريق انتقاء المشاريع، وتعزيز القدرات المؤسسية لتسيير الديون حتى لا تتراكم متأخرات جديدة، وتحديث نظام المحاسبة الوطنية ومراجعة إجراءات الصفقات العمومية.

[6] -D.C.P.E OP CIT. P.8

ومن جهة أخرى تناول هذا المحور إصلاح الوظيفة العمومية الذي هيء له بإحصاء الموظفين خلال شهر مايو 1991، ويهف أساسا إلى زيادة الفاعلية والصرامة في تسيير الموظفين.
وعلى مستوى آخر تعرض المحور للزراعة مبرزا أهداف السياسة الزراعية التي حددت بالتشاور مع البنك الدولي والتي تتضمن تطوير وتنويع المنتجات الزراعية عن طريق تشجيع المستغلين والمستثمرين الخصوصيين، إضافة إلى إصلاح النظام العقاري وإعادة هيكلة الشركة الوطنية للتنمية الريفية وتحسين تسيير الموارد الطبيعية.
ولتحقيق أهداف السياسة الزراعية ستتخذ الحكومة بعض الإجراءات الموجهة إلى تنمية الأراضي المروية وإتباع سياسة ملائمة في ميدان القرض الريفي وتكثيف عمليات إصلاح النظام العقاري، وهي أمور ستساهم لا محالة في تحسين دخول المزارعين وإيقاف النزوح الريفي.
أما بالنسبة للصناعة فإن الإجراءات التي تبنتها الحكومة ضمن هذه الوثيقة تنطلق من زيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:[7]

-الحفاظ على معدل حماية فعلى يصل في المتوسط إلى 40%
-إلغاء نظام الامتياز المطبق على بعض الواردات
-إلغاء رقابة الأسعار وتعزيز تشجيع الاستثمار بواسطة حرية نظام الصرف والتجارة

وتطرق هذا المحور كذلك للصيد حيث أوضح أن إصلاح قطاع الصيد يتطلب تحسين تسيير الموارد السمكية وزيادة القيمة المضافة وهي الإجراءات التي ستتبعها الحكومة خلال هذه الفترة، وسيحدد نظام ضريبي وسياسة للقروض من أجل تشجيع التوسع في قطاع الصيد التقليدي كما ستعزز إمكانات معهد البحث في نواذيبو للتعرف على إمكانات المصايد وزيادة الرقابة على المنطقة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تم تحويل الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية إلى شركة وطنية سعيا إلى دخول القطاع الخاص فيها بمساهمة عالية.
كما تطرق المحور الرابع للمؤسسات العمومية مبينا أن الهدف الأساسي في هذا المجال هو تغيير الإطار القانوني والمؤسسي سعيا إلى تسهيل التنازل عن بعضها للقطاع الخاص وتصفية البعض الذي لم يعد قابلا للاستمرار وزيادة الاستقلالية والرقابة المالية على تلك المؤسسات العمومية الباقية ومتابعة جهود إعادة الهيكلة على مستوى العديد من

[7] - P.I.P. OP. CIT P.17

المؤسسات وخاصة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم والخطوط الجوية الموريتانية وهيئة البريد والمواصلات، إضافة إلى تقيل دور الدول بصورة جلية في أنشطة الإنتاج وذلك بإلغاء احتكار التأمين والتوريد.
ومن هذا المنطلق فإن "الحكومة قررت تصفية الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين أو إسنادها للقطاع الخاص وذلك في معد غايته 31 من مارس 1993، كما سيتم إلغاء احتكار الشركة الوطنية للإيراد والتصدير لتوريد الشاي قبل نهاية 1992 والسكر قبل 1993"[8].
أما بالنسبة للإطار التشريعي كما تضمنه هذا المحور فإنه يسعى إلى إلغاء نظام الأسعار الثابتة وجعله أكثر مرونة، كما يهدف إلى إناطة الدور الحاسم في مجال تسويق الحبوب بالقطاع الخاص.
حيث أن "مفوضية الأمن الغذائي لن تسوق سوى كمية محدودة بـ6000 طن ابتداء من الحملة الزراعية 1992-1993 وذلك بالنسبة للمناطق المعزولة فقط التي لا يتدخل فيها القطاع الخاص"[9].
وستتم كذلك إجراءات تحرير نظام الصرف وفقا لجدولة يتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، كما ستتخذ إجراءات لزيادة مرونة سوق العمل وذلك لإلغاء احتكار إدارة الشغل توظيف العمال.
وعلى مستوى تحسين المصادر البشرية والتقليل من الفقر والحد من الآثار الاجتماعية للتقويم الهيكلي فإن المحور الرابع يحدد هدفا أساسا للحكومة في مجال التنمية على المدى المتوسط هو تقليل الفقر ورفع مستوى حياة السكان.
وفي هذا الصدد سيتم تحسين فاعلية برنامج "الغذاء مقابل العمل" وتطوير نوعية الخدمات الصحية وإصلاح قطاع الصيدلية وإعداد سياسة وطنية للسكان تأخذ في الاعتبار الخصوصيات السكانية التي تطبعها كثافة ضعيفة وتسارع في معدل الزيادة والتحضر.
أما بالنسبة للتعليم فإن التوجيه منصب على توسعة مجال الالتحاق بالتعليم الأساسي بالنسبة للأطفال البالغين سن التمدرس، حيث تقرر أن يرتفع معدل التمدرس على المستوى الابتدائي من 46% سنة 1989 إلى 66% مع نهاية 1994.
"وستبقى المنح مجمدة عند مستواها في سنة 1987، كما أن التطور السنوي لميزانية التعليم الثانوي والعالي سيتم حسبما تمليه ظروف

[8] -IBID P.18
[9] - P.I.P. OP. CIT P.19

الميزانية العامة ومقتضياتها كما يستمر التوجه نحو بناء المدارس من قبل المجموعات وتنمية المدارس الخاص"[10].

وأخيرا تعرض المحور الرابع للسياسة البيئية حيث من المقرر أن يعد برنامج متناسق من إجراءات الحماية البيئية يغطى جوانب تسيير الموارد المتجددة والناضبة والنمو الديموغرافي والصحة العمومية والغابات والتحضر وحماية الحيوان والبنات والأراضي الزراعية وأماكن تكاثر الأسماك.

ويأتي المحور الخامس ليطرح بصورة مقتضبة جدا موضوع التعاون الإقليمي حيث تساهم موريتانيا مع كل من مالي والسنغال في استصلاح نهر السنغال إضافة إلى مشروع تسيير المصايد مع غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وغامبيا والسنغال، كما أنها عضو في اتحاد المغرب العربي.

ومن الواضح أن نجاح الإصلاحات يعود في جزء كبير منه إلى جهود التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي.

المطلب الثاني : القطاع الخارجي وحاجيات التمويل

لقد تم تناول القطاع الخارجي وحاجات التمويل حيث بين أن الهدف في المدى المتوسط هو الوصول إلى حالة من التوازن في القطاع الخارجي بصورة مستمرة وإنهاء الحاجة إلى إعادة جدولة الديون بحلول سنة 1995.

وفي هذا الصدد فإن "مداخيل الصادرات ستزداد في المتوسط بـ7,9% سنويا في حيث أن حجم الواردات سيزداد بـ 5% في المجموع وذلك حسب الإسقاطات التي تغطى الفترة من 1992 إلى 1995"[11].

ويبنى هذا التصور على إكمال مراحل التهيئة لاستغلال مناجم جديدة من خامات الحديد.

وعلى مستوى التمويل فقد تم الحصول على تعهدات بمبلغ يساوي 313 مليون من وحدات حقوق السحب الخاص على شكل هبات وقروض لتغطية برنامج الاستثمارات ما بين 1992-1994، ويتم البحث عن تعهدات أخرى إضافية لمبلغ يعادل 30 مليون من وحدات حقوق السحب الخاص.

[10] -IBID, P. 21

[11] - P.I.P. OP. CIT P.23

ومن هذا المبلغ العام تمثل مساهمة مجموعة البنك الدولي 93 مليونا من وحدات حقوق السحب الخاص ف يحين تتمثل حصة المساهمة بالنسبة الصندوق النقد الدولي في تقديم قرض بمبلغ 17 مليونا من تلك الوحدات موزعة على دفعتين متساويتين في كل من 1992 و1993.
ونظرا لعدة اعتبارات تتصل بدفع المستحقات المتأخرة والمستلزمات الطارئة فإن الحاجة إلى التمويل ستكون "في حدود 163 مليون من وحدات السحب الخاص سنة 1992 مقابل 65 مليونا سنة 1993 و59 مليونا لسنة 1994"[12].
إن تغطية حاجات التمويل هذه تقتضي من الحكومة السعي خلال الفترة (1992-1994) من أجل جدولة خدمات الدين العمومي المستحقة من لدن الدائنين، كما تتطلب العون المالي لصندوق النقد الدولي.
وتظل هناك حاجة إلى تمويل متبق يقدر بـ8,4 مليون من وحدات حقوق السحب الخاص بالنسبة لسنة 1993، وستبذلك الحكومة الجهود اللازمة للحصول عليه من لدن شركائها التقليديين وذلك "في إطار التسهيل الخاص بإفريقيا".[13]
إن هذه الوثيقة التي هي مجرد اتفاق على جملة من الإجراءات تعكس التوجيهات التي رسمت في الوثائق السابقة لها كما أنها في خطوطها العريضة تتقاطع مع برنامجي التقويم الاقتصادي والمالي والدعم والدفع وهي تتداخل في فترتها الزمنية مع البرنامج اللاحق للاستثمارات العمومية.

المبحث الثاني : برنامج الاستثمارات العمومية 94 ـ96

بعد هذا البرنامج الثالث من نوعه الذي يحمل هذا الاسم "برنامج" وذلك بعد كل من برنامج التقويم الاقتصادي والمالي وبرنامج الدعم والدفع، ومن الملاحظ وجود فراغ بين هذا البرنامج وسابقة يصل مداه إلى سنتين.
وقسم محتوى البرنامج إلى جزأين بالإضافة إلى مقدمة وملاحق.[14]
تناول الجزء الأول برنامج الدعم والدفع من حيث الأهداف والحصيلة إضافة إلى التطور الحديث للاقتصاد والآفاق الاقتصادية (94-96)، في حين تعرض الجزء الثاني للسياسات القطاعية من خلال التنمية الريفية والصناعية والتهيئة الإقليمية والمصادر البشرية والتنمية المؤسسية.

---

[12] -IBID, P.24

[13] -IBID, P.25

[14]-يقع البرنامج في (45 صفحة) بالإضافة إلى ملاحق، وهو لا يحمل اسم وزارة أو إدارة، وقد أعد للمجموعة الاستشارية لموريتانيا (باريس من 4-6 مايو 1994)

وبصورة إجمالية فإن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (1994-1996) يركز على الاستراتيجيات والآفاق القطاعية المنوي بلوغها لتنسجم مع البرامج والمشاريع المقررة وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في المستقبل، ولا يخفى من سياق التقديم كذلك أن البرنامج يمنح الأفضلية ضمن تركيبة التمويل للهبات وشبهها كطريقة لتمويل المشروعات التنموية.

ومن خلال المقدمة يذكر البرنامج بحالة الاقتصاد مع بداية الثمانينيات والهداف التي رسمها وبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي وبرنامج الدعم والدفع، وتمت الإشارة كذلك إلى أن الحكومة أعدت بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الوثيقة الخامس للسياسة الاقتصادية التي تغطي الفترة (1994-1996) والهادفة أساسا إلى بلوغ معدل للنمو يصل في المتوسط إلى 3,5% سنويا والهبوط بمعدل التضخم إلى 3,5% سنة 1996 وموازنة الحساب الجاري الخارجي.

أما بالنسبة لبرنامج الاستثمارات العمومية (1994-1996) فيترفع إلى 75085 مليون أوقية) ومن ضمن هذا المبلغ (52000 مليون أوقية) تمثل التمويل الذي تم الحصول عليه. [15]

وعلى مستوى آخر تهدف التوجهات الجديدة في مجال الاستثمار العمومي كما وردت في هذا البرنامج إلى وضع الاستثمار العمومي في سياق السياسة التنموية المحددة والإصلاحات المؤسسية التي تسمح بتنفيذ أكثر فاعلية للمشاريع، إضافة إلى ضرورة اقتصار الاستثمار العمومي على القطاعات الاجتماعية والبنى القاعدية اللازمة التنمية القطاع الخاص وتحسين فاعلية تخصصات الاستثمارات بين القطاعات والتوزيع ألمجالي المتكافئ لها مع التخطيط والبرمجة لتمويل الأعباء الإضافية للمشاريع.

المطلب الأول : السياق الاقتصادي والآفاق

بدأ هذا الجزء بإعادة الأهداف الكبرى لبرنامجي التقويم الاقتصادي والمالي والدعم والدفع ليخلص في النهاية إلى ما تم تحقيقه في إطار برنامج الدعم والدفع وذلك بالنسبة للبنود الأساسية (الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة والنقد والقروض والأسعار).

فعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أن النمو الفعلي ظل في حدود 2% كمتوسط سنوي وهو ما يترجم عدم تحقيق الهدف المرسوم (3,5%)

[15] -R.I.M Programme d'Investissement Public (PIP) 1994-1996 Stratégies et P.5

ذلك أنه بعد زيادة بلغت 4,8% سنة 1989 هبط هذا الناتج إلى (1,8%) سنة 1990 لينتعش مرة أخرى حيث وصل إلى 2,6% سنة 1991. [16]
إن هذه الحالة تفسر من جهة بأزمة الصناعات وتراجع قطاع البناء والأشغال العمومية والتحسن الطفيف في أنشطة الخدمات، كما أنها قد تغرى من جهة ثانية إلى التغير المحدود الذي تعرضت له تركيبة الناتج المحلي الإجمالي إذا "تراجعت حصة القطاع الريفي في هذا الناتج من (21,5%) سنة 1988 إلى 20% سنة 1991 مع ثبات في حصة القطاع الثاني (28,5 % و28%) وتطور معتدل للقطاع الثالث باستثناء الإدارة العمومية الذي أترتفع بنسبة (2%) خلال الفترة نفسها. [17]
أما بالنسبة للمالية العامة فقد حالت جملة من الصعوبات دون تحقيق أهدافها كما أعلنت في برنامج الدعم والدفع وذلك بسبب زيادة النفقات زيادة لا تواكبها المداخيل رغم انخفاض النفقات العسكرية وثبات حجم الأجور.
وعلى مستوى النقد والقروض والأسعار يلاحظ أن تعقيدات النظام المصرفي لا تزال قائمة بسبب مشكلات التحصيل والقروض حيث بلغت المتأخرات مع نهاية 1991 (17,8 مليار أوقية) وهو ما يعادل (45%) من القروض الممنوحة للقطاع الخاص. [18]
وكخلاصة فإن الإجراءات التي اتخذت أثناء البرنامج قللت من الاختلالات المالية إلا أن النتائج المستخلصة كانت دون الأهداف.
أما التطور الحديث للاقتصاد الذي شكل المحور الثاني من هذا الجزء فتناول النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، والمالية العامة والكتلة والنقدية والأسعار وإصلاح النظام المصرفي.
وفي هذا السياق أوضح البرنامج أن جهود التقويم التي تمت فيما بين 1992-1993 ساعدت على تحسين الإنتاجية الاقتصادية ومنافستها ودفع عمليات حرية الأسعار إلى الأمام بما في ذلك تخفيض قيمة الأوقية في اكتوبر 1992.
لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بلغ 1,7 % سنة 1992 وقدر سنة 1993 بـ4,9 بناء على التحسن الملاحظ في القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة التي كان نموها (37%) والمناجم (14%)، في حين أنجز عن الارتفاع غير المتوقع لأسعار بعض الواردات والتنامي الطفيف لأسعار

[16] -IBID, OP CIT P. 8
[17] -IBID, P.9
[18] -IBID, DEM

الصادرات عجز في ميزان المدفوعات الذي تحول من 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992 إلى 18,2% سنة 1993. [19]
ومن جهة أخرى سمحت جدولة الديون الخارجية تحت شروط ميسرة في يناير 1993 بالتخفيف جزئيا من الضائقات المالية الخارجية كما ستتحسن منافسة المنتجات المصدرة بسبب الجدية المتنامية لنظام الصرف وإلغاء رخص التصدير وغيرها من الإجراءات.
وعلى مستوى الميزانية العامة لوحظ تحسن في المداخيل بالنسبة لميزانية الدولة مع إلغاء بعض النفقات أو تأجيلها ومع ذلك ظل العجز قائما بسبب كلفة الإصلاح المالي للقطاع المصرفي وتصفية "اتخاذ بنوك التنمية".
أما بالنسبة للكتلة النقدية التي بلغ نموها مستوى قريبا من 6% سنة 1992 فإن ذلك النمو تم ضبطه في حدود 2% سنة 1993 وذلك للحد من آثار التضخم المرتبطة بزيادة العجز في الميزانية. [20]
وأخيرا تطرق هذا المحور إلى إصلاح النظام المصرفي موضحا تخلي الدول عن حصصها عدة مصارف وتصفية البعض وتحسين حالة التحصيل بصورة عامة عن طريق إنشاء وكالة للتحصيل ولكن لا تزال هناك عراقيل تحد من دور القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني منها استمرار المتأخرات اتجاه الوكلاء الجانب ونقص الإطار التشريعي والتنظيمي والصعوبات المتصلة بالمحيط العام.
وقد تناول المحور الثلاث لآفاق الاقتصادية (1994-1996) مبرزا الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الهداف السابقة (معدل نمو وتضخم في حدود 3,5% وموازنة الحساب الجاري الخارجي) وتتمثل تلك الاستراتيجيات في دعم الإصلاحات الهيكلية وإقامة البنى القاعدية التي تسمح بتنمية القطاع الخاص وتنمية المصادر البشرية ومحاربة الفقرة وتعزيز القدرات الوطنية في ميدان التسيير الاقتصادي والمالي وتحسين استغلال الموارد الطبيعية ومتابعة سياسة تخفيف مديونية الدولة وتقوية منافسة الصادرات وإعادة تخصيص بعض النفقات العمومية للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.
فعلى مستوى الميزانية العامة يتوقع أن تمثل المداخيل الإجمالية 25% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 26% للنفقات وذلك أثناء فترة البرنامج مع استمرار الاتجاه نحو تقليل نفقات إعادة الهيكلة ومتابعة سياسة الرقابة

[19] - P.I.P. OP. CIT P.10
[20] -IBID, P11

الصارمة على النفقات العمومية والإصلاح الضريبي الذي سيطبعه إدخال ضريبة على القيمة المضافة بصورة متدرجة ابتداء من يناير 1995. [21]
أما بالنسبة لقطاع النقد فيتمحور التوجه حول إعادة الهيكلة المالية والتنظيمية للمصارف وتحسين لمحيط النقدي والتشريعي وخلق أدوات لتوجيه التدخلات المالية لصالح أنشطة الإنتاج، مع تعزيز المؤسسات العاملة بالقطاع وتنمية مصادرها البشرية.
ومن جهة أخرى تناول المحور الثالث القطاعات المنتجة مركزا على دور القطاع الخاص كعامل للنمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد ستحظى المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بإجراءات تشجيعية خاصة، كما ستعاد
هيكلة قطاع الصيد حتى يصبح استغلاله أمثل، وقد تمت بالفعل مناقشة إجراءات تطوير هذا القطاع مع شركاء موريتانيا في التنمية خلال سنة 1994، في حين انصب الاهتمام في القطاع الريفي على الإنتاج الزراعي اعتمادا على الإصلاح العقاري وتنمية القرض الزراعي وتحسين تسيير الموارد الطبيعية.
وأخيرا تشكل التنمية المؤسسة والبيئة ومحاربة الفقر مجالات حية ضمن هذه الآفاق ولك بتوظيف المعونات لصالح التنمية ودمج مشكلات البيئة ومعالجتها في السياق التنموي الشامل وتنفيذ استثمارات ضمن مشاريع صغيرة وتحسين حالة الأمن الغذائي وتوجيه النفقات الاجتماعية نحو المجموعات الأكثر تضررا وتطويرا لتشغيل ودعم التنمية القاعدية.
إن الرجوع إلى هذا الجزء بمختلف مكوناته يعكس بجلاء مدى الإشكالات المطروحة على مستوى التنمية وآفاقها نظرا لأن مختلف الوثائق التي أعدت حول السياسة الاقتصادية وكذلك البرامج لا تزال تكرر الواحدة تلو الأخرى أن ما كان متوقعا أن يحقق من أهداف لم تكن الظروف العالمية والعوامل الداخلية التي يتصدرها الجفاف وآثاره، ولكن تكرار مثل هذه المسطرة بصورة شبه ثابتة قد يجعل من الصعوبة بمكان الحكم على جدية الأهداف المرسومة والاستراتيجيات المقترحة.

المطلب الثاني : السياسات القطاعية

إن التوزيع العام للاستثمارات بين قطاعات الزراعة والصيد والمعادن والطاقة والنقل والتربية والصحة يستجيب للاهتمام بتنمية البنى القاعدية المواتية لانطلاقه القطاع الخاص وهو أمر تم التأكيد عليه في بداية لحديث عن لسياسات القطاعية في برنامج الاستثمار العمومي.

[21] -P P.I.P. OP. CIT P.12

وفي هذا المجال ستوجه العناية ضمن القطاع الريفي إلى شق المسالك لفك العزلة عن مناطق الإنتاج، وكذلك التهيئة الهيدرو-زراعية من أجل تنمية الإنتاج ألمعاشي انطلاقا من التحكم في المياه.
واستخدام المساحات المروية على طول ضفة النهر وفي مناطق السدود التي تحتجز مياه الأمطار، إضافة إلى تسحين تسيير الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر.
أما بالنسبة للصيد فإن الاستثمارات ستخدم المحافظة على الموارد السمكية على المدى البعيد مع السعي إلى بلوغ أقصى حد ممكن من الاستفادة من الإنتاج بواسطة البحث عن أسواق جديدة ورفع القيمة المضافة للمنتج.
ويستمر البحث من جهة أخرى عن اكتشاف موارد معنية جديدة قابلة للاستغلال، كما سيخصص قسط هام من الاستثمارات للبنى الطرقية وصيانتها بوصفها دعامة مهمة لتنمية الأنشطة الاقتصادية وتوسيع التبادلات مع الدول المجاورة.
وستسمح الاستثمارات المتوقعة لقطاع المصادر البشرية بتحسين نوعية الخدمات الصحية الأساسية وتوسيع قاعدة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتنمية نظام تعليمي وتكوين تقني ومهني فاعل يتلاءم وحاجات سوق العمل.
وعلى مستوى التنمية المؤسسية يظل الهدف هو تعزيز مكتسبات الإصلاح وتحسين فاعلية الخدمات العمومية خاصة في ميدان التسيير الاقتصادي والمالي وتطويره تنمية القطاع الخاص.
وإذا كانت هذه هي النظرة الشمولية للبرنامج تجاه الأولويات ضمن القطاعات المختلفة فإن جملة من التفاصيل الفرعية سيكشف عنها أثناء الحديث عن كل قطاع على حدة.
ويجدر التنبيه قبل ذلك إلى أن المبلغ الإجمالي للاستثمارات العمومية الذي يصل إلى 75085 مليون أوقية أو ما يعادل (600 مليون دولار) يمثل في المتوسط 18% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة (1994-1996)، وقد تم الحصول على 69% من هذه الاستثمارات (400 مليون دولار) ويتم البحث عن الباقي (200 مليون دولار)، وبعبارة أخرى فإن نحو (52 مليار أوقية) تم التعهد بها ويجري البحث عن الجزء المكمل.[22]
ويتوزع هذا الاستثمارات على القطاعات حسبما يتضح من الجدول التالي:
الجدول(27): التوزيع القطاعي للاستثمارات (1994-1996)

القطاع	الإجمالي	ما تم التعهد به	قيد البحث

[22] محمد ولد أعمر، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية في موريتانيا، مرجع سابق : ص136

	بملايين الأوقية	%	بملايين الأوقية	%	بملايين الأوقية	%
التنمية الريفية	16.191	21,6	11.542	23	4.649	18,6
التنمية	22.782	30,3	11.627	23,2	11.155	44,6
التهيئة	21.818	29,1	15.948	31,8	5.870	13,5
المصادر	8.805	11,7	6.216	12,4	2.589	10,4
التنمية	1.270	1,7	572	1,1	698	2,8
المجموع	70.866	94,4	45.905	91,6	24.961	100,0
الشركة	4.219	5,6	4.219	8,4	-	-
المجموع العام	75.085	100,0	50.124	100,0	100,0	100,0

المصدر :P.I.P. OP. CIT P.16

أما توزيع هذه الاستثمارات تبعا لطريقة التمويل فيلخصها الجدول التالي:

الجدول (28) توزيع الاستثمارات العمومية تبعا لطريقة التمويل (1994-1996)

طريقة التمويل	بملايين الأوقية	%
تمويل خارجي	65.586	87,3
هبات	27.447	36,5
شه هبات	21.031	28,0
قروض	17.108	22,8
تمويل داخلي	9.499	12,7
ميزانية استثمار الدولة	5.173	6,6
التمويل الذاتي	1.399	1,9
مصادر أخرى محلية	2.927	3,9
المجموع	75.085	100,0

المصدر : P.I.P. OP. CIT P.16

يتضح من التوزيع العام للاستثمارات على القطاعات تأن الحظ الأوفر كان من نصيب التنمية الصناعية والتهيئة الإقليمية ثم التنمية الريفية، إلا أن التمويلات التي تم الحصول عليها يحتل الصدارة فيها قطاع التهيئة الإقليمية ثم التنمية الصناعية والريفية.
أما بالنسبة للتوزيع تبعا لنمط التمويل فإن المعول عليه كما يبدو هو التمويلات الخارجية التي استأثرت بنسبة (87,3%) أو ما يعادل (65.586) مليون أوقية من أصل 75.085) مليون التي تمثل جملة الاستثمارات.
وتشكل الهبات نسبة تزيد عن الثلث من تلك التمويلات ف يحين تهبط نسبة المصادر المحلية إلى (3,9%) وهو أمر يعكس مدى الارتكاز على

المساعدات الخارجية في ميدان التنمية الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من عدم التحكم في المسار التنموي للبلاد.
وقد تناول هذا الجزء خمسة محاور كان أولها محور التنمية الريفية الذي يضم الزراعة والهندسة الريفية والمياه القروية والرعوية والرعي والبيئة والبحث والتكوين والإرشاد.
أ-التنمية الريفية:
إن العمليات المختلفة التي نفذت في إطار برنامج تقويم القطاع الزراعي منذ 1989 وحتى 1993 (بما فيها من حرية أسعار وإقامة هياكل جديدة للقرض وإعادة تنظيم وزارة التنمية الريفية والبيئة والشركة والوطنية للتنمية الريفية ومؤسسات البحث والإرشاد الزراعي...) لم تأت الأكل المتوقع منها، وعليه فقد تبنى البرنامج أربعة أهداف لتنمية القطاع الريفي وهي.[23]
-تعزيز الأمن الغذائي بواسطة تنمية وتنويع الزراعات
-تحسين ظروف حياة السكان ومستويات دخولهم عن طريق تنمية المياه القروية والرعوية وزيادة الإنتاجية والمنافسة لدى المنتجين.
-المحافظة على البيئة وتطورها.
-تثبيت السكان في أماكنهم الأصلية.
ولتحقيق هذه الأهداف رسم البرنامج استراتيجيات لتشجيع القطاع الخاص تنطلق من متابعة الجهود السابقة في ميدان العقار والقروض والسعار والتسويق، كما تطرق لاستراتيجيات أخرى تتصل بتحسين فاعلية الخدمات العمومية وإشراك السكان في كافة مسارات الإنتاج وتحملهم أعباء تسيير التجهيزات وصيانتها، إضافة على جعل صيانة الموارد الطبيعية عنصرا ضمن كافة العمليات، مع التركيز في العمليات التنموية على مقاربة زراعية –غابية- رعوية وأخيرا تحسين تبادر المنتجات والتموينات بواسطة إنشاء محاور من الطرف والمسالك لفك العزلة عن المناطق.
1-الزراعة:
إن مساهمة الزراعة في تلبية الحاجات الغذائية لا تزال ضعيفة جدا رغم الإمكانات العالية وهكذا فإن الزراعات المروية على سبيل المثال لم يهيأ منها سوى "30.000 هكتار مع أن إمكاناتها تفوق 130.000هـ"[24].

[23] - P.I.P. OP. CIT P.19
[24] -IBID, P.19

وبذلك يصبح استغلال هذا المتوفر بالغ الأهمية خاصة عندما يتم التحكم الكامل في المياه ويرتفع إنتاج الأرض بشكل ملحوظ مما يسمح بالتحرر من تأثير التقلبات المناخية.

إن هذا التصور الذي انطلق منه البرنامج بنى على أساسه الأهداف التي ينبغي تحقيقها في المجال الزراعي وهي:

-تطوير الإنتاج الزراعي في وادي النهر وتنويعه (زراعة الري والفيضان)

-تنمية الزراعات الفيضية خلف السدود في المنطقة الزراعية- الغابية- الرعوية.

-تطوير زراعة الواحات (محاربة أمراض النخيل تسهيل التبادل والتسويق)

-حماية النباتات عن طريق المكافحة الوقائية للجراد

-ترقية التنظيمات الاجتماعية المهنية.

2-الهندسة الريفية:

يعتمد هذا المحور على هدفين رئيسين يتمثل أولهما في تهيئة المجال الريفي بواسطة توفير موارد المياه بينما يتعلق الهدف الثاني بتنمية التجهيزات والبنى الأساسية وإعادة تأهيلها حيث ينصب الاهتمام على السدود الصغيرة والحواجز للتمكن من ممارسة الزراعات الفيضية مع التنقيب عن حقول المياه الجوفية في مناطق الواحات.

ويظل الاهتمام في المقام الأول هو تنمية الزراعات الفيضية خلف السدود انطلاقا من بناء تلك المنشآت المائية وإصلاحها وحمايتها من زحف الرمال، ذلك أن التقلبات المناخية أعطت لهذه المنشآت أهمية بالغة بوصفها الوسيلة الأولى لتطوير الطاقة الزراعية في المناطق ذات المعدلات المطرية الضعيفة فضلا عن مساهمة تلك السدود في خلق مناخات جزئية تسمح بتجديد الوسط الطبيعي وتثبيت السكان في أماكنهم.

وقد أعدت مصالح الهندسة الريفية جردا لحوالي "350 سد بمساحة تزيد عن 40.000 هكتار من الأراضي الزراعية مع إمكانية استصلاح 40.000 هـ أخرى بالطريقة نفسها.[25]

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته السدود في توفير بعض الزراعات ضمن مناطق تدني فيها معدلات الأمطار السنوية إلا أنه من الواقع القول بأن تلك السدود والحواجز أدت مقابل ذلك إلى تدمير قوي للغطاء النباتي حيث أصبحت تشكل بؤرا للتصحر في دوائر لا يقل قطرها في الغالب عن

[25] - P.I.P. OP. CIT P.20

خمسة كيلومترات، كما أن جهود التشجير بعيدة كل البعد عن مواكبة وموازنة هذا التدهور.

3-المياه القروية والرعوية:

إن ندرة توفر الموارد المائية السطحية الدائمة (باستثناء النهر وروافده) يجعل المياه الجوفية هي الخيار الوحيد في كثير من المناطق مع ما يتطلبه ذلك من نفقات.

ورغم الجهود التي بذلت خلال العقد الأخير "إنجاز 1200 نقطة مياه وحوالي خمسين شبكة صغيرة لجلب المياه الصالحة للشرب "[26]، ما يزال وضع هذا المورد الحساس بحاجة إلى مزيد من التخطيط والتنفيذ والمتابعة خاصة على مستوى عالم الريف.

وانطلاقا من كون تثبيت السكان في الأرياف والمراكز الثانوية يستلزم تنمية الأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف الحياة فإن دور المنشآت المائية يعتبر أساسا في هذا المسار.

وعلى هذا جاءت الخطوط العريضة لسياسة المياه الريفية كما تبناها البرنامج معتمدة على ما يلي:

-خلق نقط مياه جديدة تحترم فيها معايير الانتقاء المختلفة: (التواؤم مع سياسة التهيئة الإقليمية وتحديد الحاجات الفعلية والطاقة التنظيمية والمالية للمستخدمين وحماية البيئة ومشاركة المجموعات في الاستغلال المعقلن لتلك المنشآت).

-منح قيمة للمراعي الطبيعية.

-مواصلة تخلي الدولة عن تنفيذ واستغلال المنشآت المائية لصالح القطاع الخاص ومشاركةة السكان في مختلف مراحل تلك المشاريع.

-تعزيز قدرات الإدارة على مستوى الدراسات والتصور والبرمجة والتسيير للموارد المائية إضافة إلى تأطير السكان في هذا الميدان.

4-الرعي: ممثل الإنتاج الحيواني النشاط الرئيسي للقطاع الريفي (80%)[27].

ومع ذلك فإن آثار الجفاف والرعي الجائر وتسارع عمليات التقري جعلت النشاط الرعوي أمام العديد من التحديات رغم ما تم إنجازه في الفترات الأخير لضبط هذا الاختلال (الصيدليات البيطرية والعيادات ورابطات الرعويين وتحسين تسيير المراعي الطبيعية وتنمية إنتاج الأعلاف).

[26] - P.I.P. OP. CIT P.21

[27] -IBID, P.22

إن الهدف الأساسي في ميدان الرعي كما حدده البرنامج هو زيادة الإنتاج الحيواني عن طريق تسيير القطعان والموارد النباتية تسييرا أفضل.
ولتحقيق هذا الهدف ينبغي إتباع استراتيجيات تعتمد على تحسين فاعلية الخدمات العمومية في ميدان مكافحة الجائحة والتسويق والإرشاد والتأطير البيطري، مع التنازل للقطاع الخاص عن المهمات التي يمكن أن يؤمنها (الأدوية...) وتنظيم الرعاة ضمن هياكل مهنية وتطوير سياسة دمج الأنشطة الزراعية الغابية الرعوية.
وسيكون هدف الإجراءات المصاحبة هو معرفة أفضل لهذا القطاع من حيث الموارد الرعوية وإعداد القطعان بالإضافة إلى تعزيز أعمال البحث وتنمية المياه الرعوية والبنى الأساسية البيطرية.
5-البيئة:
بعد هذا المحور متعدد الجوانب حيث تؤثر البيئة سلبا أو إيجابا على مختلف مكونات القطاع الريفي وغيره، وقد أدرى هذا الوعي المتزايد بخطر تدهور البيئة إلى سلسلة إجراءات للحد من ظاهرة زحف الرمال وتدمير الغطاء النباتي وتمثل ذلك في النطاقات الخضراء حول بعض المدن والقرى واستبدال الخشب والفحم الخشبي بغاز البوتان على مستوى التجمعات السكانية الكبيرة واستخدام المواقد المحسنة لترشيد استهلاك الحطب والفحم بالإضافة إلى إدراج عنصر حماية الوسط ضمن مكونات مختلف مشاريع التنمية، ومع هذا فإن الآثار المتلاحقة للجفاف الدوري ساعدت على تقدم مظاهر التصحر وتراجع معدلات المطار وتذبذبها مما كان له الأثر المباشر على تدهور الغطاء النباتي والعشبي خاصة أن تلك الحالة المناخية آزرها سلوك مدمر للثروة الغابية ألفة السكان في فترات كانت معدلات الأمطار فيها تسمح بتجدد هذا الغطاء واستمراره.
وبالنظر إلى كون الإجراءات السابقة ظلت محدودة الأثر بسبب غياب إطار استراتيجي شامل فإن رؤية البرنامج تنطلق من تبني إستراتيجية شاملة ومتعددة القطاعات ومندمجة تعتمد على خصوصيات المناطق عند تحديد البرامج العملية ومشاركة السكان وتجمعات المحلية في تصور العمليات وتنفيذها ومتابعتها مع تنسيق تلك العمليات على كافة المستويات التدخل المحلية والجهوية والوطنية والربط بين البحث والتكوين والتنمية وتوضيح الإطار المؤسسي للبيئة.
6-البحث والتكوين والإرشاد:
يعتبر البحث والتكوين والإرشاد بمثابة أدوات لا غنى عنها في التطور الحقيقي لعالم الريف، ومع ذلك ما زالت بعض النواقص قائمة في هذا

الميدان سواء على مستوى تحسين المعلومات التقنية وإشاعتها أو على مستوى التسيير المحكم للاستغلالات والهياكل.
ولذا فإن أهداف هذا المحور تركز على تعميم التقنيات الزراعية الغابية الرعوية الملائمة وإشاعتها ودعم طاقات التنظيمات المهنية للمنتجين والمساهمة في تحسين إنتاجية المزارعين ودخولهم بواسطة انتقاء البذور المحسنة وتعميمها وتعزيز تكون المنتجين ومرشديهم.
إن تحقيق هذه الهداف يتطلب إرشادا تقنيا للمنتجين الريفيين وتوزيع المرشدين على مختلف المناطق والاستغلال الأمثل لإمكانات التكوين القائمة لصالح القطاع الريفي مع إخضاع محتوى التكوين للحاجات المهنية الزراعية وتطوير خبرة المرشدين حتى تواكب المشكلات التي تطرح عليهم والتركيز على تكييف التكنولوجيا مع الواقع المحلي ضمن اهتمامات البحث مع توجيه البحث إلى الأوساط المغبونة (الواحات والزراعات الجافة) وتنمية البحث خدمة لتحسين الإنتاج الحيواني.[28]
وعلى مستوى آخر أعدت الحكومة وثيقة حول سياسة التنمية القطاعية في ميدان البحث والتكوين والإرشاد لسد النقص الملاحظ.
وإذا كانت هذه هي معالجة البرنامج لمشكلات القطاع الريفي فما هو نصيب القطاع الصناعي؟
ب-التنمية الصناعية:
إن القطاع الصناعي الذي يشمل الأنشطة الإستخراجية والبحث المنجمي والصيد وإنتاج الطاقة ونشاط المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يساهم بحوالي 35% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي[29].
لقد عرف هذا القطاع العديد من الإجراءات ضمن برنامجي التقويم الاقتصادي والمالي والدعم والدفع ويجري الإعداد لوضع برنامج لدعم القطاع الخاص في هذا المجال باعتباره صاحب الدور المركزي في التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق كذلك سيشرع في إدخال ضريبة على القيمة المضافة ابتداء من يناير 1995 يتوقع أن تكون آثارها إيجابية على القطاع المنتج.
1-الصيد:
"يحتل قطاع الصيد مكانة بارزة في اقتصاد البلاد حيث يساهم بـ50% من مداخيل الصادرات وما بين 20 و20% من مداخيل الميزانية وحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي"[30].

[28] - P.I.P. OP. CIT P.26
[29] -IBID,P¨26

وزيادة على أن هذا القطاع يسهم بشكل مهم في المداخيل الضريبية وتوفير العملات الصعبة فإنه كذلك يعتبر قطاعا استراتيجيا من وجهة نظر الحكومة وذلك لما يمكن أن يقدمه في مجال التشغيل وتحسين الدخول فضلا عن تقليل مشكلات الاختلالات الاقتصادية الكلية للبلد.

وبصورة عامة فقد عرف هذا القطاع تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة نتيجة مشكلات الصيد بالجر السطحي وصيد الرخويات اللذين يساهمان بثلثي عائدات الصادرات في هذا القطاع بالإضافة إلى الممارسات السابقة التي اتسمت بالمضاربة ونقص التجربة وضعف الإطار المؤسسي والوسائل البشرية والمادية.

وأمام هذه الوضعية، ونتيجة أهمية قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني، أعد برنامج واسع لإعادة توجيه سياسة هذا القطاع بالتشاور مع الممولين أثناء اجتماع نظم في شهر مارس 1994.

إن هذه السياسة تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع وتنقيته وتنشيطه، حيث تتمحور حول الاستراتيجيات التالية[31]:

-احترام التشريعات والنظم المحددة لعمليات الصيد وتجهيزات السفن ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة سعيا لصيانة هذه الثروة وتنوعها.

-توجيه الصيد وجهة تتطابق مع أهداف التنمية والنمو حيث يصبح الصيد الشاطئي نشطا وتتعزز عمليات المعالجة وتتواصل (مرتنة) الأطقم والفنيين.

-تطوير تنوع الإنتاج البحري الموجه للتصدير

-تحسين مقاييس ومواصفات القطاع اعتمادا على قواعد مستديمة تنطلق من المستوى المالي المؤسسات الصيد ومدى استفادة ميزانية الدولة من عائداتها كمعايير للسماح بدخول هذا القطاع.

-مواصلة تخلي الدولة عن أنشطة الإنتاج والتسويق والتركيز على حماية هذا المورد وتسيير المصايد وإقامة النبى الأساسية لتنمية النشاط الخاص.

2-المعادن:

فإن المناجم التي تم استغلالها حتى إعداد البرنامج هي الحديد والنحاس والجبس والذهب، وقد تم الكشف عن الفوسفوات، ولكنه لم يستغل.

وعلى مستوى آخر فقد عرف قطاع المعادن جملة من المشكلات كان من نتائجها تراجع نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من 16,5%

[30] -IBID, P27

[31] - P.I.P. OP. CIT P.29

خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى 12% أثناء برنامج الدعم والدفع.[32]
كما أن الشركة الوطنية للصناعة والمناجم التي تتولى استغلال الحديد في منطقة الزويرات تضررت من أزمة أسعار هذا المورد على المستوى العالمي (كان الهبوط في حدود 30% خلال السنوات الأخيرة) مما أنجز عنه تراجع في صادراتها من حيث الحجم والقيمة.
وهكذا تناقصت صادرات خام الحديد لتصل إلى 8 ملايين طن سنة 1992 بدل 10,5 ملايين طن سنة 1991 كما تراجعت قيمتها من 17 مليار أوقية سنة 1991 إلى 13 مليار أوقية سنة 1992.
وقد قادت عمليات البحث إلى وجود منجم آخر للحديد في منطقة "المهاودات" يدخل حيز الإنتاج بطاقة سنوية تصل إلى 5,4 ملايين طن ابتداء من 1994 وهو ما قد يسمح للشركة بالمحافظة على مستوى الإنتاج وتغذية الأسواق التي تتعامل معها.
ومن جهة أخرى فإن تكثيف المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي استطلاعاته الكشفية أظهرت عدة مؤشرات لمعادن أخرى ستتم دراسة جدوى استغلالها أما استراتيجيات القطاع فتهدف إلى دعم مكتسبات الإصلاح الهيكلي على مستوى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم وتكثيف البحث المعدني وتنويع الأسواق، مع توجيه البحث نحو المعادن ذات القيمة العالية في الأسواق.
3-الصناعة والحرف التقليدية والسياحة:
ما يزال قطاع الصناعة متواضع النمو حيث يساهم بحوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي.[33]
وتعود العراقيل الرئيسة لتأخير هذا القطاع إلى ضيق السوق المحلية ونقص اليد العاملة المؤهلة وغياب البنى السياسية الملائمة وارتفاع أسعار الماء والكهرباء.
وتتوفر البلاد في الوقت الراهن على نحو خمسين على نحو خمسين وحدة صناعية عامة تتركز في أربعة فروع أساسية هي المنتجات الكيميائية والبلاستيكية والمنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات المعدنية ومواد البناء.

[32] -IBID, P.29
[33] - P.I.P. OP. CIT P.30

وفي هذا الصدد تتمحور الإستراتيجية حول تحسين الإطار التشجيعي لترقية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة أعدادها حتى تدخل ميدان التصدير بشكل أفضل وتوفر مزيدا من فرص العمل.
أما بالنسبة للحرف التقليدية فسيكون التركيز على تكوين العاملين بهذه الحرف وتحسين إطارها التنظيمي وتطوير منتجاتها وحماية الاختراع.
وعلى مستوى السياحة ستعد دراسة حول إمكانات هذا القطاع ومدى قابلية استغلالها، كما أن الحكومة تنوي المصادقة على إعلان حول سياسة تنمية السياحة.
4-الطاقة :
إن وضع البلاد ضمن منطقة الساحل جعل نوبة الجفاف الحالية ذات آثار عميقة على ثروتها الغابية حيث تضافرت عوامل الاستغلال المفرط مع ندرة الأمطار وسوء توزيعها، وهكذا بدأ التفكير في الطاقات البديلة خاصة طاقة الرياح والشمس مع الآفاق التي يمكن أن تفتحها السدود المقامة على النهر (ماننتالي وديامـا) في مجال الطاقة الكهرومائية.
ولا تزال الشرطة الوطنية للمياه والكهرباء تتابع التقويم الهيكلي حيث دخلت برنامجها الجديد (1992-1995) سعيا إلى تحسين تسييرها المالي والتقني.
أما إستراتيجية القطاع فتتمحور حول الأهداف التالية: [34]
-ضمان تأمين التموينات من المنتجات البترولية
-تنمية استخدام الطاقة الكهربائية
-تنمية الطاقات المتجددة والتحكم فيها.
-تنمية سياسة لترشيد الطاقة عن طريق برنامج لتعميم غاز البوتان والمواقد المحسنة.
-إقامة إطار مؤسسي مناسب.
وإذا كانت هذه هي رؤية البرنامج للتنمية الصناعية فما ذا أعد للتهيئة إقليمية؟
ج-التهيئة الإقليمية:
لقد بدأ البرنامج ضمن هذا المحور بالحديث عن مشكلات التحضر المتسارع الذي تحولت نسبة من حوالي 3% سنة 1960 إلى أزيد من 40% سنة 1994 مؤكدا دور انواكشوط في استقطاب هؤلاء السكان وعجز البنى الأساسية عن مواكبة المشكلات الحضرية وانعدام اللامركزية الفاعلية.

[34] -IBID, P.31

ولتخطي هذه المشكلات تم إعداد استراتيجيات تنطلق من سياسة للتهيئة الإقليمية والتنمية الحضرية تساندها الاختيارات المحددة ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

1-السكن والتحضير:

إن الهدف الرئيسي لهذا المحور يتمثل في توجيه مسار التحضر وتنظيمه وتأطيره بطريقة تساهم في التنمية المتوازنة للبلاد، ولتحقيق هذا الهدف أعدت استراتيجيات خاصة تسعى إلى توجيه نشاط شركة البناء والتسيير العقاري نحو تهيئة القطع الأرضية وإعدادها بدل تشييد المباني، وتحسين التجهيزات الحضرية والخدمات على مستوى انواكشوط ودعم إقامة تجهيزات الحماية المدينة في المدن الكبرى وأماكن تركز الاستثمارات بالإضافة إلى تحديد إطار عمل لتنمية البلديات وإكمال المخططات الرئيسية القائمة بدراسات تحدد مجالات الأولوية في التدخل.

2-المياه الحضرية:

عن الزيادة القوية للسكان الحضريين التي سجلت خلال السنوات الأخيرة جعلت تلبية حاجاتهم من الماء الشروب تزداد صعوبة كما تعقدت مشكلات الصرف الصحي وتقادم عهد تجهيزات جلب المياه وما رافق ذلك من ضعف عمليات الصيانة والاستغلال غير الملائم.

وقد حدد البرنامج هدفين لهذا القطاع يتمثل أولهما في تلبية كاملة للطلب على المياه ضمن المناطق الحضرية بحلول سنة 2000، في حين يتعلق الثاني بتقليل التبعية المالية لقطاع المياه بالنسبة لمعونات الدولة.

ومن هنا كانت الإستراتيجية تعتمد على تعزيز وسائل إنتاج المياه وتوزيعها في المناطق التي توجه بها شبكات مع تزويد عواصم الولايات ومدن الداخل بالماء الشروب وإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي وصيانتها.

وفي هذا الصدد سمحت العمليات التي نفذت بتحول طاقة تخزين المياه في انواكشوط من (6300م3 سنة 1989 إلى 12300م3 سنة 1994 مع إمكانية توزيع 29035م3 يوميا) [35].

وقد تم ضمن هذا السياق تزويد مدينة العيون بالمياه في إطار مشروع للشركة الوطنية للمياه والكهرباء تسعى من خلاله إلى تعميم نشاطها على كافة المناطق، كما تجري دراسة في الوقت الحالي لتزويد تسع مدن أخرى بالمياه.

3-البنى الطرقية:

[35] - P.I.P. OP. CIT P.35

لقد كانت السياسة المعتمدة فيما سبق توجه الاهتمام لبناء طرق جديدة مما حال دون صيانة الطرق بشكل دائم وتجديدها، ويحاول البرنامج التغلب على هذا النقص انطلاقا من هدفه الرئيس لهذا القطاع الذي تمثل في تأمين التنقل بأقل تكلفة للأشخاص والبضائع مع إعطاء عناية متميزة لدمج مختلف ولايات الوطن وتكاملها.

ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت إستراتيجية لحماية الطرق من زحف الرمال مع الاهتمام بالتشجير كحل بديل عن التثبيت الميكانيكي، وإقامة نظام فاعل لصيانة الطرق بصورة منتظمة والحد من إنشاء طرق جديدة خارج نطاق عمليات التنمية الريفية والتهيئة الجهوية.

وفي هذا السياق تم إنشاء مؤسسة وطنية لصيانة الطرق يعهد إليها بتنفيذ هذه المهمة على امتداد رقعة البلاد، ويتم الإعداد لإنشاء مكتب لتسيير الطرق ضمن وزارة التجهيز والنقل لتسيير شبكة الطرق وبرمجة صيانتها وتجيدها وتوسعتها المحتملة مستقبلا.

4-البنى الأساسي للموانئ:

يتعلق الأمر في الأساس بميناء انواكشوط الذي يزود البلاد بحوالي 80% من حاجاتها من البضائع بطاقة نظرية تصل إلى 500.000 طن سنويا، وميناء نواذيبو الذي يتخصص في الصادرات السمكية بشكل رئيسي.

وقد اعتمدت إستراتيجية لهذا القطاع تهدف إلى إنجاز بعض البنى الضرورية للصيد الشاطئ وذلك ببناء رصيف للصيد في كل من نواذيبو ونواكشوط مع استغلال أمثل للموانئ وإعادة تأهيل الملاحة النهرية في كل من روصو وكيهيدي وكواري والمحطات النهرية الأخرى.

1- البنى الأساسية للمطارات:

إن جملة المطارات الداخلية تعاني نقصا حادا في التجهيزات والصيانة فمن بين (25 مطارا) التي تتوزع في مختلف أرجاء البلاد يتمتع مطارا نواكشوط ونواذيبو فقط بالصفة الدولية.

وقد عرفت الخطوط الجهوية الموريتانية خطة عاجلة للتقويم الهيكلي وشرعت في تنفيذ برنامج تعهد مع الدولة يهدف إلى تحسين مرد ودية استغلال الشركة بواسطة تقليص الخطوط وإلغاء الوكالات وتقويم التعريفة.

ومن هنا جاءت الإستراتيجية المعتمدة في هذا القطاع موجهة لصيانة المد ارج والمهابط ومحطات الرصد الجوي وتجهيزها وتوسعة البنى الأساسية للمطارات وتحسينها.

6-الإعلام:

لا يخفى ما للإعلام من أهمية في ميدان نقل الآراء المتصلة بالتنمية ومشاركة السكان في تحمل مسؤولياتهم تجاه المجهود التنموي، وعلى هذا الأساسي حدد البرنامج هدفين لهذا العنصر يتعلق الأول بدعم المؤسسات الإعلامية المختلفة بالوسائل البشرية والمادية، أما الهدف الثاني فيسعى إلى تطوير الاتصال كمكون من مكونات عمليات التنمية.

7-المواصلات:

تهدف الإستراتيجية الملائمة لهذا القطاع حسبما يرى البرنامج إلى تحسين نوعية الخدمات وتطوير خدمات أخرى جديدة لمواصلات وصيانة الأدوات والمعدات وتجيد شبكات الهاتف الحضرية وتوسعتها على مستوى مدينتي نواككشوط ونواذيبو وتوعسة طاقة المحطة الرضية الدولية في انواكشوط والمحطات الشاطئية، مع فك العزلة عن الولايات الأخرى.

تهدف الإستراتيجية الملائمة لهذا القطاع حسبما يرى البرنامج إلى تحسين نوعية الخدمات وتطوير خدمات أخرى جديدة للمواصلات وصيانة الأدوات والمعدات وتجيد شبكات الهاتف الحضرية وتوسعتها على مستوى ميدنتي نواكشوط ونواذيبو وتوسعة طاقة المحطة الأرضية الدولية في انواكشوط والمحطات الشاطئية، مع فك العزلة عن الولايات الأخرى.

إن هذه الصورة كما رسمها برنامج الاستثمارات العمومية تعكس واقع قطاع التهيئة الإقليمية وآفاقه القريبة، ولكن ما هو نصيب المصادر البشرية ضمن هذا البرنامج؟

د-المصادر البشرية:

لقد منحت عناية خاصة للمصادر البشرية اعتبارا من سنة 1985 توفق رأي البرنامج وترجم ذل برنامج الدعم والدفع الذي خصصت فيه نسبة 10% من الاستثمارات العمومية لهذا القطاع، وهنا ينبغي التنبيه على مستوى الترابط القائم بين السكان والصحة والتعليم والتكوين والتشغيل والدخل وهي القضايا التي أخذت في الاعتبار على مستوى مشروع الأبعاد الاجتماعية للتقويم الهيكلي الذي ما زال تنفيذه جاريا رغم المحيط الاقتصادي الصعب.

1-التعليم :

لقد وضع برنامج لإعادة هيكلة للنظام التربوي والتكوين ابتداء من 1987، ركز على توسع التعليم الأساسي كما وكيفا، حيث تحول معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 49% سنة 1987 إلى 64% سنة

1993 كما ارتفعت الحصة المخصصة لهذه المرحلة في ميزانية التعليم من 31% سنة 1991 إلى 38% سنة 1993.[36]
أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد كان التركيز على التعليم العملي والتقني والتكوين المهني.
وعلى مستوى التعليم العالي يتمثل الهدف في إعادة هيكلة هذه المرحلة سعيا إلى التحكم في الكلفة وتحسين نوعية هذا التعليم حتى تلائم متطلبات سوق العمل إضافة إلى دعم البحث العلمي.
وانطلاقا من هذه الاعتبارات حددت الاستراتيجيات لسنوات القادمة وهي:[37]

-الاستخدام الأمثل للموارد
-تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية للنظام التربوي وذلك لتقليل التباينات الجهوية وزيادة تنوع أنظمة التعليم.
-الإسراع في الزيادة الكمية للتعليم الأساسي حتى يصل معدل التمدرس إلى 90% بحلول سنة 2000 وذلك بزيادة سنوية لميزانية التعليم الأساسي تصل إلى 9%.
-زيادة ميزانية التعليم العالي بحوالي 3%.
-زيادة تمدرس البنات.
-تشجيع التعليم الخاص.
-تعزيز البنى الأساسية للاستقبال عن طريق مشاركة السكان في تكاليف المنشآت المدرسية.
-إنشاء صندوق لدعم عمليات التكوين المهني.
ومن جهة أخرى فإن كلا من محو الأمية والتعليم الأصلي يحظى باهتمام متميز حيث لا يزال هدف محو الأمية عن الجميع سنة 2000 قائما مع ما يتطلبه ذلك من حملات ومتابعة، في حيث تنصب الإستراتيجية في التعليم الأصلي على إدخال الطرق الحديث وتكوين المدرسين وانفتاح هذا النمط من التعليم على سوق العمل.

2-الصحة:

رغم الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع ما تزال التغطية الصحية ضعيفة، ذلك أن الحصول على تلك الخدمات تعترضه عدة صعاب تحول دون مواكبة لتزياد السكان وتوزيعهم عبر المكان.

[36] - P.I.P. OP. CIT P.38
[37] -IDIB, P.39

لقد كانت السياسة المتبعة في البرنامجين السابقين تهدف إلى تنمية النظام الاجتماعي –الصحي للبلاد، وتجسدت تلك السياسة في مشروع الصحة والسكان والمخطط الرئيسي للصحة _(1991-1994) الذي يمنح الأولوية لنظام عمومي لا مركزي للعلاجات الصحية توفير الوسائل على المستوى الجهور وتعزيز طاقات التخطيط والمراقبة على المستوى المركزي وإقامة نظام للتموين بالأدوية الأساسية والتحصيل.

إن هذا الطرح يقتضي دعما قويا للإدارات الجهوية للعمل الصحية والاجتماعي وتوفير الوسائل البشرية والمادية وتوجيه المساعدات الخارجية نحو الاستثمارات القاعدية وضمان توفير الأدوية ذات الكلفة الرخيصة وتعميمها ودعم الإدارة المركزية للصحة.

ومن جهة أخرى فإن محاربة مرض "السيدا" والأمراض المنتلقة عبر الجنس كانت موضعا خكة قصيرة المدى (88-1989)، تلتها خطة أخرى ذات مدى متوسط (1991-1993) وتواصل اللجنة الوطنية لمحاربة هذه الأمراض تنفي 1 برنامجها للفترة القادمة.

3-المرأة والتنمية:

تشكل الإناث في المجتمع الموريتاني نسبة تزيد قليلا عن النصف احسب نتائج تعداد 1988 ولا تزال هذه الشريحة بحاجة إلى مزيد من الدمج في المسار التنوي، ورغم الدور البارز للمرأة في إدارة شؤون أسرتها حيث تشكل ربات الأسر أزيد من 30% من مجموع أرباب الأسر وفي الوقت نفسه يعمل عدد كبير من النساء في القطاع الزراعي والقطاع غير المصنف.

ولا تزال معدلات الأمية عالية في صفوف النساء مقارنة بالرجال كما هي الحال بالنسبة للالتحاق بالمدارس الابتدائية، وهكذا كان "معدل محو الأمية عن النساء 35% مقابل 56% للرجال، كما أن معدل تمدرس البنات لم يتجاوز 42% في حين كان المعدل بالنسبة للبنين 60%[38].

إن هذه التباينات تنضح أكثر في الأوساط الريفية وهي تحد بدون شك من دخول المرأة سوق العمل العصري، وإذا أضيفت إليها المشكلات الصحية للنساء وأطفالهن التي يمليها الحمل المتلاحق ونقص العلاجات الصحية وسوء التغذية وغيرها فإن دمج المرأة في الحياة النشيطة يحتاج إلى جهود إضافية.

ومع هذا فإن حل تلك المشكلات ينبغي أن يتم في إطار نظرة شمولية لمختلف القطاعات التي قد تساهم في استيعاب هذه الشريحة، وهذه بتنظيم

[38] - P.I.P. OP. CIT P.42

التعاونيات النسائية ومنح القروض وتسيير دخول سوق العمل والرفع من مستوى النساء تعليميا ومهنيا وحمايتهن صحيا[39].

4-محاربة الفقر:

لقد كان من نتائج التصحيح الهيكلي أن أصبحت بعض القطاعات الاجتماعية بحاجة ماسة إلى الدعم، مما جعل البلاد تنخرط في إطار التسهيلات الإقليمية لدول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الهادفة إلى تعزيز طاقات المؤسسات الوطنية لتستوعب الأبعاد الاجتماعية للصحيح الهيكلي بشكل أفضل.

وقد تم هذا الانخراط سنة 1987 وهي السنة التي كانت بداية المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسر الذي تستمر حتى الآن في إطار مشروع "الأبعاد الاجتماعية للتصحيح الهيكلي "حيث دلت نتائج هذه العمليات على أن (56%) من السكان الموريتانيين تعيش في مستوى أدى من حد عتبة الفقر وذلك حس نتائج 1990. [40]

إن خصائص هؤلاء السكان يطبعها معدل ضعيف للتشغيل والحصول على الخدمات الاجتماعية، ومعدلات عالية للبطالة، وطاقات محدودة لزيادة الدخل مع مشكلات أخرى تتصل بتوفير المياه والصرف الصحي أمام تسارع معدلات الاستقرار والتحضر.

وفي هذا الصدد يظل الهدف الأساسي هو الرفع من مستوى حياة السكان ال1ي يحتاج تنفيذه إلى إعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة الفقر تعزيزها خطة عمل، وهو ما تم الشروع فيه منذ 1992 حسب البرنامج.

إن خطة العمل المذكورة توجه الاستثمارات نحو تحسين الدخل في الوسط الريفي عن طريق زيادة إنتاج المزارعين الصغار وتنوعه وخلق فرص للعمل في الوسط الحضري اعتمادا على القطاع غير المصنف وعلى نظام قرض ملائم وتكوين مستمر بالإضافة إلى تسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية القاعدية (التعليم-الصحة-تحسين ظروف المرأة) وتنمية البنى الأساسية التي تساهم في تحسين ظروف حياة السكان وفتح مزيد من فرص العمل.

وفي هذا السياق أنشئت المندوبية العامة للموريتانيين في الخارج وللدمج سعيا إلى دمج العائدين إلى الوطن بعد الهجرة ومساعدتهم في الحصول على عمل وكذلك حملة الشهادات الجدد، كما أن برنامج الأعمال ذات النفع العمومي الموجه لصالح استيعاب اليد العاملة بشكل كبير يتم تنفيذه في

[39]. وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة، تقرير حول ولوج المرأة إلى التعليم 2003 ص6

[40] - P.I.P. OP. CIT P.43

الوقت الحالي في إطار الوكالة الموريتانية لتنفيذ الأعمال ذات النفع العمومي على التشغيل.

هـ-التنمية المؤسسية:

لقد ساهمت كافة السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية التي نفذت ضمن برامج التقويم الهيكلي من إحداث تغيير جذري في الأدوار

ينين الدولة والوكلاء الاقتصاديين الآخرين، وهكذا تخلت الدولة عن بعض مهامها للقطاع الخاص في إطار برنامج إصلاح القطاع الزراعي وذلك بالنسبة للوضع العقاري والقرض والأسعار والتسويق، كما أن قطاع المؤسسات العمومية شهد بدوره إعادة هيكلة وتقويم تم بموجبها التخلي عن مؤسسات لصالح القطاع الخاصة وتصفية أخرى وإعادة تأهيل مؤسسات ذات طابع استراتيجي.

وعلى مستوى آخر فإن أسلوب اللامركزية في توزيع مصالح الدولة قد تم الشروع فيه بواسطة إقامة إدارات جهوية للصحة والتعليم والتنمية الريفية ولكنها تحتاج إلى الدعم البشري والمادي كي تلعب الدور المحوري منها في تعزيز سياسة اللامركزية التي تنتهجها الدولة.

ومن أجل دعم ما تم تحقيقه من إصلاحات مؤسسية تتمحور الإجراءات التي يقترحها البرنامج حول النقط التالية: [41].

-متابعة الجهود السابقة لتعزيز طاقات التسيير ويتعلق الأمر أساسا بالإدارة الاقتصادية والملاية (التخطيط والمالية، والبنك المركزي ومحكمة الحسابات)

-متابعة دعم وزارة التنمية الريفية والبيئة ووزارة الصيد والاقتصاد البحري.

-وضع مخطط رئيسي للمعلوماتية على مستوى وزارة التخطيط ووزارة المالية.

-وضع برنامج عمل للتنمية البلدية.

إن اللمسات التي حظي بها القطاع الريفي في هذا البرنامج قد تكون مهمة وهي في الوقت نفسه تشير إلى إشكالات الهجرة الداخلية والمضايقات التي تتعرض لها المراكز الحضرية الكبرى إلا أنها لم تتجاوز تلك الأطروحات العامة التي تتكرر في كل هذه الخطط والبرامج (تثبيت السكان في أماكن الأصلية وتوفير البنى الأساسية وتحسين مردود القطاع الريفي..).

[41] - P.I.P. OP. CIT P.45

خاتمة الفصل الخامس :

تعتبر الوثيقة التي تم اختيارها هي الرابعة من نوعها التي تعدها الحكومة الموريتانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول السياسية الاقتصادية ذات الأمد المتوسط ضمن الإصلاحات المالية والهيكلية التي شرع فيها عمليا منذ 1986.،وتغطي هذه الوثيقة الفترة الواقعة بين (فاتح أكتوبر 1992 وحتى 30 سبتمبر 1995) وقد تم اللجوء إليها نتيجة وجود فراغ لا يغطيه برنامج (1994/1992).وقد اهتمت هذه الوثيقة بالأهداف والاستراتيجيات التي رسمتها الحكومة في برنامج الدم والدفع (1991-1989) كنقطة اعتماد ومقارنة لما سيتم تنفيذه أثناء الفترة الجديدة (1995-1992).

لقد تم التطرق أيضا إلى السياسات الاقتصادية الكلية خاصة السياسة المالية التي تعتمد على تعزيز وضعية ميزانية الدولة بطريقة تسمح بتخصيص موارد كافية للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية ونفقات الاستثمارات كما تضمنت تدابير تسعى إلى "تثبيت مداخيل الميزانية في حدود 22% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-1995 وتقليل نفقات الميزانية ب3% من الناتج المحلي الإجمالي،

وفيما يعني برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1994-1996) فقد اتضح التركيز على الاستراتيجيات والآفاق القطاعية التنموية وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في المستقبل، ولا يخفى من سياق التقديم كذلك أن البرنامج يمنح الأفضلية ضمن تركيبة التمويل للهبات وشبهها كطريقة لتمويل المشروعات التنموية.،

وإذا كانت السمة الغالبة على المسار التنموي منذ 1986 هي مقتضيات الإصلاحات الهيكلية سواء في صورة برامج أو وثائق أساسية للسياسة الاقتصادية، فإن البلاد قد دخلت مع مطلع الألفية الثالثة (2001) مرحلة جديدة طبعها تصور آخر تجسد في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي يغطي الفترة لغاية 2015 .

الفصل السادس : الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ودعم التنمية (الحصيلة والآفاق 2001-2015)

المبحث الأول:رؤية الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وأهدافه ومجالاته
المطلب الأول:أهداف الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر ومجالاته
المطلب الثاني:المحاور الكبرى التي تعتمد عليها محاربة الفقر وسبل ترقية تنمية حقيقي
المبحث الثاني : مراحل تنفيذ ومتابعة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر..
المطلب الأول : المرحلة الأولى 2001 ــ 2004
المطلب الثاني : المرحلة الثانية 2006 ـ 2010
المطلب الثالث : المرحلة الثالثة 2011 ـ 2015
خاتمة الفصل السادس

الفصل السادس :الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ودعم التنمية (2001-2015)

أعدت موريتانيا في سنة 2000 الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي يمتد على طول الفترة من 2001 إلى 2015 وتم اعتماده بموجب القانون التوجيهي رقم 050-2001 الصادر بتاريخ: 25 يوليو 2001.
وهكذا أصبح الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الوثيقة المرجعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم بها موريتانيا أمام شركائها في التنمية وهو إطار تشاركي يجمع الفاعلين المعنيين من إدارة ومجتمع مدني وقطاع خاص وممولين، ولا يغيب عن الأذهان أن التقليل من الفقر بشكل ملحوظ في أفق 2015 يشكل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، حيث "التزم المجتمع الدولي بهدف طموح هو خفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015"[1].
وقد يكون من المفيد التنبيه إلى أن هذا الإطار لم ينطلق من فراغ وإنما كان اعتماده في الأساس على تلك المسوح والاستقصاءات التي انطلقت منذ 1987 وكشفت عن واقع الظروف المعيشية للأسر الموريتانية وكانت المحطتان البارزتان فيها هما سنتا 1990 و1996 حيث أعدت خلالهما دراستان أساسيتان حول ملامح الفقر، واستمر مشروع المسح الدائم حول ظروف معاش الأسر في تتبع هذه الظاهرة ليقدم حصيلة ذلك الرصد في سنة 2000 وهي السنة التي جاءت محضرة لاعتماد وانطلاق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ابتداء من سنة 2001.
وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نتائج الدراستين السابقتين (1990-1996) رغم أهميتهما لم تكن ممثلة على مستوى ولايات الوطن ولم تمكن كذلك من التحليل المفصل بسبب صغر حجم العينتين المعتمدتين فيهما: (1600 أسرة في 1990 و3540 أسرة في 1996)، أما الدراسة التي أعدت على أساس بيانات المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر الذي أنجز في سنة 2000 فقد استفادت من عينة أكبر (6000 أسرة) مثلت فيها كل ولايات الوطن وسمحت بتحيين نتائج 1996 وتحليل مستوى وتطور الفقر أثناء السنوات الأربع اللاحقة لها.
وقد تبين من مقارنة هذه البيانات أن نسبة الأفراد الذي يعيشون تحت مستوى خط الفقر والتي تمثل المؤشر الأساس لاتساع هذه الظاهرة(أثر الفقر) قد بلغت 65.6% سنة 1990 لتتراجع بعد ذلك إلى 50.5% سنة 1996 ثم إلى 46.3% في سنة 2000، أما عمق الفقر وقسوته فكان

[1]- صندوق الأمم المتحدة للسكان، العالم 2002، "الناس والفقر والإمكانات"، ص:6.

تراجعهما محدودا فيما بين التارخين الأخيرين (1.5 نقطة ثم نقطة واحدة حسب الترتيب).[2]

وفي هذه الإطار فإن المؤشرات المستخلصة من هذه المسوح تبين تفاوتا مهما بين المناطق الكبرى المعتمدة في هذا التقسيم وهي الوسط الحضري ويشمل (نواكشوط والمدن الأخرى) ثم الوسط الريفي ويشمل (ريف النهر والريف الآخر) حيث يلاحظ تراجع واضح للفقر في المراكز الحضرية (باستثناء نواكشوط) إذ انتقلت النسبة من 38.5% سنة 1996 إلى 25.7% سنة 2000 ورافق ذلك تراجع مهم أيضا في عمق الفقر وحدته (12.5% و5.5% في 1996 مقابل 6.5% و2% في سنة 2000) [3].

أما مدينة نواكشوط فقد عكست فيها الآية حيث كانت النسبة 25.1% سنة 2000 بدل 21% سنة 1996، ويعود ذلك إلى مقتضيات الهجرة التي تشكل هذه العاصمة أهم أقطاب جذبها إذ تمس تلك الهجرة الشرائح الأكثر فقرا في الريف وفي المراكز الحضرية الأخرى.

وإذا عدنا إلى تحليل وضع الفقر على مستوى الولايات نلاحظ أنه قد انخفض في عموم الولايات فيما بين 1996 و2000 باستثناء ثلاث منها هي نواكشوط والترارزة وكيدي ماغه التي جاءت نسبها في سنة 2000 (25.1% و52.6% 78.6% حسب الترتيب) أرفع مما كانت عليه في سنة 1996 (21 و49.4 و64.4 على التوالي).

وبصورة عامة فإن الفقر أكثر انتشارا في الأوساط الريفية منه في الأوساط الحضرية كما أنه يمثل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد لا يمكن الاعتماد فيها على معيار واحد، ومن هنا طرح إشكال تعريف الفقر وماهيته وطرق قياسه، وما هو الحد الذي نستطيع عنده القول بأن الفرد فقير؟ وما هي درجة فقره؟

لسنا بصدد الإجابة عن هذه الإشكالات ولكن إثارتها قد تبدو ضرورية، حيث أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الفقر، فهو حالة تطبعها النسبية إلى حد كبير، ولذا لجأت أغلب الدراسات إلى المعيار النقدي نظرا لما يتيحه من سهولة المقارنة وإن كان الفقر النقدي لا يعبر إلا عن جانب واحد من هذه الظاهرة التي تشمل فقر ظروف المعاش بما يحمله من منظومات يدخل فيها مستوى الحياة عموما بكل مؤشراته الاجتماعية بما

[2] :صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سابق، ص6

[3]-وزارة الشوؤن الاقتصادية والتنمية والمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج، ملامح الفقر في موريتانيا 2000، المكتب الوطني للإحصاء، إبريل 2002، ص:6

فيها من صحة وتعليم وتشغيل ومسكن إضافة إلى خدمات النقل والماء والكهرباء والهاتف...
وإذا اعتبرنا أن من يعيش على دولار واحد لليوم هو في حقيقة أمره فقير فإن الأمر متباين التأثير بين بانغلادش وبعض البلدان الواقعة في قارتنا الإفر يقية ولدى مجموعات سكانية في آمريكا اللاتينيةز ولنا أن نتصور أسرة موريتانية مكونة من خسمة أفراد تعيش بمبلغ لا يتجاوز 270 أوقية للفرد يوميا وهي بحاجة إلى الماء والغذاء والدواء والتنقل...
وقد لاحظنا أن أكثر أساليب المتبعة لقياس هذه الظاهرة تلك المعتمدة على تحديد خط للفقر انطلاقا من استخدام مجموع الإنفاق كمقياس أولى لمستوى معيشة الأسرة وهو ما تم الشروع فيه بالنسبة لموريتانيا ابتداء من 1987 ضمن مشروع المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر الذي تمت الإشارة إلى بعض نتائجه.
ومهما يكن فإن حد الفقر الذي استخدم في تحقيقات المسح الدائم لظروف معاش الأسر في موريتانيا فيما بين 1990 إلى 1996 كان دولارا واحدا للفرد يوميا وهو منسجم مع ما تبناه البنك الدولي في هذا الخصوص.
وانطلاقا من وثيقة 1996 حددت عتبتان أولاهما عتبة الفقر وحددت بمبلغ (53841 أوقية) وعتبة ثانية وحدد لها مبلغ (40709 أوقية) للفقر المدقع، أما بالنسبة للمسح الخاص بسنة 2000 فسمح بتحيين هذه المعطيات وحدد عتبتين جديدتين هما: 67316 أوقية للفقر و50897أوقية [4].
ولا نريد هنا شحن ذهن القارئ بتفاصيل مختلف الأساليب المتعبة لقياس الفقر كما أو نوعا ولا بتفريعات تبايناته عبر الأوساط الحضرية والريفية ولا بين مختلف الولايات حيث أن ذلك سيبعدنا عن تقديم الإطار الاستراتيجي وما يتضمنه من رؤية وأهداف ومحاور وما تم إنجازه بالفعل في مختلف مراحل تنفيذه وهي الجوانب التي تشكل في نظرنا جوهر هذا الفصل. [5]

[4] : الحسن ولد بديدي، سياسات محاربة الفقر ودورها في التنمية الاقتصادية، في موريتانيا، دكتوراه 2013 جامعة محمد الخامس، الرباط

[5]- للمزيد من المعلومات حول تلك التفاصيل يمكن الرجوع إلى وثيقة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2001 خاصة في صفحاتها من 10 إلى 16

المبحث الأول : رؤية الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وأهدافه ومجالاته
إن الرؤية التي تعتمد عليها الإستراتيجية في أمدها البعيد تنطلق من سياسة مندمجة تعالج في آن واحد جميع محددات الفقر وهي التي تمكن وحدها من بلوغ هدف تخفيف الفقر بشكل سريع ومستديم[6].

المطلب الأول : أهداف الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر ومجالاته
وفي هذا الإطار تؤكد هذه الإستراتيجية أنها جاءت تتويجا لتحليل وضعية الفقر في البلد مع الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت نتائج مهمة في هذا المجال وتأكيدها على أن هذه الظاهرة متعددة الجوانب ومتشابكة الأسباب، أما الأهداف التي رسمتها هذه الإستراتيجية فتشمل تلك الرئيسة والمرحلية.
إن الهدف الرئيس للاستراتيجيين يتمثل "في التخفيف من مختلف أشكال الفقر (الفقر، النقدي، ظروف المعاش، إمكانات) من خلال تنفيذ جملة من الإجراءات تستهدف[7]:

- نموا سريعا ومعيدا للتوزيع؛
- نموا مرسخا في المحيط الاقتصادي للفقراء؛
- تطوير المصادر البشرية واستفادة كافة المواطنين من الخدمات الأساسية؛
- تنمية مؤسسية ترتكز على الحكم الرشيد وعلى المشاركة التامة لكافة الفعلين"[8].

أما ما يتعلق بالأهداف طويلة المدى فقد حددت بثلاثة تتضمن:

- تخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت مستوى حد الفقر من 27% في أفق 2010 إلى 17% في أفق 2015؛
- تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس التوصيات المنبثقة عن مختلف مؤتمرات القمة العالمية وذلك قبل أفق 2015.
- تقليص الفوارق الاجتماعية والمكانية.

وضمن هذا التصور وضعت الإستراتيجية أهداف رئيسية في مرحلتها الأولى (2001-2004) تتمثل فيما يلي[9]:

- ضمان معدل نمو سنوي يتجاوز متوسطه 6% خلال هذه الفترة؛

---

[6]- الإطار الإستراتيجية لمحاربة الفقر، 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 5
[7] :الصوفي ولد الشيباني، السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا، دكتوراه، معهد البحوث والدراسات القاهرة 2013 ص 102
[8]- نفس المرجع، ص: 49 وما بعدها
[9]- نفس المرجع

- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى أقل من 39% ونسبة الفقر المدقع إلى أقل من 22%

كما حددت لهذا الغرض خمسة مجالات ذات أولوية تشمل التنمية الريفية التي تسعى إلى تخفيض أثر الفقر إلى أقل من 53%، والتنمية الحضرية للأحياء الهامشية في المدن الكبيرة وفي أهم المدن الثانوية؛ ثم التربية التي تتمثل أهدافها الرئيسة في تحقيق التمدرس للجميع بحلول سنة 2004 ورفع نسبة الاستمرار في الدراسة إلى أكثر من 65% بالإضافة إلى أهداف الصحة الرامية إلى تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى أقل من 16% ورفع نسبة التغطية الصحية في دائرة 5 كلم إلى 80%، وأخيرا المياه.

المطلب الثاني : المحاور الكبرى التي تعتمد عليها محاربة الفقر وسبل ترقية تنمية حقيقية

إذا كانت أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ومجالاته ذات الأولية قد حددت بشكل واضح فإن المحاور الكبرى التي ترتكز عليها لتحقيق تلك الأهداف هي: [10].

يسعى المحور الأول إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي شكل أساسا لأي تخفيف الفقر، كما يستهدف تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتخفيف تبعيته للعوامل الخارجية ويسهم في التخفيف من الفقر عن طريق خلق فرص جديدة للتشغيل والدخل أو بواسطة أ3ثره في مداخيل ميزانية الدولة التي تدعم قطاعات يستفيد منها الفقراء.

أما المحور الثاني فيسعى إلى تثمين طاقة نمو الفقراء وإنتاجهم عن طريق تشجيع القطاعات التي يستفيد منها الفقراء بشكل مباشر وناطق تركزهم اعتمادا على إنجاز برامج استثمارية عمومية.

ويركز المحور الثالث على تنمية المصادر البشرية وتمكين الاستفادة من البنى التحتية الأساسية، وسيكون لهذا المحور الأثر الأقوى على الفقر في المدى الطويل من خلال تأثيره على الإنتاجية وعلى تحسين ظروف معاش الفقراء، وفي هذا الصدد فإن الاستفادة من خدمات التربية والصحة على وجه الخصوص ستساهم بنصيب كبير في التخفيف من ضعف الفقراء.

أما المحور الرابع والأخير فموجه إلى ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تعتمد على الحكم الرشيد وعلى المشاركة التامة لجميع الفاعلين في محاربة الفقر.

[10]- الصوفي نفس المرجع ص: 56

ومما لا شك فيه أن هذا الإطار بكل مكوناته يحتاج إلى غلاف مالي لتنفيذه حيث قدرت الكلفة الإجمالية لخطة عمله الأولى(2001-2004) بما فيها من دعم لميزان المدفوعات بمبلغ 475 مليون دولار، أما الاحتياجات لتمويل الاستثمارات ذات الأولوية والتي سيكون لها أثر مباشر على تحقيق الأهداف فقدرت بمبلغ 282 مليون دولار (73 مليار أوقية) منها 107 مليون دولار (نحو 28 مليار أوقية) ستغطي بالموارد المتأتية من مبادرة إلغاء الديون و54 مليون دولار (14 مليار أوقية) تتم تغطيتها عن طريق الادخار في الميزانية بينما يبحث عن الباقي (121 مليون دولار أو ما يعادل 31 مليار أوقية).

وستتم متابعة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بصورة منتظمة وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات ذات الدلالة بالنسبة لتخفيف الفقر، كما سيكون التقييم المرحلي دوره وسيشارك فيه كل الفاعلين في مجال محاربة الفقر.

ولم تفعل الإستراتيجية ما قد تتعرض له من أخطار نظرا لأهدافها الطموحة، ولذا اعتبرت أن أمامها ثلاثة أخطار: [11].

الخطر الأول: مرتبط بالحساسية الشديدة للاقتصاد حيال الصدمات الخارجية التي تؤثر على حجم وسعر مادتي التصدير الرئيستين الحديد والسمك؛.

ويرتبط الخطر الثاني بتنفيذ برنامج بهذه الدرجة من الطموح حيث يتطلب الأمر وجود قدرات مؤسسية لدى كل القطاعات للقيام بالإصلاحات المحددة وتنفيذ المشاريع في الآجال وتعبئة العون الخارجي الملائم؛

أما الخطر الثالث فيتعلق بنظام المتابعة والتقييم الذي ينبغي أن يوضع من أساسه، فنظام المعلومات الإحصائية المتعلقة بالفقر يعاني من التجزئة وممارسة التقييم حديثة جدا في الإدارة.

لقد شرحت الإستراتيجية أهدافها واحدا وبينت كل التفاصيل المتعلقة بمجالاتها ومؤشراتها في ملحقاتها الثمانية[12].

وإذا كان هذا هو التصور العام للإطار الاستراتيجي فإن تنفيذ المرحلة الأولى(2001-2004) ستبين مدى التطابق من عدمه بين ما كان يتوقع وما أنجز فعلا.

[11]- الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، مرجع سبقت الإشارة إليه، ص: 21

[12]- نفس المرجع، ص: 47-78

المبحث الثاني : مراحل تنفيذ ومتابعة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

مر تنفيذ الإطار الاستراتيجي بثلاث مراحل كانت أولاها رباعية غطت الفقرة من 2001 إلى 2004، أما الثانية فكان من المتوقع أن تكون رباعية كذلك لتمتد بين عامي 2005-2008 ولكن تغيير نظام الحكم (انقلاب 3 أغسطس 2005) جعل تلك السنة خارج السياق وأملي ضرورة إعادة النظر في البيانات التي اعتمد عليها فيما سبق لتحديد المؤشرات، وعلى هذا الأساس أعدت المرحلة الثانية لفترة خمسية (من 2006 إلى 2010) كما جاءت المرحلة الثالثة خمسية كذلك لتغطي السنوات من 2011 إلى 2015.

المطلب الأول : المرحلة الأولى 2001 ــ 2004

تعتبر هذه المرحلة جوهرية حيث تمثل التمرين الأول الصعب الذي يوضع فيه الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر على المحك، وقد أوضح التقرير المتعلق بهذا الإطار في سنة 2002، أي بعد سنتين من تنفيذه، أن أهم الدروس المستخلصة تتمحور حول ست نقاط بارزة هي[13]:

- ملاءمة الخيارات الإستراتيجية، ولكن من الضروري مراجعة بعض أهدافها؛
- هشاشة الاقتصاد أمام الهزات الخارجية؛
- ضرورة تحسين الوساطة المالية لتمكين القطاع الخاص من الاضطلاع بدور محرك النمو الاقتصادي؛
- أهمية التطوير السريع لقدرة إنجاز وطنية في مستوى طموحات الإطار الاستراتيجي
- ضرورة منح الأولوية الجهورية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر؛ إشراك أفضل لمنظمات المجتمع المدني في إنجاز برامج محاربة الفقر.

وضمن حصيلة السنة الثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عرضت المكونات والمجالات ذات الأولوية. وتمت الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي ظل قويا عام 2002 إذا بلغ 3.3% رغم أن تلك السنة طبعتها ظروف غير مواتية سواء تعلق الأمر ينقص الأمطار أو تهاطل بعضها في فترة غير ملائمة للحيوانات (فترة البرودة الشديدة) أو تعلق بركود صادرات الصيد والحديد. ونجم عن هذا أن القطاعات التي تأثرت بهذه

[13]- تقر ير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عام 2002، يونيو 2003 ص: 4

الأوضاع وهي الزراعة والرعي والمعادن والصيد كان إسهامها في النمو متواضعا إجمالا سنة 2002 إذا لم يتجاوز 1.7%[14].
وقد تمت مراجعة الأهداف لتخفيف الفقر اعتمادا على سنة الأساس (2000) وإلى غاية سنة 2015، وسنقصر هنا على تلك المتعلقة منها بنسب الفقر المختلفة دون تتبع المكونات الكفيلة بتحقيق ذلك[15].
وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2002 التي تحدثنا عن ظروفها الطبيعية غير الملائمة عرفت خطة استعجاليه لمواجهة تلك الآثار.
حيث قررت الحكومة أن تنطلق الآلية النظامية للعون المستعجل المحددة في المرسوم رقم : 2002-17 الصادر بتاريخ 31 مارس2002 ابتداء من شهر نوفمبر 2002.
واعتمدت عناصر هذه الخطة على أربعة محاور هي: [16]
العون الغذائي؛ والصحة والتغذية؛ وتغذية المواشي والصحة الحيوانية؛ والبرنامج الريفي وبرنامج أطراف المدن ذات الكثافة العالية من اليد العاملة.

الجدول(29) : الأهداف المراجعة لنسب الفقر المختلفة

الهدف		الحالة المرجعية		الهدف بالأرقام	
	السنة	القيمة	2004	2010	2015
تخفيف الفقر					
عدد الفقراء (بالآلاف)	2000	1.161	1.140	860	706
نسبة انتشار الفقر	2000	%48.3	%41.3ذ	%27.1	%19.7
نسبة انتشار الفقر المدقع	2000	%31.4	%26.9	%13.2	%6.6
عمق الفقر	2000	%17	%14.3	%6.7	%3.3
قسوة الفقر	2000	%8.2	%6.6	%2.3	%1

المصدر : نفس المرجع، ص: 29
وتحدث التقرير عن آفاق الفترة من 2003 إلى 2004 اعتمادا على الدروس المستخلصة من سنتين من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة

[14]- نفس المرجع ص: 7
[15]- للمزيد يمكن الرجوع إلى الصفحات 29-30، من نفس التقرير
[16]- تقرير سنة 2002، مرجع سبقت الإشارة إليه، ص: 91

الفقر، وهو ما أفضى إلى مراجعة أهدافه والأولويات التي تمكن من بلوغها. وشملت الأهداف المراجعة إلى حدود 2004 ما يلي:[17].

- تخفيض نسبة انتشار الفقر إلى 41..3% سنة 2004؛
- رفع نسبة التمدرس إلى 90%؛
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال واليافعين من 135 إلى 128 في الألف بين 2004/2000؛
- تخفيض نسبة سوء تغذية الأطفال دون سن الخامسة من 312 إلى 20 خلال نفس الفترة؛
- تحسين نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لترتفع إلى 45% بحلول 2004.

وستنصب الأعمال ذات الأولوية وبرنامج الاستثمار العمومي 2003-2004 على ثلاثة محاور:

يتعلق أولها بتحقيق نمو متجذر في محيط الفقراء الاقتصادي وذلك من خلال تحفيز الاستثمار وتحسين الإنتاجية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ودعم قابلية.

اقتصاد البلد للمنافسة ودمجه التجاري، بالإضافة إلى تثمين طاقات نمو قطاعات التصدير وتطوير القطاع الخاص وتنمية البنى التحتية الداعمة للنمو.

أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية، وستتركز الجهود في هذا المحور على أربعة مجالات تشمل تطوير التعليم والتكوين اعتمادا على البرنامج الوطني لتطوير النظام التعليمي، كما تشمل قطاع الصحة بكل مكوناته، والمياه بمختلف برامجها إضافة إلى النفاذ الكلي إلى الخدمات الأساسية.

ويتصل المحور الثالث يدعم القدرات المؤسسة والتسيير العمومي وما يتطلبه ذلك من حكم رشيد وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية للفاعلين الوطنيين في مجال محاربة الفقر من إدارة وبرلمانيين وجماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني.

وقد أشار التقرير ضمن آفاق هذه الفترة إلى أن سنة 2003 ستشهد تنفيذ البرنامج الاستعجالي لفائدة السكان المتضررين من تقلبات المناخ، كما نبه على ضرورة تعبئة الموارد لتمويل الأعمال ذات الأولوية خلال هذه الفترة (2003-2004) التي تتطلب خطة عملها برنامج استثمار عمومي يبلغ

[17]- نفس المرجع ص:18

غلافه المالي نحو 119 مليار أوقية، ومن ضمن هذا المبلغ ما يزيد عن 33 مليار أوقية يلزم تعبئتها ليتم تنفيذ البرنامج سنة2004[18].
أما تمويل الخطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خلال فترة 215 مليون دولار آمريكي. [19] وضمن متابعة تنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي صدر التقرير الثاني في يوليو 2004 الذي تحدث عن السنة الثانية من تنفيذ هذا الإطار (2003) وعن آفاق 2001-2004، كما أنه يشكل في الوقت نفسه إطارا استراتيجيا مرحليا لمحاربة هذه الظاهرة خلال الفترة 2004-2005. وقدم هذا التقرير حصيلة عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي في سنة 2003 مع أهم الدروس المستخلصة منها إضافة إلى التوجيهات السياسية والبرامج التي ستنفذ في أفق 2005 وكذلك المخاطر التي قد تعترض سبيلها ثم تحديد الحاجات من المساعدة الخارجية، وختم بملحقات شملت الأهداف المرجعة وجداول وهي المنهجية نفسها التي اعتمدت في محتوى التقرير الذي سبقه 2002. وقد أوضح التقرير أن النمو الاقتصادي في سنة 2003 استقر على 4.9% وهي نسبة أقل مما كان منتظرا عند البداية (5.4%) ولكنه نمو مقبول إذا أخذت الوضعية الدولية غير الملائمة في الحسبان وما ترتب عن الجفاف من آثار سلبية على القطاع الرعوي والزراعي. [20].
وفي إطار تنفيذ الخطة الاستعجالية الرامية إلى الحد من آثار الجفاف على السكان الفقراء ومواشيهم في الوسط الريفي سنة2003 سجلت نتائج إيجابية تتعلق بتحسن الوضعية الصحية والغذائية لهؤلاء السكان وحماية مواشيهم من خلال أعمال شملت المياه والصحة الحيوانية وتوفير العلف، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل لدى السكان عن طريق خلق نشاطات تتطلب كثافة عالية لليد العاملة لإقامة بني تحتية ريفية. [21] أما بالنسبة للأهداف المراجعة لنسب الفقر فيلخصها الجدول التالي:

[18]- نفس المرجع، ص:27
[19]- للمزيد يمكن الرجوع إلى الملحقات التسعة بهذا التقرير ص:29-92
[20]- تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عام 2003، يوليو 2004، ص:7
[21]- نفس المرجع، ص:10

الجدول رقم (30)

الهدف		الحالة المرجعية		الهدف بالأرقام	
	السنة	القيمة	2004	2010	2015
تخفيف الفقر					
عدد الفقراء (بالآلاف)	2000	1.161	1.146	789	584
نسبة انتشار الفقر	2000	%46.3	%41.5ذ	%24.8	%16.3
نسبة انتشار الفقر المدقع	2000	%31.4	%26.5	%11.5	%4.8
عمق الفقر	2000	%17	%67	%3.4	%1.0
قسوة الفقر	2000	%8.2	%6.3	%2.7	%1.4

المصدر : تقرير عام 2003، وزارة الشؤون الاقتصادية ص:28

إن تحقيق هذه التوقعات يمر عبر سلسلة من الأهداف ذات الأولويات ومؤشرات الأداء تشمل دفع عملية النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين المستوى الإجمالي للتعليم وتحسين الحالة الصحية العامة وزيادة النفاذ إلى الماء الصالح للشرب وزيادة الدخل وتحسين ظروف المعاش في الوسط الريفي وفي الأحياء الهامشية في المدن الكبيرة والثانوية.

أما بالنسبة لآفاق الفترة 2004-2005 فقد أوضح التقرير أن إعداد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لن ينتهي إلا في منتصف 2005 حيث يتطلب الأمر إنجاز دراسة لواقع الفقر 2004 وعليه يمكن اعتبار هذا الإطار (المتابعة والتنفيذ) إطارا استراتيجيا مرحليا للفترة 2004-2005.

وسيستمر الإطار الاستراتيجي في التركيز على ما يلي:

- تسريع نمو اقتصادي موزع بإنصاف يدفعه القطاع الخاص وتدعمه تنمية سريعة للبنى التحتية؛
- الحد من الفوارق في النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- عصرنة الإدارة وتحسين تسيير المصادر العمومية.

أما أهداف أفق 2005 فتتمثل فيما يلي: [22]

- تخفيض نسبة انتشار الفقر إلى 40.3% عام 2005؛
- رفع نسبة التمدرس إلى 97%؛

[22]- تقرير عام 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 19

- وزيادة نسبة التلقيح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي من 75 إلى 82% في الفترة نفسها؛
- تحسين نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لتصل إلى 45% عام 2004.
- وقد توقع التقرير أن تصل نسبة النمو الاقتصادي السنوية الحقيقية إلى 5.2% في عامي 2004-2005؛ وسيكون ذلك النمو بالدرجة الأولى في قطاعات الزراعة والبناء والشغال العامة والمناجم والصناعات والنقل والاتصالات والتجارة والمطاعم والفندقة.

وأشار التقرير كذلك إلى انطلاق تحضير البرامج الجهوية لمحاربة الفقر على مستوى ثلاث ولايات تعد الأفقر في البلد وهي الحوض الغربي والعصابة وكيدي ماغا حيث تكون كل البرامج جاهزة في الفصل الثالث من سنة 2004.

وسيعزز ذلك بانطلاق تحضير برامج جهوية لمحاربة الفقر في ثلاث ولايات أخرى تضم الحوض الشرقي وكوركول وتكانت يتوقع أن تكون جاهزة في نهاية مارس من سنة 2005، على أن تكون برامج مماثلة لولايات البراكنة والترارزة وآدرار جاهزة في دجمبر 2005 وهو ما يعني أن البعد الجهوي لهذه الظاهرة أصبح حاضرا في تنفيذ البرامج الرامية إلى تخفيفها.

وعلى مستوى الحاجة إلى العون الخارجي لتمويل خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خلال هذه الفترة (2004-2005) فقد تم تقديرها بمبلغ 44 مليون دولار أمريكي[23].

وإذا كانت المرحلة الأولى ضمن الإطار الاستراتيجي قد اكتملت على النحو الذي تم عرضه فماذا عن ا لمرحلة الثانية؟

وإذا كان التقريران السابقان قد وفرا بعض المعطيات عن تنفيذ ومتابعة خطة عمل الإطار الاستراتيجي خلال سير المرحلة الأولى منه فإن خطة عمل 2006-2010 قدمت حصيلة تلك المرحلة بعد انقضاء سنواتها الأربع، وتتمثل تلك الملاحظات فيما يلي.[24]

إن نتائج المرحلة الأولى لم تكن مرضية بما فيه الكفاية نظرا إلى أن ما يزيد عن ثلث العمليات التي كان متوقعا تنفيذها لم تنفذ وبالمقابل نفذت

[23]- للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للملحقات السنة للتقرير، ص: 28-90

[24] -Cadre Stratégique de lutte contre la pauvreté, Pan d'action 2006. 2010, Octobre 2006, PP. 9-10

أخرى لا تمت بصلة مباشرة إلى أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

وفي هذا الصدد فإن معدلات النمو المسجلة كانت دون التوقعات إذ لم تتجاوز في المتوسط 4.6% خلال تلك الفترة بدل 6% كما كان متوقعا، وجاء معدل التضخم أرفع من المنتظر بسبب إتباع نهج اقتصادي غير موفق في مجال السياسة النقدية والميزانية بنيت على معطيات تفقر إلى الدقة.

وقد ترجمت السياسة الاقتصادية المنفذة في مجال السياسة النقدية والميزانية بعجز ميزاني مرتفع جدا بلغ 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها وبارتفاع غير مسبوق لكتلة الأجور وإلى انهيار الاحتياطات الرسمية.

وتعزى هذه النتائج إلى السياسات الاقتصادية غير الملائمة وإلى ضعف إنتاجية العوامل وضعف قدرات الفاعلين الخصوصيين، كما تعود كذلك إلى عدم مواءمة النظام المالي وإلى عجز في البنى التحتية، واتضح بعد تصحيح هذه المعطيات أن المؤشرات المتعلقة بالفقر النقدي كانت تقديراتها دون الواقع بسبب اعتمادها على معدل تضخم أخفض من الحقيقي انجر عنه تحديد عتبات للفقر أقل من مستواها الفعلي.

وخارجا عن ذلك تطل الملاحظة الأساسية التي تم تأكيدها فيما مضى قائمة وهي أن نسبة انتشار الفقر ظلت في تراجع مستمر منذ 1990 حيث تحولت من 56.6% في تلك السنة إلى 54.3% في سنة 1996 ثم إلى 57% في عام 2000 لتخفض إلى 46.7% في سنة 2004، ومن هنا يظهر أن هدف الإطار الاستراتيجي في هذا المنحى لم يتحقق حيث توقع أن تهبط هذه النسبة إلى 38.6% بحلول سنة 2000.

وعلى مستوى الخدمات الاجتماعية ذات الأولوية لوحظ أن حالة التعليم وإن كانت حققت بعض التقدم على مستوى الولوج إلا أنها تقهقرت في مجال الاستمرار في الدراسة والنوعية والتسيير وقيادة النظام التربوي، أما الحالة الصحية فمازالت تطبعها معدلات مرتفعة للوفيات (78 في الألف لوفيات الأطفال و116 في الألف لوفيات الأطفال واليافعين و747 حالة وفاة في صفوف الأمهات لكل 100.000) على الرغم من نسبة تغطية صحية تصل إلى 67% في دائرة 5كم. يضاف إلى هذا حضور الأمراض المعدية وأمراض التغذية ومشكلات الصحة المرتبطة بالتحضر وبالتنمية الاقتصادية.

وفيما يخص المياه الصالحة للشرف لوحظ تحسن في نوعيتها وكميتها حيث تحول الاستخدام الحنفيات الخاصة من نسبة 15% سنة 2000 إلى 18.5% في سنة 2004 ولكن وضعيتها ما تزال حادة في الوسط الريفي الذي لا تتجاوز فيه نسبة الأسر التي تتوفر على حنفية خاصة 14% تضاف إلى ذلك مشكلات أسعار الماء في الوسط الحضري بالنسبة لمن لا يرتبطون بالشبكة حيث يضاعف سعر م3 لدى هؤلاء سعر مثيله المحدد من قبل شركة المياه 11مرة.

وعلى مستوى آخر تبين أن غياب نظام للمتابعة والتقييم أعاق التطبيق الفعلي للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، كما أن ضعف التنسيق داخل القطاعات الحكومية ومع الشركاء الفنيين والماليين قد ساهم في تشتيت الجهود وفي غ ياب مقاربة مندمجة للتنمية وخاصة في الوسط الريفي.

وفي هذا الإطار فإن نحو نصف السكان يعيش في حالة فقر سنة 2004 كما أن هذه الظاهرة في تراجع ملموس ولكنها في الوقت نفسه تمس الوسط الريفي أكثر وهي في جميع الحالات متعددة الأبعاد.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الريفي الذي يؤدي نحو ثلاثة أرباع من فقراء البلد (74.8%) يخفى تباينات بين طرفه النهري الذي تبلغ فيه نسبة اتساع الفقر 66.3% وبين ريفه الآخر (المنطقة الجافة) الذي تصل فيه هذه النسبة إلى 57.2% وهذه المنطقة الأخيرة تستوعب وحدها أزيد من 57.9% من الفقراء.

وبصورة عامة فإن المناطق الأكثر تضررا من هذه الظاهرة هي منطقة آفطوط الواقعة في نطاق التقاطع بين ولايات العصابة وكوركل وكيدي ماغا والبراكنه إضافة إلى مقاطعة الركيز بولاية اترارزه ومقاطعة المجرية في ولاية تكانت حيث ترتفع نسبة آثر الفقر بهذه المناطق إلى أزيد من 70%[25].

إذا كانت هذه الحصيلة قد عكست بعض أوجه النقص ضمن نفذ في المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي فما ذا أعدت خطة عمل المرحلة الثانية منه لتلافي الخلل الملاحظ في هذا المسار؟[26]

[25] -CSPL 2006, OP. CIT. PP. 1617

[26]- لميزد من التفصيل حول حصيلة المرحلة الأولى يمكن الرجوع إلى : -CSLP. Plan d'action 2006 2010 op.cit. pp 24-53

المطلب الثاني : المرحلة الثانية 2006 – 2010

أشرنا فيما سبق إلى أن هذه المرحلة كان من المتوقع أن تبدأ من 2005 وإلى غاية 2008 ولكن مقتضيات طارئة حالت دون ذلك (انقلاب 3اغسطس 2005 وما تلاه من معطيات جديدة)، وبالتالي أصبحت بدايتها من السنة اللاحقة وامتدت لتغطي خمس سنوات (2006-2010) أشرنا فيما سبق إلى أن هذه المرحلة كان من المتوقع أن تبدأ من 2005 وإلى غاية 2008 ولكن مقتضيات طارئة حالت دون ذلك (انقلاب 3 أغسطس 2005 وماتلاه من معطيات جديدة)، وبالتالي أصبحت بدايتها من السنة اللاحقة وامتدت لتغطي خمس سنوات (2006-2010).

وقد جاءت الرؤية الجديدة لهذه المرحلة منطلقة من ضرورة ضمان نمو اقتصادي مدعم في المديين المتوسط والطويل وذلك من منظور تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة تسمح ببلوغ أهداف الألفية للتنمية، وعليه فإن هذه الرؤية يلزم أن تتجاوز إطار الأهداف المتوقعة لسنة 2015 إلى أمد أبعد من ذلك بكثير (2030).

وقد بنى بعض التصور في هذا المجال على أساس الاستخدام المعقلن لجزء من عائدات استغلال البترول الذي دخلت البلاد عهد إنتاجه في 24 فبراير 2006 عندما أنتجت البراميل الأولى من هذا الخام.

أما المحاور الإستراتيجية الجديدة لخطة عمل هذه المرحلة فلا تختلف عن سابقاتها الأربعة ولكنها تكمل وتدعم بتوجه رئيؤس جديد يمثل محورا خامسا، وهذه المحاور هي: [27].

- تسريع النمو والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى؛
- تسريع النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء؛
- تطوير المصادر البشرية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية؛
- تحسين الحكامة وتعزيز القدرات؛
- تعزيز نظم القيادة والمتابعة والتقييم والتنسيق.

وسيكون الاهتمام في المحور الأول منصبا على وضع سياسة اقتصادية مرتكزة على التوازنات الاقتصادية الكبرى وعلى الاستفادة القصوى من عمليات استغلال البترول مع إصلاح النظام المالي وتحسين الأعمال بصورة جلية وتعزيز وتطوير البنى التحتية الداعمة للنمو.

وعلى مستوى المحور الثاني فإن التركيز يتوجه إلى تنمية الأنشطة المنتجة التي يسهل ولوج الفقراء إليها والتي تلائم خصائص المناطق المتواجدين

[27] -CSLP. Plan d'action 2006-2010. Op.cit.p11

فيها، وسيتم ذلك بعد تقليل النقص الملاحظ في مجال البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية بصورة ملموسة مع تطوير النفاذ إلى الخدمات المالية الملائمة وتنمية قطاع التكوين المهني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الإنتاجية.

أما بالنسبة للمحور الثالث فمن المفترض أن يقود إلى تحسين ظروف حياة السكان الفقراء في الأمد القصير وأن يخلق في الأمد الطويل ظروفا ملائمة لنمو مستديم.

وفيما يخص المحور الرابع فإن الاهتمام سيوجه إلى إرساء دعائم دولة القانون وتحسين حالة الحاكمة الاقتصادية والبيئية وتوطيد اللامركزية والمقاربة التشاركية ثم عصرنة الإدارة.

أما المحور الخامس والأخير فيسعى إلى إقامة نظام وميكانزمات ملائمة للتنسيق والمتابعة والتقييم تسمح بقيادة فعلية لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت المحاور السابقة هي الإطار الذي اعتمدته خطة العمل في هذه المرحلة فما هي الأهداف والأولويات التي تبنت خلال الفترة المحددة لها (2006-2010).

لقد حددت الحكومة أهدافا ينبغي تحقيقها عن نهاية المرحلة الثانية (2010) تتمثل فيما يلي: [28]

- خفض أثر الفقر إلى 35% على المستوى الوطني وإلى 45% في الوسط الريفي ثم إلى 15% في الوسط الحضري؛
- ضمان تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي يتجاوز في المتوسط 10% خلال هذه الفترة؛
- تأمين الولوج الشامل إلى التعليم الأساسي؛
- الوصول إلى معدل أمية يقل عن 20% لمن تزيد أعمارهم عن 15 سنة؛
- رفع معدل التغطية بالعلاجات الصحية الأولية إلى 90% في دائرة 5كلم؛
- خفض معدل وفيات الأطفال إلى أقل من 60 في الألف ووفيات اليافعين إلى أقل من 70 في الألف وتخفيض وفيات الأمهات إلى 400 حالة لكل 100.000؛

[28] -CSLP ? Plan (l'action 2006-2010. OP. cit P. 11

- الرفع من معدل الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب إلى 48% في الوسط الحضري ومعدل التغطية إلى 62 في الألف في الوسط الريفي وشبه الحضري.

وعلى مستوى الأولويات حددت منها أربع تتعلق أولاهما بالمجالات وتضم التعليم والصحة والمياه والبنى التحتية (النقل والطاقة والمواصلات..) أما الثانية فتتعلق بالمناطق وتم حصرها في الوسط الريفي القاحل والمناطق الهامشية في المدن، في حين كانت الأولوية في مجال الأنشطة موجهة نحو إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الإقليمية ذات رؤية مستقبلية بعيدة المدى (موريتانيا 2030) وتتبنى برنامج عمل وطني فيما يتعلق بالبيئة، وأخيرا حددت طريقة عمل واحدة ذات أولوية وهي الشروع في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر انطلاقا من منهجية تعتمد التشاور والتنسيق والمتابعة.

ويظل الهدف كما حدده الإطار في هذه المرحلة هو تراجع الفقر من 46.7% الملاحظة في 2004 إلى 35% في سنة 2010 ثم إلى 25% في 2015 مع تحديد أهداف تتجاوز طموحاتها أهداف الألفية للتنمية خاصة في ميدان التعليم الذي ينبغي أن يشمل فيه التمدرس جميع الأطفال بحلول سنة 2008.[29]

وقد قدرت كلفة خطة عمل هذه المرحلة (2006-2010) بمبلغ 1.261 مليار أوقية أي ما يقارب 4.695 مليون دولار من ضمنها 1.167 مليار أوقية ممولة من موارد الدولة الخاصة و94مليار أوقية (أي ماي عادل نحو 350 مليون دولار) يتم البحث عن تمويلها من الخارج. وتعترف خطة العمل بأن موريتانيا لا تتوفر على عتبة خاصة لتحديد الفقر وإنما المعتمد في المسوح الدائمة حول ظروف معاش الأسر هو العتبة المبنية على أساس دولار واحد لليوم وللفرد بناء على الأسعار الثابتة لسنة 1985 أما العتبة المتعلقة بالفقر المدقع فتستجيب لمستوى من الاستهلاك لا يتجاوز 270 دولار للفرد.

[29] -Ibid p.14

الجدول (31) : عتبة الفقر والفقر المدقع من 1988 إلى 2004

السنة	عتبة الفقر	عتبة الفقر المدقع
1988	32800	24400
1996	58400	43450
2000	72600	54000
2004	94600	70400

المصدر : cslp2006-2010, op.cit.P.16

وقد طرحت خطة عمل المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر رؤية تطال أفق 2015 تعتمد على تحقيق أهداف طموحة تتلخص فيما يلي: [30]

- تخفيض أثر الفقر إلى أقل من 25% في عام 2015؛
- تخفيض أثر الفقر في الوسط الريفي إلى أقل من 35%؛
- رفع الناتج المحلي للفرد إلى أزيد من 2000 دولار؛
- ضمان تعليم قاعدي نوعي للجميع لا نقل فترته عن 9 سنوات؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى أقل من 40 في الألف ومعدل وفيات الأطفال واليافعين إلى أقل من 55 في الألف ووفيات الأمهات إلى أقل من 300 حالة لكل 100 ألف؛
- تقهقر نسبة انتشار السيدا لدى عموم السكان إلى أقل من 1%؛
- رفع نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب إلى 65% في الوسط الحضري؛
- رفع نسبة تغطية الحاجة من المياه الصالحة للشرب إلى 74% في الوسط الحضري؛
- زيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي

وتتضمن هذه الرؤية كذلك أهدافا طموحة في مجال التهيئة الإقليمية المتناسقة والمتوازنة التي شكل غيابها عقبة كأداء في وجه تنمية البلاد، ومن أبرز تلك الأهداف؛

- إخضاع مدينتي نواكشوط ونواذيبو للضوابط المتعارف عليها عالميا في المدن الكبرى؛
- توفير كافة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية في عواصم 11 ولاية وتشمل تلك البنى نشاطات جلب المياه الصالحة للشرب والصرف

[30] -cspl 2006-2010 op.cit pp. 54-55

الصحي والكهرباء والمطارات والمواصلات والطرق المعبدة ومحطاتها، ومراكز المؤتمرات والفنادق؛

- توفير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية في 32 مقاطعة؛
- توفير البنى الاقتصادية والاجتماعية في عواصم 163 بلدية ويتعلق الأمر بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء والمواصلات
- ربط مختلف مناطق البلاد بشبكات الطرق المعبدة لفك العزلة عن مناطق الانتاج وحتى لا يبقى مكان مأهول يبعد أكثر من ساعة من السير عن المحاور المعبدة وعلى أن يصبح التبادل مع بلدان الجوار سهلا؛
- جعل كل أجزاء النهر صالحة للملاحة.
- إن بلوغ هذه الأهداف الطموحة تتطلب دعما للسياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية أثناء هذه العشرية (2006-2015) والتي ينبغي أن تستمر في التركيز على محاربة الفقر عبر محاور الإستراتيجية الأربعة التي حددت في السابق وما تزال ملائمة.

ولكن ما هي الحصيلة المستخلصة من تنفيذ هذه المرحلة؟

قدمت الوثيقة المتعلقة بتطبيق خطة عمل 2006-2010 حصيلة عن هذه المرحلة يمكن تلخيصها في ما يلي[31]:

إن أثر الفقر كما بينته نتائج المسح الدائم حول ظروف معاش الأسر 2008 ما زال مرتفعا (42%) وهو إن كان أخفض مما لوحظ في سنة 2004 (46.7%) إلا أنه يظل بعيدا عن الهدف المحدد لأفق 2015 وهو 15%، كما أن وتيرة تراجع الفقر تسارعت خلال الفترة 2004-2008 بواقع أكثر من نقطة سنويا، ويعزى ضعف مستوى تخفيض الفقر خلال هذه المرحلة إلى ضعف التحكم في النمو الديموغرافي وإلى التوزيع غير المتكافئ لثمار النمو.

وخلال هذه الفترة استقر النمو الاقتصادي على معدل 3.7% في المتوسط بدون اعتبار البترول وعلى 4% باعتبار البترول وهو معدل يقل عن نصف ما كان متوقعا (9.4%) ويعود هذا إلى ضعف النتائج المسجلة على مستوى استغلال البترول وإلى الأزمات العالمية في مجالات الغذاء والطاقة والمالية بالإضافة إلى جملة التغييرات المؤسسية التي عرفتها البلاد أثناء هذه الفترة.

[31] -Minstère des affaires économiques et du développement, cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, volume 1, bilan de la mise en œuvre du CSLP 2006-2010, Mars 2011, P.10.

وقد شكلت تنمية الموارد البشرية وتعميمي نفاذ الفقراء إلى الخدمات الأساسية أولوية الحكومة في المجال الاجتماعي أثناء هذه الفترة (2006-2010) حيث حصل بعض التقدم خاصة في قطاعات التعليم والمياه والتنمية الحضرية والإنصاف على مستوى النوع وكذلك النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية.

وحصلت الوثيقة في النهاية إلى أن تحقيق بعض أهداف الألفية للتنمية لا يبدو محتملا بناء على ما سجل خلال المرحلة الثانية، وكمثال على ذلك فإن تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار يوميا إلى النصف فيما بين 1990- 2015 لم يعد متوقعا حيث أن نسبة من يعيشون تحت عتبة الفقر تحولت من 56.6% في سنة 1990 إلى 42% في سنة 2010 وكان من المتوقع أن التوقع حسب أهداف الألفية أن تصبح 28.3% بحلول سنة 2015 إلا أنح الهامش الزمني المتبقى وما تمت ملاحظته فيما سبق تجعل الأمر غير محتمل والشيء نفسه ينطبق على معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر التي يتوقع لها حسب أهداف الألفية أن تنخفض بثلثين خلال الفترة من 1990 إلى 2015 حيث تحولت النسبة من 137 في الألف سنة 1990 إلى 122 في الألف سنة 2010 وكان من المتوقع أن تهبط إلى 45 في الألف في سنة 2015، غير أن المعطيات لا تبعث على احتمال بلوغ ذلك الهدف كما هي الحال بالنسبة لوفيات الأمهات (286 لكل 100.000 ولادة في سنة 2010 والمتوقع لها 232 في 2015 وهو أمر مستبعد)، أما أهداف الألفية الأخرى فمازال تحقيقها ممكنا.

وبهذا تكون الخطة الثانية قد امتدت رؤيتها إلى أبعد من الهامش الزمني المحدد لها (2010) حيث أسست للمرحلة الثانية التي تمثل نهاية الإطار الزمني لاستراتيجيه محاربة الفقر كما حدد أصلا (2001-2015).

وستكشف خطة العمل الثالثة عن رؤيتها وأهدافها خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2015، فما هي أبرز ملامحها واستخلاصاتها؟

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (2011 – 2015)

ترتكز خطة العمل الثالثة (2011-2015) على المحاور الخمسة التي حددت في سابقاتها ممثلة في تسريع النمو الاقتصادي وترسيخه في محيط الفقراء المصادر البشرية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية بالإضافة إلى التطوير الفعلي للتنمية المؤسسية المعتمدة على الحكم الرشيد وعلى

المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في محاربة الفقر، وأخيرا تعزيز تنظيم القيادة والمتابعة والتقييم والتنسيق.
وانطلاقا مما سبق رسمت الخطة أهدافا ذات أولوية في هذه المرحلة تتمثل في:[32]

- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 25% ونظيرتها في الوسط الريفي إلى 35%؛
- رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى أزيد من 1374 دولارا ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عموما إلى 4.7% ومعدل الاستثمارات إلى 28.1% من هذا الناتج؛
- الحفاظ على معدل تضخم 5%؛
- ضمان تعليم قاعدي نوعي للجميع لا تقل فترته عن 9 سنوات وتخفيض نسبة الأمية إلى 15% في صفوف من تزيد أعمارهم عن 15سنة؛
- تأمين تغطية صحية في دائرة 5 كلم تصل إلى 100% وتخفيض معدل وفيات الأطفال إلى 40 في الألف ووفيات الأطفال واليافعين إلى 55 في الألف ووفيات الأمهات إلى أقل من 300 حالة لكل 100.000 ولادة وجعل اتجاه انتشار السيدا يتغير لدى عموم السكان ويتقهقر من إلى أقل من 1%؛
- رفع نسبة الربط بشبكات المياه في الوسطين الريفي والحضري إلى 74%.

إن هذه الأهداف مطابقة إلى حد كبير لما ورد في خطة عمل المرحلة الثانية ضمن رؤيتها لأفق 2015، ويعود ذلك إلى أن الوثيقتين قد أعدتا في إطار التكامل وتوحيد المعطيات والأفق المشترك. وعن المجالات والمناطق ذات الأولوية فتعتبر الخطة أن بلوغ هذه الأهداف يمر عبر تنفيذ سياسات وبرامج موجهة نحو المجالات ذات الأولوية وهي : التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والبنى التحتية والأمن الغذائي والبيئة، أما المناطق فهي عينها التي حددت في خطة عمل المرحلة الثانية، ويتعلق الأمر بالوسط الريفي والأحياء الهامشية في الوسط الحضري.
ويتطلب تمويل خطة العمل الثالثة مبلغا قدر بما مجموعه 2549212.84 مليون أوقية أي ما يعادل 9242.98 مليون دولار ثم الحصول عند إعدادها على 32% منه ويجري البحث عن تمويل الباقي (68%).

[32] -Ministère des affaires économiques et du développement, cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, volume2, Plan d'action 2011-2015, mars 2011 ; PP. 12.13

وقد تتبعت الخطة بالتفصيل المحاور الخمسة التي يرتكز عليها عملها حيث عالجت مشمولات كل محور وأكملت ذلك بملحقات لعدد من المصفوفات تسهيلا للمتابعة والتقويم فيما بعد،وقد أسهمت المرحلة من تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقرمن منظور التكامل في تراجع نسبة الفقر في موريتانيا رغم أن أغلب الأهداف التي تم رسمها لم تتحقق بالكامل، فعلى الرغم من برنامج الاستثمار العمومي المنفذ الذي بلغ157 مليون و 497 دولارممولة بالمصادر الخارجية بما نسبته 57% فقد جاءت نتائج هذه المرحلة متواضعة حيث ظل معدل النمو المتوسط في حدود 3,7 بدلاً من 7% ،ويتضح من الحصيلة التقويمية لمراحل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عموما وهذه المرحلة خصوصا أن جملة من الإشكالات حالت دون بلوغ بعض الأهداف على النحو الذي رسم لها أصلا.

وبغض النظر عن التباين في الشكل فإن الرؤية التي بنيت عليها تلك الإستراتيجية لا تختلف في جوهرها عن رؤية برامج الإصلاح الهيكلي، ولن تختلف في تقديرنا عن تلك التي ستهدف إليها إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه التي وافقت عليها موريتانيا و التي ستكون الأساس النظري المرجعي للسياسة الاقتصادية في هذ البلد خلال المرحلة القادمة 2016 ـ 2030، نقول ذلك اعتبارا واحتكاما للوقائع الاقتصادية ونتائج وآثار السياسات الاقتصادية المختلفة التي توصل لها الكثير من الباحثين والدارسين وتتبعنا بعض جوانبها خلال هذه الأطروحة.

خاتمة الفصل السادس :

يتضح من خلال هذا الفصل أن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر أصبح الوثيقة المرجعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم بها موريتانيا أمام شركائها في التنمية، ذلك الإطار التشاركي الذي يجمع الفاعلين المعنيين من إدارة ومجتمع مدني وقطاع خاص وممولين، وتعتمد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر في أمدها البعيد على سياسة مندمجة تعالج في آن واحد جميع محددات الفقر، ولأجل ذلك تم جملة من الإجراءات نذكر منها :

إعادة توزيع الدخل وترسيخ النمو في الفئات الفقيرة،وتطوير المصادر البشرية واستفادة كافة المواطنين من الخدمات الأساسية؛ وتنمية مؤسسية ترتكز على الحكم الرشيد وعلى المشاركة التامة لكافة الفعلين".

أما ما يتعلق بالأهداف طويلة المدى فقد حددت بثلاثة تتضمن:

تخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت مستوى حد الفقر من 27% في أفق 2010 إلى 17% في أفق 2015؛ وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس التوصيات المنبثقة عن مختلف مؤتمرات القمة العالمية وذلك قبل أفق 2015.

وفيما يتعلق بتقليص الفوارق الاجتماعية والمكانية رأينا أن الوصول إلى ذلك الهدف. مر بثلاث مراحل كانت أولاها رباعية، وعملت على ملاءمة الخيارات الإستراتيجية، وضرورة تحسين الوساطة المالية لتمكين القطاع الخاص من الاضطلاع بدور محرك النمو الاقتصادي؛

أما المرحلة الثانية فقد أعدت لفترة خمسية واعتمدت محاور منها :

تسريع النمو والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى؛وتسريع النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء؛ وتطوير المصادر البشرية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية؛

من جهتها جاءت المرحلة الثالثة خمسية كذلك لتغطي السنوات من 2011 إلى 2015.

وكان من أهدافها تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 25%، ورفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى أزيد من 1374 دولارا والعمل على ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7% والحفاظ على معدل تضخم 5%؛ وضمان تعليم قاعدي نوعي للجميع وتخفيض نسبة الأمية إلى 15% ؛وتأمين تغطية صحية في دائرة 5 كلم تصل إلى 100% وتخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات.

عموما لم تسهم هذه المرحلة بدورها في الحد من تراجع نسبة الفقر بشكل محسوس ويرجع ذلك إلى ضعف نسب الانجاز المحقق في الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاجتماعية ،حيث ظلت مؤشرات هذه القطاعات ضعيفة جداً وظل المعدل العام للفقر خلال الفترة 0.5 نقطة سنويا.

خاتمة الباب الثاني

لقد تناولنا الحالة الموريتانية في الباب الثاني وذلك لتتبع مسارات التنمية خلال مراحل تطبيق هذه البرامج التي دخلت فيها حكومة موريتانيا 1984 معتقدة لاشك أن تلك البرامج ستخرجها من مشاكل الفقر والتخلف إلى واقع التنمية والرفاه ومن خلال المعلومات التي تم تناولها في مختلف البرامج والخطط اتضح أن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تبنى سياسات قطاعية كادت تمس جميع المجالات الزراعية والصناعية والتعليم والصحة والنقل وإن كانت فاعلية هذه السياسات وفاعليتها تختلف تختلف من قراءة لأخرى، على العموم وصل عدد المشاريع خلال فترة البرنامج (193) مشروعا منها (81) لقطاع التنمية الريفية بكل مكوناته السابقة و(34) مشروعا للتنمية الصناعية و(53) للبنى الأساسية بمختلف مركباتها و(13) للتربية والتعليم و(11) للصحة والشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى مشروع واحد في القطاع شبه العمومي، وقد بلغت الكلفة الإجمالية لتلك المشاريع (39.864 مليون أوقية).

أما مجموع المشاريع الجارية والجديدة إبان فترة البرنامج فقد وصلت إلى (392 مشروعا) لقطاع التنمية الريفية بكامل روافده مقابل (28) للتنمية الصناعية و(29) للبنى الأساسية و(55) لقطاعات متفرقة تضم التعليم والصحة والثقافة والشباب والعدل والقطاع شبه العمومي.

أما فيما يتعلق ببرنامج الدعم والدفع فقد ركز على ضرورة إصلاح عميق لجهاز الإنتاج حتى تتوسع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية وحدد مجموعة من الأهداف المركزية منها :

- بلوغ معدل نمو سنوي يصل إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (89-91).
- تحسين إنتاجية الاستثمارات والحفاظ على مستوى استثمار عمومي في حدود 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي
- تقليص عجز الحساب الجاري حتى يصل مستوى أقل من 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية فترة البرنامج.
- توفير نسبة ادخار من الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال فترة البرنامج.

ورغم ارتفاع مستوى التدفق المالي وازدياد حجم الاستثمارات خلال هذا البرنامج إلى أن المزايا المنتظرة بحكم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد وللشعب لم تكن بالحجم المشجع على التمادي هي هذه البرامج رغم

ذلك ورغم تدهور مستويات المعيشة وتنامي ظاهرة البطالة واستفحال مشكلة الفقر فإن الجري في هذه السياسات ظل متواصلا، ففي 1986 تم تبني إصلاحات مالية وهيكلية ضمن اتفاق بين الحكومة الموريتانية من جهة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى وتغطي الإجراءات والتدابير المنصوصة في وثيقة التفاهم الجديدة الفترة الواقعة بين (فاتح أكتوبر 1992 وحتى 30 سبتمبر 1995)

وفيما يعني برامج الاستثمارات العمومية فقد اتضح التركيز خلال الفترة (1994-1996) على الاستراتيجيات والآفاق القطاعية التنموية وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في المستقبل، ورغم سمة الفشل التنموي الشامل التي طبعت المسار التنموي خلال برامج الإصلاح الهيكلي في موريتاني، فإن البلاد دخلت مع مطلع الألفية الثالثة (2001) مرحلة جديدة طبعها تصور آخر تجسد في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي غطي الفترة (2001-2015)

الإطار الاستراتيجي التشاركي الذي يجمع الفاعلين المعنيين من إدارة ومجتمع مدني وقطاع خاص وممولين، الإطار الذي أصبح الوثيقة المرجعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم بها موريتانيا أمام شركائها في التنمية، وقد اعتمدت الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر مجموعة من الأهداف طويلة المدى تتضمن:

ـ تخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت مستوى حد الفقر من 27% في أفق 2010 إلى 17% في أفق 2015؛ وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس التوصيات المنبثقة عن مختلف مؤتمرات القمة العالمية وذلك قبل أفق 2015.

ـ تقليص الفوارق الاجتماعية والمكانية رأينا أن الوصول إلى ذلك الهدف.

ـ تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 25%،

ـ رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى أزيد من 1374 دولارا

ـ الحفاظ على معدل تضخم 5%؛ وضمان تعليم قاعدي نوعي للجميع

ـ تخفيض نسبة الأمية إلى 15% ؛وتأمين تغطية صحية في دائرة 5 كلم تصل إلى 100% وتخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات.

ـ العمل على ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7%

خـــاتـــمـــة عامة

خاتمة عامة :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على الأبعاد والدلالات والمغازي التي زجت بالدول المتخلفة في أزمات خانقة أوقعتها في شرك سياسات حماية الرأسمالية العالمية (البنك وصندوق النقد الدوليين)، وقد انطلقنا في بداية الدراسة من مجموعة من الفرضيات، ثمحاولنا من خلال المناهج المتبعة عن طريق السرد والتحليل أن نجيب على الإشكاليات التي طرحها الموضوع محل البحث، و من خلال المضامين التي اشتملت عليها تقسمة البحث اتضح أن الكثير من الدول النامية اعتمدت في تجاربها لإقامة التنمية على ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إعتقادا من هذه الحكومات أن الوضع الموروث عن الاستعمار يمكن تجوزه عن طريق الافراط في القروض الخطأ ـ القروض الأجنبية الغير معقلنة، والغير موجه برشاد وحكمة ـ

لقد أدى الاقتراض الحكومي لمواجهة المشاكل المترتبة على مشاكل الديون وتدهور الأوضاع العامة خلال الفترات التي سبقت إنفجار المديونية إلى ضرورة تبني الدول النامية لهذه البرامج، حيث اعتبرت الحكومات أن تبني تلك البرامج سيمكن من المحافظة على أسعار عملاتها، وإعادة بناء احتياطيات بنوكها المركزية من العملات الأجنبية، واستعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتحقيق نمو مناسب في الناتج المحلي الإجمالي، والسيطرة على التضخم. وقد بادرت جهود الإصلاح المزعوم نحو تقليص الإنفاق الحكومي، والتأثير في الطلب الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي، وكان ذلك في إطار برامج وسياسات متكاملة، تتعدى السياسات القائمة على الحد من الطلب، لتشمل سياسات جانب العرض كأداة لزيادة الإنتاج، وإيجاد الحوافز اللازمة لتوسيعه من خلال سياسات سعر الصرف، وإدارة الدين العام الخارجي، والاتجاه لتعزيز معدلات التصدير للخارج.

وقد تضمنت برنامج الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من التدابير والإجراءات أبرزها :

أولا:- سياسات إدارة الطلب والحد منه ـ سياسات التثبيت الاقتصادي ـ:

وتستند هذه السياسات ـ التي يصممها ويتابع تنفيدها صندوق النقد الدولي ـ إلى نظرية النيوكلاسيك لميزان المدفوعات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاولات معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتركز على إتباع سياسات نقدية ومالية،

ترمي إلى الحد من الاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص نذكرهنا لا على سبيل الحصر :

أ ـ تفيد مقتضيات السياسة النقدية من منظور برامج الإصلاح الاقتصادي أن تحرير اسعار الفائدة يدفع إلى تشجيع الادخار والاستثمار والنمو، وبطبيعة الحال فإن هذه المدرسة تعود في مرجعيتها الفكرية إلى مبادئ المدرسة النقدية التي تقول من ضمن اشياء كثيرة في هذا المجال بأن تخفيض العرض النقدي يؤدي إلى الضغط على الطلب المحلي ومنه تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

ب ـ في إطارالسياسة المالية تركز برامج صندوق النقد الدولي على ضرورة القضاء على العجز في الميزانية أو الحد منها عن طريق :

ـ تخفيض العجز في موازنة الدولة،

ـ تحسين نوعية الإنفاق العام

ـ زيادة الإيرادات الحكومية من خلال تحسين الجباية الضريبية.

ثانيا :- سياسات اقتصاديات جانب العرض ـ سياسات التكييف الهكلي ـ:

تعتمد هذه السياسات على مفاهيم النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها وفق آلية السوق والعمل على تضييق مجال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن ضمن سياسات التكييف نذكر :

أ- تحسين كفاية الإنتاج من خلال إزالة التشوهات الخاصة بتحديد الأسعار، وعدم وجود المنافسة الكافية، وتخفيض الإنفاق على الدعم، وإزالة القيود على التجارة.

ب - السياسات طويلة الأجل لزيادة الإنتاج من خلال توافر الحوافز الضرورية للادخار والاستثمار المحلي والأجنبي(تعديل قانون تشجيع الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل).

ثالثا : - سياسات سعر الصرف وإدارة الدين الخارجي:

و تركزعلى:

أ- إعطاء أهمية خاصة لتعزيز جاذبية المدخرات المحررة بالعملات المحلية مقابل الدولار.

ب - اعتماد السياسات المالية والنقدية المبينة أعلاه للإسهام في خفض العجز في ميزان المدفوعات، والحد من الطلب على العملات الأجنبية.

ج - تخفيض أعباء الدين الخارجي، وذلك من خلال إعادة الجدولة

ويهدف التثبيت والتكيف عموما حسب أهدافه المعلنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، أهمها:

أ - تحقيق نمو حقيقي سنوي

ب خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات
ج - زيادة الإحتياطات من العملات الأجنبية
د - المحافظة على مستوى عال لنسبة الاستثمار
ه - ضبط الإنفاق الحكومي، وتخفيض عجز الموازنة
و - اعتماد السياسات النقدية اللازمة للمحافظة على جاذبية المدخرات من خلال تبني سياسة مرنة لسعر الفائدة.
ر - الاستمرار في تخفيض حجم المديونية.
ومن خلال هذا الجانب النظري من البحث يتضح أن نتائج قد تحصلت في بعض الجوانب لآنية للإصلاح الاقتصادي منها مثلا :
1 - السيطرة أحيانا على التضخم في حدود مستهدفة
2 - السيطرة أحيانا على عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
وعلى الرغم من قول البعض بنجاح البرامج في إزالة بعض التشوهات الحادة في اقتصاديات الدول النامية، إلا أن هذه البرامج لم تنجح في زيادة إعادة هيكلته اقتصاديات هذه الدول باتجاه زيادة اعتمادها على الذات، وتعزيز قدراتها على توليد الدخل، وزيادة الإنتاجية، فقد اصطدمت معظم السياسات التي تعمل على تعزيز جانب العرض، من خلال زيادة الصادرات وتقليص الاستهلاك المحلي، بعوائق بعضها داخلي، وبعضها، الآخر يعود لأسباب خارجية، وبالتالي عجز الاقتصاد عن النمو، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملموسة، والشئ الذي ظل يشوه ويعرقل تمويل العملية التنموية من وجهة النظر الراجحة عندنا هو أن التدفقات النقدية الاجنبية لا يتم استخدامها وتوجيهها وفق متطلبات التنمية،هكذا أدى التطبيق المتشدد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي إلى ظهور عدة آثار سلبية على الاقتصاديات المحلية، كان من أهمها:
أ- في محاولة الدول لتخفيض عجز الموازنة، تم التركيز على زيادة الإيرادات من خلال الضرائب والرسوم، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادات متوالية في الأسعار، وتقليص معدلات الاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص، وتدنت مستويات المعيشة بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وتراجعت معدلات الطلب الفعال،، وقد أكدت دراسة أجرتها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين لصالح البنك الدولي على 28 دولة افريقية فشل برامج الإصلاح القتصادي المدعومة من طرف البنك وصندوق النقد الدوليين، حيث أظهرت الدراسة أن نسبة 46 في المئة كانت نتائجها ما بين سيئ وسيئ جدا.

ب - أدى تطبيق هذه البرامج بشقيها المالي والنقدي إلى تعميق الركود الاقتصادي، حيث أدى الرفع المستمر لأسعار الفائدة إلى مستويات عالية من تراجع حجم الطلب على الائتمان، وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار، مما أدى إلى الزيادة في سعر الفائدة على نحو زيادات في الكلف الإنتاجية للعديد من المنشآت الصناعية القائمة، والذي انعكس بدوره في صورة زيادات سعريه وتضخمية ضرت بالأداء الاقتصادي وجاءت بنتائج عكسية في مختلف المستويات بما فيها الاجتماعية .

ج - لم تتمكن سياسات البرامج المبنية على أساس تشجيع الصادرات والانفتاح على الخارج، في تحقيق زيادات ملموسة في حجم الصادرات،وبالتالي لم تكن ذات جدوائية على مستوى ميزان المدفوعات.

د - ارتفاع الأعباء الحياتية للمواطنين، وتراجع الدور الاجتماعي للدولة، الأمر الذي ترك آثارا اجتماعية سلبية تجلت في اتسعت دائرة الفقر، والتعميق من حدة البطالة ومشتقاتها.

ويتضح من خلال ما استعرضناه فيما يتعلق بهذا الجزء النظري أن برامج الإصلاح الاقتصادي لم تسهم بشكل ملحوظ في تحقيق نمو اقتصادي في البلدان التي طبقت برامج صندوق النقد والبنك الدوليين خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن الحكم على برامج التصحيح يمبغي أن ينطلق من اعتبارات معاشية ملموس تلامس مشاعر الكل، وتعكس إستئثار الجميع بعائدات النمو المرتبط تقنيا بسلامة الساسيات الاقتصادية الكلية، واستقرار السياسات الاقتصادية، وكفاءة الأنظمة والقوانين التي تحمي الحقوق.

إن غالبية الدول النامية التي طبقت هذه البرامج لديها قدرات هائلة ولم يفكها تطبيق توصيات وتوجيهات مؤسسات ابريتن وودز من الوقوع في مزيد من التبعية والتخلف والارتباط الهيكلي بالدول الرأسمالية الاستعمارية وهذه الحقيقة تؤكد صحة الفرضية التي انطلقنا منها، والتي تقول إن برامج الإصلاح ات الهيكلية من خلال تصميمها وتكييفها وأدواتها وتقنيات تنفدها، لا تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية في الدول النامية، وإنما تهدف في الواقع لحماية مصالح المانحين والممولين الدوليين وتعميق المشاكل الاقتصادية البنيوية التي تواجه الدول الفقيرة، ـ ومن باب الاستثناء في القاعدة، لاكن في اتجاه صحة الفرضية دائما ـ نشير هنا إلى أن دول جنوب شرق آسيا شكلت استثناءا وحققت نموا مقبولا، لكن ذلك جاء في اعتقادنا نتيجة احتفاظ هذا الدول لنفسها بخصوصية السيادة وتوجية القروض والتمويلات الأجنبية في ضوء

متطلبات التنمية المحلية وذلك رغم تعاملها مع مؤسسات البنك وصندوق النقد الدوليين.

إن الوقائع الاقتصادية المشهودة والمعاشة والمذهلة والمقلقة لمختلف حكومات الدول النامية تؤكد بدورها صحة ما ذهبت إليه الفرضية الثالثة التي تقول إنه لا يمكن لسياسات الإصلاحات الهيكلية أن تساعد في تحقيق التنمية ما لم يكن هنالك تفهم وعمل بضرورة إدراج الخصوصيات المحلية للدول النامية وتخصيص الموارد المالية والقروض الأجنبية المتحصل عليها لتعبئة الموارد المحلية وإقامة البني التحية اللازمة لمتطلبات التنمية.

وما ارتفاع معدلات التضخم،وتدهور قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة،و تفاقم العجز الداخلي والخارجي، إلا نتائج أكثر من واضحة على خطأ الاستمرار في سياسات ابريتن وودزغير المنصفة.

وفيما يتعلق بدراسة الحالة التطبيقية ـ حالة الدولة الموريتانية ـ فبطبيعة الحال أن نتائج تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لم تشكل حالة استثنائية، فموريتانيا كانت أحوج الدول إلى الدعم المالي منذ استقلالها إذ تكاد تكون منطلقة في تنميتها من الصفر تقريبا فلا شيء يذكر أكثر من الثروة الحيوانية والتنمية التقليدية التي تدهورت بسبب عدم انتباه سلطات التخطيط للعناية بها أيام التأسيس وهو ما جعل هذا القطاع يتدهور بفعل عوامل مختلفة وفي بداية الثمانينات وصلت الأوضاع إلى مستوى غير مسبوق بسبب تردي الأوضاع المعيشية للسكان وقوة الاختلالات الناجمة في الاقتصاد الموريتاني، نتيجة ارتفاع مستويات المديونية وتدني أداء الاقتصاد المحاصر، وفي هذه الأثناء ومع سخط شعبي واضح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حدث انقلاب عسكري في البلاد ودخل النظام الجدد مع مؤسسات "بريتون وودز" في مفاوضات انتهت بوضع برنامج اقتصادي واجتماعي للتقويم وهو ما عرف برنامج التقويم الاقتصادي والاجتماعي "85-1988 "، وتبعه برنامج ثان هو برنامج الدعم والدفع " ثم مجموعة من البرامج السنوية التي تدعى "الوثائق الإطارية للسياسات الاقتصادية "تعد سنويا بالتعامل مع الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ثم بعد ذلك جاء الإطار الاستراتيجي لمحاربة والمتواصل إلى آفاق 2015.

ومن خلال دراستنا وتتبعنا لهذه البرامج على مستوى اقتصاد الدولة الموريتانية اتضح أن البرنامج الأول ـ التقويم الاقتصادي والمالي ـ وضع مجموعة من الأهداف الكبرى منها:

أ ـ المحافظة على معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي السنوي يفوق معدل النمو الديمغرافي الذي وصل آنذاك إلى 2.7
ب ـ تحسن إنتاجية الاستثمارات.
ج ـ الوصول إلى التوازن في ميزانية الدولة، حيث كان التوقع أن يصل على الأقل 15% من الاستثمارات العمومية سنة1988.
د ـ تقليل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة صادرات القطاع الحديث وتقليل استيراد البضائع حتى يصل العجز الجاري إلى أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1988.
وللوصول إلى هده الهداف اعتمدت مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية:
أ ـ سياسة مرنة لمعدلات الصرف تسعى إلى تقليل الاستيراد ودعم الصادرات وتوازن سياسة مثمرة في مال النقد والقروض موجهة في المقام الأول نحو القطاعات المنتجة الخصوصية (الصيد والزراعة والمشاريع المتوسطة والصغيرة).
ب ـ سياسة تقشفية في مجال المالية العامة تعتمد على تقليل النفقات وتحسين الجباية الضريبية.
ج ـ سياسة في مجال التشغيل ترتكز على المواءمة بين التكوين والشغل، وخلق فرص للعمل في القطاع الخصوصي (الصيد والمشايع المتوسطة والصغيرة).
د ـ إعادة تأهيل القطاع شبه العمومي وتخلي الدولة عن بعض المؤسسات العمومية وإيقاف المعونات المالية عن المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري.
ه ـ تبني استراتيجيات قطاعية وبرامج للاستمارات تمنح الأولوية للقطاعات المنتجة.
و ـ خلق إطار مؤسسي لتطوير الاستثمار الخصوصي.
ومن خلال المعلومات والأرقام التي تم تناولها في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي يمكن للبعض أن يتوهم أن هذا البرنامج مثل بداية تحول إيجابي عميق في اتجاهات الاقتصاد الموريتاني خاصة إذا علمنا أن عدد المشاريع المعلن عنها بلغ ما مجموعه 385مشروعا خلال فترة البرنامج، توزعت ما بين التنمية الريفية والصناعية والبنى الأساسية بمختلف مركباتها وكذلك التربية والتعليم وللصحة والشؤون الاجتماعية، وقد بلغت الكلفة الإجمالية لتلك المشاريع (39.864 مليون)،لكن ارتفاع تكلفة الحيات وتصاعد معدلات المديونية التي ناهزت 268 في المئة من

الناتج الإجمالي خلال الفترة وما رافق ذلك من عدم مراعاة للخيارات التنموية المتناظمة ومتطلبات بناء اقتصاد دولة ناشئة عديمة الدخل هشة البنية، ذلك كله كان وراء إجهاض المفعول المفترض لتلك التدفقات المالية الأجنبية، وبدل الأمل والطوح حصل مزيد من التبعية والارتماء في أحضان شبابيك سياسات الإصلاح المزعوم.

وفي سنة 1989 ـ 1991 واصلت موريتانيا تعاملها مع هذه المؤسسات وتحديدا من خلال ما عرف ببرنامج الدعم والدفع الذي تحددت أهدافه على نحو يفهم منه الحرص على تفادي مسار الفشل وتفعيل آليات التنمية وفي هذا السياق حددت الأهداف الجديدة على النحو التالي :

1 ـ بلوغ معدل نمو سنوي يصل إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (89-91).

2 ـ توفير نسبة ادخار من الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال فترة البرنامج.

3 ـ تحسين إنتاجية الاستثمارات والحفاظ على مستوى استثمار عمومي في حدود 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

4 ـ ـ تقليص عجز الحساب الجاري حتى يصل مستوى أقل من 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية فترة البرنامج.

5 ـ الوصول إلى نسبة من خدمة الدين متناسقة مع إمكانات التسديد (20-25% من مداخيل الصادرات لسنة 1991).

ورغم تزايد حجم الاستثمارات خلال هذا البرنامج أملا في الوصول إلى الأهداف المرسومة سلفا، فإن الفترة عرفت تدهور مستويات المعيشة وتنامي ظاهرة البطالة واستفحال مشكلة الفقر، فمن خلال التقييم يظهر أن النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الفعلي بلغ في المتوسط 0,5% خلال الفترة 1990-1991 بينما كان خلال الفترة السابقة في حدود 3.5 في المائة، وهذا ما يعكس ويفسر استمرار فشل هذه السياسات وعدم جدوائيتها المطلقة.

وفي هذا السياق دائما تعرض الاقتصاد الموريتاني سنة 1995 لسلسلة صدمات خارجية جديدة لم تستطع الإجراءات الاقتصادية الكلية تعويض آثارها على المستوى الاقتصادي والمالي، حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ثباتا بسبب الظروف المناخية والمؤسسية غير الملائمة، وخلال هذه المرحلة وتمشيا مع مقتضيات مسايرة سياسات البرامج المختلفة لما يسموه الإصلاح وتحت يافطة جديدة جاءت استيراتيجية

محاربة الفقر التي لها أهدافها وأدواتها (الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر ومجالاته)
وقد جاءت هذه الإستراتيجية تتويجا لتحليل وضعية الفقر في البلد مع الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت نتائج مهمة في هذا المجال وتأكيدها على أن هذه الظاهرة متعددة الجوانب ومتشابكة الأسباب، أما الأهداف التي رسمتها هذه الإستراتيجية فتشمل أهدافا رئيسية تتلخص في التخفيف من مختلف أشكال الفقر (الفقر، النقدي، ظروف المعاش، إمكانات) وذلك من خلال تنفيذ جملة من الإجراءات تستهدف:
أــ نموا سريعا ومعيدا للتوزيع؛
ب ـ نموا مرسخا في المحيط الاقتصادي للفقراء؛
ج ـ تطوير المصادر البشرية واستفادة كافة المواطنين من الخدمات الأساسية؛
د ـ تنمية مؤسسية ترتكز على الحكم الرشيد وعلى المشاركة التامة لكافة الفعلين"
أما فيما يتعلق بالأهداف طويلة المدى فقد حددت كما يلي:
أـ تخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت مستوى حد الفقر من 27% في أفق 2010 إلى 17% في أفق 2015؛
ب ـ تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس التوصيات المنبثقة عن مختلف مؤتمرات القمة العالمية وذلك قبل أفق 2015.
ج ـ تقليص الفوارق الاجتماعية والمكانية.
وضمن هذا التصور وضعت الإستراتيجية أهداف رئيسية في مرحلتها الأولى (2001-2004) تتمثل فيما يلي
د ـ ضمان معدل نمو سنوي يتجاوز متوسطه 6% خلال هذه الفترة؛تخفيض نسبة أثر الفقر إلى أقل من 39% ونسبة الفقر المدقع إلى أقل من 22%
إضافة إلى أهداف الصحة الرامية إلى تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى أقل من 16% ورفع نسبة التغطية الصحية في دائرة 5 كلم إلى 80%.
وقد تضمنت هذه الإستراتيجية تقديم الدعم المادي والسلعي للفقراء من خلال برامج الأمن الغذائي، و رغم ما سجل من تحسن في بعض الجوانب، فإن تحليل مؤشرات الفقر الموريتاني قد بين استمرار وجود مستوى مرتفع من الفقر بشقيه النقدي و البشري في البلد في فترة تطبيق هذه الإستراتيجية، حيث المعدل العام للفقر خلال الفترة 0.5 نقطة سنويا.

إجمالا يمكن القول بأن برامج الإصلاحات الهيكلي في موريتانيا- شأنها شأن مثيلاتها في دول العالم الثالث لم تأت من أجل دعم التنمية، والأقرب أنها مجرد أسلوب جديد من أساليب الاستغلال وجلب المزيد من التبعية والفقر والتخلف لهذ الشعب، فعلى الرغم من ارتفاع عدد المشاريع المعلن عنها وتكرار العديد من التدفقات المالية، فإن البلاد أغرقت بالمديونية وعانت من ارتفاع في مستوى التضخم وانخفاض الناتج الإجمالي وتدهور ميزان المدفوعات، وترتب على تطبيق هذه البرامج في موريتانيا الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية بفعل تقليص النفقات والامتناع عن دعم السلع الجماعية، الشئ الذي فاقم من مشكلات الفقر وسوء توزيع الدخل وانتشار الجريمة وتكريس التهميش.

عموما نقول هنا بان سياسات الإصلاح الاقتصادي التي فرضت على الدول النامية أصلا والمثقلة بالديون جبرا بما في ذلك موريتانيا جعلت الباحثين في مجال الاقتصاد والتنمية يعربون عن قلقهم من شدة النتائج السلبية التي يفرزها التطبيق الحرفي لهذه السياسات وهو ما حدا ببعضهم إلى التأكيد على أن الحلول العلمية لمشاكل الواقع الاقتصادي والاجتماعي لا تستعار من الغير في الخارج، بل إن الإصلاح الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد المحلي ويلبي استحقاقاته، هذا وإن كان الخبراء الموالون للبنك وصندوق النقد الدوليين يقولون، إن الآثار السلبية التي تترتب على تطبيق برامج الإصلاح إن حصلت في الأمد القصير، فإنها سرعان ما ستتلاشى وتختفي على الأمد المتوسط والطويل، غير أن تساؤل الدكتور ناصر عبيد الناصر عن الجهة المستفيدة من ثمار الإصلاح الاقتصادي جاء في محله إذ يقول : هل المستفيدين من هذه السياسات هم القطط السمان التي أنجبها الانفتاح الاقتصادي؟ أم التماسيح التي ورثها الإصلاح الاقتصادي؟ أم السواد الأعظم من الشعب الذي عليه أن ينتظر ماذا سيجلب له المدى المنظور أو ربما غير المنظور؟

أخيرا أقول إن على حكومات الدول النامية المطبقة لبرامج ما يسمى الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف أدوات حماية الرأسمالية

العالمية البنك وصندوق النقد الدوليين أن تدرك ـ كما أشار إلى ذلك الكثير من الاقتصاديين في العالم الثالث ـ أن طريقة النمو والنماء لا يمكن أن تكون مجدية ولا سبيل إليها، ما لم يكن الاعتماد على الذات وما لم تكن ترقية الاستثمارات وتعبئة المارد المحلية، أولوية لدى سلطات التخطيط وهدفا لدى متخذي القرار، ونشيرفي الأخير إلى أن التعاون مع الدول الخارجية، مسألة مطلوبة بل لا غنى عنها منطقيا، لكن ليس بالطريقة الفجة التي تتلاشى معها المصالح الوطنية وتنهب بها الخيرات وتهدر أموال وقدرات الشعوب.

أما فيما يتعلق بآفاق البحث أقول إن برامج الإصلاح الاقتصادي، رغم ما عجت به الكتب والأبحاث والدراسات، ورغم التجارب والصياغات فإنها ستبقى فضاء واسعا للتجاذب في المواقف بين الباحثين والدارسين كل من منطلقه العقدي وتوجهه الفكر.

قائمة المراجع

أولا : الـــكـــتـــــب

ـ رمزي زكي محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، القاهرة 1988
ـ محسن فؤاد صيادي، ديون البلدان النامية، ، دار طلاس، دمشق، 1991
ـ رمزي زكي ـ الاقتصاد العربي تحت الحصار ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ دجمبر
ـ إبراهيم كلسني، الديون الاقتصادية وقضايا التخلف الاقتصادي في افريقيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقي، سبها ،
ـ ديون العالم الثالث، جان كلود بتتيليمي ، منشورات اعويدات ، بيروت ، لبنان 1996
ـ صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى، دمشق، 1998
ـ جورج قرم، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة نبيروت، 1980
ـ رمزي زكي، "الديون والتنمية القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية" دار المستقبل، القاهرة 1985
ـ رمزي زكي :الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية ـ الطبعة الأولى، دار المستقبل ، ص 95 ـ 108
ـ ابراهيم كلسني، الديون الخارجية وقضايا التخلف الاقتصادي في افريقياالهيئة القومية للبحث العلمي، مركز الدراسات والبحوث الافريقية ـ سبها ـ
ـ صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى، دمشق 1988
ـ الدكتور ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي (حالة مصر العربية) دمشق 2001
ـ مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية الطبعة الثانية بيروت 2005
ـ بلقاسم العباس، برنامج الإصلاحات الاقتصادية، في الجمهورية اليمنية، 2003
ـ طه أحمد قبيل، سياسات التثبيت الاقتصادي للصندوق النقدي الدولي، دراسات في الاقتصاد اليمني، 1996، ص:
ـ عطية عبد الواحد، الميزانية العامة، أعدادها واعتمادها وتمويلها، اقتصادياتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996،
ـ. أبهاب الدسوقي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في ا لدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة 1995،

ـ سيفه. هيلكي تحويل، كلية العامة من القطاع الخاص، دار الشروق، 1990،
ـ ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997،
ـ مداني شهرة :الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع سنة 2009
ـ عبدوتي ولد عالي مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني المسيرة الملامح المؤشرات المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2012
ـ محمد ولد أحمد سالم الموازنة العامة في موريتانيا وتطورها خلال الفترة 1960 ـ 1985 المطبعة الوطنية 1993.
ـ ديون العالم الثالث، جان، آلود بتتيليمي – منشورات عويدات، بيروت – لبنان 1996
سيدي محمد ولد خطري، سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا، بحث غير منشور، جامعة نواكشوط
خطاري ولد بيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، جامعة انواكشوط 2014، مجلة القانون والاقتصادد

ثانيا :البحوث والدوريات

ـ الصوفي ولد الشيباني السياسات الاقتصادية لمحاربة الفقر في موريتانيا مع الاشارة إلى تجربة الصناديق الشعبية للادخار والقرض رسالة دكتوراه في الاقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة
ـ فضيلة جنوحات "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربي، حالة بعض الدولة المدينة" رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2006، ص 155-171
ـ محمد ولد أعمر أثر برنامج الاقتصادي على التنمية في موريتانيا رسالة دكتوراه دولة جامعة وهران الجزائر 2003
ـ ختار ولد الشيباني – المديونية الخارجية لموريتانيا – رسالة دكتوراه – جامعة تلمسان 2014.

ـ الحسن ولد بديدي، سياساتمحاربة الفقر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(حالة مدينة انواكشوط) أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس بالربط 2013.
ـ محمد ولد اعمر، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية في موريتانيا رسالة دكتوراه دولة جامعة وهران الجزائر 2003.
ـ روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة) رسالة دكتوراه، باتنه 2001 ص125
ـ محمد ولد أعمر : الماجستير في الاقتصاد تحت عنوان : ديون موريتانيا الخارجية ـ معهد الدراسات العربية بالقاهرة ـ 1996
ـ شوالي صالح "الديون الخارجية والتنمية (التجربة الجزائرية)ن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتة، 1990 ص 9.
ـ محمد الأمين ولد بابيه، أزمة المديونية في دول العالم الثالث، الحالة الموريتانية نبحث الماجستير، معهد البحوث والدراسات، اكتوبر 2007
ـ زهرة بودبوده سياسات التصحيح الهيكلي بين مقاربات اقتصاد ي دول العالم الثالث وصندوق النقد الدولي، ماجستير ـ جامعة الجزائر 2001 ص 162 :
ـ الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الميزانية العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة 1993،
ـ محمد ولد محمدو' آثار برنامج التصحيح الهيكلي علي تطور ميزان المدفوعات الموريتانية خلال الفترة (1986 – 1995)' جامعة الجزائر' السنة الجامعية(1998-1999).
ـ المسار التنموي في موريتاني ، الدكتور سيدي عبد الله ولد المحبوبي

ثالثا :المجلات

- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة؛ تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" مجلة عالم المعرفة، أكتوبر 1997 الكويت
ـ محمد محمود ولد محمد، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون العدد 20 انواكشوط 2013.

ـ المستقبل العربي : العدد 327، مركز دراسات الوحدة العربية، أيار، مايو 2006
ـ سعيد سعيد مطران، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السابع عشر، العدد الرابع 1989
ـ صالح نصولي، التكييف الهيكلي في إفريقيا جنوب الصحراء، التمويل والتنمية، العدد 3، واشنطن 89 ص 31
ـ أحمد شفين، سياسات التسوية الهيكلية، الانتقادات والتحديات، مجلة الطريق العدد 4 بيروت بيروت 1996
ـ التكييف الاقتصادي والنمو، مجملة التمويل والتنمية بارس 1986
ـ سوزان شالدر، إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي ساندها الصندوق الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 02 نوفمبر 1996، ص: 14
ـ د. ثابت، برامج التكييف الهيكلي التي يدعمها الصندوق هل تعوق النمو، مجلة التمويل والتنمية، الملجد رقم : 23، العدد 01، مارس 1986،
ـ عبد الحق بوعتروس، "الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية الجندول، السنة الرابعة، العدد 33.
ـ د. الطالب أحمد ولد أحمدو الفقر والسياسات الاقتصادية العامة في موريتانيا المجلة الموريتانية
ـ محمد محمود ولد محمد الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون
ـ الدكتور : محمد الأمين ولد أحمد جدو واقع الاقتصاد الموريتاني ما بين الخروج من نفق الإصلاحات الاقتصادية والالتزام بقواعد النظام العالمي الجديد المجلة الموريتانية العدد 21 يونيو 20014
ـ محمد محمود ولد محمد، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون العدد 20 انواكشوط 2013.
خطاري ولد بيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، جامعة انواكشوط 2014، مجلة القانون والاقتصاد

رابعا : التقارير الوطنية والدوليةاللغة العربية

ـ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية – تقرير حول حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2006-2010)، سبتمبر2010.
ـ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية – تقرير حول حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر المرحلة الأولى(2001-2005)، أكتوبر2006.
ـ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة العمل(2001-2004).
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة العمل(2006-2010).
ـ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة العمل(2010-2015).
ـ وزارة الشؤون الاجتماعية، تقرير حول النشاطات المتعلقة بولوج المرأة للتعليم 2003.
ـ وزارة التخطيط التونسية، المخطط السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991،
ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان، العالم 2002، "الناس والفقر والإمكانات
ـ المكتب الوطني للإحصاء – ملامح الفقر في موريتانيا 2000
ـ المكتب الوطني للإحصاء – ملامح الفقر في موريتانيا 2004
ـ لمكتب الوطني للإحصاء – ملامح الفقر في موريتانيا 2008
– وزارة الشوؤن الاقتصادية والتنمية والمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج، ملامح الفقر في موريتانيا 2000، المكتب الوطني للإحصاء، إبريل 2002، ص:6
ـ وزارة التخطيط – البرنامج الإطاري للتنمية القاعدية ومحاربة الفقر2001

خامسا :التقارير الوطنية والدولية باللغة الفرنسية

RIM, Programme de Redressement Economique et Financier (P.R.E.F) 1985 -1988. -
Programme de Consolidation et de Relance (P. C.R) Op cit - p.2

-Fond Monétaire international Mauritanie. Document
nt – cadre de politique (D.C.P.E)
R.I.M Programme d'Investissement Public (PIP) 1994-1996 - Stratégies
Cadre Stratégique de lutte contre la pauvreté, Pan d'action - 2006. 2010, Octobre 2006, PP. 9-10
– CSLP. Plan d'action 2006-2010
Ministère des affaires économiques et du développement, - cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, volume 1, bilan de la mise en œuvre du CSLP 2006-2010, Mars 2011
Ministère des affaires économiques et du développement, - cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, volume2, Plan d'action 2011-2015, mars 2011

المواقع الالكترونية :

ـ موقع الجزيرة. نت
ـ موقع العربية .نت
موقع الأخبار الموريتاني
موقع الحصاد الموريتاني